الجهاز القومي للتنسيق الحضاري

المدينة بين التنسيق والتأصيل

يحيى الزينى

المدينة بين التنسيق والتأصيل

يحـــيى الزينـــي

اهداء إلى الأستاذ العزيز أ.د محمد عبد الباقي
تقديرا مني واسهاما في جهوده المخلصة لجمع
ونشر أعمال المعماريين والمخططين ... بهدف
تعميم ثقافة العمارة، وإثارة الوعي بالبيئة
العمرانية بين العامة من المواطنين حتى نصل بالحياة
في المدينة المصرية إلى درجة الجودة المرجوة

سبتمبر ٢٠١٢ يحيى الزيني



الكتاب: المدينة بين التنسيق والتأصيل

الكاتب والمعد: أ.د. يحيى الزينى

التقديم: سمير غريب

الإخراج الفنى والغلاف: إيهاب عشماوى

الطبعة الأولى : ٢٠١١

رقم الإيداع : ٥٢٤٩ / ٢٠١١

الترقيم الدولى : ٢- ٣- ٥٠٣ - ٧٠٤ - ٩٧٧ - ٩٧٨

فهرس المحتويات

تقــديم: بقلم سمير غريب

المعماري المُعلّم والمفكر "يحي الزيني"

وليس كمثل يحيى الزيني من يتحدث في العمارة والعمران. إنــه أكبــر المعمــاريين المصريين سنا، أطال الله في عمره ومتعه بالصحة. فقد تخرج في كلية الفنون الجميلة بالقاهرة عام ١٩٤٢ وحصل على الماجستير في العمارة والفنون الإسلامية عــام ١٩٤٧مــن جامعــة القاهرة، والدكتوراه من باريس. هو شاهد على ما حدث للعمارة المصرية وللعمران في مصر على مدى أكثر من سبعين عاما. وكان أيضا فاعلا فيهما بقدر ما تمكن. فقد عمل في مصلحة المباني الأميرية في الأربعينيات من القرن العشرين ورأس مجلــس إدارة المكتــب العربــي للتصميمات. ورأس جهاز بحوث ودراسات التعمير بوزارة الإسكان، ورأس شــركة التعميــر والمساكن الشعبية. كما رأس لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة. في الوقت نفسه ظل أستاذا للعمارة في كليته التي تخرج فيها. لذا استحق التقدير من الدولة التي منحتــه أوســمتها فــي جمهوريات ما بعد ثورة ١٩٥٢: وسام الجمهورية عام ١٩٥٥، ووسام الاستحقاق عام ١٩٧٧ وجائزة الدولة التقديرية عام ١٩٩٧.

يمكن لكل إنسان أن يكون ناجحا في مجال واحد، ولكن هناك بعضا من البشر يمكــن أن يكون الواحد منهم ناجحا في أكثر من مجال. تماما مثل الموهبة. فالقاعدة أن يكــون لكــل إنسان موهبة واحدة يتميز بها، ولكن هناك استثناء يتمتع به البعض، وهو أن يكــون الواحــد منهم متمتعا بأكثر من موهبة.

يحيى الزيني واحد من هؤلاء البعض، القلة أو الاستثناء. إنه موهوب كمهندس مصمم معماري، وهو موهوب كأستاذ جامعي يجيد شرح دروسه لتلاميذه، ويؤثر فيهم شخصيا. لكنه أيضا مفكر يجيد التأمل والتعبير عما يتأمل فيه ويتوصل إليه من أفكار وآراء بقلم طيع رشيق. هكذا جمع يحيى الزيني بين ثلاث مواهب، تعرفت عليها فيه خلال معرفتي به على مدى ربع القرن الأخير.

هو مهندس مصمم معماري متميز، وأستاذ جامعي قدير، ومفكر متأمل بعــين ناقــدة. وكل هذه المواهب مغلفة بإطار قوي من محبة مصر. هذه المحبة بادية في كل أعماله وأقواله.

وأختصر هنا لأضرب مثالا دالا، وهو عكوفه، كعكوف الرهبان والمتــصوفة، علــى مشروع ضخم، لا يعرفه معظم القراء لأنه لم يحظ بإعلام مناسب، وربما لم يحظ بإعلام على الإطلاق. ولولا أن أهداني يحيى الزيني نسخة من ملخص المشروع ما عرفت بــه. وأعنــي

موسوعة "المنشآت التعليمية في مصر عبر العصور"، التي صاغها في ثلاثة مجلدات كبيرة تتبّع فيها تاريخ المنشآت التعليمية في مصر وتصميماتها المعمارية منذ العصور الفرعونية القديمة (٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد) وحتى القرن الماضي في العصور الحديثة، مرورا بالطبع بالعصور الوسيطة. أي أنه غطى كل تاريخ منشآت التعليم. ولم أسمع عن مثل هذه الموسوعة في أي بلد آخر متقدم أو غير متقدم. مما يعني أن يحيى الزيني سجل إنجازا وحيدا له ولمصر بين العالمين.

لابد أن أحيي الهيئة العامة للأبنية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم على إصدار هذه الموسوعة الفريدة، وتمويلها. وهي موسوعة تستحق أن نفرد لها مساحة مستقلة للحديث عنها. إذ أن كثيرا من المباني التعليمية في مصر عبر العصور قد تم تدميرها، أو هدمها لأسباب شتى، مثلما حدث لمكتبة الإسكندرية القديمة. كما أن التنوع الكبير في الحضارات والثقافات التي عاشتها مصر، انعكس على تصاميم مبانيها التعليمية مما شكّل بلا شك ثراء معماريا ومعرفيا لها. وتكفي هذه الثروة الهائلة من الصور والخرائط والرسومات الهندسية التي لا أعرف كيف تمكن يحيى الزيني من إعدادها. أرجو أن تكون هذه الموسوعة متاحة لطلاب العلم والمعرفة والمتخصصين والراغبين بسعر مناسب.

بمحبة، وعرفان بقيمة يحيى الزيني، وبعد متابعة لأبحاثه ودراساته وكتاباته المتنوعة. عرضت عليه أن يجمع المادة التي انشغل بها ومنحها وقته الثمين على مدى السنوات الماضية، على أن يصدرها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري في كتاب. وهذا جزء من وظيفة الجهاز في نشر ثقافة التنسيق الحضاري. مثلما فعلت من قبل مع كاتبنا الكبير الراحل أحمد بهاء الدين، وجمعنا له مقالات لم تنشر في كل كتبه السابقة. وكانت مقالات وثيقة الصلة بالعمران، وبالأخص بأسس التنسيق الحضاري قبل أن يصك هذا التعبير، لذا أطلقت على كتابه "مقالات في التنسيق الحضاري" على الرغم من أنه ترك عالمنا قبل أن يعرف بنشوء الجهاز.

كذلك فعل أستاذنا الدكتور يحيى الزيني.

جمع في كتابه الجديد الذي نحن بصدده، تفصيل فكره، وآراءه في الموضوعات التي اهتم بها، وقد أطلق عليه عنوانا ذا دلالة "المدينة بين التنسيق والتأصيل". وكان يحيى الزيني من أوائل المتحمسين لفكرة إنشاء "الجهاز القومي للتنسيق الحضاري" والمشجعين له. وقد عبّر عن هذا في مقالات منشورة، وفي ندوات ومؤتمرات حضرها. ونحن نشرف به عضوا في اللجنة النوعية العلمية للمباني والمناطق التراثية في الجهاز. وهو حريص على حضور اجتماعاتها رغم تقدمه في السن، ويضرب مثالا يُحتذى به في احترام المواعيد، وفي أسلوب عرض الأفكار والمناقشة.

إذن هذه فرصة لا يجب أن يفوّتها القراء، وبخاصة المتخصصين والمهتمين، في الاقتراب من فكر يحيى الزيني المعماري والحضاري.

يحدثنا في هذا الكتاب عن ضرورة الحفاظ على ذاكرة المدينة، وعلى القيم الحضارية في البيئة العمرانية، وأهمية المشاركة الأهلية في هذا الحفاظ. ويستعرض لنا الزيني بعينه الخبيرة مشاهد معمارية متميزة كمسجد السلطان حسن في القاهرة، وميدان الكونكورد في باريس. وعبّر أستاذنا عن أهمية إعادة التوازن المفقود في العمران المصري. لذلك من المهم إثارة الوعي بالبيئة العمرانية في مدننا وقرانا.

ومن القضايا التي تحتاج إلى اهتمام ووعي خاص، قضية الحفاظ على حدائقنا التاريخية باعتبارها تراثا معماريا يتآكل بفعل أيدينا، وما جرى لحديقة الأزبكية في قلب العاصمة شاهد حي على هذا التآكل الشديد.

يخصص الدكتور يحي الزيني فصولا عدة في كتابه هذا لموضوعات التنسيق الحضاري من وجهة نظره. ويربط هذا التنسيق بالتنمية، ويضع عملية التنمية بين نقيضين، هما على حد قوله "تخلف التنمية، وتنمية التخلف".

يرجع ليحيى الزيني الفضل في اهتمام المجالس القومية المتخصصة بنهر النيل الذي يطفو على سطح أحداثنا رغما عنا، وكنا قد أهملنا الحديث عنه طويلا. ومازلنا نهمل نهر النيل برغم كثرة الحديث عنه الآن. أذكر أنني دُعيت في العام الماضي إلى اجتماع في المجالس القومية المتخصصة للحديث عن علاقة القاهرة بالنيل في إطار التنسيق الحضاري. وقد اكتشفت في بداية هذا الاجتماع أن وراء انعقاده الدكتور يحيى الزيني بصفته عضو المجلس، وقدم ورقة مهمة في هذا الموضوع أتاح للقراء مطالعتها في هذا الكتاب الجديد. وقد أبدى آراء يجب الأخذ بها؛ إذا كنا بالفعل حريصين على النيل، أو إذا كنا حريصين على حياتنا. فالنيل لنا هو الحياة، ولا حياة بغيره. وقد حضر هذه الجلسة الوزراء والمحافظون المعنيون بالموضوع، وسمعوا ما قيل.

لم يكتف الدكتور الزيني في هذا الكتاب بالأبحاث والمقالات النظرية على أهميتها. بل تناول أمثلة عملية كنماذج للمساعدة في حل مشكلات العمران، وتحقيق التنسيق الحضاري فيه. مثل حديثه عن مشكلات التعامل المنتهك للشارع المصري وظيفيا وجماليا، وظواهر قلة الذوق العام في سلوك معظم المصريين في الشارع، أو في الفراغ العمراني بشكل عام. وافتقاد الجمال وأعمال الفن العام في المساحة الأكبر من عمراننا المأهول. ومن باب التكامل أنه عرج على كليته الأثيرة والرائدة، وهي كلية الفنون الجميلة التي احتفلنا بمرور مائة عام على إنشائها في العام الماضي. وكذا تناول دور المتاحف في مصر كمرجع عمراني فني مهم.

لا تفوتني هنا الإشادة بدور الرسومات المعمارية والتوضيحية والصور الفوتوغرافية التي تفضل الدكتور يحيى الزيني بتزويد الكتاب بها من مكتبته الخاصة، ومنها كثير من أعماله وصوره التي التقطها بنفسه. حتى تكتمل الفائدة من هذا الكتاب، المرجع المهم، الذي يستحق عليه أستاذنا المعماري المفكر المعلم الفذ كل الشكر والتقدير والامتنان.

سمير غريب

مـــدخـــل:

يتجذر انتماء الإنسان للمكان خلال حركة الزمان، عن طريق ما يتـشكل لديــه مــن رموز ومعان، وما يتراكم في وجدانه من عواطف وأحاسيس، وما تسجله ذاكرته من مواقــف وأحداث وصور تجعل جميعها من المكان زمانا متجمدا.

ولا تخضع تلك المشاعر والأحاسيس لمنطق العقل وتحليل الأسباب والمسببات، فهــي تدفع بالإنسان لأن ينحاز إلى مكان دون آخر، يرى فيه ما لا يراه الآخرون من معان ورموز، فيسبغ عليه من جماليات العمران ومن أصالة البيئة وخصوصياتها، ما قد لا يكون فيــه مــن واقع الحقيقة، وتلك سمة من سمات الإحساس بالجمال التعاطفي والوجداني.

وهذه الصفحات التي أقدمها للقارئ الكريم تعكس انفعالات وتفاعلات إنـسان يحـس بعبقرية المكان حيثما كان، وتسجلها خواطر ومشاهدات وتحليلات؛ قد يـسفر بعــضها عــن توصيات واقتراحات، ولم يجُل أبدا بخاطره أن يجمع أشتاتها بين دفتي كتاب؛ خوفا من تكرار الموضوعات واضطراب السياق، لولا تشجيع الأخ الكريم الكاتب والناقد الأريب الأستاذ سمير غريب، الذي آثار فكرة التجميع والنشر، بعد أن لمس في الأوراق روحا حائرة بــين همــوم واهتمامات ملحة، وأشتات توجهات صادقة متحمسة، تبحث في تفاعلات الأيــام مــع ثلاثــي الحياة: الإنسان والمكان والزمان، عما يحقق أحلام الإنسان ببيئة عمرانية حــضرية، متــسقة حضارياً، تجعل من فترة بقائه على قيد الحياة على الأرض، مرحلة تستحق الحياة.

هذا وقد أوحى تشتت وتنوع المشكلات التى يعرضها الكتاب، أن ينتظم عقــدها تحــت ســتة عناوين أوتوجهات، هى:

- **التراث العمراني ومعنى التاريخ.**
- **البيئة العمرانية وجودة الحياة.**
- **في التنسيق الحضرى والقيم الحضارية**
- **الفن والعمارة وحدود المسئوليات**
- **الحدائق التراثية والتوازن البيئى**
- **البحث عن الجوهر الضائع.. الطابَع**

وذلك بهدف تحقيق الانسجام والتناغم وتسلسل الإيقاع فيما بينها.

وعلى الله قصد السبيل،،

أ.د. يحــيى الزينــي

الزمالك، فبراير ٢٠١٠



الباب الأول

التراث العمراني ومعنى التاريخ

١ – ١

نحو الحفاظ على ذاكرة المدينة

محاضرة فى ندوة مكتبة القاهرة بالزمالك عن "ظاهرة التشويش على الذاكرة لمدينة القاهرة" فى فبراير ٢٠٠٣

مقدمة: الانسان ومعنى المكان:

تنشأ العلاقة بين الإنسان والمكان من واقع الاحتياج وطلب المنفعة في المقام الأول، وتتعمق الروابط بالمكان على مر الزمان، فتتحول العلاقة من علاقة تبادلية إلى تلازمية حتمية، ومن نفعية مادية إلى عاطفية وجدانية. فالمكان هو ذلك النطاق المادى الذى اختاره الإنسان للعيش فيه، ولاستيفاء متطلباته المادية والروحية، والإنسان هو الأداة التي تشكل المكان وتعيد صياغته لتحقيق هذه المتطلبات، فيتحول المهجور إلى مسكون معمور ذي طابع وخصوصية.

وتعتبر حياة الإنسان بكافة صورها، وفى مختلف أطوارها وأنشطتها، نتاج علاقته بالمكان وتختار الجماعة المكان أو الحيز الجغرافي في موقع جاذب ذي صفات طبيعية معينة، وخصائص مادية ونفعية مؤكدة، لتستقر وتبنى ثم تنمو وتتكاثر، فينبسط البناء أفقيا ويتطاول رأسيا ويتعاظم تراكميا بمرور الزمن، فيصبح مدينة تجسم صورتها الرمزية حشدا تعبويا للطاقات المبدعة الخلاقة، أو وعاءا هائلا يحتوي جماعات من الناس تحكمهم علاقات الجوار وروابط القربى، وتبادل المنافع من أخذ وعطاء، تتشكل منهم وبهم ثقافة واحدة تحول التجمع إلى تحضر ثم إلى حضارة.

وهنا تتبلور عبقرية المكان، وتتجسم شخصيته، وترتبط خصوصيته بالإنسان.

الذاكرة والمدينة:

ويتجذر انتماء الإنسان للمكان خلال حركة الزمان، عن طريق ما يتشكل لديه من رموز ومعان، وما يتراكم في أعماقه من عواطف وأحاسيس، وبما تسجله ذاكرته من مواقف وأحداث وصور تجعل جميعها من المكان زمانا متجمدا.



ليس هكذا يكون الحفاظ على ذاكرة المدينة

ولا تخضع تلك المشاعر والأحاسيس لمنطق العقل أو تحليل الأسباب والمسببات، فهي تدفع الإنسان والجماعة لأن تنحاز إلى مكان دون آخر، أي إلى موطن مختار ترى فيه مالا يراه الآخرون من معان ورموز،

وتسبغ عليه من الصفات والمحاسن ما قد لا يكون فيه من واقع الحقيقة، وتلك سمة من سمات الإحساس بالجمال التعاطفي والوجداني.

وفى هذا السياق تحرص الجماعة على الحفاظ على ذاكرة المكان حية نقية، خالية من التشويش والتشويه، لأنها صفحات من سجل المدينة ومرآة لحياة قاطنيها.

وإذا اعتبرنا أن المكان هو الجغرافيا فإن الذاكرة هي التاريخ وفى المدينة قلما ينفصل التاريخ عن الجغرافيا كما لا ينفصل تاريخ الأمة عن تاريخ عاصمتها أو المدن الكبرى فيها.

ذاكرة المدينة بين "الأرشيف" المكتوب والشواهد المجُسمة :

وتملك المدن الكبرى الآن "أرشيفات" تضمها دور المحفوظات والوثائق القومية، حيث يخصص قسم منها للوثائق المتعلقة ببناء المدينة، مثل التخطيط العام واستعمالات المناطق وشبكات المرافق، ولوائح وقوانين البناء والهدم وتسجيل الآثار والتراث، وما يتعلق بكل ذلك من وثائق إدارية أو صكوك وقفية، أو تقارير ودراسات اجتماعية واقتصادية وهندسية وجيولوجية وغيرها. ويمثل كل ذلك مصدرا هاما من مصادر تاريخها.

وفى "أرشيف" المدينة يمكن للباحث المتخصص أن يغوص في أعماقها أو يطوف بأحوالها، ويجول في فكر سكانها ويعايش أيامهم الغابرة خلال أحداث الزمن، وذلك من مضمون ما تبوح به وثائقها المحفوظة التي تمثل رصيدا ثمينا للمعلومات، وسجلا غير مقصود لنبض حياتها اليومية احتفظت به للورثة المتتابعين.

ولعل الإنسان من إدراكه الواعي بقصور الذاكرة؛ قد لجأ من فجر التاريخ إلى تدوين المستندات والتعامل بالوثائق والمحررات. ولحسن حظ الإنسانية أن ترسخت هذه الممارسات على مر العصور فضمنت البشرية ألا تعيش بدون ذاكرة.

ومع ذلك فإن هذا البحث لا يتطرق إلى هذا المجال التخصص الذي يعنى بالوثائق المدونة، من جمع وترتيب وتسجيل وتوثيق ودراسة وتحليل، فهذا مجال منفرد شديد التخصصى لباحثين ثقات.

وإنما المستهدف من هذا البحث هو: التنبيه وإثارة الوعى بالحفاظ على القيم التراثية والحضارية للمدينة المصرية بصفة عامة، ولمدينة القاهرة كحالة خاصة، وما بقي فيها من معالم عمرانية ومعمارية تتيه بها على سائر المدن التاريخية، تلك المعالم التى ألفناها وسكنت ذاكرتنا ونسجت ذكرياتنا، وشكلت شخصيتنا المصرية بل ومزاجنا القاهرى على وجه التحديد.

ولعل ذلك يكون خطوة لاتخاذ إجراءات فعالة لإيقاف فعاليات الجهل النشيط التي تعبث بهذه المعالم بل وتجرؤ على محوها باسم التطوير وبالتالي التشويش على ذاكرة المدينة، أو تشويه ما انطبع بذاكراتنا عنها.

الذاكرة ومدينة القاهرة :

والقاهرة مدينة ليست ككل المدن، إذ مرت بأطوار وتطورات ولحظات فارقة في

تاريخها المديد، أصبحت معها وبحكم مركزها الجغرافي المتحكم ومركزيتها المسيطرة، تختزل تاريخ مصر كلها، إذ تحمل ذاكراتها العمرانية حضارة الفراعنة مطلة من جبانة منف فى هضبة الجيزة، وإشراقه المسيحية في مصر القديمة، وضحى الإسلام من فسطاط مصر المحروسة إلى القاهرة المعزية، في منظومة فريدة المثال.

ويحمل عمران ومعمار القاهرة التاريخية، وخاصة مباني العصر المملوكي، بصمات العبقرية وصفات الاتساق والانسجام، لالتزامها بمفردات معمارية وعناصر تشكيلية زخرفية، تكررت على ما يزيد على ثلاثة قرون، كتنويعات موسيقية على لحن البناء.

وقد انطبعت هذه الصور في وجداننا بكل ما تحمله من دلالات وما توحى به من معان ورموز، حيث تتحول المآذن في مخيلتنا إلى شواهد رمزية وعلامات بصرية، تنتقل الرؤية عندها من موقع إلى أخر في دروب المدينة في إيقاع محسوب. كما تصبح القباب هالة مجسمة من البناء تكلل ما تحتها، موحية بقداسة المكان. كما تدعو البوابات والمداخل الصرحية عابر السبيل أن يتمهل، ويمعن فيما تجسده من روعة وجمال، وما تثيره من إغراء وترغيب وترحيب بالدخول.

كان هذا هو الطابع الحى النقى المميز للقاهرة التاريخية، الذي يخلد عبقرية المكان ويفوح بعبق الزمان، والذي تسلل عن طريق ذاكراتنا البصرية إلى أعماق وجداننا فترسخ وتمكن.

مظاهر التشويش على ذاكرة المدينة :

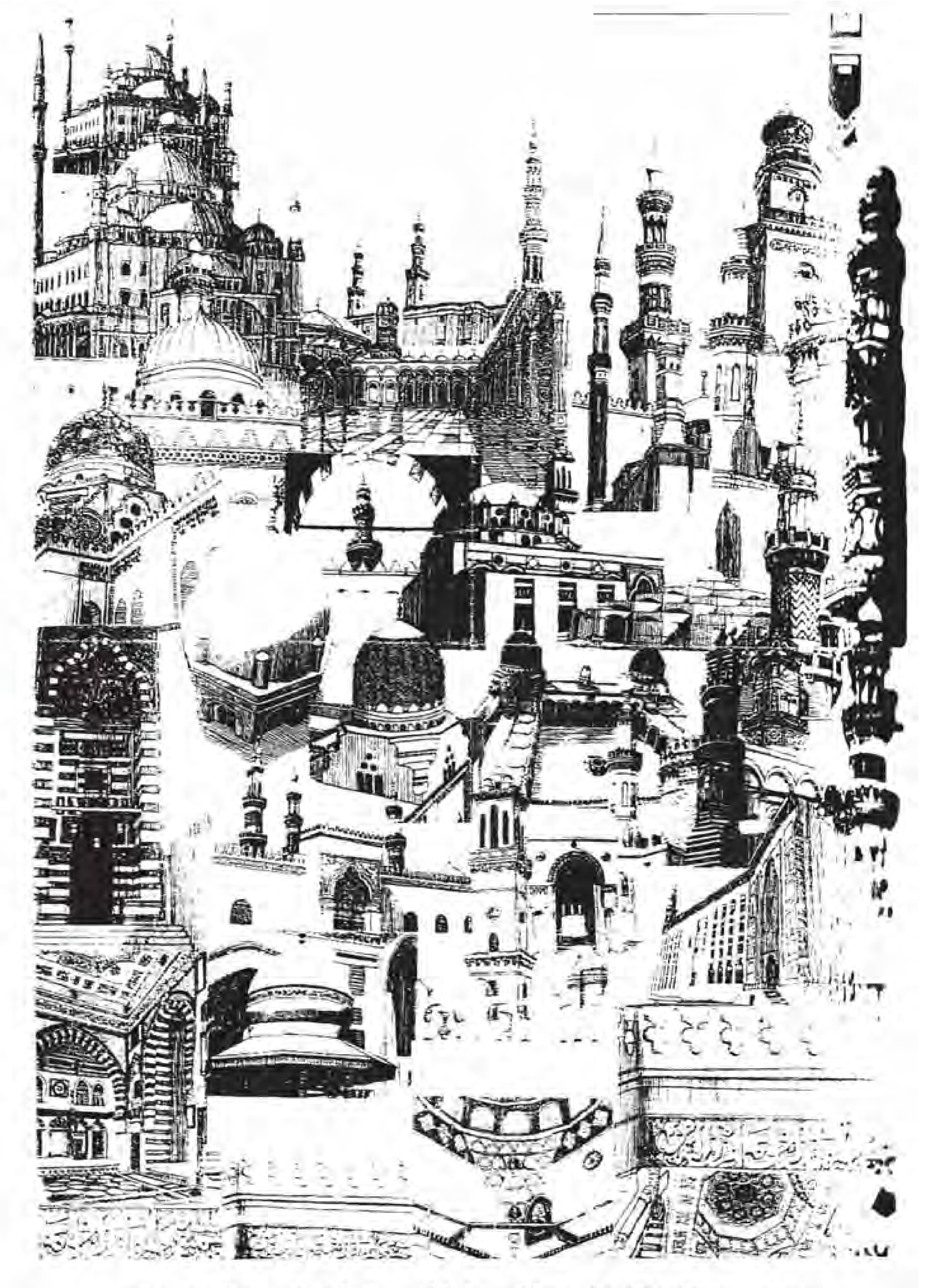
وها نحن نرى الصورة تغيم وراء سحب التشويه والتلوث البصرى، وفجاجة ذوق المجاورين لهذه الآثار أو المتعاملين معها، حيث يجرى تجميل المآذن بأضواء "النيون" و"الفلورسنت" الصارخة، كتعبير متخلف عن البهجة والاحتفال بالمناسبات الدينية والقومية.

كما يقوم من هم أكثر جرأة وتخلفا بخنق القباب الأثرية الجليلة؛ بما يستحدثونه بجوارها من بيوت عالية البناء وضيعة القيمة، كما تختفي البوابات الصرحية وراء حوانيت التجار و"فاترينات" الباعة، ويضيع جلال الطابع لهذا الحى التاريخي في طوفان السذاجة والفجاجة والتشويش على الذاكرة البصرية.

وما زال التشويش والتشويه مستمرا :-

فأحياء وسط المدينة تعاني من خشونة التعامل مع المباني التراثية ذات القيمة، غير المسجلة بقوائم الآثار، إذ ينجح كثير من الانتهازيين في التحايل على القانون، وعلى القائمين على تنفيذه، بهدم الروائع من شواهد ثروتنا العقارية، ممثلة في قصور وعمائر وفيلات وسط البلد بجاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة والجيزة، لترتفع مكانها أبراج خراسانية عديمة القيمة، تجافى الذوق وتخنق الهواء، وتستوعب أنشطة دخيلة لا تلاءم الأحياء أو المناطق المقامة فيها.

وتجهد ذاكراتنا البصرية في استرجاع صور عمائر القاهرة الخديوية قاهرة الخديوى إسماعيل، والتي تتعرض لهجمة شرسة من الإعلانات الضخمة الصارخة ألألوان المتدنية



حمل عمران ومعمار القاهرة التاريخية وخاصة العصر المملوكي بصمات العبقرية وصفات الإتساق والالتزام والانسجام كتنويعات موسيقية على لحن البناء.

ـم عن رسالة ماجستير للباحث محمود محمد عبد الموجود - كلية الفنون الجميلة- عمارة.

الذوق، تشوه واجهاتها وتعتلى أسطحها، فيصبح الإعلان هو العنصر الحاكم لمعمار الشارع والميدان.

وتختفي دار الأوبرا التاريخية محترقة فنستبدل بها مبنى إداريا وجراجا للسيارات متواضع المعمار والقيمة، ونفتت رئة القاهرة الخضراء المتمثلة في حديقة الأزبكية ؛ التي طالما لعبت دورا ترفيهيا وصحيا واجتماعيا في حياة مجتمع المدينة.

وبصفة عامة فتعاملنا مع تراثنا الجميل، من الحدائق التاريخية مسلسل درامي للإهمال واللاوعى بقيمة الحدائق العامة ودورها الأساسي في حياة المجتمع، يفصح عن ذلك سيطرة مفهوم خاطئ يعتبرها أراضي فضاء ملك الحكومة، تستغلها لمبانيها حين تشاء، بينما يقيدها في التعامل معها اتفاقية فلورنسا الدولية لعام ١٩٨٢ والخاصة بالحدائق التاريخية، والتزام الدول الموقعة عليها باعتبار الحدائق التاريخية تراثا حيا للإنسانية، يحظى بالحماية كالآثار المبنية سواء بسواء.

صور من المتناقضات:

يمثل طرفا النقيض أمام أعيننا في تعاملنا مع عمران المدينة، فبينما ننشط في تغيير معالم كل ماله قيمة من تراثها ؛ نبقى على خرائب العمران الرث الممثل في الخلايا السرطانية، التي سقطت سهوا أثناء الهرولة وراء التوسع العمراني المنفلت، وتربض صورها في ذاكراتنا ممثلة في حكر أبو دولة وحي معروف ووكالة البلح، وعزبة أبو حشيش وعزبة أبو قرن وكوم غراب، والحوتية وداير الناحية، وغيرها مما قد يجاوز في إجماله الثلاثين موقعا.

وفى سياق الإبقاء على التافه الخسيس وتغيير القيم النفيس والتشويش على ذاكرة المكان تتعرض ذاكرة القاهرة بصفة خاصة من آن لآخر لموجة من التشويش والتغيير لأسماء الشوارع، بأسلوب انفعالي أو عاطفي، وباستخفاف لا يأخذ في الحسبان أثر ذلك على ذاكرة المدينة وتاريخها.

إن أسماء الشوارع والأحياء، التي كانت تسمى تاريخيا بالحارات أو الخطط، لم تكن تطلق اعتباطا، بل انبثقت من مناسبات تاريخية وارتبطت بالمكان وجرت على ألسنة السكان، وليدة لأحداث سياسية أو مناسبات قومية أو اجتماعية، أو مجرد نزوات عفوية شعبية أو هوس باعتقادات غيبية، في أزمنة كانت فيها الجماعة تخوض في مستنقع الجهل أو تغوص في غيبوبة التخلف.

وهذه الموسوعة من الأسماء التي تزخر بها لافتات الشوارع والحواري والدروب في القاهرة ؛ هي في الواقع صفحات من كتاب المدينة لا يجب تبديلها أو تبديدها بدون دراسات تاريخية واجتماعية متعمقة، حتى لا ننزلق إلى التشويش بالتاريخ على الجغرافيا، أو بالجغرافيا على التاريخ في ذاكرة المدينة.

وتقفز أمام أعيننا في هذا المجال أمثلة عديدة، كانت نتيجة لقرارات انفعالية أو عاطفية عشوائية، أوقعت قواعد الرصد والتوثيق في حيرة بين الأصيل والدخيل.

ذاكرة المدينة وهوجة التغيير:

ونعرض هنا في عجالة أمثلة لما أصاب شوارع هامة في القاهرة من هوجة التغيير، فشارع وميدان سليمان باشا قمنا بحماس انفعالى بتغييره إلى اسم طلعت حرب، وأنزلنا تمثال سليمان باشا من قاعدته ليحل محله تمثال طلعت حرب، ونحن نتساءل عما إذا كان هناك من المنطق أو التاريخ ما يفرض هذا التغيير أو يبرره، ولكل من الشخصيتين رصيد كبير ودور مرموق في تاريخ مصر الحديث، وبصرف النظر عن كون الأول فرنسي الأصل والثاني مصريا صميما؛ فقد دخل سليمان باشا (الفرنساوى) تاريخ مصر منذ عام ١٨١٩، عندما دخل في خدمة محمد على والى مصر، الذي كلفه مع آخرين بإنشاء جيش مصرى حديث، وكان قبل ذلك أحد العسكريين المتمرسين الذين خاضوا الحروب النابوليونية، فاشترك في معارك ترافلجار (الطرف الأغر) وفى معارك روسيا ووترلو وغيرها، وشاءت الأقدار أن يعيش في مصر ويندمج في حياة البلاد، ويسلم ويتمصر ويتزوج بمصرية ويحظى بثقة الوالى محمد على، ويكلفه بتكوين فيالق جديدة مدربة على النظم الأوروبية الحديثة، ثم يعهد إليه بإنشاء أول مدرسة حربية في تاريخ البلاد، اختيرت مدينة أسوان مقرا لها، فقام بالمهمة خير قيام، وكون خريجو هذه المدرسة العسكرية النواة الأساسية لجيش مصر النظامي الجديد.

وفى نطاق عمله العسكري خاض معارك مصر العسكرية إلى النصر، في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وغيرها، تحت إمرة القائد العظيم إبراهيم باشا، تلك المعارك التي وضعت جيش مصر في مصاف الجيوش الكبرى في العالم، طوال حكم محمد على.

وبعد موت سليمان باشا ضمه تراب مصر في مثوى متواضع، في أحد أحياء مصر القديمة، يعرف الآن "بالفرنساوى".

ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترد له اعتباره تقديرا لخدماته وتفانيه، فأقامت له تمثالا من البرونز، نحته المثال الفرنسى "جاكمار"، يمثله واقفا حاملا سيفه ومسيطرا على الميدان الذي سمى باسمه، حيث ظل هناك أكثر من ربع قرن حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين، فأنزل من مكانه أو مكانته بمعنى أصح، ونصب محله تمثال طلعت حرب مؤسس اقتصاد مصر الحديث.

وطلعت حرب هذا الوطني العظيم ليس بحاجة إلى تعريف، فهو الذي أبرز عبقرية وقدرات المصري في المجالات الاقتصادية التي اقتحمها بتأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ كأول بنك وطني يملكه المصريون بالكامل.

وقد أسهم بنك مصر في تجميع أموال المصريين التي ادخروها خلال الحرب العالمية الأولى، واتجه لتنمية هذه الودائع بتأسيس حوالي ثلاث وعشرين شركة، في قطاعات مختلفة من مجالات الإنتاج والخدمات والاستثمار، بادئا بقطاعات الغزل والنسيج للاستفادة من القطن المصري ذي الشهرة العالمية، فجعل من المحلة الكبرى قلعة مصر

لصناعة الغزل والنسيج، ثم اتبعها بـصناعات البتـرول والأدويـة والكيماويـات والتجـارة الداخلية والتصدير، وأساطيل النقـل البحـري والجوى، والتأمين بكافة مجالاتـه، ومـصايد الأسماك وصناعة السينما.

وقـد دعـم الـصناعات الـصغيرة والحرفيين وساند التعاونيات الزراعية، وبهـذه المشروعات العملاقة المتنوعة؛ يرجـع إليـه الفضل في إرساء دعائم النهضة الاقتـصادية والصناعية في البلاد، والتي كانـت جميعهـا تحت سيطرة الأجانب الدخلاء الـذين تـسللوا إليها مغامرين، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى مطالع القرن العشرين.

وكان يجدر بنا أن نطلق اسم طلعـت حرب ونضع تمثاله في. الشارع الذي بنى فيه صرحه العظيم بنك مصر، أول رمز للاقتصاد الوطني في تاريخنا المعاصر. وأن نبقى تمثال سليمان باشا في الميدان الذي اشتهر باسـمه، تقديرا ووفاء لمن خدموا مصر وشاركوا فـي أمجادها وامتزجوا بتاريخها.

ثم شارع "بورسعيد" وهو من أطـول شوارع القاهرة، واسمه التـاريخي الأصـلي شارع "الخليج المصري"، إلى أن أطلق عليـه اسم المدينة المكافحة بعد تحريرها من العدوان الثلاثي في عـام ١٩٥٦، عرفانـا بمقاومتهـا وتقديرا لتضحياتها.

والخليج المصري كان مجرى مائيا متفرعا من النيل عند مصر القديمة بالمنطقة المعروفة بفم الخليج، وكان ينطلق باتجاه الشمال الشرقى حتى البحر الأحمر- حيث التحمـت بمجـراه القديم ترعة الإسماعيلية- وظلت تجرى المياه فيه حتى عام ١٨٩٧، فتقرر ردمـه مراعـاة للصحة العامة بعد تفشى وباء الكوليرا في عام ١٨٩٦، وقد تعهدت شركة الترام حينئذ بردمه ليسير مكانه أحد خطوط الترام الأولى في عام ١٨٩٩.

وللخليج المصري تاريخ بعيد ترجعـه المراجع إلى عصور مصر الفرعونية، عنـدما اهتم ملوك مصر بمشروعات ربط النيل بالبحر الأحمر، وقد تتابع في هـذا الـسياق أسـماء الفرعون سيزوستريس (سنوسرت الثانى) مـن الأسرة الثانية عشر ١٩٧١- ١٩٢٨ ق.م ثـم الفرعون سيتي الأول من ملوك الأسرة التاسعة عشرة ١٣١٤- ١٢٩٢ ق.م، ونخاو الأول بن بسماتيك من ملوك الأسرة السادسة والعـشرين ٦٠٩ - ٥٩٣ ق.م، ودارا الأول بـن قمبيـز ٥٢١- ٤٨٥ ق. م خـلال فتـرة الاحـتلال الفارسى نم بطليموس الثانى عام ٢٨٥- ٢٤٧ ق.م، في عصر البطالمـة ثـم الإمبراطـور هادريان عام ١٧١- ١٣٨ ق.م فـي عـصر الاحتلال الروماني لمصر.

وتروى المراجع أيضا أن عمرو بـن العاص بعد فتح العرب لمصر؛ جدد حفر هـذا الخليج عـام ٦٤٤ م، وسـماه "خلـيج أميـر المؤمنين" نسبة إلى الخليفة عمر بن الخطـاب. ومن كل ما تحمله صفحات التـاريخ الطويـل الثرية بالتفاصـيل، وبما تثيره من خلافات بين الباحثين في تحديد مجراه بدقة خـلال حقـب التاريخ" ندرك أهمية الإبقاء على اسم "الخلـيج المصري"، ليس فقط لأنه كان معلما أساسيا من

معالم قاهرة القرن التاسع عشر أثناء مـروره بها بل لان وجوده في تـاريخ مـصر ظـل مستمرا على مر العصور، وليس من المعقول أن يتخذ قرار عاطفي بتغييـر اسـم "الخلـيج المصري" العتيد إلى اسم "بورسعيد"، في حين كان من الأنسب أن يطلق اسم المدينة الباسـلة على أكبر شارع في امتدادات القاهرة الحديثة، ولكن التدقيق في الحفاظ على ذاكـرة المدينـة ليس من الأمور التي تشغل بال المسئولين عن اتخاذ مثل هذه القرارات.

وينضم شارع "البـستان " إلـى قائمـة المتغيرات، فهو يسمى حاليا شارع "عبد السلام عارف" أحد الزعماء العراقيين، وهو اسم غير معروف لـدى العامـة مـن القـاهريين، ولا يعترفون إلا بالاسم الأصيل ذي الشأن والتاريخ

فقد اختط هذا الشارع في موقع بستان قديم للسلطان المملوكي الناصـر محمـد بـن قلاوون وذلك وبعد أن أنشئ فيه قـصر مـن قصور أسرة محمد على في القرن التاسع عشر وهذا القصر الذى عرف بقصر البستان سـكنه الأمير أحمد فؤاد، قبل أن يصبح ملكـا علـى مصر في مطلع القرن العشرين، ثم تحول إلى مقر لجامعة الدول العربية عند إنشائها، وبعـد انتقالها إلى مقرها الجديد بميـدان التحريـر، حولته الحكومة إلى متحف للعلوم، ثـم فجـأة وبدون، أسباب معروفة هدم قـصر البـستان التراثي ذي القيمة التاريخية، فـاختفى شـاهد تاريخي من شهود القرن التاسع عشر، ليحـل محله جراج متعدد الطوابق، التي تطبق بثقلهـا على أنفاس المدينة.

ويظهر شارع رمسيس كضحية مثالية لهوجة التغيير، فقد كان اسمه التاريخي شارع عباس الأول الذي أنشأ حي العباسية، واخـتط الشارع ليربطه بميدان محطة أول خط للـسكة الحديد بين مصر والإسكندرية، أنشئ في عهد سلفه الوالي محمد سعيد باشا.

وهذا الشارع من أطول شوارع القـاهرة، مما جعله محط إغراء للتغييـر والتبـديل، إذ يسجل في هذا المجال مسلسلا مـن الأسـماء المتعاقبة ليس من السهل أن تمسك بها الذاكرة.

فقد أخذ اسمه الحالي عندما تقرر نقل تمثال رمسيس العظيم- من مرقده في ميت رهينـة بالبدرشين في بداية ثـورة ٢٣ يوليـو- إلـى ميدان باب الحديد (بميدان محطة مصر) وكان اسمه في البداية كما سبق أن ذكرنـا- شـارع عباس باشا، وبعد زواج الملك فؤاد الأول مـن الملكة نازلى أطلق على الشارع اسم "الملكـة نازلى"، وخلال حكم ابنها الملك فاروق اتخذت سلوكا أساء إلى سمعة البيت الحاكم في مصر، وسافرت إلى الخارج مصطحبة بناتهـا إلـى أوربا ثم أمريكا، وعندئذ قرر مجلـس الـبلاط الملكي عقابها بعدة إجراءات منها إزالة اسمها من الشارع الكبير، فأصبح اسمه "شارع الملكة" فقط، ثم سرعان ما تحول إلى شارع "نهـضة مصر"، نسبة إلى تمثال نهضة مـصر الـذي نحته المثال محمود مختار، وأقامته الدولة فـي ميدان محطة مصر ليستقبل القادمين بالقطـار إلى العاصمة من أنحـاء القطـر المـصري، وعندما نقل تمثال نهضة مصر إلى الطريـق المحوري لجامعة القاهرة، وحل محله تمثـال

رمسيس العظيم، أطلق على الميدان والشارع ميدان وشارع رمسيس.

وكان الميدان نفسه عند إنشاء محطة السكة الحديد- كنهاية لأول خط بين الإسكندرية والقاهرة في عهد الوالي سعيد باشا عام ١٨٥٤- يعرف باسم "ميدان محطة مصر" واشتهر عند العامة "بميدان باب الحديد".

وفى مسلسل التشويش المستمر على الذاكرة نتساءل: كيف سيكون مصير الاسم الحالى عندما تتم إعادة تمثال رمسيس إلى مكانه الأصلي، إنقاذا له من عوادي التلوث وجحيم الميدان(١).

ضياع الطابع للحى والحارة والشارع:

هذا ولم يقتصر ولعنا بتغيير أسماء الأماكن والشوارع فقط، بل تعداه إلى التغيير الكلى ومحو طابع المكان، سواء كان شارعا او حارة أو حيا بأكمله، وذلك بتغيير استخداماته والعدوان على تخصصها وخصوصيتها، وتحضرنا في هذا السياق نماذج لهذه الممارسات المؤسفة، التي أصبحت نمطا للتشويش والتشويه العمراني.

فنحن نذكر جميعا شارع الفجالة، هذا الحى التاريخى والذي يحمل الآن اسم كامل صدقي- وكيف تحول شيئا فشيئا إلى شارع للثقافة والكتاب في مصر كلها- وليس للقاهرة وحدها وقد أقامت فيه منذ مطلع القرن



تمثال رمسيس العظيم قبل أن ينقل من الميدان

العشرين كبريات دور الثقافة والنشر فروعا لها، مثل "دار نهضة مصر"، "ودار المعارف"، "ودار سعد مصر"، و"دار مكتبة مصر" و"الأنجلو المصرية"، وغيرها، لتصبح مراكز لنشر الثقافة والمعرفة، وكان من لا يجد كتابا في أي مكان يجد غايته في مكتبات حي الفجالة.

وامتد النشاط الثقافي للحى التاريخى من الكتب المدرسية إلى كتب الثقافة العامة والمعرفة الشاملة، ولكن شيئا فشيئا أخذ يتحول عن المركز المرموق لتغلب عليه تجارة الأدوات والمستلزمات المدرسية فقط، وانزوت

---

(١) تم نقل تمثال رمسيس الثانى أخيرا من ميدان المحطة الى موقع المتحف المصرى الكبير بمنطقة الأهرام تمهيدا لتصويبه في المكان المناسب بالمتحف

مكتبات الثقافة في أركان متواضعة، ثم جاء الطور الأخير بتغيير جذري فتحول حي الفجالة إلى التجارة وأي تجارة ؟ تجارة "الأدوات الصحية"، أي كل ما يخص دورات المياه من مستلزمات وهكذا تغلبت "الأدوات الصحية" على "الأدوات المدرسية" و"الكتب الثقافية" معا، فجرفت مياه الدورات كتب الثقافة والمعرفة إلى أماكن شتات في وسط البلد، حيث تاهت في خضم الزحام وصخب العوام.

ونضم لهذا النموذج شارعا لا يمثل فقط ضياع الطابع، بل ومحو صورة المناسبة التي أنشئ لتخليدها وإسقاطها من ذاكرة المدينة، إنه "شارع عبد العزيز" الذي أمر الخديوي إسماعيل بشقه من ميدان العتبة إلى مشارف ساحة عابدين- حيث كان قد شرع في بناء قصر يكون مقرا لحكمه بمجرد توليه الحكم في يناير ١٨٦٣- وذلك تخليدا لذكرى زيارة أول سلطان من آل عثمان لمصر، منذ فتحها السلطان سليم الأول في عام ١٥١٧.

ويأتي هذا المشروع في إطار الاحتفاليات فائقة الوصف التي نظمت بهذه المناسبة، وأبدعها خيال إسماعيل باشا، وأشرف على إخراج مراحلها وأحداثها الباهرة، ليخرج من زيارة السلطان عبد العزيز لأرض الكنانة بتحقيق الأهداف التي يخطط لها

ففي أواخر مارس ١٨٦٣، أي بعد شهرين تقريبا من ولايته الحكم، تقدم للسلطان بدعوة لزيارة مصر فقبلها، وكان إسماعيل وحاشيته في شرف استقباله عند وصوله إلى الإسكندرية، حيث بالغ في التعبير عن ولائه بأن سار هو وحاشيته على الأقدام بمحاذاة العربة المقلة للسلطان.

ونزل السلطان عبد العزيز بسراى رأس التين حيث مكث يومين زار فيها معالم الإسكندرية، ثم سافر بالقطار إلى القاهرة، وكانت هذه أول مرة يركب فيها السلطان قطارا، إذ كانت مصر، وهي الولاية التابعة، قد سبقت تركيا في إدخال السكة الحديدية.

وفى القاهرة نزل بقصر القلعة- إذ لم يكن قصر عابدين قد تم بناؤه بعد وصلى الجمعة في جامع محمد على، ورأس الاحتفال بتشييع المحمل، ومكث بالقاهرة عدة أيام حافلة بالزيارات والاستقبالات، حيث زار المتحف المصري وأهرام الجيزة والقناطر الخيرية ومصانع القطن والحرير في بولاق، وختمها بزيارة أضرحة ومشاهد أهل البيت النبوي الشريف.

ثم سافر إلى الإسكندرية حيث غادرها على ظهر سفينة حربية فاخرة، قدمها إسماعيل باشا للسلطان تذكارا لتلك الزيارة الميمونة.

ومن خلال هذه الزيارة السلطانية لمصر حقق إسماعيل طموحاته، فقد صدر فرمان عثماني بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٨٦٦ ١، يجعل وراثة الحكم في مصر لأكبر أبناء إسماعيل، كما حصل في العام الذي يليه على امتياز اختص به حاكم مصر، دون الولاة الآخرين في الدول العثمانية، فأصبح له لقب "خديوي".

وخلال هذه السنوات كان العمل في إنشاء شارع السلطان عبد العزيز، وكذلك في بناء قصر عابدين، يمضي على قدم وساق،

وقد تم فتح "شارع السلطان عبد العزيز" للمشاة في عام ١٨٦٧، كما تم الانتهاء من بناء قصر عابدين العامر في عام ١٨٧٢.

ولما كان الشيء بالشيء يذكر" فإن من أهم معالم "شارع عبد العزيز" محل عمر أفندي (أوروزدى باك) ويحتل ناصية شارعي عبد العزيز ورشدي (الساحة سابقا) ويحمل حاليا اسم التاجر التركي (عمر أفندى) صاحب المحل أصلا.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وصفيت أملاك الأتراك في مصر اشترى المحل تاجر فرنسي اسمه أوروزدى باك، الذي احتفظ باسم الشهرة الأولى للمحل، فأصبح يعرف باسم (أوروزدى باك - عمر أفندى). وأدخلت تعديلات على المحل بإقامة قبة تعلو المدخل عند تلاقى الشارعين، يعلوها فانوس عظيم يضاء مساء فينير بضوئه الساطع كالفنار أركان الحى، ويضفي على شارع السلطان عبد العزيز، الذي تحف به الأشجار الباسقة على الجانبين، جمالا وروعة.

ولكن ماذا بقي من معالم هذا الطريق الحدائقى (البوليفار) الذي أنشئ خصيصا لتخليد تلك المناسبة التذكارية التاريخية الهامة، بالنسبة لوضع مصر كولاية عثمانية بصفة عامة، وموقع إسماعيل منها على وجه الخصوص؟... لقد تشوه الطابع، وتلاشت الصورة، واضطرب شاهد المناسبة التاريخية، وهوت القيمة، فأصبح الشارع سويقة شعبية لتجارة الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، يسودها الضجيج وتعمها الفوضى، وغابت مناسبة إنشائه تماما عن ذاكرة المدينة.

ونختم هذه النماذج بمثال لا يجسد العدوان على الطابع فقط، بل يوضح عدم الاكتراث بشواهد التاريخ، وغياب الإحساس بمعنى التراث. لقد أمر الخديوي إسماعيل خلال عام ١٨٧٣ بشق شارع يبدأ من ميدان العتبة الخضراء، لينتهي عند الساحة أمام جامع السلطان حسن، قاصدا بذلك إيجاد محور يربط مركز نشاطه الجديد المتجلي في بناء الأوبرا، وتنسيق منطقة الأزبكية، بميدان القلعة مقر حكم جده العظيم محمد على.

وطبقا لتوجه إسماعيل المتأثر بالذوق الفرنسي؛ طلب تصميم الشارع ليشمل العقود (البواكى) التي تحمى الأرصفة على الجانبين، وذلك بنفس النسق المعماري الفرنسي المنفذ في شارع "ريفولي" الشهير بباريس. وقد اقتضى شق طريق محمد على، والالتزام باستقامته حتى ميدان القلعة، هدم كثير من البيوت والمباني العامة وأماكن الخدمات، وجزء من جامع قوصون الأثرى مما سبب كثيرا من الخسائر التي كانت مثار سخط الناس في وقتها.

وكما هي العادة لم نلتزم بالحفاظ على الطابع المعماري لهذا الشارع، ولا للبواكى التي تركت تتهاوى بعوامل الزمن وبانعدام الصيانة، فانفرط عقدها وانقطع انتظامها على جانبي الطريق، وحتى في المحاولات الساذجة المنفردة لإقامة ما تهدم من البواكي ؛ لم تلتزم المباني المستجدة بالطراز المعمارى السائد،

فجاءت مسخا مشوها ينم عن الجهل وانعدام الإحساس بقواعد الانسجام المعماري وقيم الجمال والحفاظ على التراث.

وتتم فصول المأساة/الملهاة بترك الشارع التاريخي ليصير مستقرا لعالم "العوالم" شديد الخصوصية وبؤرة لتجمع فرق "حسب الله" للموسيقى الشعبية.

وهنا ونحن نرتكب خطأ من أخطاء تغيير الأسماء، قد أحسنا فعلا دون أن نقصد بتغيير اسم شارع "محمد على" إلى شارع "القلعة"، إنقاذا لهذه الشخصية التاريخية وذلك الاسم الكبير من وصمة الارتباط "بدرب العوالم" وبالموسيقى المسيئة للفن والذوق العام.

هذا وما تزال الهوجة التي تجتاح المدينة، مستمرة في تغيير طابع الأحياء وخلط استعمالات المناطق، وتغيير استعمالات المباني بما فيها القصور والفيلات والعمائر ذات القيمة التراثية، وذلك بإدخال الأنشطة التجارية والإدارية والمدارس الخاصة الاستثمارية إليها، بل وإلى قلب الأحياء السكنية الراقية، مما يمحو طابعها الوقور ويفقدها التجانس والخصوصية.

ونظرة إلى ما تنحدر إليه مناطق ذات طابع خاص- مثل الزمالك و جاردن سيتي ومصر الجديدة وغيرها- من تدهور وهبوط إلى مستوى السوقية، توضح كيف تطمس ذاكرتنا عن أحياء القاهرة الراقية و قطاعاتها المتجانسة، والتي كانت مفخرة للمدينة ومثالا للأناقة والوقار والذوق الرفيع.

التشويش على طابع ألمدينة بين التغريب والفجاجة:

وبتآكل طابع المدينة أمام زحف تيارين مدمرين، أحدهما تيار التغريب والعولمة الاستهلاكية، والثاني تيار الانحدار إلى الفجاجة والإسفاف.

وقد بدت صور مختلفة من أثار التيار الأول، تتجسم في العقدين الأخيرين فيما أنشئ من منتجعات الإسكان الفاخر، التي لا حاجة لمجتمعنا النامي محدود الدخل إليها. وتناغما مع عصر العولمة أطلق المستثمرون على هذه المنتجعات أسماء أجنبية، في انتحال مبتذل لمسميات الآخرين، مثل دريم لاند- بفرلي هيلز- بل فيل- جاردينيا- ستيلا دي ماري- قطاميا هايتس، ويوتوبيا، وغيرها من أحدث الصيحات الأورو أمريكانية.

ومع ذلك يواكب تلك التنمية العمرانية المتحذلقة سيطرة العشوائية المتدنية لبيوت المحتاجين الحقيقيين، حول أطراف المدينة الرثه وعند مداخلها.

هذا بالإضافة إلى انتشار أنماط استهلاكية جارفة، ترسخ سلوكيات وثقافة "التيك أواي" في المجتمع، وتفسد لغته القومية بما تقحمه عليها من أسماء ومسميات ومصطلحات، يتحول معها شارع الذكريات والزمن الجميل إلى ساحة للتغريب والتجريب، تختفي فيها الأسماء المصرية من واجهات المحلات التجارية، لتحل محلها أسماء وشعارات أجنبية مكتوبة بلغة "أنجلو فرانكو آراب" مثل "السلام شوبنج سنتر للمحجبات" و "حلواني البيك سوكريه" و "الكوك

دور" و "بون أبيتي" و "لابوار" و "بقالة إيه بي سي" و "جزارة لافاش كيري".

وتنهال على المدينة غرائب الأسماء والمنتجات المستوردة من كل حدب وصوب، فنفاجأ بشيء اسمه "هاكونا مطاطا" ولا تشرح الشركة المنتجة هذا العجب العجاب، فقط تستطرد في الإعلان "هاكونا مطاطا، مش مهم إزاي تقولها. إنما المهم تأكولها".

ويتابع تيار الفجاجة هذا التردد والإسفاف، فتحتل اللغة السوقية الدارجة لافتات المحلات في أرقى أحياء القاهرة مثلا "مش حاقولك" و"إيش جاب" و "سمن على عسل" و "توم أند بصل" و "الفك المفترسة" و "ركن المفاجيع" و"إن خلص الفول أنا مش مسئول"، وتتم المأساة بتحول عديد من مكتبات وسط البلد إلى محال لبيع الأحذية، فيهبط الاهتمام بغذاء العقول إلى مواطئ الأقدام، وتتربع الأحذية داخل "الفترينات" الأنيقة، بينما يقبع الخبز على الرصيف ملوثا بالميكروبات والأتربة، في انتظار من يشتريه ممن يقتصر قوتهم اليومى عليه ولا يجدون عنه بديلا.

عود إلى عجائب الأسماء وغرائب المسميات:

ونعود للأسماء والمسميات في الشوارع والمواقع والحارات، فنتساءل متعجبين لماذا نسارع بتعديل هذه الأسماء عندما تكون في مواقع هامة وحساسة بالمدينة، رغم ارتباطها الوثيق بالمكان وأحداث الزمان، ويكون الاسم الجديد غير ذي علاقة بالشارع أو بذاكرة المدينة، وقد تم تغييره لمجرد انفعال عاطفي أو تهاون تحت ضغط من ضغوط المجاملات.

وفى الوقت نفسه نترك مئات الأسماء الغبية الغريبة كما هي باعتبارها مأثورات شعبية وموروثات مرتبطة بالمكان جرت واستقرت على ألسنة السكان خلال الزمان.

فقد انبثق من أغوار التيه وتهويمات الجهل شارع النطاطة، عطفة نقنقة، درب طبنبة، عطفة قفص الوز، سكة معمل الفراخ، حارة ضلع السمكة، عطفة الحوش الخربان، شارع عزرائيل، شارع القتيل وحارة القتيلة، وحارة شق الثعبان، وعطفة شق العرسة، وحارة قلعة الكلاب، ودرب القطة، عطفة كوع القرد، وحارة حلقوم الجمل، وعطفة زند الفيل.

ثم الحارة الضيقة، والحارة النظيفة، وحارة الغسالة، وحارة حمام بابا، وحارة الزير المعلق، وحارة قنطرة الدكة، وشارع قنطرة الذي كفر. ونختم المجموعة المنتقاة بدرب المهابيل، وشارع الشيخ العبيط، ودرب البهلوان، وعطفة طرطور.

أسماء انبثقت عن نمط متخلف من حياة الجماعة وحكاويها التراجيكوميدية، وانطبعت في ذاكراتها ونسجت تخيلاتها، ولفقت لها روايات لا تساندها حقائق أو مرجعيات تاريخية. ومع ذلك بقي معظمها حتى الآن، وهنا يعاودنا التساؤل بإلحاح؛ هل اهتزت معايير التقييم لدينا إلى الحد الذي لم نعد فيه قادرين على وزن الأمور بثقلها الصحيح، فنرتب الأشياء طبقا لأولويات القيمة بترك الاسم المناسب فقط في المكان المناسب، عندما يكون له في تاريخ المدينة أصول وجذور؟

نحو إنعاش ذاكرة المدينة:

لقد آن الأوان أن نربط التاريخ بالجغرافيا في مسارنا الحضاري، فنخرج مشروع "خريطة القاهرة الثقافية" إلى حيز التنفيذ، ذلك المشروع الذي جال بخاطر المهتمين بتوثيق تاريخنا الحضاري، ممثلا في أماكن ميلاد أو حياة العباقرة المصريين، مصابيح تاريخنا ومناط عزوتنا وفخرنا في مجالات السياسة والكفاح الوطني، أو في مجالات التعليم والتنوير، أو في مجالات الآداب والعلوم والفنون، وقائمة الشرف لهذه الأسماء طويلة وليس هنا مجال سردها.

ولاشك أن توقيع مسكن الشخصية الرائدة على خريطة المدينة يعنى الكثير في إنعاش ذاكرتها وذاكرتنا عنه. فالمسكن هو الحيز المادي والشاهد التاريخي لمكان انبثاق شعلة العبقرية والتميز، حيث يترسخ في ذاكرة الجماعة، بتعاقب الأجيال، منزل ميلاد أو حياة العبقري الذي أصبح يمثل المنزلة، ومكانه الذي صار رمزا للمكانة.

ثم نعود لذاكرة المدينة فنقول: إنها ليست فقط الصورة البصرية التي ارتسمت في ذاكرة المجتمع لمعالم مدينته العمرانية وشواهدها التراثية والمادية فحسب، بل هي أعمق من ذلك بكثير، وأوثق ارتباطا بقيم وتاريخ ورموز ومعان مشتركة للجماعة، تعكس شخصيتهما وخصوصيتها وذكرياتها، وبعلاقات حميمة للفرد مرتبطة بكيانه متغلغلة في وجدانه.

ويقع على عاتقنا اليوم- ونحن في تيه العولمة وصدام الحضارات وحصار التنوع الثقافي البشرى الخلق- واجب المقاومة لضغوط الحصار والانحسار ونفى الهوية والتغريب. كما يقع على عاتق الإدارة المحلية، وهي المنوط بها إدارة عمران المدينة، مسئولية الحفاظ على كل ما له علاقة بذاكرة المدينة، وهيكلها التخطيطي الأولى، وقطاعاتها المتجانسة، ومعالمها التراثية، أي بكل ما يحفظ طابعها وشخصيتها ولا نقصد بذلك تجميد المدينة أو تعليبها، فذلك يعنى تركها للتداعي والذبول والفناء، شأنها شأن الكائن الحي عندما يترك للإهمال، إنما المقصود هو ضبط إيقاع النمو والتطور العمراني والحراك الاجتماعي، بحيث لا يندفع في اتجاهات تضغط، بثقل التغييرات السلبية المستحدثة، على إمكانات وطاقات المدينة بكافة صورها.

وبحق المواطنة الإيجابية يجب علينا جميعا ألا نترك الأمور، كما هي، ماضية على درب التشويه والتشويش، وعشوائية التعامل مع مكونات تراثنا العمراني والمعماري، والعبث بشواهد المكان والزمان ودلالات الأسماء والمسميات. فقد أن الأوان لكي نقرر، في هذا السياق، أن تبقى قاهراتنا المعاصرة هي القاهرة المحروسة دائما بإذن الله، والتي نعرفها ونحبها، فلا نتركها لعبث القرارات العشوائية، وتيارات التغريب والاستهلاك العولمى، فندمر تراثها ونضيع هويتها ونمحو ذاكرتها، فلا نبقى على مرجعية للجماعة أو جذور للانتماء. وهنا قد يكون من المفيد أن أكمل هذا العرض الوصفى التشخيصى بما جال بخاطرى من



ميدان الرميلة بالقلعة يحتاج إلى تنسيق مناسب

أفكار واقتراحات عملية أوردها فيما يلي من السطور إلى من يهمه الأمر.

١- ضرورة التزام سلطات الإدارة المحلية بالأسس المرجعية لتخطيط وإدارة عمران المدينة وهي (مشاريع التخطيط العام والهيكلي والتفصيلي) وذلك للحفاظ على طابع القطاعات المتجانسة فيها، وعدم تغيير الاستعمالات التي خصصت لها في المخططات. بمعنى أن الأحياء ذات الطابع والاستعمال السكني، كالزمالك و جاردن سيتي و مصر الجديدة و المهندسين و المعادى وغيرها، لا يجب أن تتحول إلى أنشطة أخرى إدارية أو مهنية أو تجارية أو غيرها. كما يجب أن تحظى المناطق التاريخية بالمدينة برعاية خاصة للحفاظ على طابعها التراثي التاريخي وقيمتها الثقافية، كشاهد حضاري حي لذاكرة المدينة.

٢- ضرورة التزام سلطات الإدارة المحلية بمنع تغيير استعمال المباني السكنية بأنواعها، أو الوحدات السكنية بها، إلى أنشطة مخالفة لطبيعتها مثل تحويل القصور والفيلات الفاخرة إلى مدارس استثمارية خاصة، أو فروع للبنوك أو المؤسسات التجارية، وقد أسهم التسيب في هذا المجال في تشويه الطابع العمراني لثروتنا العقارية، وأشاع الاضطراب في ذاكرتنا البصرية.

٣- العمل على إحياء طابع الشوارع القديمة في المدينة، بإرجاع ما كانت تشمله من عناصر معمارية خاصة، مثل عقود "بواكي" شارع القلعة وشارع محمد على سابقا. وشارع كلوت بك، وغيرها من شوارع منطقة وسط البلد. وكذلك إعادة ممرات المشاة الفاصلة بين العمارات القديمة كلاسيكية الطراز، وذلك بتفريغها من الإشغالات التجارية والفترينات

التي أصبحت عقبة أمام حركة تنقل المشاة بين الشوارع الرئيسية بالمنطقة مثل: ممر بهلر- ممر الكونتيننتال- الممر التجاري- ممر مقهى "بول نورد" سابقا.. إلخ.

٤- الاهتمام بصيانة وتنسيق الميادين العامة القديمة في القاهرة مثل: القلعة- عابدين- السيدة زينب- الأزهر والحسين- الأوبرا- العتبة، بعد حل مشكلات المرور بها، وذلك لإحياء دورها التاريخي في حياة المدينة وأنشطتها الاجتماعية، واحتفالياتها التقليدية التي تنطلق في الأعياد والمناسبات القومية،

٥- إشراك جهاز التنسيق الحضاري، بوزارة الثقافة، مع السلطات المحلية في مسؤولية الحفاظ على العمائر التراثية ذات القيمة الجمالية والتاريخية، وخاصة تلك المتمركزة في قلب القاهرة الخديوية، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لإزالة التعليات أو الإضافات الحديثة عليها، كأعمال "الديكور" الفجة الرخيصة بواجهات المحال التجارية وأسفلها، أو الإعلانات الفجة أعلاها، أو تغيير ألوانها الأصلية الوقور التي تذكرنا بالزمن الجميل.

٦- تفعيل ودعم اللجان المختصة بتسمية شوارع المدينة، في القاهرة وغيرها من محافظات الجمهورية- بالعلماء والمتخصصين، لكي تلتزم بالاحتفاظ بالأسماء التاريخية ذات الدلالة والأصالة، وعدم تغييرها مهما كانت التوجيهات والضغوط وإعادة النظر بالدراسة العميقة الموثقة؛ في قائمة الأسماء الشاذة التي تحفل بها مناطق القاهرة القديمة، وغيرها من المدن الكبرى لتنقيتها من الإسفاف والغرابة، وخاصة تلك التي لا تتضمن أي قيمة فيما تحمله بالنسبة لذاكرة المكان أو تاريخ المدينة.

٧- تفعيل ودعم دور الغرف التجارية وغيرها من الهيئات المنوط بها تسجيل وترخيص المحال التجارية، وذلك بالنسبة لتوجيه اختيارات عناوين هذه الأنشطة بما يلاءم مجتمعنا الوقور المحتشم، والذي تستفزه الأسماء الهابطة المجافية للذوق العام، وكذلك تلك المكتوبة بلغة "أنجلو فرانكو أراب" والتي تقضي على لغتنا القومية، وتشيع جو التغريب تحت شعار التحديث في سياق العولمة.

٨- إعداد دراسة شاملة لإبراز خطورة تأثير الخلل وانعدام التوازن في البيئة العمرانية للمدينة المصرية بصفة عامة، وأثر ذلك على السلوك والصحة النفسية والجسمانية والشعور بالانتماء لمجتمع المدينة، ويمكن أن يعهد بهذه المهمة إلى مجموعة من علماء الاجتماع والصحة العامة وعلماء البيئة والمهندسين، وغيرهم من المتخصصين في هذه المجالات، تحت رعاية مشتركة من وزارات الثقافة والإسكان والمحليات والصحة وشئون البيئة.

٩- اتخاذ الإجراءات الحاسمة للسيطرة على حركة الإعلانات التي انتشرت بشكل وبائي في المدينة، وأصبحت تشوه المباني والشوارع والميادين، وتشيع التلوث البصري وتشوش على ذاكرة الأمكنة، ويجب على السلطات المعنية أن تطبق النظم الكفيلة بتحديد مواقعها ومساحاتها وموضوعاتها وتصميماتها وألوانهما.

١٠- ضرورة تعاون وزارات: الزراعة، والري والموارد المائية، وشئون البيئة، على إنقاذ ما تبقى من تراثنا من الحدائق التاريخية الرائعة، التي ورثناها من القرن التاسع عشر، والتي تتعامل معها الأجهزة الحكومية كأراض من ممتلكاتها، تبنى عليها حين تشاء وتحرم المواطنين من حقوقهم الأساسية في الرياضة والترفيه والصحة، في مدينة مثل القاهرة رمادية الجو ملوثة الهواء كثيفة البناء مكدسة السكان.

ولنحرص على ما تبقى في ذاكرتنا عن الزمن الجميل لحدائق القناطر الخيرية، بالأزبكية والأورمان، والحيوان، والحرية، وجبلاية الأسماك، وحدائق النهر والزهرية.

١١- ضرورة إخراج مشروع الخريطة الثقافية الحضارية لمدينة القاهرة إلى حيز التنفيذ، والذي يجب أن تضطلع به وزارة الثقافة مع الهيئة العامة للمساحة، وأن توقع على هذه الخريطة أماكن ميلاد أو حياة عباقرة مصر وقادتها في كافة الميادين والمجالات، وذلك بالإضافة إلى مواقع المتاحف متنوعة التخصص، وكافة الأنشطة الثقافية بصفة عامة، وترفق بهذه الخرائط شروح وإيضاحات موجزة عن كل ما تحمله الخريطة الثقافية من مواقع وبيانات.

١٢- العمل على الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية، وذلك بإثارة الوعي بقيمة المكان في حياة الإنسان و أهمية الانتماء له، وذلك عن طريق تنظيم سلسلة من المحاضرات تحت عنوان "اعرف مدينتك" لتلاميذ مرحلة التعليم العام. على أن تنشر المعلومات المبسطة عن المدينة: تاريخها وحاضرها، طابعها وعبقريتها، وشخصياتها الرائدة في مجالات الفكر والفن والسياسة والاقتصاد، مع التركيز على مميزات وشخصيات الحي أو المنطقة التي تقع فيها المدرسة الموجهة لها المحاضرات.

١٣- اضطلاع الأحزاب السياسية، ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني، بواجباتها نحو نشر "ثقافة المكان" والحفاظ على ذاكرة المدينة، بعقد الندوات التثقيفية التي تهدف إلى تكوين المواطن المعتز بانتمائه لمدينته وشارعه وحارته، المحافظ على ما تضمه من قيم أصيلة وتراث على المستوى المادي العمراني والمعماري، أو المستوى المعنوي الوجداني الحضاري.

١٤- دراسة تحويل مبنى مشيخة الأزهر القديم، القائم بميدان الحسين، إلى متحف لتاريخ القاهرة، بعد أن تم نقل المشيخة إلى مبنى جديد على طريق صلاح سالم.

والمتصور أن يضم هذا المتحف كل ما يمكن جمعه من آثار ووثائق، مثل المخطوطات والنماذج المجسمة التي تسجل تاريخ مدينة القاهرة على مر العصور، منذ وضع اللبنة الأولى في الفسطاط عام ٦٤٤ م حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبذلك تقدم للمواطنين وللزوار من السائحين "صورة متكاملة متصلة الحلقات للحفاظ على ذاكرة أعرق وأكبر عاصمة في الشرق الأوسط".

١ – ٢

الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية

دراسة قدمت إلى شعبة الفنون بالمجالس القومية المتخصصة في عام ١٩٨٩

مقدمة:

المدينة هي ذلك التشكيل العمراني المعماري المركب، والمُنشأ على موقع جغرافي تم اختياره بمعرفة فرد أو جماعة، لمميزات طبيعية، أو لظروف تاريخية، أو لاعتبارات روحية ووجدانية، أو لأغراض قومية سياسية أو عسكرية. وهي تجسيم مادي متنام لتفاعل اجتماعي اقتصادي ثقافي مستمر على امتداد الزمن، ليكون بيئة عمرانية إبداعية من صنع الإنسان، يضعها في رحاب البيئة الطبيعية التي وهبها الله عز وجل له.

والمدينة بصورة أخرى هي المنطلق لغريزة البناء لدى الإنسان، ونتاج تفاعل ذكائه مع البيئة الطبيعية لمواجهة متطلبات حياته المادية والروحية، وهي المرآة التي تعكس صورة المجتمع عبر التاريخ.

وتبقى المدينة بيئة عمرانية حية تفيض بالنشاط الحضارى والحيوية الخلاقة، طالما حظيت من قاطنيها بما تستحق من رعاية وتنمية وتطوير، ولكنها تهرم فتموت أو تندثر بالترهل، وبإهمال البنية الأساسية، وبانطفاء جذوة الإبداع الحضاري الخلاق.

وفى إطار هذه المفاهيم الكبرى تخضع عظم المسئولية القومية عن استمرار هذه القيم وتنميتها وتطويرها، لأننا ورثة تراث عريق نعيش في كنفه لزمن ما، ينتقل بعده ما ورثناه وما أضفناه إلى أجيال الأبناء والأحفاد؛ ليتواصل الإبداع مع تواصل حلقات التاريخ وتكامل فصوله.

وقد حان الوقت لنقف وقفة موضوعية، لتقويم ما فعلناه ونفعله، للحفاظ على القيم الحضارية في مدننا، ممثلة في تراثنا العمراني والمعماري التاريخي، وفيما أضفناه ونضيفه إليها من أعمال معاصرة.

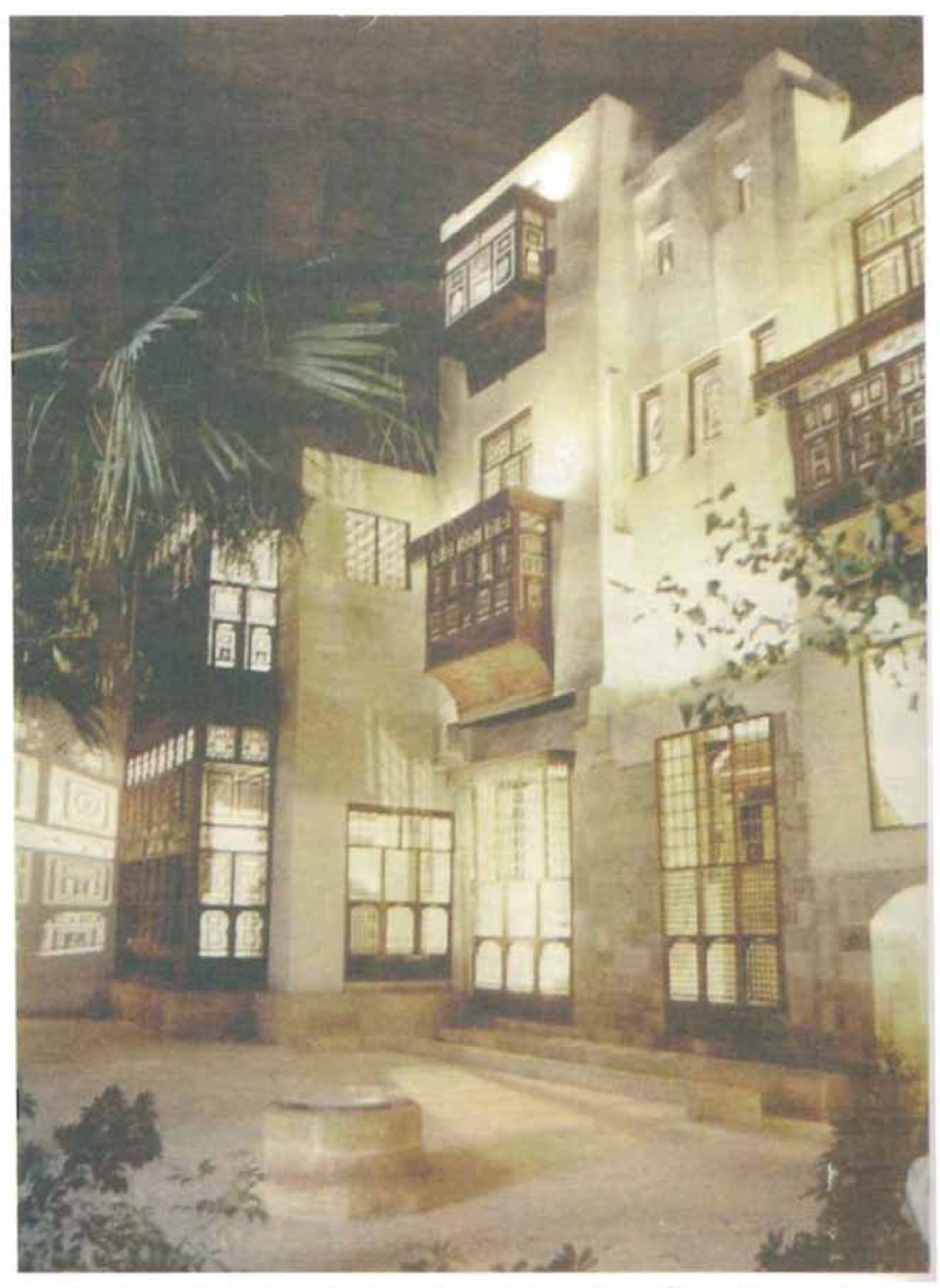
التراث العمرانى والمعمارى التاريخي:

وإذا كانت قاهرة مصر الإسلامية تمثل النواة الأساسية لقاهرتنا الحديثة، فهي بكل المقاييس أجمل مكونات بيئتنا العمرانية والمعمارية.

ويجهل أغلب القاهريين هذه الحقيقة، وقليلون هم الذين يدركون حجم وأهمية التراث المعماري والثروة الفنية التي تمثل كل عصور مصر الإسلامية والموجودة بالقاهرة التاريخية، والتى لا تزال تحتفظ بطابع القرن السادس عشر، وتضم فيما تبقى من آثارها أكثر من خمسمائة أثر معماري، تمثل حقبة زمنية تمتد من القرن السابع إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وينتظم أغلبها حول محور القصبة القديمة وشارع (المعز لدين الله الفاطمى).

وهي بهذا تعتبر أكبر متحف معماري قائم على الطبيعة، ومثالا متفردا ليس فقط بالنسبة لمدن العالم الإسلامى، بل وعلى مستوى العالم كله.

وقد تعرضت القاهرة التاريخية خلال القرن التاسع عشر لمرحلة من الإهمال والهجرة، بعد الامتدادات العمرانية التي بدأها محمد على وأخذت ذروتها في عصر إسماعيل؛ فهجرها علية القوم



إصلاح وصيانة الدرب الأصفر، وترميم وتوثيق "بيت السحيمى".. مثال رائع لإحياء العمران والعمارة التراثية، وترشيد توظيفها في الحياة اليومية المعاصرة.

مشروع توثيق وترميم بيت السحيمى الأثرى منحة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وقد تم تحت ادارة الدكتور أسعد نديم

من الوجهاء والمشايخ والتجار إلى المناطق الجديدة غربا وشمالا، وتبع ذلك انتقال مركز المدينة التجاري، وبقي من السكان محدودو الدخل يعيشون من الصناعات الحرفية في الخانات والوكالات، كما تُركت القصور والبيوت الجميلة تتداعى وتتدهور، بالإهمال وعوادى الزمن.

وكان من أولى الواجبات في العصر الحديث أن تنهض السلطات المحلية متكاتفة مع الهيئات المختصة لحل مشكلات هذه المنطقة التاريخية العريقة، ورفع مستواها والحفاظ على طابعها العمراني والمعماري الرائع. ولكن هذه الجهات لم تصل في يوم من الأيام إلى المستوى الواجب من التنسيق والتعاون فيما بينها، سواء أكانت محافظة القاهرة بوصفها المسئولة عن توفير وصيانة شبكات المرافق والخدمات العامة، وتنظيم أعمال الهدم وتراخيص البناء والإنشاءات المستجدة في المنطقة، أو الهيئة العامة للآثار وهي المسئولة عن ترميم وإحياء المباني الأثرية، ثم الحفاظ عليها وترشيد توظيفها في الحياة اليومية لضمان صيانتها وبقائها، أو هيئة الأوقاف التي تملك كثيرا من الأراضي والعقارات والمباني القديمة ذات القيمة الأثرية والتاريخية، وتؤجر أغلبها للأهالى الذين يسيئون استعمالها عند مزاولة أنشطتهم الحرفية والتجارية.

وقد نجم عن التسيب والتراخي في تطبيق القوانين الخاصة بحماية الآثار، أو تلك الخاصة بتنظيم أعمال البناء، أن تركت الأبنية الحديثة القبيحة تعلو بإصرار وتحد في غيبة تطبيق القانون؛ لتحجب الآثار وتشوه بيئتها التاريخية. كما تسبب بُعد هذه المنطقة عن أعين المسئولين وتحركاتهم، في استبعادها دائما من أوّليات مشروعات صيانة المرافق؛ فطفحت المجاري وتغلغلت المياه الملوثة في جدران المباني الأثرية مما ينذر بسقوطها في وقت قريب.

يضاف إلى ذلك عدة عوامل أخرى تضافرت على الإساءة إليها والتعجيل بتخريبها، منها تسلل وسائل النقل الآلية من مختلف الأثقال والأحجام إلى أضيق دروبها، حيث تحتك بجدران البيوت والجوامع الأثرية وتطلق عليها ما تنفثه من سموم تلوث البيئة وتفتت الأحجار. ومنها إصرار بعض الأهالى على إدخال صناعات غريبة على البيئة، وضارة بها، داخل الوكالات والربوع والخانات القديمة؛ مما يجمع على خطورته رجال الآثار والفنون.

ومنها فوضى الإعلانات الضخمة قبيحة التصميم ذات الألوان الفجة الصارخة التى انتشرت في ميادين المنطقة، وبلا محاولة من مسئولي الحي لإيقاف هذا العدوان على آثار المنطقة وطابعها الجمالي، وخصوصا ما يقع منه موقع الخلفية المنفرة وراء جامع مهيب، أو خلف بَيت قديم جميل.

كما دخل الطريق العلوي (كوبرى الأزهر) إلى هذه المنطقة مقتحما حياة السكان ناقلا إليهم الضوضاء والتلوث في عقر دارهم، متطاولا على مشاهد الآثار ووقارها؛ بحجب واجهاتها وإخفاء معالمها. وكان المقترح أن ينفذ هذا الطريق على هيئة نفق أسفل شارع الأزهر، يبدأ من ميدان العتبة منتهيا إلى طريق صلاح سالم. وقيل في تبرير استبعاد هذا الاقتراح غلاء التكاليف؛ كأنما آثار القاهرة الإسلامية وشواهدها التاريخية العظيمة لا تساوى ما قد ينفق للحفاظ عليها من أموال(١).

(١) نُفِّذ نفق شارع الأزهر بعد ذلك بعدة سنوات.

لذلك فقد آن الأوان كي توضع قضية إحياء القاهرة التاريخية، والحفاظ على ثروتها الأثرية الفريدة في إطارها الصحيح، ولا بد من نظرة شمولية ودراسة متكاملة للتنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ككل، وطبقا لخطة ثابتة تنفذ على مراحل بعيدا عن التأثر بتغير المسئولين والسياسات؛ لأن الأمة التي تهمل آثارها إنما تضيع شواهد أصالتها وتقتلع جذور حضارتها.

مثال من عمارة مطلع القرن العشرين بوسط القاهرة وما تعانية من اعتداءات وإهمال.

التراث المعماري في العصر الحديث:

كذلك يتعرض التراث المعماري الخاص بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلى اعتداءات تستهدف محوه للانتفاع بمواقع أراضيه في منشآت استغلالية جديدة. وكثير جدا من تراث هذه الفترة يمتاز بقيم معمارية وفنية كبيرة، أو بقيم تاريخية قومية وعاطفية.

ولعل المضاربة في أسعار الأراضي وتجميد عائد المباني القديمة، مع ارتفاع تكلفة صيانتها والحفاظ عليها هو الدافع وراء حركة الهدم التي نشاهدها اليوم، دون محاولة للتدخل أو حتى مجرد دراسة موضوعية لهذا الوضع لبحثه والوصول إلى حلول لما يتخلف عنه من مشكلات.

بل إن ما نشر من مقترحات متضمنة في مشروعات لم تكتمل بعد، يشير إلى أن هناك تفكيرا يتطرق إلى إباحة إزالة المباني التي تجاوز عمرها مائة سنة؛ لإقامة مبان جديدة مكانها. وهذا أمر لا يمكن قبوله؛ استنادا إلى ما وراء الوضع التاريخي والحضاري لتلك المباني القديمة من قيمة عالية.

فهذه الإباحة بدون قيود أو ضوابط، تدعم الاتجاه إلى تخريب التراث المعماري، ونسف كل ما هو جميل في مدننا لتحل محله منشآت استغلالية رخيصة، تعكس مستوى ثقافيا وجماليا هابطا، وانعداما لقيم الأصالة والحضارة.

تحديد مجالات المسئولية:

من الواضح أن المشكلات التي تعوق الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية، ترتبط بأطراف ثلاثة، هي: دور المعماري ومن يعاونه من المهندسين المتخصصين، والفنانين التشكيليين. ودور المسئول صاحب القرار. ثم دور أفراد المجتمع المنتفعين بالمشروعات العمرانية والمعمارية.

دور المعماري في المجتمع:

إن الرسالة المثالية للمعماري المسئول هي تشكيل مجال للحياة الإنسانية، وسط البيئة التي ينطلق فيها النشاط الإنساني الخلاق، ويتواصل الناس في تعاون بناء لتلبية متطلباتهم

الحياتية في إطار سلوكيات للتعامل الكريم والأمن والنظام؛ مما يضفي على البيئة الطبيعية شكلها الحضري وقيمتها الحضارية التي يتطلبها المجتمع. غير أن مجتمعنا أصبح لا يقدر أهمية دور المعمارى التقدير الواجب ومدى خطورته. الأمر الذي بدأت تظهر مساوئه في بيئتنا العمرانية، ومظهرنا الحضاري بشكل عام.

وفى البلاد المتقدمة يَشْرُف المعماري بوضعه موضع المسئولية، أمام المجتمع طوال حياته المهنية وبعدها؛ لأن ما يسهم في إقامته من أعمال معمارية تبقى زمنا طويلا تتعاقب عليه الأجيال. فإن أجاد، فقد أضاف إلى المدينة جمالا وإلى مجتمعه تحية واحتراما، وإن أساء فإنما يكرس إساءته ويقيم لها صرحا.

وصدق المثل القائل "إن الطبيب يدفن خطأه، أما المعماري فيشيد له صرحا". ولكن المعماري في مصر الآن ليس صاحب الكلمة الأولى، ولا حتى الأخيرة، فيما يكلف به من أعمال كما سيتضح ذلك عند عرض دور المسئول الأول صاحب القرار.

فالعمارة أصبحت الآن، وفي جو الشره المادي والكسب السريع، تفتقر حقيقة لمن يطلب المستوى الرفيع ويقدر قيمة الجمال، بل لقد صارت إلى حالة من التدهور جعلتها حرما مباحا لممارسات غير ذوي الاختصاص ومجالا لاجتهادات غير المتخصصين، وخصوصا من بيدهم المال، أو من بيدهم اتخاذ القرار.

وعلى أي الحالات، فالمعماري لم يكن أبدا حرا في عمل ما يريد، بخلاف الفنان التشكيلي الذي يستطيع أن يفرغ طاقاته الإبداعية في التصوير أو الرسم أو النحت، دون قيد مادي أو قهر معنوي. الأمر الذي لا يتأتى للمعماري الذى ينفذ فنه بأموال غيره، إلا في أحوال نادرة حين يقع على عميل مستنير يعطيه الثقة والوسائل المادية لتحقيق أفكاره.

ومع ذلك، فالمعماري مسئول عن حالة الاغتراب في العمارة التي تجتاح مدننا الآن، فالكثير من المعماريين تستهويهم التيارات الواردة، ولا يفهمون منها إلا التشكيلات الخارجية والمظاهر السطحية اللافتة للنظر، دون تعمق حقيقي فيما تنطوي عليه من نظريات، وما تحمله من فلسفات لا علاقة لنا بها ولا مواءمة بينها وبين تقاليدنا، ولا تناسب واقعنا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى جميعها.

وليس ثمة ما يدعو إلى الجدل في هذا المقام، وإثارة نوع من الخلط بين مدلول الكلمات وتأويلها، وبين تبادل أو تفاعل الثقافات وتأصيلها، مما يهدد بضياع الشخصية واقتلاع الجذور.

إن المعماريين، مثلهم مثل رجال الفكر والفن في بلادنا، مطالبون ببحث أسباب الاغتراب وظواهره في إنتاجهم، ومراجعة بعض الألفاظ المتداولة على ألسنتهم في هيئة شعارات، مطلوب الوصول إلى تحديد لمدلولاتها في مجالات الفكر والفن، ومنها على سبيل المثال:

- الحضارة.
- الأصالة.
- التطور.
- المعا صرة.
- الثوابت.
- المتحولات.
- المتغيرات.
- المتبادلات وغير المتبادلات بين الثقافات.
- التقنيات (التكنولوجيات) الملائمة، وغير الملائمة.

ومن خلال النقاش الجاد والحوار العلمي البناء، لابد أن- تتبلور مدلولات هذه الكلمات في بيئتنا الخاصة، وتفرز اتجاهات فكرية واضحة المعالم، تجسّم الأصالة وتبرز الثقافة، وتحد من تيارات الاغتراب.

وللمعمارى أيضا دور اجتماعي إعلامي مهم فيما يخص الحفاظ على القيم الحضارية في البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية. وعليه في سبيل ذلك، أن يخصص من رسالته الإبداعية جزءا إعلاميا وتعليميا للناس عن كيفية النظر إلى الأعمال المعمارية، وكيفية تذوق ما فيها من قيم جمالية بجانب تقدير كفاءتها الوظيفية وعائدها النفعى. ويكون ذلك بتنظيم المعارض للمشروعات المعمارية المهمة كدار الأوبرا، ومتحف الحضارة المصرية، ومركز المؤتمرات بمدينة نصر، ومنشآت الاستاد، والمباني العامة في المدن الجديدة.. وغيرها، ومناقشة هذه المشروعات وأمثالها بوسائل الأعلام المرئية والمطبوعة، بأسلوب واضح ومبسط.

وبثمل هذه الجهود يتحقق التلاقي والتفاهم بين المعماري والمجتمع، ويتلاشى سياج الجهل والتجاهل الذي يتحصن خلفه الناس متعللين بعدم قدرتهم على فهم الرسومات الهندسية، ليقفوا من الإبداع والجمال في الأعمال المعمارية موقفا سلبيا.

وللفنان التشكيلي والمصمم التطبيقي دورهما المهم في إضفاء لمسة الجمال، وإشاعة الذوق ورهافة الحس في حياة المدينة. ولكن المرء لا يسعه إلاّ أن يدهش لتراجع دور الفنون التشكيلية في المجتمع، وانعدام التواصل الفعال بينهما الآن. وكأنما الفن ما هو إلا ظاهرة منعزلة، وعنصر لا لزوم له في تشكيل نسيج الحياة.

والشيء الغريب في هذه الظاهرة الجديدة، أن تاريخ مصر الحضارى منذ أقدم عصوره، يبرز فيه الفن التشكيلي بصورة جلية متميزة. بحيث يبدو وكأنه غاية في حد ذاته، وضرورة من ضروريات الحياة في مصر الفرعونية، والقبطية، والإسلامية. وتاريخه المسجل وتراثه الخالد ينهض بارزا مع التاريخ السياسي جنبا إلى جنب.

ولعل فيما يمر به مجتمعنا الآن من ظروف اقتصادية ضاغطة، ما يفسر هذه الظاهرة، وإن كانت هناك طبقة من الأغنياء الجدد ظهرت على سطح المجتمع لا تحس بحاجة إلى الفنون التشكيلية، بل ولا تتذوقها أصلا..

ومع ذلك فالفنانون التشكيليون مطالبون بالخروج من دوائرهم المقفلة، والتحدث للناس

بلغة قريبة إلى فهمهم، فالفنانون مثلهم مثل المعماريين مولعون بإثارة قضايا فلسفية في الفن ومدارسه، وكلها منعطفات ومشكلات بعيدة كل البعد عن اهتمامات الناس حتى المثقفين منهم. وقد آن الآوان لتخرج الفنون التشكيلية لوحة كانت، أو تمثالا، من الصالونات إلى فضاء المدينة في الشارع والميدان والحديقة؛ ليمتد الفن إلى كل مظاهر الحياة وأشكالها، بل وفى أدواتها أيضا ممثلة في الفن التطبيقي الذي يبث القيمة، ورفاهة الذوق في حياة الإنسان.

دور المسئول صاحب القرار:

إن معظم الأعمال المعمارية والمشروعات العمرانية الكبرى تقوم بها الدولة ممثلة في وزاراتها أو قطاعها العام، حيث ترصد لها الميزانيات الضخمة، وتعمل لها دراسات الجدوى. وهذه المشروعات بحكم أهميتها تعتبر علامات واضحة في النسيج العمراني للمدن القائمة، أو مكونات أساسية للبيئات العمرانية الجديدة التي تضاف على خريطة مصر.

وفى ضوء هذه الاعتبارات، يجب أن نأخذ الوقت الكافي للدراسة والتصميم من فريق متكامل، تُعطى له كافة الإمكانات والصلاحيات ليتحمل ما عليه من مسئوليات. ولكن للأسف الشديد، فإن الكثير من هذه الأعمال يمر بدروب ومسالك إدارية خانقة، قلما حققت أفكار المبدعين، أو استهدفت المصالح القومية الخالصة.

وكثيرا ما حولها المسئول صاحب القرار إلى مظاهرة شخصية؛ ليظهر بها في دائرة الضوء على حساب الدراسة المتأنية والبحث الجاد المتكامل. ثم لا تمضي سنوات معدودات حتى تظهر عليها أعراض الهزل والهزال، وانعدام الكفاءة الوظيفية، وتصدع الهياكل البنائية فضلا عن اغتيال القيم الجمالية. وأحيانا يأخذ المشروع وقتا طويلا يتعرض فيه لضغوط وتداخلات من المسئول صاحب القرار، تصل به إلى نهاية غير سعيدة.

وليس لنا بعد ذلك أن نتساءل عن غياب روح الإبداع والأصالة في الأعمال المعمارية الكبرى في مصر، فإن العوائق والضغوط وتثبيط الهمم، لا تنتج إلا أعمالا فقدت أصالتها ورونقها. وليس من المستبعد في كثير من الأحوال أن تُفرض على المعماري والمُخطِّط أفكارٌ سيادية، ليس عليه إلا إعدادها للتنفيذ، دون الرجوع إلى الفكرة الموضوعية العلمية والجمالية.

هناك أيضا كثير من القوانين والقرارات التى تصدر، بدون دراسة شاملة لكل ما يحتمله تطبيقها من مشكلات أو نتائج سيئة. فعلى سبيل المثال قرار صدر في أوائل السبعينيات يسمح بتعلية المباني القديمة عدة طوابق، بقدر ما تتحمله أساساتها، بشرط أن يقدم المالك شهادة رسمية من مهندس إنشائي نقابي، يفيد فيها إمكانية ذلك..

وكان أن انطلق المُلاَّك في استغلال المساحات البنائية، التي أتيحت لهم، أسوأ استغلال؛ فخرجت بروزات جديدة في

الواجهات، ووضعت النوافذ بما يناسب التوزيعات الجديدة للغرف، دون اعتبار للطراز المعماري السائد في الواجهة الأصلية، ولا لنوع ولون المواد المستعملة فيها، فخرجت التعليات مسخا مشوها ينم عن بشاعة الاستغلال، والافتقار إلى أدنى درجات الذوق.

وقد تركت الشواهد الكثيرة، التي نفذت تحت مظلة هذا القرار، بصماتها القبيحة على أجمل أحياء القاهرة. والسبب الواضح لهذه الظاهرة، هو القصور الفكري والثقافي. فقد كان يجب النص على احترام الطراز المعماري للمبنى الأصلي، عند بناء التعلية المطلوبة للحفاظ على تحقيق مبدأ الجمال المعماري الذي ينبغي أن يتوحد مع مبدأ الأمن الإنشائي.

وثمة مثل آخر سبق التنويه عنه، هو مشروع قانون مازال تحت الإصدار، خاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. ويحمل هذا المشروع في طيه ما يجب التحفظ في شأنه، وهو إعطاء المالك حق هدم العقار بعد مرور مائة عام على إنشائه. وهو حق يجب أن توضع له الضوابط المُحكمة، كما يجب تحديده بمعايير، تقوم بوضعها جهات أو لجان على أعلى مستوى من الخبرة والمسئولية، بحيث ندرأ خطر التعدى من أن يمتد إلى ثروتنا المعمارية القومية الحديثة أيضا.

وأخيرا وليس آخرا، ما نُشر على أنه قرار لوزارتي الثقافة والتعمير؛ لإنشاء مدينة للتراث تنفذ في أحد المواقع الجديدة على الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى ضمن عشرة مدن تابعة تخطط لها وزارة التعمير.

ويفهم مما نشر أن المدينة المختارة ستضم آثارا ومتاحف لتراث القاهرة في العصور المختلفة، فضلا عن قاعات عرض الفنون التشكيلية، والعروض المسرحية والموسيقية والمكتبات، مع تجميل شوارع المدينة وحدائقها وميادينها بالتماثيل الأثرية، وأعمال الفن المعاصرة، وباختصار كل ما يجذب المواطن والسائح من عناصر الثقافة والترفيه.

وقد عارض الكثيرون هذا الأفكار السطحية، فالتراث العمراني والمعماري الأثرى لا يمكن أن يشاهد إلا في مكانه. ولا يمكن أن يعيش ويقيم إلا في بيئته التاريخية. وأماكن مشروعات المتاحف والمعارض فما أكثر القائم منها ومما لم ير النور بعد، فهناك مشروع متحف الحضارات المصرية الذي يطلق عليه متحف المتاحف والذي يزمع تنفيذه في الموقع المخصص لذلك خلف دار الأوبرا الجديدة، وقد أعدت تصميماته ليضم أجمل القطع التي تعرض حضارات مصر على مر العصور بصورة متكاملة(١)، وكذلك المتحف القومي للفنون الشعبية الذي أعد مشروعه في الستينيات لينفذ في موقع مخصص لذلك بجوار أكاديمية الفنون بشارع الهرم.

ويتبقى أن لدينا متحفا تراثيا يعد بحق من أعظم متاحف التراث الحى في العالم، وهو المتمثل في حي الجمالية وشارع المعز لدين الله الفاطمي. فهذا الحى هو النواة الأولى

(١) ينفذ هذا المشروع القومى المهم حاليا فى منطقة الفسطاط. المعمارى المصمم أ.د. الغزالى كسيبه.

لقاهرتنا الأصيلة، وهو أولى من كل ما ذكر من شتات.

دور أفراد المجتمع:

لا شك أن الأفراد في المجتمع يتحملون أيضا نصيبا كبيرا من مسئولية إرساء القيم الحضارية في المدينة المصرية، والحفاظ عليها وتنميتها، فهم يمثلون الجانب الأكبر من المنتفعين بالأعمال المعمارية والممولين لها؛ وبالتالي المساهمين الفعالين في صنع البيئة العمرانية والمعمارية.

وإذا كان المستوى العام للبيئة العمرانية يتفاوت في المجتمعات المختلفة، كما يتفاوت أيضا بالنسبة للعصور التي تمر بها، إلا أنه يبقى في كل الأحوال مرآتها الصادقة، وإفرازها المشترك؛ فإذا تبلد الحس وفسد الذوق العام وعمت اللامبالاة في المجتمع، فلا نتوقع ازدهارا لفن، ولا تقديرا لقيم، ولا طلبا لعمارة جميلة.

فنحن نبني ونشكل البيت، فيعود البيت فيشكلنا كأفراد، ونحن نبني المدينة فتعود المدينة فتشكلنا كمجتمع، ويتفاعل المجتمع في وعاء البيئة العمرانية؛ فينتج حضارة أو لا ينتج. وهنا يصدق المقول "لكل مجتمعٍ العمارة التي يستحقها". وبين الحضر الذي يشكله المجتمع العمراني والحضارة التي يجب أن يتطلع إليها شوط بعيد على المجتمع أن يقطعه بعزيمة مشحوذة، ورهافة حس، وطاقة خلاقة.

ولعله من الضروري أن نشير إلى ظاهرة خطيرة، سوف يكون لها أثر بعيد على تدهور البيئة العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية، وهي انفراد المقاول- فردا كان أو شركة- بالدور الحاسم في آليات تنفيذ العمل المعماري، وذلك بالاستيلاء على فعاليات المهنة، وتجريد المعماري الفنان من سلطاته.

وقد أصبح من الأمور العادية أن يتفق المقاول والمالك، على إنهاء دور المعماري، بعد الحصول على رسوماته وتوقيعه على مستندات ترخيص البناء لاستيفاء الإجراءات الرسمية. ويميل أكثر الملاك إلى هذا الأسلوب الملتوي؛ لاقتناعهم بأهمية الدور التنفيذي للمقاول، وعدم جدوى إشراف المعماري على تنفيذ تصميماته.

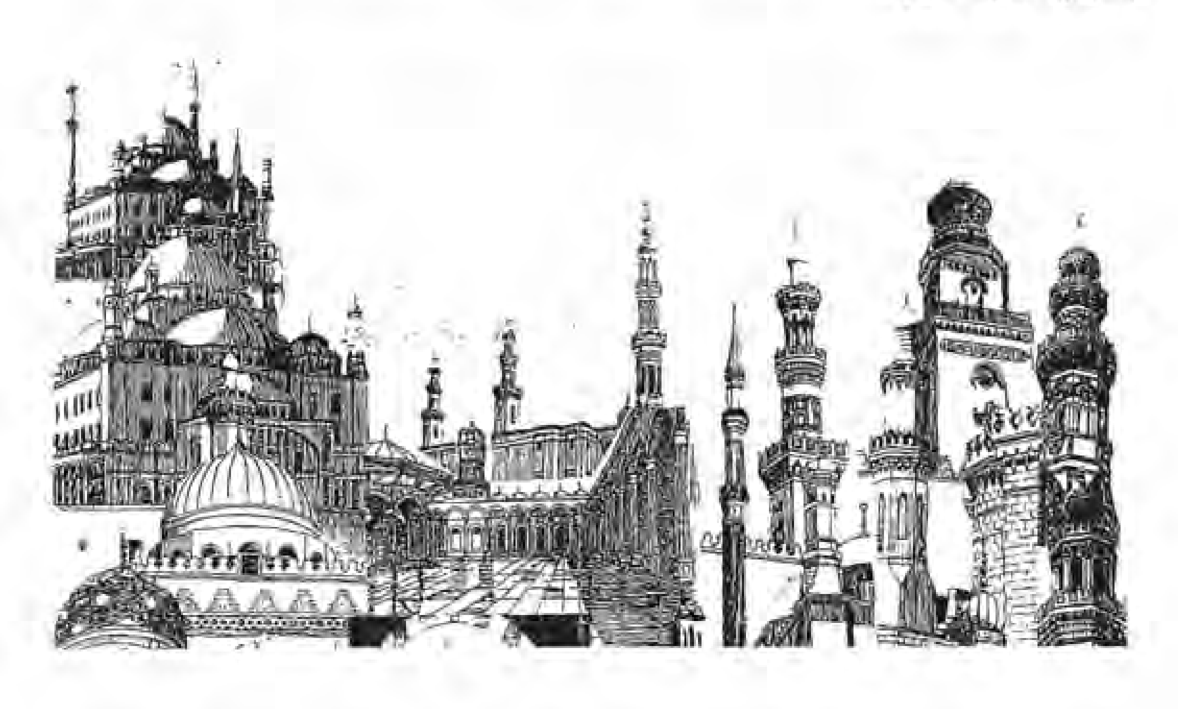
وهكذا بدأ الثالوث التقليدي "المكون من المالك- المعماري- المقاول"، يتفكك؛ ويستقطب المقاولُ المالكَ الذي لا يدرك حكمة توزيع الأدوار، ولا يقتنع بأن المعماري هو وكيله ومستشاره الذي يحمى مصالحَه، ويهمه تسليم العمل المعماري- الذي هو مؤلِفه- إلى المالك الذي هو مموله؛ في أحسن صورة.

هكذا تسبب هذا التصرف الخاطئ من جانب أفراد المجتمع، في إدخال قوى ضخمة غاشمة إلى الساحة لتتولى تشكيل البيئة العمرانية والمعمارية في مدننا، ولكن بدون قيم ثقافية أو حضارية أو أخلاقية، ومرجع ذلك إلى تقلص دور المعماري، والاستغناء عن دور الفنان.

دور تشريعات البناء:

إن المقام لا يسمح بعرض فحوى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لأعمال البناء والتنمية والتخطيط العمرانى فى مصر،

إذا كان المستوى العام للبيئة العمرانية يتفاوت فى المجتمعات المختلفة، كما يتفاوت أيضا بالنسبة للعصور التى تمر بها إلا أنه يبقى فى كل الأحوال مرآتها الصادقة، وإفرازها المشترك. ونحن الآن فى مرحلة ينحدر فيها عمران المدينة من رقى الذوق ورصانة الطابع، وتناغم التكوين إلى درك الفجاجة، حيث يسود التنافر، وتسيطر العمارة السوقية!



لمناقشتها هنا. فهذا مجال دراسات وبحوث أخرى متخصصة. ولكننا نتعرض فقط لفلسفة هذه التشريعات وأهدافها بصورة عامة، فهي تمثل الضوابط والحدود والواجبات والمسئوليات التي تنظم مجالات البناء، عمرانية كانت أو اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية، وهي تعنى- في ايجاز- ما يأتي:

• تنفيذ ما ترسمه وتوصى به المخططاتُ العمرانيةُ، من توازن توزيع الكثافة السكانية، والسيطرة عن اتجاهات النمو العمراني، وتوزيع مجالات العمل والأنشطة الإنسانية، وتصنيف استخدامات المناطق والمواقع في المدينة، وتخطيط شبكات المرافق والخدمات العامة، وشبكات المواصلات والطرق بالاتساعات المناسبة لمواقفها، وعلاقاتها، ووظائفها في المخطط العام.

• توفير المقومات الأساسية لمعيشة كريمة للإنسان، من متطلبات الإسكان والعمل والصحة والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة، مع حماية مقدساته وخصوصياته.

• إضفاء طابع الجمال على البيئة العمرانية؛ بالتحكم في أنماط المنشآت المعمارية من حيث ارتفاعات المباني، وانسجام الواجهات، ومواد البناء وألوانها، وتوفير الميادين والحدائق وساحات الرياضة بعناصرها الرمزية البصرية والجمالية.

• توضيح مجالات البيئة المختلفة:

- البيئة الحيوية الطبيعية BLO-SPHERE.
- البيئة التقنية (العمرانية) TECNO-SPHERE.
- البيئة الاجتماعية (الثقافية- الحضارية- التراثية... إلخ) SOCIO-SPHERE.

وتتفاوت الدول في توعية وشمولية التشريعات، التي تحكم أعمال البناء والتنمية العمرانية فيها، وفق أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظروفها الطبيعية.

ففي الدول النامية يطبَّق عدد محدود من القوانين في مجالات البناء والتنمية العمرانية، في حين أن الدول المتقدمة تتسع فيها آفاق التشريعات؛ فتتعدد القوانين والقرارات واللوائح ليختص كل منها بناحية تفصيلية معينة، وتهدف جميعها إلى رفع مستوى حياة المواطن إلى درجة عالية من الرفاهية والاستمتاع بالحياة.

وقد خصص معظمها وزارات "للبيئة"، كما سنت التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية في إطار ما يعرف بحق المواطن في المدينة، حيث تجرّم هذه التشريعات مَن يُهدر القيم الجمالية في المدينة، بنفس الصرامة التي تُجرِّم بها مَن لا يراعى كفاءة البناء، ومتانة الإنشاء اللازمة لسلامة الأرواح.

ولما كانت هذه المجالات لا تتضمنها تشريعاتنا، فقد رأيت أن أقدم بعض الأفكار العملية مركّزةً على ما يمس القيم الجمالية العمرانية والمعمارية في المدينة المصرية، ونشر الثقافة البيئية بهدف تنقيتها من القبح والتلوث المادى والمعنوي، والحفاظ على التراث العمراني واستلهامه في التفاعلات

المستمرة لعمليات التنمية والتطوير، وذلك فيما يلي:

لوزارات التعمير والدولة للسكان، ولمؤسسات الحكم المحلي:

أولا: تدارك القصور في القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتخطيط والتنمية العمرانية، وأعمال البناء، بحيث تشمل كل العناصر التي تؤثر على القيم الجمالية في البيئة العمرانية، ورفع مستوى الحياة.

وعلى سبيل المثال:

١) منع تداخل واختلاط الأنشطة المتنافرة في مناطق المدينة المختلفة، وضرورة تحديد كثافاتها البنائية طبقا لمواقعها وطبيعتها، ونوعية الأنشطة التي تمارس فيها.

٢) وضع الضوابط والأحكام الضرورية لتنظيم حق المالك في هدم العقار الذي مضى على إنشائه مائة عام، إذا كان للمبنى قيمة تراثية تاريخية أو معمارية فنية. وكذلك وضع القواعد للتعويض في حالة نزع الملكية، أو الحوافز المختلفة في حالة تقييد حق المالك في التصرف.

٣) إرغام الملاك بالطرق والأحكام القانونية على تنفيذ المبنى الذي أخذ عنه الترخيص بكامله وتوقيع أقصى الغرامات على المخالف أو الممتنع؛ لأن ذلك من أهم أسباب تشويه الشارع المصرى.

٤) ضبط أسلوب تعلية الطوابق الإضافية على المباني القائمة، بحيث تكون الإضافة والأصل كلا متكاملا في المظهر المعماري النهائي.

٥) السيطرة على مواد وألوان واجهات المباني ومظهرها المعماري في الشارع الواحد، وعدم السماح للمالك بترك واجهة المبنى بدون استكمال.

٦) إزالة مسببات التلوث البصرى، بتنظيم أساليب الإعلان واللافتات والعلامات بتحديد الأماكن والمساحات والتصميمات والنوعيات (مرسوم- ملون- مضاء- مذاع في الطريق العام... إلخ).

٧) منع التصريح للسكان بطلاء واجهات وحداتهم السكنية (الشقق)، على الطريق العام، أو على الجار، بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى.

٨) منع تعليق ما يؤذى بصر المارّ في الطريق، أو الجار المواجه، كنشر الغسيل أو تربية الطيور، أو تخزين نفايات المنزل.

٩) منع إهدار جمال شواطئ النيل؛ بخنقها بأسوار نوادي الفئات الخاصة، وأبنية المطاعم والكافيتريات قبيحة المنظر، رخيصة التصميم، تلك التي تلغى الإحساس بوجود النيل في بعض الأماكن، مع أن مدينة القاهرة أحوج ما تكون إلى الانفتاح على شواطئه بالمتنزهات والساحات المُنسّقة المكشوفة التي تتاح للمواطنين المختنقِين بالهواء الملوث.

١٠) احترام استخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت له. فأرصفة المشاة يجب أن تحرر من الأكشاك والمنشآت الخشبية والمعدنية المؤقتة، التي تعرض مختلف

المناظر المؤذية للبصر متحدية للذوق من ناحية الأشكال أو الألـوان. وأيـضا لمـا تعرضه أو تحويه من أشياء غريبة، منهـا على سبيل المثال: منافذ لمنتجات المطاحن والمخابز- أكشاك للجرائـد والـسجائر- منافذ للأمن الغذائي- كافيتريات ومطـاعم مستقلة- منافذ جمعيات استهلاكية متكاملة العرض- صناديق التليفونات ومحـولات الكهربـاء- أكـشاك تحـصيل فـواتير الكهرباء- ويحتل بعض هـذه المنـشآت قبيحـة المنظـر والرخيـصة التـصميم والمظهر أرصفة شوارع مهمـة، وكـذلك مداخل ومخارج بعض الكباري الرئيسية، مما يتعذر معه سير المشاة، بعـد أن تـم احتلال الأرصفة بكـل هـذه العناصـر، بالإضافة إلى أكوام مواد البناء، ومخلفات المنازل وتعديات أصحاب المقاهي، وباعة الخضر والفاكهة عليها، وتحويل بعـضها إلى ورش لإصلاح السيارات والـسباكة، وغيرها من الصناعات والحـرف التـي تسبب التلوث والضوضاء، وتقضي علـى أي مظهر حضاري للطريق العام.

١١) العناية بدراسة واختيـار عناصـر تأثيث الشارع. ونقـصد بـذلك عناصـر الإضاءة، ومواقف سيارات النقـل العـام، ومظلات السيارات والمقاعـد، ووحـدات جمـع القمامـة، واللوحـات الإرشـادية لاتجاهات المـرور وتعليماتـه، وأسـماء الـشوارع وأمـاكن الإعلانـات العاديـة والمضيئة، وكل هذه العناصر تساهم بشكل مؤثر على المظهر العام للشارع، وتأكيـد الانسجام أو التنافر فيه، وتعكس ذلك على ذوق المواطنين وأسلوب تعاملهم معه ومع الممتلكات والمرافق العامة.

ثانيا: تنظيم إقامة المسابقات المعمارية التخطيطية، للمشروعات ذات الطابع القـومي، والتـي تـستلزم التعـاون بـين المعمـاري، والمخطط، ومصمم تنسيق المواقـع، والفنـان التشكيلي؛ لإخراج مشروعات متكاملة. مثـل تنسيق الميادين والحدائق العامة، ومداخل المدن وسـاحات الاحتفـالات القوميـة، والنـصب التذكاري، وشواطئ النيل.

ثالثا: عرض المـشروعات الكبـرى للتخطيط أو العمارة، على الرأي العام للإعلام بها أو للمناقشة واستطلاع الرأي، بهدف تثقيفه أو التجاوب مع متطلباته.

رابعاً: إيقاف ظـاهرة تـدهور القـيم الجمالية في العمـارة المـصرية "الرسـمية"، وجنوح أغلب المشروعات التى تمولها الدولـة إلى ضغط تكاليف الإنشاء، على حساب القـيم الجماليـة. والمفـروض أن تكـون هـذه المشروعات العامة مثالاً بارزا للذوق والجمال، مثلما كانت مشروعات الدولـة دائمـا حجـر الزاوية في تراثنا المعماري الخالد.

خامسًا: عدم إعطاء صلاحيات البـت في المشكلات المعمارية والعمرانية، وتجميـل المدن بوحدات الإدارة المحلية لغير المـؤهلين لها عمليا وفنيا، وخبرةً؛ لأن فتح هذا المجـال بلا ضوابط يؤثر أسـوأ تـأثير علـى البيئـة الحضرية في عواصم الأقاليم، ومدنه.

لوزارتي الثقافة والبيئة:

أولاً: العمل على الحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية، التي تتمثل في المناطق التاريخية أو السياحية، أو ذات الطابع والمميزات الطبيعية، باستصدار قانون إنشاء "اللجنة القومية العليا لشئون التخطيط والعمارة ومناطق الآثار"، والذي سبق إعداد مشروع به. وهو قانون يتضمن وجود أداة تنفيذية للجنة المذكورة لمتابعة تنفيذ توجيهاتها لملاقاة الأخطار، والإساءات المتعددة في هذه المجالات.

ثانيًا: التعاون مع وزارة التعمير والإسكان، ووحدات الإدارة المحلية في مشروعات تنسيق وتجميل المدن، وتكامل العمارة بالفن التشكيلي. وذلك باستصدار وتطبيق القانون القاضي بتخصيص نسبة اثنين بالمائة من إجمالي تكاليف المشروعات المعمارية لتنفيذ أعمال الفن التشكيلي المتكاملة معها.

ثالثًا: تشجيع المنافسة في مجالات الإبداع المعماري والفني بين المعماريين، والمخططين بعرض أعمالهم المبتكرة في معارض دولية دورية، مثل "بينالي القاهرة للتخطيط والعمارة"، على نسق "بينالي القاهرة الدولي للفنون التشكيلية"، مع تخصيص الجوائز وشهادات التقدير للأعمال والأفراد المتميزين.

رابعًا: تشجيع البحوث الفنية والعلمية لمعالجة ظاهرة الاغتراب في العمارة المصرية المعاصرة، ومحاكاتها لأنماط دخيلة على البيئة الطبيعية، والقيم الثقافية والتراث المعماري التاريخي العظيم. وذلك بتنظيم مسابقات فنية وبحثية لهذا الغرض تخصص لها حوافز قيّمة للأعمال الجادة.

لوزارة الإعلام والتربية والتعليم:

أولاً: إعداد برنامج لنشر الثقافة البصرية، والتذوق الجمالي، بالوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمطبوعة، بالتعاون مع المؤسسات الفنية والتعليمية المختصة لإعداد المادة التثقيفية لها.

ثانيًا: تقديم مسلسلات ثقافية تبين تطور الطرز المعمارية والزخرفية، وتصميمات العمارة الداخلية في العصور المختلفة التي مرت على مصر؛ للتوعية بأهمية العمارة والفنون التشكيلية والتطبيقية في حياتنا والإحساس بضرورة اللمسة الجمالية في البيئة التي نعيش فيها، وذلك بالتعاون مع جمعية المهندسين المعماريين، ونقابة الفنانين التشكيليين، ونقابة المصممين التطبيقيين وغيرها.

لوزارتي الأوقاف والشئون الاجتماعية:

استثمار المناسبات القومية والأعياد والموالد في مناطق القاهرة التاريخية، وفي مثيلاتها من المدن المصرية؛ لحفز المواطنين على القيام بنظافة أحيائهم وطلاء منازلهم، والمشاركة في إصلاح وصيانة البيئة العمرانية والمعمارية بصفة دورية. ومثل هذه الممارسات المبنية على إثارة الإحساس بالانتماء والمشاركة المجتمعية، أصبح تقليدا

راسخا لدى الناس، مرتبطا بأعيادهم وأفرحهم المشتركة، كما هو الحال مثلا في جزر اليونان وتونس والمغرب، ودول غرب أفريقيا المسلمة، وعلى سبيل المثال جمهوريتا مالي والنيجر.

للنقابات الفنية والجمعيات، كل فيما يخصه:

أولاً: العمل على نشر الوعي والثقافة العمرانية والمعمارية على كافة المستويات، وفى جميع المجالات. وتبدأ بالمراحل الأولى لتوعية النشء ببرامج تثقيفية موضحة بالشرائح الملونة والأفلام التسجيلية والفيديو تنتجها جمعية المعماريين، وتقدمها للأندية والجمعيات والمدارس.

ثانيًا: تنظيم المحاضرات والندوات، بالاشتراك مع أجهزة الأعلام في مجالات: النقد المعماري- التوعية البيئية- التراث العمراني- الإرشاد وسبل البناء الذاتي- مشاركة المواطنين في تشخيص وحل المشكلات المعمارية التخطيطية.

ثالثًا: إقامة المعارض الدورية العامة للمشروعات المعمارية والتخطيطية، مثل المعرض المعماري الذي أقيم عن "التراث والعمارة المصرية المعاصرة" في "قاعة النيل" في يوليو ١٩٨٨.

رابعًا: تنظيم جولات تعليمية إرشادية للمناطق التاريخية في المدن، يتولى فيها الشرح متخصصون في الآثار والعمارة والفنون.

خامسًا: تعاون نقابات الفنانين التشكيليين، والمعماريين وغيرها من النقابات والجمعيات الثقافية على تأسيس "جمعية للحفاظ على القيم الحضارية في المدينة المصرية"، تضم مختلف رجال الفكر والفن، ممن لهم اهتمامات بالحفاظ على تراثنا العمراني، وتنمية بيئتنا الثقافية وتطويرها، تركز أنشطتها على تنمية الوعي بالقيم، وإثارة الحماس للانتماء، والانطلاق بعيدا عن البيروقراطية نحو مستوى أجمل وأفضل في الحياة.

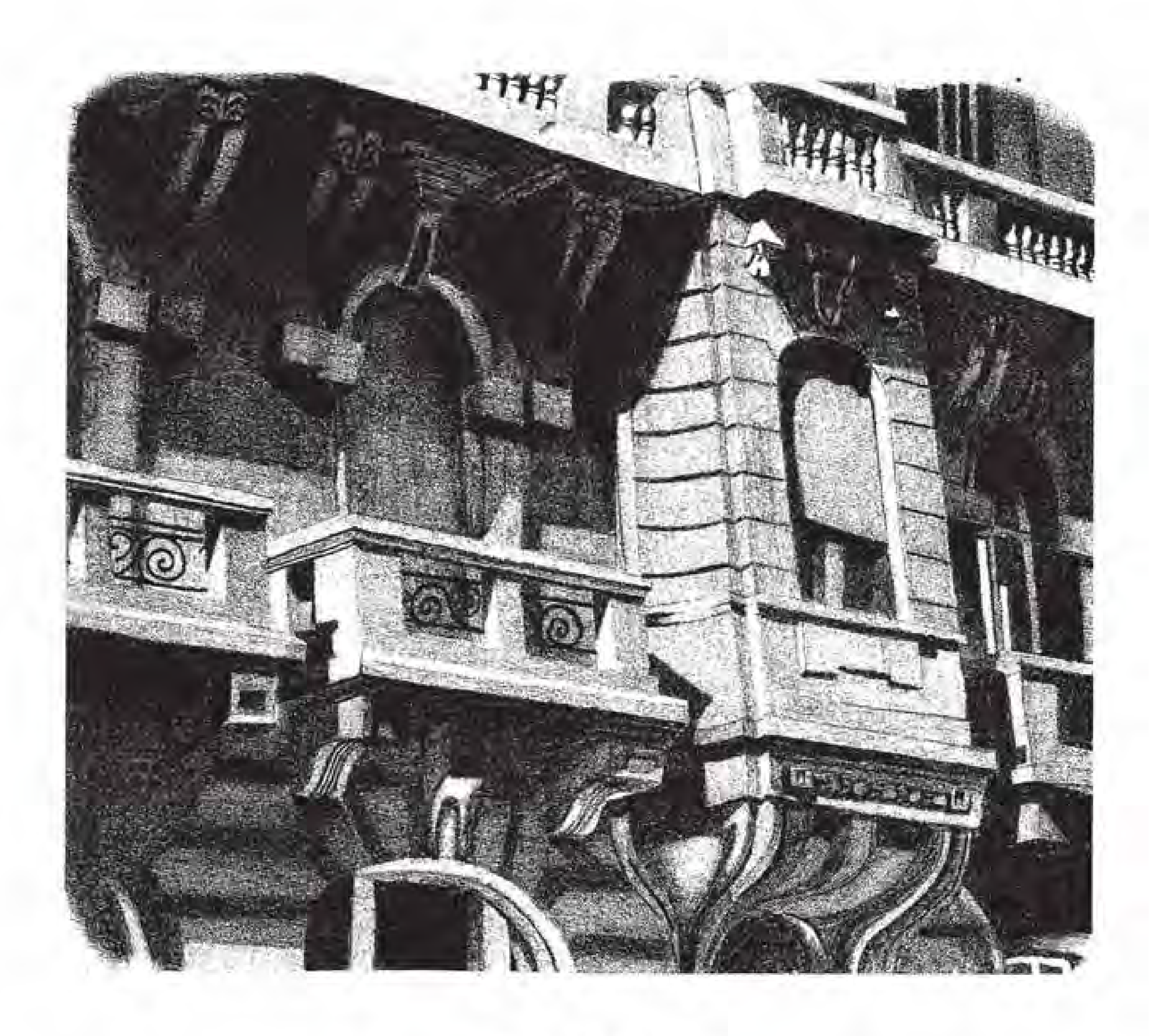
ملاحظة:

إنه لمما يسعدنى ويسعد كل مواطن يتملّكه شعور الالتزام والانتماء لبلده، أن تتحقق أحلامه وطموحاته فى الارتقاء بمدينته التى يعتز بها "القاهرة"، أو "مصر المحروسة" كما كان يطلق عليها حتى أوائل القرن العشرين، فقد خرجت الآن معظم هذه الأفكار والتوصيات التى كانت مثارة بين رجال الفكر والفن، منذ عقدين على الأقل من الزمان إلى حيز التنفيذ فى قوانين ولوائح تنفيذية أهمها:

- القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم وهدم المبانى غير الآيلة للسقوط، والحفاظ على التراث المعمارى.
- قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ فى شأن التخطيط العمرانى- التنسيق الحضارى- تنظيم أعمال البناء- الحفاظ على الثروة العقارية.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ القاضى بإنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٦ بشأن المعايير والمواصفات للمبانى والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز.



عمارة مطلع القرن العشرين..
تراث معمارى ذو قيمة متميزة تُلزمنا بالحفاظ عليه.

١ – ٣

القاهرة القديمة.. حضارة وعمارة

(*) ملخص بحث شارك في الندوة الإقليمية الثالثة، عن "العلم والتكنولوجيا والحفاظ على مواقع التراث العالمي"، برعاية اليونسكو، في بيروت عام ٢٠٠٠



سور القاهرة التاريخية الشمالي.. وبوابتا الفتوح والنصر

(ادخلوا بسلام آمنين).

ترجع أهمية القاهرة القديمة (قاهرة العصور الوسطى) إلى أنها كانت مركزا سياسيا وثقافيا ودينيا للعالم الإسلامى فى ذلك الزمان؛ نتيجة لتتابع أحوال وأحداث تاريخية عظيمة، وبظروف موقعها الذى يتوسط العالم الإسلامى، انتهى بها إلى المكانة الطليعية بعد دمشق وبغداد.

وقد تم تأسيس عاصمتها الأولى "الفسطاط" عند الفتح الإسلامى عام (٢١ هـ – ٦٤١م) ثم أضيف إليها شمالا مدينة "العسكر" التى أنشأها الأمير أبو عون عبد الملك عام (١٣٣هـ – ٧٥٢م)، ثم "القطائع" عام (٢٥٦هـ – ٨٧٠م) تحت ولاية أحمد بن طولون. وبعدها اسس جوهر الصقلى القاهرة الفاطمية، وقد أصبحت منذ ذلك التاريخ النواة الشهيرة لقاهرة العصور الوسطى (مصرَ المحروسة)، بعد ضم العواصم الثلاث إليها فى نطاق أسوار صلاح الدين الأيوبى.. وهى نواه عمرانية وتخطيطية فريدة Unique Urban Entity.

وقد ظلت أمثلة الإبداعات المعمارية للقاهرة الفاطمية باقية حتى الآن، ممثلة فى جوامعها الشهيرة: الأزهر، والحاكم، والأقمر، بالإضافة إلى ما بقى من عمارة التحصينات والأسوار فى بوابات الفتوح والنصر وزويلة، كما أن تخطيط القاهرة الفاطمية وضع النموذج لعمران المدينة العربية، وأرسى المثل الذى يُحتذى فى الفكر التخطيطى، وحسن استخدام الأراضى، وكذلك في وضع المبانى العامة بكفاءة ونجاح، فى إطار هذا التخطيط، بالإضافة إلى إبداع معمار كل مبنى على حدة.

والقاهرة القديمة بكل هذه المميزات، تنفرد كمثال بين مدن العالم الإسلامى كله. وتغطى مساحتها حوالى ٣٢ كيلومترا مربعا، وتطوقها الامتدادات الحديثة للقاهرة الخديوية فى القرن التاسع عشر، التى بدأ تخطيطها الخديوى إسماعيل، ثم القاهرة الحديثة للقرن العشرين. وتضم النواة التاريخية للقاهرة القديمة معظم الآثار المسجلة منذ تأسيس الفسطاط، وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ولعل الثراء المعمارى العمرانى للقاهرة القديمة، يرجع إلى احتفاظ النسيج العمرانى الباقى لما يزيد عن خُمسى النسيج التخطيطى الأصلى، الأمر الذى يعتبر شيئا فريدا مقارنة بمعظم المدن التاريخية التى تقارب القاهرة فى العمر، وذلك النسيج العمرانى يضم مراكز وتجمعات ذات أهمية تاريخية وأثرية مهمة، تحتل المبانى الدينية مكان الصدارة فيها. ويمثل شارع المعز الذى يقطع القاهرة من بواباتها الشمالية إلى مشارف الفسطاط جنوبا قطاعا طوليا فى تاريخ مصر الإسلامية.

فالمار به، وبما يتفرع منه، من شوارع وحارات ودروب وأزقة، فإنما يمر عبر عدة عصور وممالك ودول تعاقبت على حكم مصر، وعلى أنماط مختلفة من حياتها. ففى كل مكان، وأمام كل أثر، سوف يسترجع الأحداث التاريخية التى مرت بها، فأصبح للتاريخ المكتوب شواهد مجسمة، ومتحف حي للراغبين فى الدراسة التخطيطية العمرانية أو المعمارية.

وتضم مجموعات الآثار أمثلة متنوعة من المنشآت التى تخدم كافة الأغراض والوظائف، توضح الفكر المعمارى الإسلامى عند معالجة البرامج المعمارية المتنوعة فى العصور المتتابعة على مدى عشرة قرون.

ويضم هذا المتحف المفتوح على سبيل المثال:

كافة العمائر الدينية من جوامع كبيرة إلى مساجد صغيرة، وجوامع تضم مدارس إلى مجمعات تضم خنقاوات وتكايا، وبيمارستان، ثم عمائر مدنية عامة من الوكالات وخانات وأسواق وحمامات وأسبلة، تعلوها الكتاتيب. ثم المبانى السكنية، مثل البيوت والقصور والربوع والأحواش لسكنى الفقراء، ثم العمائر الحربية من الأسوار والبوابات المحصنة.

ولن يتيسر فى هذه العجالة التحدث بالتفصيل فى موضوعات تاريخية أو دراسات أثرية (أركيولوجية) أو فى بحوث الصيانة والترميم، وإنما سأركز فقط على الطابع المعمارى، وبعض الملامح التى تمتاز بها آثار القاهرة التاريخية بصفة عامة، إذ يجب الأخذ فى الاعتبار أن إدراك الأهمية والقيمة الفنية والمعمارية لهذه الآثار، لا يتأتى إلا من دراسة متعمقة لكل مبنى على حدة، حيث تظهر قيمته كقطعة فنية معمارية بالإضافة إلى دوره الوظيفى وقيمته الروحية والمعنوية فى نطاق المحيط الاجتماعي الذى يحتويه.

إن معمار القاهرة التاريخية يمتاز بمجموعة ملامح ومعالجات وتكنولوجيا متوافقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية والمناخية الطبيعية، فضلا عن عبقرية التعامل مع مواد البناء وأساليب الإنشاء، وما قد يتطلبه المعمار من أعمال تكميلية وفنون تطبيقية زخرفيه.

ملامح التخطيط العام لقاهرة العصور الوسطى:

قد يبدو هذا التخطيط عشوائيا للنظرة العابرة؛ نظرا لطابع التلقائية والمرونة الطبيعية فى تكويناته ولكنه فى الواقع محكوم بضوابط تنظيم العلاقات بين الفراغات العامة pubic Space والفراغات نصف العامة Semi Private والفراغات الخاصة Private، تتمثل أيضا فى إيقاع الأحواش والأفنية داخل المبانى، بدءا من الصحن الصغير فى المنزل إلى الصحن الكبير فى الجوامع.. وهذه الفراغات المعمارية الداخلية والفراغات التخطيطية الخارجية هى منظم جيد للحرارةTemprature Regulator فى منطقة جغرافية ذات مناخ حار جاف، لأكثر من نصف السنة.

ملامح أعمال البناء والمعمار:

إن معظم المنشآت والمبانى الدينية والمبانى العامة والعديد من المبانى السكنية، كانت تشيد من الأحجار وتعالج واجهاتها بالحجارة المنحوتة منتظمة المداميك، وتحمل بعض أجزائها عناصر زخرفيه هندسية، أو أربيسك من الزخارف النباتية المحورة، أو أشرطة وَزْرات من الخطوط، والكتابات الكوفية المحفورة فى الحجر بدقة تامة.

ويمتد التشكيل والنحت الزخرفى إلى أسطح القباب وشرفات المآذن، فضلا عن

تجميل مداخل المساجد بالمقرنصات والعقــود المنحوتة. وتشكل العناصر الزخرفية مساحات متوازنة مع المسطحات المعمارية المسطحة.

ملامح عمارة المساكن والقصور:

وتتمثل فى البيوت الخاصــة والعامــة المكونة من طوابق منفصلة، وكذلك في البيوت الكبيرة للأسر الممتدة، والقــصور. ولا يــزال قائما منها بعض النماذج التــى تقــدم حلــولا عبقرية لتوزيع أقسام المبنى وعناصره علــى الآفية الداخلية، والمباني السكنية بكافة أنواعها لا تفتح على الخارج إلا من خلال ممر منكسر لضمان الخصوصية. وهذه المبــانى الــسكنية أصبحت عناصرها الداخليــة معروفــة لكــل دارسى العمارة، خصوصا منطقــة الــضيافة (القاعة والدرقاعـة والنــافورات والسلــسبيل وملاقف الهواء).

أما المــساكن العامــة التــى أوجــد المعمارى حلولا عبقرية لهــا، ظهــرت فــى الأمثلــة المعروفــة كالوكــالات والخانــات والربوع. ويشمل بعضها وحدات سكنية بنظام "الدوبلكس" أو "التريبلكس"، أى وحدات سكنية منفصلة ممتدة رأسية، على طابقين أو ثلاثــة بسلالم داخلية.

وتتجاور هذه الوحدات السكنية حــول فناء داخلى ضخم، يضم نــافورات وأحواضًــا للمياه، وبعض المزروعات. وبذلك يوفر هــذا التصميم الخصوصية فى السكن المنفصل، مع الاستفادة من الفناء والحديقة الداخلية المشتركة.

وقد ســبق نظــام "الــدوبلكس" فــى الوكالات التى بناها المعمارى المــصرى فــى القرن الخامس عشر والسادس عشر ما صممه المعمارى الفرنــسى الــشهير "لوكوربيزيــه" لعمارة مرسيليا السكنية، التى نالت شهرة ذائعة عن فكرة الدوبلكس والتى سبقتها عمارة قاهرة العصور الوسطى بما يزيد عن خمسة قرون.

ملامح الأسواق ومراكز التجارة:

تحتوى منشآت القاهرة القديمــة علــى العديد من الأسواق التى ارتبطت بتجارة ســلع معينة، أو مزاولة حرف وصناعات خاصــة، ولاتزال بعض هذه الأسواق تروج فيها هــذه السلع والحرف حتى الآن، بالرغم من تغييــر المواقع، مثل أسواق: الصاغة والنحاسين وخان الخليلى والعقادين والخيمية (وهو ما تبقى مــن السوق القديم المسقوف). وهذه الأســواق ذات طابع خاص محبب للنــاس، ومــشجع علــى التسوق والشراء؛ لأنه يجمــع بــين النزهــة والترفيه، وقضاء الحاجات فى منطقة ظليلة.

وهذا الفكر التخطيطــى يــسبق بعــدة قرون النظم الحديثة لأســواق المــشاة Malls والمجمّعات التجارية Shopping Centers.

الطابع العام للعمارة الإسلامية فى القاهرة القديمة:

تمتاز العمارة الإسلامية فــى القــاهرة بالبساطة والرسوخ والصرحية، وهى الصفات الــسائدة فــى العمــارة المــصرية القديمــة (الفرعونية). وهى بذلك تختلف إلى حد كبيــر عن العمارة الإسلامية فى بلاد العالم الإسلامى الأخرى كتركيا والعراق وإيران وشمال أفريقيا والأندلس، وإن كان قد امتد تأثيرها إلى بــلاد

الشام عندما كانت تخضع سوريا ولبنان وفلسطين للأسرات الحاكمة في مصر.

والعمارة المصرية الإسلامية رغم رسوخها، فهي كسيمفونية من الأحجار أو موسيقى مجسدة، تمثل مفرداتها التشكيلية (الأبواب والعقود المفردة أو المتكررة في إيقاعات بصرية ممتدة (القبوات والقباب والمآذن) وكلها تستقل أو تتكامل، وتتحد أو تنفصل، في تكوينات رائعة لتحقيق وظائف معمارية متنوعة، وتشكل في نفس الوقت إبداعا حسيا وبصريا يثير الإعجاب.

ملامح العناصر التكميلية في البناء والمعمار:

• تزود عمارة القاهرة القديمة بالمشربيات بأنواعها ونظمها المختلفة، سواء استخدمت كسواتر للشبابيك والفتحات الخارجية، أو على هيئة أبراج بارزة من الخشب والخشب المخروط، أو كفواصل بين الفراغات الداخلية لتحديد الاستعمالات.

• المشربية تؤدي وظيفة مهمة من ناحية التحكم في شدة الضوء، وتلطيف الجو، بالإضافة إلى وظيفتها الزخرفية الجمالية.

• وبصفة عامة تمتاز التصميمات الداخلية Interior Design بمعالجات جميلة للفراغات، سواء المفتوحة كالأفنية، أو النصف مظللة كالمقعد أو (اللوجيا) التي تفتح على الفناء الداخلي بواجهة البيت البحرية. كما تتوسط الأفنية نافورات المياه من الرخام الملون والمطعم بالأصداف على هيئة أطباق نجمية بديعة الزخرف دقيقة الصناعة، تتناثر حولها أحواض الزهور والشجيرات، وينفتح البيت مباشرة من خلال فنائه الداخلي على الفضاء الخارجي، لينال نصيبه من رحمة السماء، كما يقول أستاذنا المعماري الكبير حسن فتحي.

• تظهر منتجات الحرف التقليدية في الأعمال التكميلية والزخرفية التي تتطلبها الفراغات الداخلية، سواء في المباني والمنشآت الدينية أو السكنية، وتستعمل مجموعة من المواد والخامات التقليدية والطبيعية لهذا الغرض، مثل الأحجار الصلدة والرخام بأنواعه والأخشاب الثمينة والقشاني والخزف والنحاس المطروق والمحفور والمفرغ، والجص في الزخارف القالبية، أو الزجاج الملون المعشق والقناديل الزجاجية، والمنقوشة بالمينا، والأواني النحاسية بكافة أنواعها من المباخر والزاهر وأباريق المياه... إلخ. وجميع هذه الزخارف تستخدم برهافة حس، وبذوق وأناقة، مع إظهار طبيعتها وخصائصها الجمالية وتوازنها مع التكوينات المعمارية، سواء أكانت مسطحة أو فراغية أو كتلا مجسمة.



١ – ٤

جامع ومدرسة السلطان حسن
خواطر وانطباعات

عندما يذكر اسم جامع السلطان حسن تستحضر ذاكرتي البصرية صورة هذه الدرة المعمارية الفريدة، وهذا الصرح الشامخ الذي توّج أزهى عصور العمارة الإسلامية في القاهرة المملوكية خلال القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي.

لقد قيل في هذا الجامع/ المدرسة كثيرٌ من الأوصاف، ودوّن التاريخ ودُبجت المقالات والبحوث والتحليلات، وتكامل التوثيق وسُجلت الدراسات؛ فحظي هذا الأثر العظيم بما يستحق من تقدير وإجلال بل ومن إعجاب وإبهار. وسيبقى إلى ما شاء الله له البقاء- قطبا للجاذبية ومركزا لتجسيم وإشعاع أعلى القيم المعمارية وانطلاقا لعبقرية الإنسان عندما تفتح له أبواب التواصل مع السماء!!

إن ذكر جامع السلطان حسن يدفع لذاكرتي بأسماء وشخوص، أعجب من نفسي كيف ربطت بينها، بالرغم مما يفصل بينها من أبعاد الزمان والمكان والمناسبات والعلاقات؟. وأول ما يومض كالبرق من هذه الأسماء في الذاكرة، هو بالطبع هذا المملوك الشاب.. السلطان حسن صاحب هذا العمل الفخيم!! وقد تولى حكم البلاد غلاما في سن الثالثة عشرة في رمضان (٧٤٨ هـ- ديسمبر ١٣٤٧م) وقضى فترة حكم قلقة مضطربة، انتهت باغتياله وهو في الشام، ولم يتجاوز عمره سبعًا وعشرين سنة. هذا وإن كانت الظروف لم تمكّنه من أن يحقق في عهده إنجازات ذات قيمة، فكفاه ببناء هذا العمل الشامخ ذي الشهرة العالمية أن خلد اسمه وعصره في صفحات التاريخ.

المعروف أن السلطان حسن عندما شرع في عمارة جامعه/ المدرسة، طلب أمهر العارفين بفنون العمارة في البلاد، وكلفه بتصميم المشروع والإشراف على تنفيذه بحشد مهرة البنائين وعباقرة الحرفيين المتمكنين من التركيبات والتفصيلات المعمارية والبنائية والزخرفية.



وبقي هذا المعماري مجهولا حتى كشف عن اسمه وهو "محمد بن بيليك المحسنة"، عالمُ الآثار حسن عبد الوهاب في عام (١٩٤٤م). ومن مراجعة التاريخ ثبت عراقة أسرته في فن المعمار منذ عصر الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٣ هـ-١٣٠٣م).

وتظهر صورة جامع السلطان حسن بصحبة جامع الرفاعي، في توازن يثير الإعجاب، وبتأثير صرحي ناتج من حصر الفراغ بين واجهتي المبنيين بتناسب رائع، كما لو كانا قد نفذا في وقت واحد، برغم أن الفارق الزمني بينهما لا يقل عن خمسة قرون.

وهذا الإحساس الرائع المرهف باحترام بيئة الموقع والتآلف والانسجام مع مكوناتها، يفرض علينا إزجاء التقدير والإجلال لشخصيتين عظيمتين، كان لهما الفضل في إتمام هذا التكامل المعماري المذهل الذي قل أن يوجد له مثيل!

الشخصية الأولى:

حسين باشا فهمي المعماري الذي كان وكيلا لوزارة الأوقاف، وكلفته الأميرة خوشيار هانم أم الخديوي إسماعيل في عام (١٢٨٦هـ-١٨٦٩م) ببناء هذا المسجد كي تلحق به مدفنا لها ولأبنائها من بعدها، بالإضافة إلى مدفنين كانا موجودين بالموقع للشيخ علي أبو شبك الرفاعي، والشيخ أبو عبد الله الأنصاري. ولكن العمل توقف في عام ١٨٨٠م (لإدخال العديد من التعديات، ثم توفيت المُنشئة خوشيار هانم في عام ١٨٨٥م)

(وبعد خمس وعشرين سنة، أي في عام ١٩٠٥م استؤنفت أعمال البناء باستكمال تصميمات الجامع بمعرفة المعماري هرتز باشا في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، وافتُتح للصلاة في عام ١٩١١م).

الشخصية الثانية:

هرتز باشا. وقد أصبح كبيرا للمعماريين بوزارة الأوقاف ولجنة حفظ الآثار العربية على السواء، وصار مديرا لمتحف الآثار العربية الذي بُدئ بإنشائه في فناء جامع الحاكم بأمر الله.

وتتعدد مآثر هذا العالم المعماري القدير هرتز باشا، في حماية وصيانة كثير من آثارنا المعمارية الإسلامية. وذلك فيما يزيد عن ٣٦٠ أثراً بالإضافة إلى حوالي ١٥ مشروعا من المباني الحديثة في مقدمتها جامع الرفاعي. ولم يصدر عن هرتز باشا في حياته إلا كتاب واحد هو "مدرسة السلطان حسن"، وذلك عام (١٨٩٦م) سجل فيه المسوحات المعمارية الدقيقة والأثرية للجامع/ المدرسة، وملحقاتهما، والصور الفوتوغرافية التي تسجل الحالة التي كانت عليها قبل أعمال الترميم.

الشخصية الثالثة:

عالم الآثار الجليل حسن عبد الو هاب. وهو صاحب المؤلفات والدراسات المختلفة في الآثار والفنون الإسلامية، والذي ننوه عنه هنا فقط بالنسبة لكشفه عن اسم "محمد بن بيليك المحسنى" معماري جامع/ مدرسة السلطان حسن في الإفريز الجصى بالمدرسة الحنفية

عند إجراء بعض أعمال الترميم بها في عـام (١٩٤٤م).

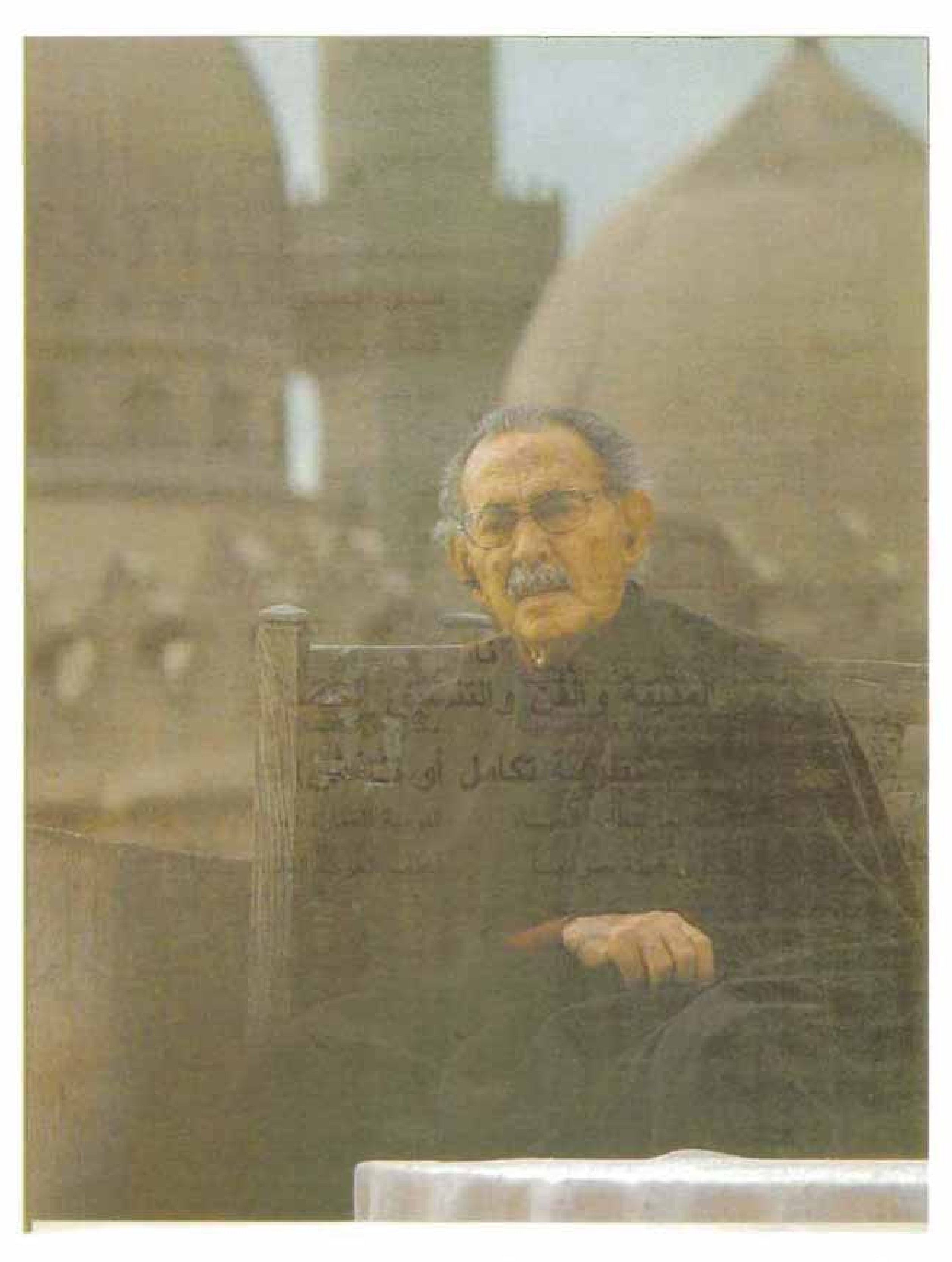
الشخصية الرابعة:

عالم الآثـار الإسـلامية المستشـرق جاستون فييت، وكان أحد الأجانبْ المديرين لدار الآثار العربية، وقد عني كثيرا بجـامع مدرسة السلطان حسن، ونشر عنـه دراسـات قيمة، تعتبر من المراجع المهمة للدارسين، وقد كتب "إننا لا نملك تجاه هذا الأثر الفريد، إلا أن نحس بأننا في غمرة سيمفونية كاملة، اشـترك فيها الأوركسترا بكافة عناصره بدقة وعنايـة بالغتين، وبإحساس مرهـف مُـدرك بـدقائق المفردات والتفاصيل.. فليـست هـذه التحفـة الموسيقية مجرد تآلف بين النغمات، أو ربـط بين مجموعة من الألحان فحسب.. بـل إنهـا شيء يفوق ذلك كله، بفضل التوافق الهارموني وعبقرية التوزيع الأوركسترا الذي يرقى بهـذا العمل ككل متكامل إلى ذروة التعبير الفني. لقد عرف المعماري كيف ينقل تأثيره إلى أعمـاق النفس كما وُفق في إخضاع العناصر الزخرفية الثرية بمفرداتها ليستوعبها العمل المعمـاري ككل، بحيث أصبحت خادمة له، سـاعية بـين يديه!!".

الشخصية الخامسة:

حسن فتحي شيخ المعماريين المعاصرين. وقد [illegible] في [illegible] بالتأمل في [illegible] الفائقين لمدرسة [illegible] جامع السلطان حسن [illegible] المعماري حسن فتحي كـان بالدور [illegible] يطل بكاملـه على هذا الأثر العظيم، وكانـت لـي مقدمـة هوايته بل طقوسه التي يمارسها بانتظام وبحب شديد، هو اصطحاب زواره ومريديه من أجيال المعماريين الناشئين في زيـارة إلـى جـامع ومدرسة السلطان حسن، زيارة دراسية علمية متعمقة، تدور خلالهـا وفـي كنـف الصحن السماوي المهيب، حوارات جادة رائعة لـيس فقط عن الجامع العتيد، وإنما تمتد وتتشعب لتغطي فلسفة العمـارة الإسـلامية وطابعهـا، وتعدد طرزها ومدارسها على امتداد العالم الإسلامي كله، ثم تنتقل المناقشات والمداخلات إلى مسكن حسن فتحي بأعلى بيت درب اللبانة حول فنجان الشاي الذي يقدمه الرائد الكبير.

وهو بهذه الزيارات الدراسية المتكررة بصحبة مريديه، وأبنائه من أجيال المعماريين المختلفة، قد أسهم في [illegible] قيم التصميم المعماري بصفه عامة [illegible] عمارتنا المصرية [illegible] بصفة خاصة والتي طالما انبرى للدفاع عنها [illegible] ونادى بإحياء ركائزها [illegible] وتطويعها لاحتياجات العصر.



الأستاذ المهندس حسن فتحي نعم في سني حياته الأخيرة بالسكنى في "بيت الفنانين" بدرب اللبانة، بجوار جامع السلطان حسن. كان سكنه بالدور العلوي مع السطح الذي يطل بكامله على هذا الأثر العظيم.

١ – ٥

مشاركة الأهالي
في الارتقاء بالأحياء التاريخية

في نطاق القاهرة التاريخية (قاهرة العصور الوسطى) تمثل قاهرة المعز لدين الله الفاطمي، نواة عمرانية فريدة، تمتاز بالعدد الكبير والمستوى الرائع للآثار الإسلامية. وتضم هذه النواة معظم الآثار الإسلامية المسجلة منذ إنشاء القاهرة في عام ٣٥٨ هـ (٩٦٩م) زحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد سجلت هذه الآثار لآخر مرة في عام (١٩٥١م)، وأصبح من الضروري تحديث هذه السجلات لتعطي الصورة الواقعية الآن لحالة هذه الآثار، والعدد المتبقي منها. وهذه السجلات لا تضم المباني مِلك الأفراد، والتي يرجع تاريخ معظمها إلى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وبالرغم من أن كثيرًا من هذه المباني السكنية له قيمة معمارية وفنية، تستوجب التقدير وتستلزم الحفاظ عليها، إلا أن المجلس الأعلى للآثار- قطاع الآثار الإسلامية والقبطية- لا يدخل هذه المباني السكنية في دائرة اهتماماته وبالتالي لا تسجل أو توثق قي سجلاته، ولا يُدخِل في نطاق أعمال المجلس أيضا معالجة مشكلات البيئة المحيطة بالآثار، بالرغم من أن التكوين العمراني التاريخي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للقاهرة التاريخية، يجب الحفاظ عليه من التدهور والدمار. فهو يمثل نموذجًا فريدًا لمعايشة سكان المنطقة لآثار تاريخية، يزيد عمر بعضها عن ألف سنة، وتمثل مساكنهم ومبانيهم المتنوعة النسيج العمراني الذي يحتوي ويضم مجموعات الآثار المتفرقة المسجلة.

أما بخصوص السكان، فإن دراسة أحوالهم تظهر المؤشرات الآتية:

- معظم هؤلاء السكان من أصحاب الدخول المتواضعة، ويتركز اهتمامهم في توفير متطلبات الحياة اليومية، ولا يعنيهم كثيراً ما يصيب البيئة التي يقطنون بها من تدهور. وفي العقود الأخيرة أثر انخفاض مستوى المعيشة للفرد تأثيراً سلبياً على البيئة العامة المحيطة بالآثار.

- زيادة إحجام مُلاك المباني والعقارات السكنية عن صيانتها، نظراً لضآلة العائد المادي لاستثماراتهم بتجميد إيجارات الوحدات السكنية، وقد كانت أصلاً منخفضة القيمة، وبعضهم يود لو أمكنه هدمها.

- النسبة الغالبة من أصحاب الأعمال ليس لديهم الوعي البيئي الكافي، سواء من النواحي الصحية أو العمرانية، أو نوعية الحياة، وإنما يقتصر اهتمامهم على الاستفادة من المساحات المحدودة المتاحة عادة على مستوى الطابق الأرضي كمحلات تجارية أو ورش حرفية صغيره للصناعات التقليدية.

- مؤشرات الدراسة توضح أن حوالي ١٥% من قوة العمل في المنطقة القديمة، تُستهلك في أنشطة هامشية، وبذلك يتضح عدم توفر إطار مناسب من القدرة المالية لأعمال الصيانة والحفاظ على البيئة العمرانية، بالإضافة إلى القصور في صيانة المباني السكنية التي يعيشون فيها ملاكاً أو مستأجرين.

- انعدام التنسيق أو التواصل، بين أعمال الحكومة ممثلة في أنشطة المجلس الأعلى للآثار، بالنسبة لترميم الآثار المسجلة، وبين الأهالي الذين يسكنون البيوت والربوع والوكالات والأحواش القديمة، التي تكوّن البيئة المبنية التي تحتضن الآثار التاريخية المسجلة.

- مساوئ العلاقات المقطوعة بين الأهالي والهيئات الحكومية، تؤثر على الجذب السياحي لهذه المناطق التاريخية الرائعة والذي كان من الممكن أن يحدث بها انتعاش اقتصادي، باستغلال إمكانياتها الحضارية وطابعها العريق، لو وُجد أسلوب للمشاركة مناسب ومنظم.

- **تجربة توجيه طلبة العمارة بهندسة الأزهر، والفنون الجميلة، إلى البحث عن البيوت ذات القيمة المعمارية المنتشرة في ثنايا النسيج العمراني لأحياء القاهرة القديمة.**

منذ بدء العقدين الأخيرين، بدأت أقسام العمارة في الجامعات المصرية بصفة عامة وفي كليتي الفنون الجميلة وهندسة الأزهر بصفة خاصة، في الاهتمام بتراث مصر المعماري منذ الفتح الإسلامي حتى العصر الحديث. وقد صحب الأساتذةُ الطلبةَ لزيارة ودراسة المباني الأثرية والتراثية في الأحياء القديمة من القاهرة، وخاصة النواة التي مازالت متماسكة منها، سواء من ناحية نسيجها العمراني التاريخي أو العدد الكبير من آثارها المسجلة والتي يزيد عددها عن أربعمائة أثر، يقع حوالي أربعين منها حول شارع المعز لدين الله الفاطمي. أما المباني السكنية، فتنتشر في هذه المناطق. ويرجع تاريخ القليل منها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبعضها مسجل كآثار، وأغلبها يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر، ويعطي للمنطقة القديمة طابعاً فريداً وشخصية متميزة.

ولقد تمت إثارة اهتمام الدارسين من الطلبة إلى القيم المعمارية لهذه المباني السكنية، سواء من ناحية التصميم والوفاء بمتطلبات العائلات محدودة الدخل التي تسكنها، أو من ناحية أسلوب الإنشاء ومواد البناء أو العناصر التكميلية والزخرفية التي استعملت فيها، والتي تعكس طابع العصر ورفاهة الحس ورفعة الذوق التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

وقام الطلبة خلال السنوات القليلة الماضية باكتشاف هذه البيوت، وحصر العديد منها، وتسجيله بالرسم والتصوير الفوتوغرافي والتوصيف. وأصبح لدى أقسام العمارة حصيلة فريدة من هذه المباني السكنية ذات القيمة المعمارية، التي لم تلق ما تستحق من اهتمام الحكومة ممثلة في المجلس الأعلى للآثار.

ثم طرأت فكرة معاونة الأهالى في ترميم منازلهم، وخرج الطلبة لاستبيان مدى الاستجابة لديهم في تنفيذ هذه الفكرة من ناحية المبدأ، ولما كانت المشكلة الأولى والأساسية هي نفقات الترميم والتحسين، ولما كانت الموارد التي يمكن أن تتاح للتجربة الأولى محدودة للغاية؛ فقد رؤي الاقتصار على ترميم بيت واحد فقط، هو بيت عائلة "سكر" الذي أبدى ساكنوه ترحيباً بالفكرة، واستعدادا للتعاون

والمشاركة مادياً في نفقات الترميم. وتمت الأعمال بنجاح، حيث بدأ العمل بإصلاح الأعمال والتوصيلات الصحية، وهي التي يسبب تلفها الخطر الأساسي على سلامة المبنى، ثم شُرع بعد ذلك في إصلاح الأسقف الخشبية، وتكيس الحوائط وترميم البياض الداخلي والخارجي، والأخشاب الزخرفية بالواجهات. وتكلفت الأعمال مبلغاً معقولاً جداً نظراً لإسهام الطلبة في التنفيذ.

وقد تطور الاهتمام بهذه المبادرات المحدودة، ولقيت تجربة التعاون والاشتراك مع سكان منزل "سُكر" تقديراً لدى الباحثين والمتخصصين في هذا المجال. وكل ذلك حفز أساتذة العمارة بكلية الهندسة جامعة الأزهر وكلية الفنون الجميلة جامعة حلوان، على توجيه الطلبة إلى حصر وتسجيل العديد من البيوت القديمة ذات القيمة المعمارية وغير المسجلة كآثار.

واستقر الرأي، بعد عرض هذه النتائج في ندوة علمية معمارية، على إنشاء جمعية يشارك فيها أهالي منطقة القاهرة في عمليات الارتقاء ببيئتها العمرانية وتراثها المعماري الذي يقيمون فيه، وسميت "الجمعية الأهلية للارتقاء بالقاهرة التاريخية". وتتركز أهدافها الأساسية في العمل على رد الاعتبار للقاهرة التاريخية عن طريق الإسهام في الارتقاء بالمناطق القديمة، وترميم وإصلاح المباني ذات القيمة وغير المسجلة كآثار، وذلك بالاشتراك مع الأهالي والتعاون مع كل من يهتم بتلك الرسالة الحضارية القومية، وذلك كما يلي:

١- تكوين قاعدة معلومات أساسية للمناطق التاريخية تشمل حصر وتسجيل وتصنيف المباني والمنشآت ذات القيمة المعمارية والفنية أو القيمة التاريخية الوطنية، أو الإمكانيات السياحية، وما يتصل بها من بنية أساسية. وكذلك تصنيف حيازات العقارات المبنية، والأراضي الفضاء والأماكن الخربة، سواء كانت ملكية خاصة أو عامة، أو أوقافا، أو مستأجرة.

٢- تصنيف المباني والمنشآت ذات القيمة والمنوه عنها في البند السابق، وغير المسجلة بقوائم الآثار، في فئات أو مستويات طبقاً لحالاتها المعمارية والإنشائية وقيمتها التراثية. وذلك بعد معاينتها وفحصها هندسياً لتحديد أساليب التعامل معها.

٣- إعداد مشروعات الترميم وتحديد المقايسات والمواصفات لبنود الأعمال اللازمة لإصلاح وترميمُ المباني والمنشآت، وتقدير التكاليف واتخاذ إجراءات التنفيذ المناسبة لكل حالة.

٤- تحديد مقدار مساهمات الأهالي من ملاك أو مستأجري هذه المباني أو المنشآت، في تنفيذ أعمال الترميم والإصلاح، سواء أكانت نقدية أو عينية أو جهود ذاتية عملية بالإضافة، إلى مساعدة الجمعية في تنفيذ تلك الأعمال وفقاً لحالة وطبيعة كل مبنى أو منشأ وأولويته.

٥- تشجيع ومعاونة الأهالي في الارتقاء بالمباني التي تتخلل النسيج العمراني بين

المباني الأثرية المسجلة، والقديمة ذات القيمة التراثية؛ لتكون عنصراً متكاملاً مع البيئة العمرانية التاريخية ومنسجماً مع الخصائص البصرية الجمالية للموقع.

٦- اقتراح التنظيمات والتشريعات اللازمة للتحكم في أعمال البناء أو الهدم، بالمناطق التاريخية، ولاستصدار كافة أنواع التراخيص المتعلقة بذلك، أو باستعمال المباني والمحال للأغراض المختلفة. ومساعدة الجهات الرسمية المختصة في تطبيق هذه التشريعات، بالإعلام ونشر التوعية لأهالي هذه المناطق، لفهم هذه التشريعات وتقدير الفائدة التي تعود عليهم من احترامها والالتزام بتطبيقها.

٧- مراجعة المسميات التاريخية للمناطق والشوارع والمباني، بهدف التوثيق والحفاظ على المعالم التاريخية للقاهرة القديمة، وتسجيلها بمنظومة المعلومات الجغرافية G.I.S.

٨- تشجيع الاستثمار في المشروعات السياحية والثقافية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأهالي المناطق التاريخية. وذلك من خلال دراسة وتصنيف نوعيات الأنشطة الاقتصادية (تجارية- سياحية- خدمية) بهدف دعم وتنمية الملائم منها لطبيعة كل منطقة.

٩- العمل على إنشاء مراكز التدريب الحرفي؛ لإحياء ما كان يعرف بالتلمذة الصناعية والحرفية، في الأحواش والربوع أو الوكالات القديمة التي تصلح لذلك، وبمعاونة رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب الحرف من أهالي هذه المناطق، عن طريق حصر وتصنيف الصناعات والفنون التقليدية والأنشطة الحرفية الملائمة لطبيعة كل منطقة.

١٠- تقديم المشورة الفنية والاقتراحات العملية للجهات المختصة؛ لاستبعاد الأنشطة الملوثة للبيئة العمرانية التاريخية، والمدمرة للآثار، إلى مناطق أخرى بعيدة عن المناطق التاريخية، مع تشجيع عمليات التدريب والتحويل إلى مجالات وأنشطة حرفية أخرى، غير ضارة بالبيئة العمرانية التاريخية.

١١- إنقاذ المناطق التاريخية من التدهور والتدمير البطيء بالتعديات والإهمال، ونشر القُبح، والتشويه المادي والمعنوي. وذلك من خلال الإعلام والتوعية بقيمة وأهمية مناطق القاهرة التاريخية على المستوى القومي والعالمي، ونشر الثقافة البيئية العمرانية بين الأهالي.

١٢- الإعلام والتوعية بقيمة التراث المعماري لمناطق القاهرة التاريخية. بعمل أفلام تسجيلية أو أشرطة فيديو، أو شرائح مصورة، وملصقات، ومطبوعات خاصة بهذه المناطق، توزع على مدارس القاهرة عن طريق التعاون مع المؤسسات التعليمية لتثقيف التلاميذ والطلاب بمراحل التعليم المختلفة.

١٣- الإعلام والتوعية بقيمة تراثنا العمراني المتمثل في الجوامع والمدارس والكتاتيب والأسبلة والأضرحة والخنفاوات والوكالات والأسواق القديمة والربوع والبيوت والقصور والأسوار الدفاعية والبوابات... إلخ. وذلك في التجمعات والمناسبات الدينية والقومية المختلفة، والتأكيد على المسئولية الجماعية في الحفاظ على شواهد تاريخنا الباقية، من خلال التعاون مع المؤسسات والهيئات الدينية التي تتمركز في بؤرة القاهرة التاريخية.

١٤- تنظيم الزيارات العلمية والثقافية، أو السياحية، للوفود الأجنبية المصحوبة بأساتذة، أو مرشدين متخصصين في تاريخ مصر الإسلامية، وبصفة خاصة نشأة وتطور القاهرة التاريخية، وما فيها من مجموعات الآثار التي تمثل أكبر متحف حي للعمارة والفنون الإسلامية على مستوى العالم العربي والإسلامي.

ملاحظة:

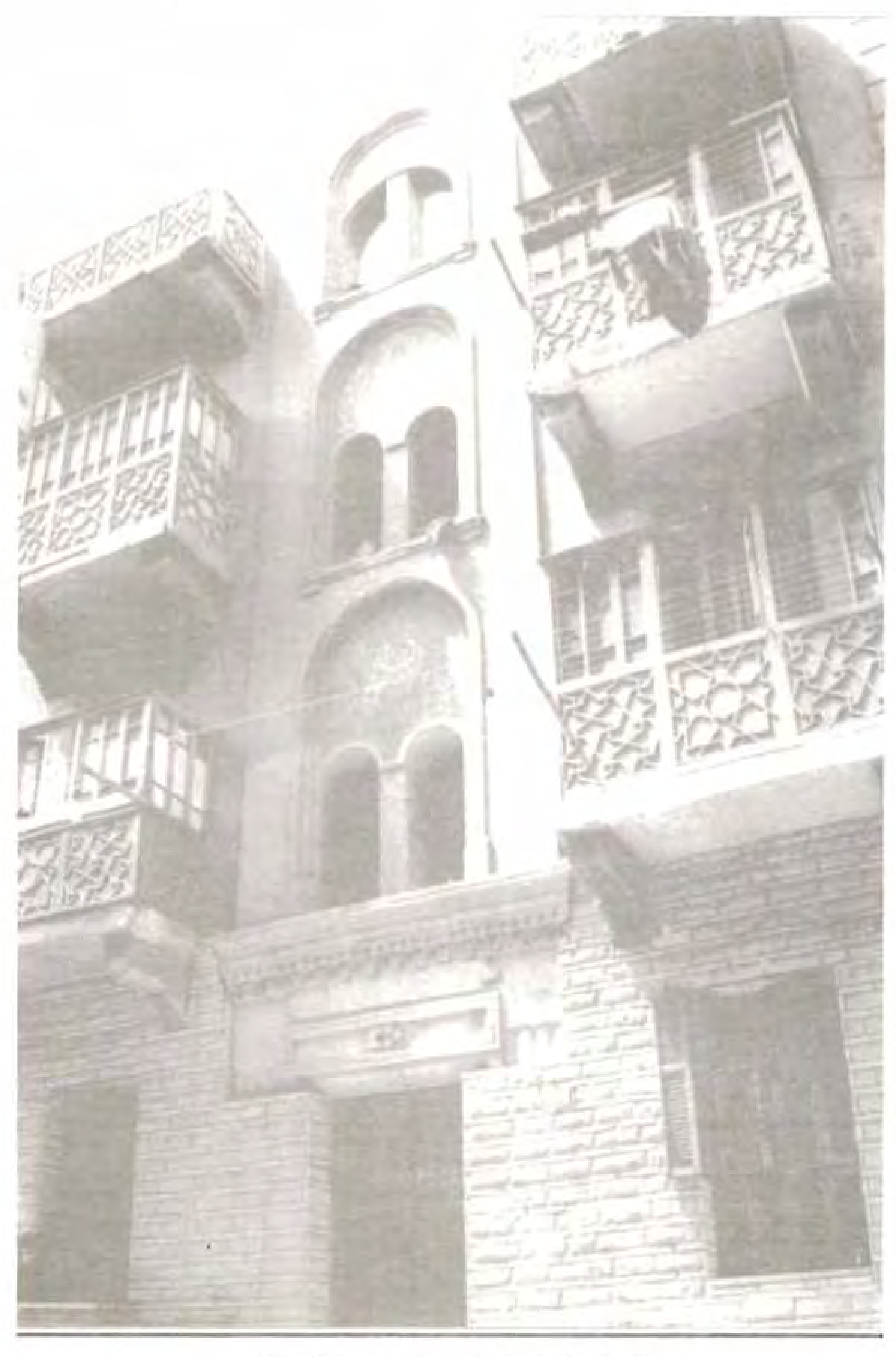
في مطلع الستينيات من القرن الماضى، كان شيخ المعماريين الأستاذ حسن فتحى فى طليعة الذين أثاروا الوعى بالقيم المعمارية، والشخصية المتميزة التى تحملها المبانى التراثية التى مازالت تشكل النواة العمرانية للقاهرة القديمة، وبصفة خاصة الجمالية وشارع المعز لدين الله- قصبة القاهرة الفاطمية- وما حولها من عمران تاريخى.

ومن ذلك الوقت بدأ اهتمام تلاميذه، من رؤساء أقسام العمارة وأساتذة الجامعات، بهذا التراث المعمارى والعمرانى. وانتقل الاهتمام، ولكن بخطوات وئيدة، إلى الجهات المسئولة صاحبة القرار؛ فتحركت باستصدار التشريعات لتنظيم أعمال هدم المبانى غير الآيلة للسقوط، والحفاظ على التراث المعمارى والثروة العقارية القومية، وذلك فى مطلع القرن الحادى والعشرين، أى بعد ثلاثة عقود من يقظة الوعى والمطالبة بالحفاظ على هذا التراث، وإنقاذ شواهد تاريخنا من الاندثار!!

إنه لمن دواعى سعادة كل من شاركوا فى هذه الحركة، أن يروا جهودهم التطوعية تتحول الآن إلى إجراءات رسمية رادعة تدعمها سلطة القانون..

فقد اتخذت إجراءات تنفيذ القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ ولائحته التنفيذية بتشكيل أربعة لجان فى نطاق مدينة القاهرة شرقية وغربية وشمالية وجنوبية، لحصر وتسجيل المبانى والمنشآت ذات الطابع المعمارى المتميز، وأصبحت مشاركة الأهالى فى الحفاظ على مبانيهم التراثية والارتقاء بأحيائهم القديمة واجبا قوميا، وإحساسا بالانتماء إلى هذا البلد العريق.

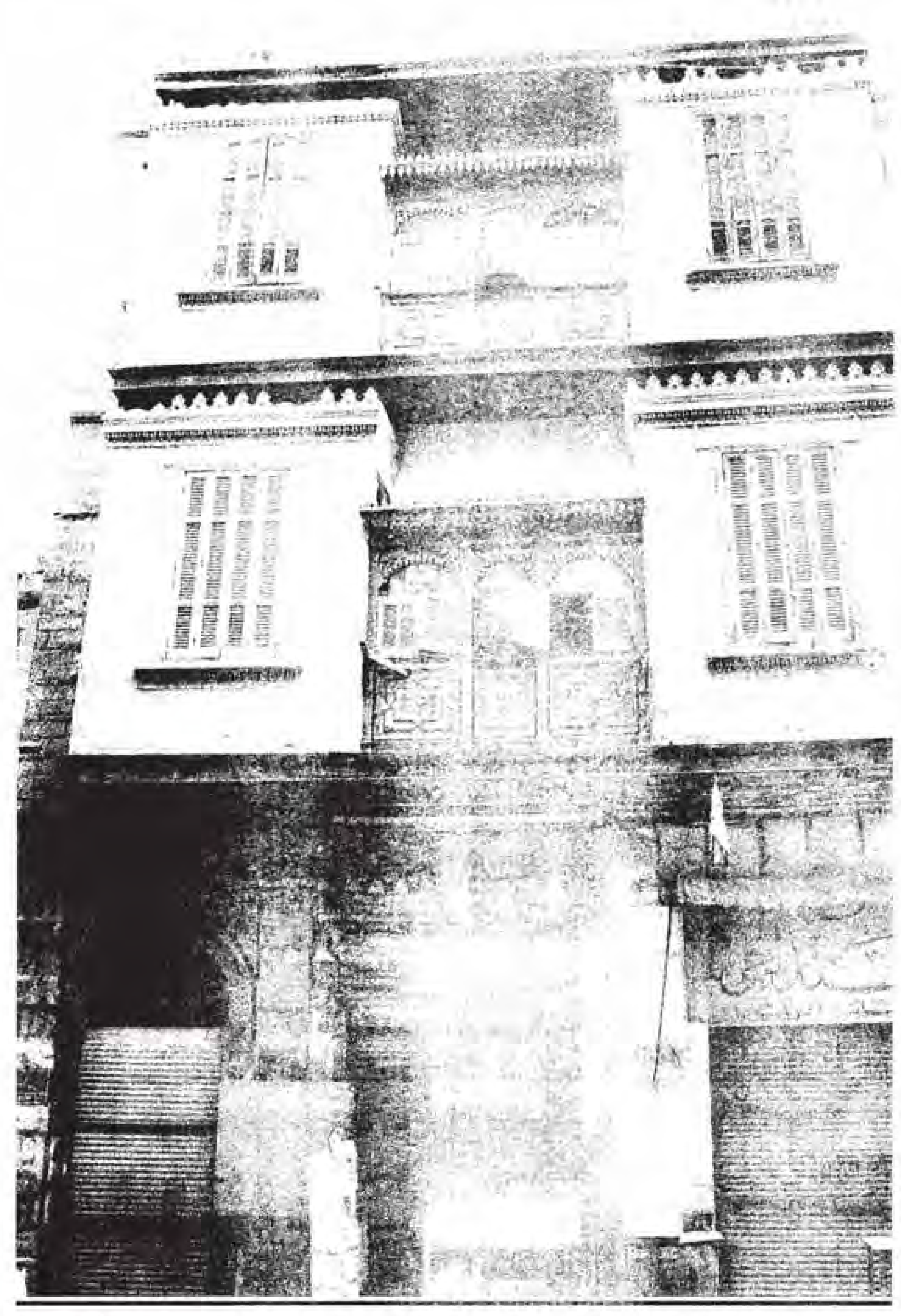
وفى الصفحات التالية نقدم بعض نماذج من المساكن ذات القيمة المعمارية، من اختيار ودراسة فريق البحث، من طلبة قسم العمارة بكلية الفنون الجميلة.



المنزل رقم ٦ حارة احمد باشا يكن. المالك مقاول.
ارتفاع المنزل ٤ ادوار، تم بناء المنزل في عام ١٩٢٧، وأغلب سكانه من الحرفيين والمهنيين.
وقد دفع كل ساكن ٥٠٠ جنيه مصري، حتى يتم ترميم وتجديد المبنى. وقد أصدر الحي قرارا بإزالة آخر دور منه في أوائل عام ١٩٩٢، وتم تنفيذ قرار الإزالة قبل وقوع زلزال أكتوبر بأسبوعين فقط.

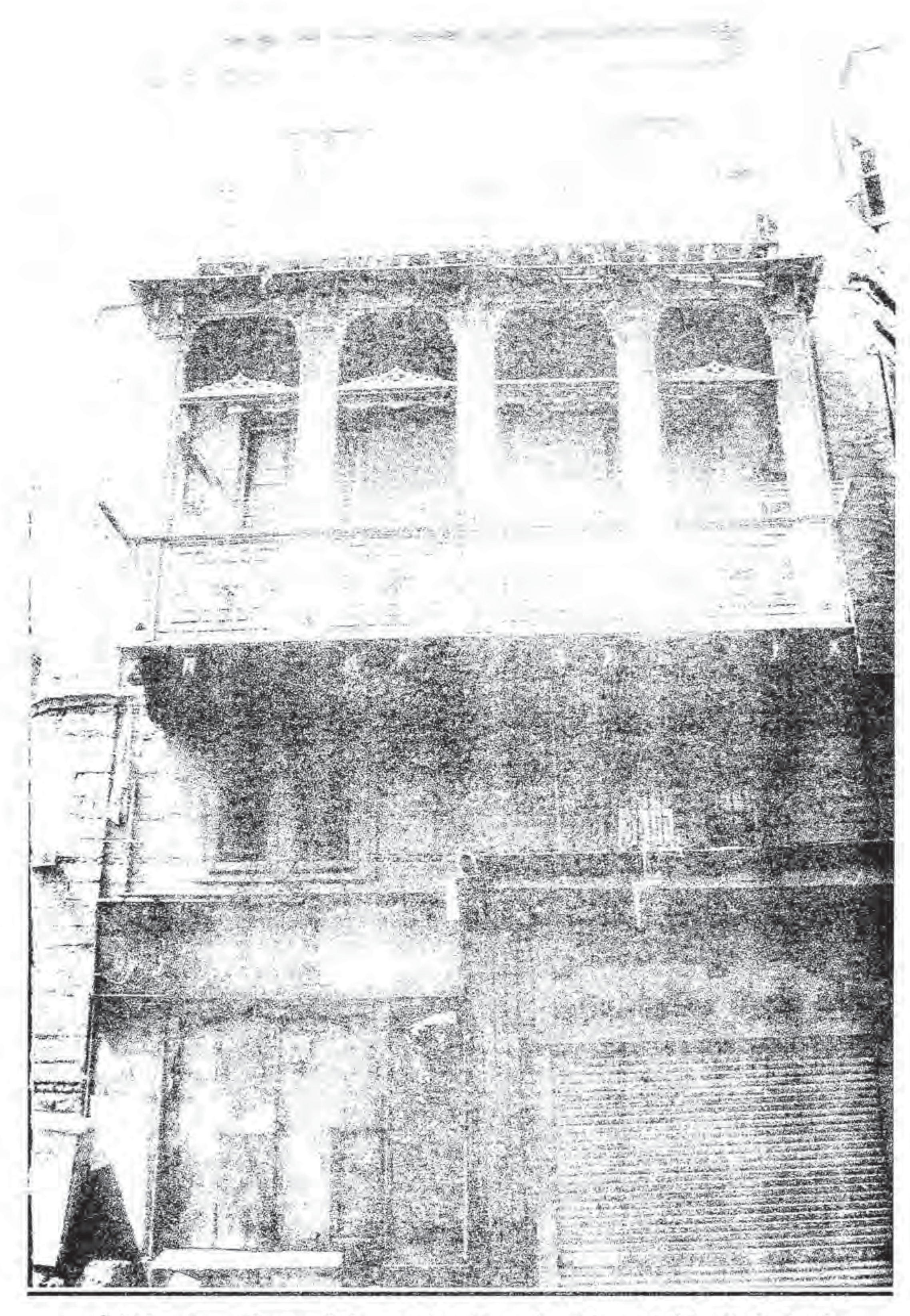


المنزل رقم ٥٢ شارع محمد على بالقلعة. المالك سرور باشا أغا.
ارتفاع المنزل: أرضي ودوران – تاريخ البناء منذ ١٨٠ عام تقريبا.
بنى المنزل فى عام ١٨١٣ وكان مالكه فى ذلك الوقت سرور باشا أغا، وزير الحربية فى عهد محمد على.
واجهة المنزل المطلة على شارع محمد على بها بواكى على النظام المتبع فى عمارة هذا الشارع.
والدور الأرضى به محلات وعدد من الغرف. والدوران العلويان توجد شقة واحدة بكل منهما.
وقد صدر قرار إزالة للدور الثانى بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢، ولم ينفذ القرار.
والمنزل يحتاج إلى صيانة وترميم بصفة عامة وسريعة.



المنزل رقم ٥: شارع المحجر. المالك: السيدة/ عائشة محمد الغندور- ارتفاع المنزل: خمسةأدوار

تم بناء المنزل منذ ثمانين عاما تقريبا، وكان مكونا من اربعة أدوار أضيف إليها الدور الخامس منذ عشرين عاما تقريبا. ويحوى كل دور شقة واحدة، والدور الأرضي مكون من أربعة محلات وسطح مخزن. ومنذ ١٦ عامًا تقريبا أصدر الحى قرارا بإزالة الدورين الأخيرين، ولم ينفذ هذا القرار حتى الآن. وقد سبق معاينة المنزل بعد زلزال أكتوبر ١٩٩٢ بواسطة خبراء من الهيئة المختصة وقرروا الأبقاء عليه كما هو بعد إجراء ترميمات محدودة.



المنزل رقم ٢ عطفة الزلعى المتفرعة من شارع المحجر. المالك: عبد القادر سكر وثلاثة آخرين.
ارتفاع المنزل ٣ أدوار عند البناء– ٤ أدوار حاليا. تم بناء المنزل قبل عام ١٨٥٠ وأغلب الظن أن البناء أقيم بواسطة مقاول. وهو المالك الأصلى للمبنى. وقد قام بتصميم وتنفيذ البلكونات بنفسه.
والمبنى بصورة عامة فى حالة جيدة مستقرة، ولكنه يحتاج لبعض الترميمات البسيطة.



المنزل رقم ١٥ شارع القلعة بميدان القلعة. المالك: غير معلوم. ارتفاع المنزل: بدروم وأرضى وأول. تاريخ الانشاء يتراوح بين ثمانين ومائة عام تقريبا. ويعتبر هذا المنزل من الأمثلة القليلة ذات الطابع المتميز فى هذه المنطقة. وهو فى حالة جيدة ومستقرة بصفة عامة، ولكنه يحتاج إلى ترميم سريع فى المشربيات التى تطل على الشارع الرئيسى، وترميم بسيط فى الداخل.

١ – ٦

يا أيها المُلاّك.. حافظوا على الأملاك

نداء من القلب والعقل إلى الجميع.. أنت وهو وهي وأنا، أفرادًا أو هيئات ومؤسسات، نحن جميعاً مُلاك، نعم نحن المُلاك الحقيقيين للثروة العقارية التي تشكل عمران المدن المصرية، ومعظم هذه الثروة من المعمار التراثي الجميل تتدهور وتتآكل أمامنا بإيقاع سريع ولا نبالي، وبعضها يساء استعماله أو يتعرض لجراحات تشويهية، ولا نكترث. فنحن في غيبة الوعي وغيبوبة الأنانية لا نحس بالملكية العامة ولا ندرك قيمة المشاركة والانتماء.

وإذا كانت أصوات المسئولين في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، تحض الناس على الحفاظ على المرافق العامة والتعامل معها برفق وعناية، فتقابل بفتور وضعف الاستجابة، فليس غريباً ألا تحظى ثروتنا القومية المعمارية من مجتمعنا بأي اهتمام.

وهنا نتساءل: هل نحن جديرون بالإرث الجميل.. معمار قاهرة إسماعيل؟!! إننا بتعاملاتنا وإداراتنا وتشريعاتنا لسنا جديرين به، فنحن نعمل على اختفاء شواهد أمجادنا المعمارية من سياق التاريخ.

وفي هذا المجال نذكر على سبيل المثال تجميد إيجارات العقارات، بل وتخفيضها عدة مرات، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل عائدها على مر السنين لدرجة أصبحت معها الأملاك عبئاً على المُلاك، واختفت عمليات الإصلاح والصيانة الضرورية لبقائها على قيد الحياة، وأصبح من آلت إليهم ملكية عمارات وقصور وفيلات أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عاجزين عن التعامل معها أو الانتفاع بها، ويودون لو أنها تلاشت من فوق الأرض؛ ليتاح لهم بيع مواقعها بمبالغ خيالية. فهم بالمعايير المادية يملكون عقارات تقدر مواقعها بالملايين تدر عائداً بالملاليم.. فهم مليونيريون مع إيقاف التنفيذ!!

أما عن الثروة العقارية من العمارة التراثية التي آلت ملكيتها إلى الدولة بعد التأميم، فهذه قصة أخرى تبعث على الأسف والأسى.

ففي مركز القاهرة الأصيل المحصور بين ميدان الأوبرا وميدان التحرير (ميدان الإسماعيلية سابقاً)، حيث تقع شبكات الطرق والميادين التي اختطها مهندسو عصر إسماعيل، توجد عمائر على جانب مبهر من الروعة والجمال، لاتزال بأصالتها ومتانة مبانيها تقاوم الإهمال وسوء الاستعمال وعاديات الزمن بشموخ وصمود وكبرياء، ولكن إلى متى!!

لقد استولت شركات التأمين المصرية وشركات القطاع العام على هذه العمائر التي كانت ملكاً لمؤسسات تجارية، وشركات تأمين أو أنشطة أجنبية متنوعة، تم تأميمها في الستينيات، فهل حافظ الملاك الجدد على هذه الأملاك!!

لقد كانت المؤسسات الحكومية أول من أرتكب خطيئة الخلط في الاستعمالات؛ فحولت العديد من هذه العمارات الفاخرة إلى مكاتب بأساليب بدائية، نزعت كل ما هو قيّم فيها وأقامت مكانه تركيبات عشوائية لا قيمة لها، كما حولت العديد من الدور والقصور المصادَرة، لاستعمالات غير لائقة بها، أو مناسبة لها؛ مما عرض كثيرًا منها للتلف والتدهور. وتبع هذا الخلط خلطاً من نوع آخر



يا أيها "المُلاك" حافظوا على "الأملاك"، فهى التى تشكل البيئة العمرانية الحضرية للمدينة وتحدد مستواها الحضارى.

أكثر خطورة، وأوسع ضرراً على البيئة العمرانية والمعمارية، وهو الخلط في استعمالات الأراضي والمواقع.

لقد انتشر مبدأ التصالح في مخالفات لوائح تنظيم أعمال البناء، وكذلك في تراخيص الهدم، كالوباء منذ أوائل السبعينيات. وفي هذا الإطار والاستثناء السيئ تجاهل الكثيرون قواعد البناء الخاصة بالمناطق التي أنشئت طبقاً للوائح خاصة (مصر الجديدة- مدينة نصر- المعادي- جاردن سيتي، ومنطقة المهندسين والصحفيين، وغيرها بمدينة الأوقاف).

وتبع هذا انهيار في أسس التخطيط ومعاييره، واستعمالات الأراضي وأثمانها. واجتاح النشاط التجاري والإداري مناطق الاستعمال السكني؛ فاختلط الحابل بالنابل. وتسبب ذلك في اشتعال ثمن الأراضي، وخلق سوق للمضاربات، فالمتر المربع من تقسيمات الأراضي في المهندسين كان يُباع في الخمسينيات بجنيهات معدودة، ويشترط البناء على ٥٠ % أو ٦٠% من مساحة الأرض الكلية، وترك مسافات محددة على الشارع وعلى حدود الجار، ولا يزيد الارتفاع عن دورين فوق الأرضي؛ فانفلت زمام الأمور وطغى جشع الملاك في التصرف فيما لديهم من أملاك، وعلت طوابق الفيلات إلى ما تسمح به عروض الشوارع، وتركت مسافات رمزية على حدود الجار، فتحولت مناطق الفيلات إلى عمارات عالية، وتركت السلطات المحلية هذه المخالفات الصارخة كأمر واقع؛ فارتفع ثمن الأرض ارتفاعا رهيباً، واستفاد تجار الأراضي وخسرت الحكومة الكثير، بما في ذلك تحمّل نتائج خلل شبكات المرافق التي أرهقتها كثافات سكانية وبنائية لم تكن في الحسبان. وألقت الحكومة عبء التكاليف الثقيلة على دافعي الضرائب الشرفاء الذين تحمّلوها لصالح قلة من مخالفي القانون البارعين في التطفل على المجتمع والمستغلين لظروفه أسوأ الاستغلال!

لقد بدأ مسلسل العدوان على تراثنا القومي المعماري، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود؛ حتى أوقفته في الفترة الأخيرة قرارات حاسمة وإجراءات تنظيمية حازمة. ولكن بعد أن تركتْ آثارُ عدوان هذه المرحلة بصماتِها على وجه المدينة في هيئة جروح وندوب، لا يمكن نسيانها أو التعافي منها، بالإضافة إلى ما فعلته معاول الهدم التي سوّت بعض مبانينا الرائعة بسطح الأرض مثل "قصر هدى شعراوي" بالقرب من ميدان التحرير، وكان مثالاً أنيقاً للمعمار الإسلامي الرائع، فضلاً عن قيمته الوطنية الرمزية كسكن لرائدة النهضة النسائية في مصر والعالم العربي، والذي بقي موقعه حتى اليوم فضاءً لوقوف السيارات.

وكذلك الحال بـ"قصر شريف باشا صبري" بجاردن سيتي، حيث تُرك موقعه فضاءً، يستعرض عليه محترفو الصفقات العديد من المشروعات الاستثمارية التي لا يعلم نهايتها إلا علام الغيوب(١)، و"فيلا أم كلثوم" التي تحول موقعها إلى عمارة سوقية ضخمة، تقف كشاهد مجسم للفجاجة وإهانة الاسم.

---

(١) تم الآن بناء فندق (فورسيزون فى موقع القصر) وهو بناء عملاق يجاور فندق الميريديان وفندق (جراند حياة) وتسبب هذه المجموعة الضخمة اختناقا مروريا لهذه المنطقة من كورنيش النيل.



التشوية المعمارى بإضافة طوابق علوية دون مراعاة لطراز المبنى الأصلى.

وحتى دار الأوبرا العريقة التي اشتعلت فيها النيران نتيجة الإهمال والتسيب، ولم تستطع مطافئ القاهرة المركزية- وهي على بُعد خطوات- أن تنقذها من الدمار، وتحول موقعها ويا للعجب إلى جراج متعدد الطوابق للسيارات.

نعم والله.. جراج مقابل دار أوبرا، فما أجمل البديل وما أحسن الاختيار وعبقرية أصحاب القرار!!

وفي خضم هذا العرض المأساوي لا يجب أن ننسى دورنا المباشر، نحن الملاك، في تشويه ما لنا وما يحيط بنا من أملاك. فقد كان لنا دور فعال في هذا المجال، عندما سمحت السلطات باستصدار تراخيص بزيادة ارتفاعات المباني القائمة بإضافة طوابق بالقدر الذي تتحمله أساساتها، بناء على قرار استشاري إنشائي متخصص. وتلقفنا نحن المُلاك هذا الترخيص بانتهازية غير واعية، وأسفرت النتيجة عن عديد من صور التشويه المعماري الذي يؤذي البصر ويثير الاشمئزاز.

فقد انطلق المستغلون من غير أصحاب العقارات القديمة والمباني التراثية ذات القيمة، بإضافة ما تيسر لهم من زيادات في الطوابق، دون مراعاة لطراز المباني الأصلية؛ فجاءت النتيجة نشازا نكبنا به نحن الملاك تراثنا المعماري، وأضفنا شواهد على انعدام الذوق، وتبلد الإحساس، وضاءلة الإدراك بقيمة الجمال في البيئة العمرانية التي تحتوينا.

ولا يجب أن نعفي السلطات المنوط بها تنفيذ القرار من المسئولية، فقد كان من المفروض مراجعتها للرسومات الخاصة بالتعليات لضمان مطابقتها للمباني الأصلية، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ على الطبيعة. ولكن لم يحدث هذا ولا ذاك للأسف الشديد.

وفي النهاية نرى لزاماً علينا أن نؤكد أن المدينة هي وعاء عمراني يجمعنا، وهي مخزن للطاقات الإبداعية، وأن المعمار منتج ثقافي وإفراز للمجتمع، وأن الملكية العقارية الخاصة لها وظيفة اجتماعية حضارية عامة. وقد آن الأوان لأن ندرك أننا جميعاً مُلاكٌ لمنشآت المدينة ومسئولون عن بقاء ونقاء وجمال البيئة العمرانية- البيئة المبنية التي شيدتها سواعد الرجال، وأورثتها لنا أجيال بعد أجيال!!

إننا جميعاً مُلاك أفراد أو مؤسسات، مباشرون وغير مباشرين، فالملكية حق للمواطن في المدينة، يقيدها واجب خطير نحوها. وليست المسألة مظهرية أو تعبيرات إنشائية، ولكنها مسئولية الانتماء والمواطنة.. كلمة أخيرة من الأعماق "يا أيها الملاك.. حافظوا على الأملاك".



مزيد من جهود التنسيق الحضارى، وإثارة الوعى بالحفاظ على التراث المعمارى

يا أيها المُلاك ... حافظوا على "الأملاك".

٧ - ١

صاحبة المقام الرفيع
فى "ميدان الكونكورد" بباريس

مــن بعــيد:

فيما يزيد عن عقد ونصف قرن مــن زمان مضى، أذكر أنني في خطواتي الفضولية الأولى للتعرف على معالم باريس ومراجعة ما قرأته عنها على الطبيعة من أمــاكن ومــشاهد فيما ذكر أدباؤنــا وعلماؤنــا الــسابقون فــي مؤلفاتهم الشيقة، قد قصدت ميدان "الكونكورد"، يدفعني الــشوق وغريــزة الاســتطلاع لأرى المسلة الفرعونية ذات المقام الرفيــع، ســفير مصر فوق العادة، في باريس؛ مسيطرةً شامخة في الميدان الرحيب.

حينئذ كنت قد وصلت إلــى عاصــمة النور منذ بضعة أيام فقط، في بعثة للمدرســة العليا للفنون الجميلة (البوزار) للحصول علــى دبلوم الدولة الفرنسية في العمارة، وكانت لهذه المدرسة وقتها، ولدبلوم الدولة التــي تمنحهــا قيمة متفردة في أوروبا، بل ومركــز علمــي مرموق على مستوى العالم!!

وفي باطن الأرض حيث حملني مترو الأنفاق العتيد من الحي اللاتيني (حــي العلــم والفن والجامعات) إلى محطــة "الكونكــورد"، قادني أحد المخارج صعودا إلى ساحة الميدان لأفاجأ بمشهد قل أن يوجد مثله في الــصرحية والفخامة والاتساع!!

وبدأت تتضح معالم المسلة الــشامخة أمام ناظري، تحفّها من الجــانبين نافورتــان جميلتا التكوين، ترسخان بحوضيهما الدائريين التوازنَ الأفقي مع قاعدة المــسلة وارتفاعهــا الرأسي الشامخ، كما جمع المحــور البــصري المنطلق من حدائق التويلري مخترقــا قاعــدة المسلة وسط ساحة الكونكورد فى انسياب إلى الشانزليزيه، حتى قوس النصر الــرابض فــي ميدانه الدائري العظيم. كل ذلك فــي تخطــيط عمراني صرحي يضع باريس في مقدمة أجمل مدن العالم!!

وخلال إقامتي بباريس التي طالت عدة سنوات، بين دراسة أكاديمية وخبرات عمليــة، وارتشاف من مناهل المعرفة، تكرر مــروري بالميدان العتيد وزياراتي الشخصية لــصاحبة المقام الرفيع، أو بصحبة المعارف من أجانــب ومصريين من زوار عاصمة النــور. وبقــي موضوع المسلة الفرعونية قابعا في ذاكرتــي يطفو على السطح من حين لآخر، كمطلب يلح على استيفاء ما يتعلق بالمــسلة مــن تــاريخ ومعلومات مشوقة منذ إهــدائها إلــى فرنــسا بموافقة عاهل مصر "محمــد علــي"، وقــصة انتزاعها من أمام صرح معبد الأقصر تاركــة شقيقتها التوأم لتبدأ ملحمة مغامرات نقلها إلــى باريس في رحلة مثيرة شاقة، ومكلفة استغرقت من سياق الزمن خمس سنوات، وشغلت قصتها الرأي العام الفرنسي بصفة عامة والباريــسي بصفة خاصة لسنوات تزيد عن ذلك بكثير!!

ثم مضى قطار العمر، ومــن خــلال قراءاتى وإطلاعاتي في رحــلات وزيــارات للآثار، توفر لدي ما اعتقدت أنه قدر مناســب من المعرفة عن صــاحبات المقــام والقــوام الرفيع- المسلات الفرعونية بصفة عامة- وما رسمته المقادير لها كي تغادر موطنها مــصر قهراً أو طوعاً من المسئولين؛ كي تنصّبها في نهاية المطاف سفيرات فوق العادة فــي أكبــر

ميادين عواصم العالم... روما، القسطنطينية (اسطنبول)، باريس، لندن، نيويورك.

وأتحفتنا كتب المصريات للعلماء المتخصصين ومؤلفات هواة المغامرات الباحثين في أضابير التاريخ عن جوانب الإثارة والمتعة، بوفرة من المعلومات والقصص عن المسلات المصرية خلال القرن التاسع عشر، تلك الحقبة التي سادت فيها دبلوماسية الهدايا التي تغدقها حكومة الأسرة العلوية في مصر تقرباً للقوى الغربية العظمى، طمعا في مساندتها للاستقلال نهائيا بمصر عن الباب العالي في إسطنبول. وكان إجمالي ما أهدته مصر، أو وافقت على خروجه خلال هذه الحقبة أربع مسلات..

أما العدد الأكبر والأهم، وهو ثلاث عشرة مسلة، المتبقية حاليا في روما مما نهب واغتُصب خلال حقبة الاستعمار الروماني لمصر، والذي يقدر إجماليه بحوالى ثمانٍ وأربعين مسلة من السبايا والأسيرات، فلم تصلنا المعلومات الكافية عن هذه الثروة المنهوبة، وخصوصا فيما يتعلق بأساليب نقلها من مرابضها المقدسة فى المعابد إلى موانئ الإسكندرية وأبى قير، حيث حملتها المراكب عبر البحر الأبيض المتوسط إلى روما عاصمة الإمبراطورية.. لقد اختفى ذكر ذلك من صحائف التاريخ مع الأسف الشديد، حاملة معها من أسرار المغامرات والضحايا والتضحيات ما يفوق الخيال!!

صاحبة المقام والقوام الرفيع:

المسلة هي ذلك الكائن الصرحي العملاق الرشيق، ذات قطاع مربع مسلوب يميل نحو القمة يتوجه هريّم مذهّب. والتسمية العربية "المسلة" تعبر عن إبرة الخياطة كبيرة الحجم، بعد أن شاع اعتقاد خرافي بعد الفتح العربي لمصر بأن الفراعنة كانوا عمالقة ضخام الأجسام سخطهم الله أحجارا وتماثيل ضخمة، وأنهم كانوا يخيطون ملابسهم بهذه الإبرة الحجرية!!

ميلاد المسلة:

تتشكل المسلة في رحم الجبل الصخري الذي قد يكون من الجرانيت الأحمر أو الرمادي أو الكوارتزيت، أو البازلت، في محاجر عملاقه بمنطقة أسوان للجرانيت بصفة أساسية، أو بالجبل الأحمر بالقرب من هليوبوليس، أو بوادي الحمامات بالصحراء الشرقية. وهي محاجر الكوارتز أو البازلت.

وتنتزع المسلة بعد تشكيلها بالنقر في جسم الجبل الصخري، بعمليات دقيقة مرهقة تتطلب قوة وصبرا لا حدود لهما، وجَلَدا لا يقوى عليه إلا رجال من ذوي العزم مخلصين لعقيدتهم، عبيد لآلهتهم وملوكهم لدرجة التفاني وإنكار الذات.

وقد أجمعت التفسيرات لسبب وجود هذا العنصر التشكيلي العملاق في تراث العمارة الفرعونية، بأنه رمز مجسم للأشعة المنبثقة من الإله الأعظم "آمون رع"، الممثل في قرص الشمس، والتي تتسع في أنطلاقها نحو الأرض. وكأنما أراد الكهنة تجميد هذه

الأشعة في الصخر الصلب مع بقاء مصدر الإشعاع في الهريم المذهّب الذي يتوجها.

تأخذ المسلة بعد تشكيلها وانتزاعها من جسم الجبل بعملية توليد قيصرية، استغرقت عدة شهور، حيث تمدد على زحافات متينة تنزلق على مدارج منحدرة إلى نهر النيل، يشدها صفوف من الجنود الأشداء قد يتجاوز عددهم الآلاف، ويُصب على الطريق المنحدر أمامها مواد تساعد على سهولة الانزلاق، ربما كانت من الطين الأملس، ثم تُسحب إلى مرسى القوارب، حيث تُحمل على صندل مسطح تقطره صفوف من القوارب القوية، قد يصل عددها إلى الثلاثين، كما هو موضح بالنقش الجداري بمعبد الدير البحري للملكة حتشبسوت- منتظمة في ثلاثة صفوف بكل صف عشرة قوارب، بما فيها قارب القيادة بمقدمة كل صف..

ودون المرور بتفاصيل أكثر، يتضح لنا ضخامة وصعوبة هذه العملية المحفوفة بالمخاطر. وعند وصول هذا الموكب البحري الفخيم إلى شاطئ المعبد، يقابل بعاصفة من مظاهر الابتهاج تتعالى فيها الابتهالات والترانيم، وتنطلق الهتافات والأناشيد، وتتكرر عملية الإنزال إلى البر والانزلاق بالمسلة إلى الموقع المخصص لها في المعبد سواء على مدخله الصرحي أو في رحابه من الداخل.

ويتكرر ميلاد صاحبة المقام والقوام الرفيع من رحم الجبل، وإقامتها في رحاب المعابد طيلة حقب الحضارة الفرعونية، وذلك بدرجات متفاوتة طبقا لإهتمام الملوك والكهنة، وأحوال البلاد من استقرار وازدهار، أو تدهور وانكسار.

ماذا بقى فى مصر من هذا التراث العملاق؟

مواكبة لحقب الحضارة المصرية القديمة في انسيالها عبر الزمن، ومنذ أن أولى ملوكها الأول الاهتمام بإقامة المسلات أمام صروح المعابد الخارجية، أو في رحابها في هليوبوليس ومنف وطيبة وتانيس، وغيرها، بقيت صاحبة المقام والقوام الرفيع شامخة في مواقعها إلا ما سقط أو تحطم بفعل العوامل الجوية أو الهزات الأرضية أو الخلافات العقائدية خلال فترات التدهور والانحسار.

وهناك مقولة ليس لها سند علمي، أنه كان في مصر ما لا يقل عن مائة مسلة، لم يبق صامدا في مكانه حتى الآن إلا خمس فقط. وقد بدأت عملية سلب المسلات وأسْرها، بالملك أشور هانيبال المكتسح الآشوري- الذي فتح مصر عام ٦٦٥ ق. م. واغتصب مسلتين من معبد آمون رع بهليوبوليس، ونقلهما إلى عاصمته "نينوي".

ثم توالت عمليات السبى والأسْر والاغتصاب، عندما أصبحت مصر ولاية رومانية من عام ٣٠ ق. م إلى ٣١١م، ثم تحت حكم الإمبراطورية الرومانية الشرقية البيزنطية المسيحية حتى فتح العرب مصر عام ٦٤١م.

وقد رصد عالم الآثار المصري د. لبيب حبشي عدد وأسماء الأباطرة الرومان الذين أصابهم الولع بجمال صاحبة المقام الرفيع المسلة المصرية، فكان عددهم ثلاثة

عشر إمبراطورا لهم صلة باغتصاب ما لا يقل عن ٤٨ مسلة مصرية، أقاموها لتجميل ساحات الرياضة والملاعب وميادين سباق الخيل والعربات، وغيرها من المباني العامة في روما، ثم أمام بعض البازيليكات والكاتدرائيات في العصر البيزنطي وعصر النهضة، عندما تحول الدين الرسمي إلى المسيحية.

وقبل ذلك وخلال الحقبة العصيبة التي سقطت فيها الإمبراطورية الرومانية العتيدة، وانقسمت إلى دولتين رومانية شرقية وعاصمتها القسطنطينية، ورومانية غربية وعاصمتها روما، وتحولت الشرقية رسميا إلى المسيحية واختفي العديد من المسلات المصرية المسروقة، وتهشّم كثير منها تحت أنقاض الإمبراطورية الغربية الغاربة!!

ولم تكتشف مواقع المسلات المطمورة في الطين أو المختفية تحت الأنقاض، إلا بدءًا من القرن السادس عشر (عصر النهضة)، أي بعد ما يزيد عن اثني عشر قرنا من سقوط الإمبراطورية الرومانية. وشدت المسلات انتباه الباباوات من حكام روما المسيحية، الذين شرعوا في تنظيف المدينة من الخرائب والأطلال، وتطهيرها من دنس العبادة الوثنية وإعادتها إلى خريطة العالم بعد انطواء دام عدة قرون.

ومن خلال تنظيم ميادين روما وإحياء معالمها وإظهار الكاتدرائيات، أعادوا الحرية والاعتبار إلى المسلة صاحبة المقام الرفيع (سابقًا)؛ فأقامت ما لا يقل عن ثلاث عشرة منها لتجميل ميادين روما، وكنُصُب جاذبة أمام الكنائس والمباني العامة، وذلك بعد تطهيرها من دنس الوثنية بوضع الصليب ملتحمة بالهريّم على قمتها.. وهكذا أصبحت روما تتفرد وحدها بأكبر عدد من المسلات المصرية في العالم.

واستمر إشراق عصر النهضة بعد ظلام العصور الوسطى نابضا في حراكه، حتى القرن السابع عشر، حيث هاجت دول أوروبا وماجت بالحروب والمنافسة والصراعات الدامية، وجاءت حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر، فكان لها فضل إلقاء الضوء على حضارتها العظيمة ومخزون تراثها الرائع الذي طمرته عهود القهر والانحسار، وغيبته غيوم الجهل وظلمات النسيان.

وقد ثار الاهتمام بتاريخ مصر وآثارها بعد أن نجح العبقري "شامبليون" في فك أسرار لغتها الهيروغليفية، فتم كسر حاجز الجهل والظلام بين العالم المعاصر، والعالم السحري العجيب الذي تفتّح أمامه بلا حدود. وجذبت آثار مصر العديد من الفئات من عالم عصر النهضة، ثم عالم عصر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر..، فئات من البشر متعددة الأنواع متباينة الأهداف والمقاصد، من علماء وباحثين إلى سواح مغامرين إلى لصوص ومدّعين أفاقين. وسال لعاب الغرب أمام رشاقة المسلة صاحبة المقام الرفيع، فبدأت حركة الطلب عليها من حكام مصر تتابع، وخصوصا من القوى العظمى المتنافسة في عالم ذلك الزمان... فرنسا وإنجلترا.

وبالرغم من انتشار حوادث السلب والنهب والإتجار في آثار مصر وتراثها العظيم، التي كانت تتم بجرأة ووقاحة من المغامرين الأجانب جهارا نهارا، وعلى مرأى ومسمع بل وباشتراك من بيده الأمر في أغلب الأحيان. ولكن كان الأمر يختلف بالنسبة لصاحبة المقام الرفيع لما يكتنف الاستيلاء عليها ونقلها من مكانها من مشاق وصعوبات وما تتطلبه من تكاليف باهظة وإعدادات، الأمر الذي فرض أن يكون التعامل معها من خلال السلطات العليا صاحبة القرار وفي وضح النهار.

وامتد زمن الهدايا والهبات من الآثار والمسلات من عهد محمد علي إلى عهد الخديوي توفيق، حيث ارتفعت صاحبة المقام الرفيع المهداة إلى أمريكا فوق قاعدتها في سنترال بارك في نيويورك أمام متحف المتروبوليتان في فبراير من عام ١٨٨١م.

وبقي من المائة مسلة التي كان من المفروض انتشارها في جنبات وادي النيل شامخة أمام المعابد، وفي ساحاتها خلال عصور تاريخ مصر الزاهرة، خمس مسلات فقط. هي:

- مسلة عين شمس (هليوبوليس) للملك سنوسرت الأول- الأسرة الثانية عشرة (١٩٧١-١٩٢٨ق.م)
- مسلة الملك تحتمس الأول، بالكرنك بين الصرحين الثالث والرابع (١٥٢٥-١٥١٢ق.م).
- مسلة الملكة حتشبسوت، بالكرنك بين الصرح الرابع والخامس (١٥٠٣-١٤٨٢ق.م).
- مسلة العاهل العظيم رمسيس الثاني أمام صرح مدخل معبد الأقصر (١٣٠٤-١٢٣٧ق.م) حيث توجد أختها في ميدان الكونكورد بباريس.
- مسلة رمسيس الثاني، بحديقة النهر بجزيرة الزمالك- حديقة النهر.

لفتة تعاطف وتقدير:

مما يثير في النفس مزيجا من الدهشة والتقدير، يشوبه خجل وإحساس بالقصور والتقصير أن يتقدم القنصل العام الأمريكي في مصر في عام (١٩٠٩م) واسمه "فريدريك بنفليد" بعرضه على الحكومة المصرية في مذكرة مشهورة باقتراح نقل المسلة الباقية أمام صرح مدخل معبد الأقصر شقيقة مسلة ميدان (الكونكورد بباريس) إلى ميدان رئيسي بالقاهرة، على أن يتحمل كافة ما يتطلبه تنفيذ هذه العملية الضخمة من تكاليف!!

وقد أوضح في مذكرته أنه من الأولى أن يكون بالقاهرة مسلة، كما في لندن وباريس ونيويورك وروما وإسطنبول، لأن المسلة في الأقصر لا يراها إلا قليل من السواح كل شتاء، فإذا ما نقلت إلى القاهرة، فلن تقتصر مشاهدتها على زوار البلد فقط بل سيشاهدها المواطنون كل يوم في غدوهم ورواحهم!!

ومع وافر التقدير لهذه اللفتة الراقية والتعاطف النبيل، فقد اعتذر مجلس النظار

المصري (ومجلس الوزراء) عن قبـول هـذا العرض، استنادا إلى مشورة رجال الآثار..

في هذا العرض الموجز، استعملنا فعل "نَقَلَ ينقلُ" في معرض تحريك المـسلات مـن موطنها مصر مهد الحضارات إلـى عواصـم العالم فيما وراء البحار. وهو فعل يبدو قاصرا لا يمكن أن يـستوعب، أو يعكـس، الـصور الملحمية الرائعة والمروعة للأحداث التي مرت بها هذه الأحمال الثقيلة الثمينة (المسلات) وهي في طريقها إلى عواصم العالم الحديث!!

وإن كانت قصص هذه المغامرات لمـا نهب من مسلات مصر في العصور القديمـة، قد عفا عليها الزمن وطمرت تفاصيل وقائعهـا في غياهب التاريخ، إلا أن كثيـرا مـن هـذه القصص والأسرار سجّلتها كتابات ورسومات من عايش هذه الأحداث من المؤرخين ورجال الصحافة والمهندسين، خلال القـرن التاسـع عشر الميلادي عندما انتهـج والـي مـصر محمد علي سياسة "دبلوماسية الهدايا" للتقـرب إلى الدول العظمى لدعم مركزه فـي مـصر ومساندة طموحاته في الاستقلال عن الـسلطة العثمانية في إسطنبول. وكانت عيناه اليقظتـان على فرنسا وإنجلترا قطبي العالم الغربي فـي ذلك الزمان.

قصة مسلة الأقصر بميدان الكونكورد:

وكي يعرب محمد علي عـن امتنانـه لفرنسا؛ قدم لمبعوث ملكها شارل العاشر منحة ثرية سخية هي مسلتي صرح المدخل (البيلون) لمعبد الأقصر بالإضافة إلى أحـد المـسلات المنسوبة إلى كليوباترا والرابضة على شـاطئ الإسـكندرية. وقـد تحمـس البـارون "ايزيدورتيلور" مبعوث الملك، لنقل هذه الهدايا الثقيلة الثمينة، ولكن اتضح بعد ذلك أن حماس المبعوث مفرط في الطمـوح ويكـاد يكـون مستحيل التنفيذ.

وإزاء ما خيم على الموقف الفرنـسي من تردد ونكوص بلغ سمع العالِم "شـامبليون" الذي سبق أن عاين هذه المسلات الثلاث أثناء رحلته الاستكـشافية لدراسـة آثـار مـصر الفرعونية، وجلاء تاريخها وكـشف غمـوض حضارتها، فتقدم إلى حكومته موصيا بالتمسك بالمسلة القائمة إلى الغرب من مـدخل معبـد الأقصر كأولوية أولى، باعتبارها أحسن حـالا من حيث سلامة النقوش وكمال الـشكل، كمـا اقترح أن ينظر في أمر نقل المسلتين الأخريين في ضوء ما تسفر عنه تجربة نفل الأولى، وما قد يتيسر حينئذ من الوقت والمـال والاهتمـام لدى المسئولين.

وقد نالـت تلـك المـشاورات قبـول الحكومة الفرنسية، وبدأت الخطوات الرسـمية للاتصال بوالي مصر محمد علي لتنفيذ المنحة، كما رصدت الأموال اللازمـة لهـذه العمليـة الكبيرة، وعينت لها المهندس البحري "أبولينير لوبا" Appolinaire Le Bas الذي سيضطلع بالإشراف علـى وإدارة عمليـة نقـل مـسلة الأقصر إلى فرنسا.

وصل المهندس لوبا إلى مـصر فـي أبريـل (١٨٣١م)، ولم يستطع القنصل الفرنسي العام تقديمه إلى حاكم البلاد محمد علي إلا في شهر يونيو بقـصره بالإسـكندرية. وهنـا يـروي

المهندس لوبا في محرراته واقعة كوميدية حدثت عند اللقاء تتعلق بقوامه الضئيل، وقامته القصيرة، فيقول "وأخيرا في يونيو تحققت مقابلتي مع محمد علي بحضور القنصل العام، وتصنع الحاكم الذي كان قد عَرف من قبل بقصر قامتي، أنه لم يرني حين قدمني القنصل العام إليه، فسأله ولكن أين مهندسك؟ قل له أن يجلس إلى جانبي حتى أراه!!".

وتطابقت هذه الدعابة مع واقع الحال بالنسبة إلى قامة لوبا القصيرة التي تتطابق مع اسمه Le Bas والذي يعني بالفرنسية "المنخفض" أو "الواطي"، وتتناقض تماما مع ما ينتظر أن يضطلع به من مهام عالية ومسئوليات جسيمة.

وقد ذكر لوبا أن اللقاء مع ذلك كان ناجحا جدا، وأن محمد علي وعده بتقديم كل عون وتشجيع في عمله العظيم الذي كان يشغل بال السلطات الفرنسية، ويتركز على كيفية نقل هذه الكتلة العملاقة التي يبلغ طولها ٢٣ مترا ووزنها ٢٣٠ طنا، مع استبعاد تقطيعها إلى أجزاء.

وكان شامبليون قد ذهل من هول هذه الفكرة عندما عرضت على لسان أحد المسئولين في باريس، ووصفها شامبليون حينئذ بأنها "جريمة تدنيس للمقدسات"، خاصة وقد سبق للأباطرة الرومان أن نقلوا عديدا من المسلات المصرية سليمة كاملة إلى روما، منذ ما يزيد عن خمسة عشر قرنا سابقة، بينما يقف فرنسيو القرن التاسع عشر حيارى عاجزين عن تحقيق ما قام به الرومان!!

وكان شامبليون الذي يتابع هذه العملية خطوة بخطوة وباهتمام شديد، قد اقترح على السلطات الفرنسية صنع قارب ضخم على شكل صندل عائم ذي تصميم خاص يستطيع الإبحار في البحار والأنهار على حد سواء، وذلك في ميناء طولون الحربي، واقترح أن يسمَّى "الأقصر" لينقل المسلة- هذا الحمل الثقيل الثمين- عبر البحار.

وفعلا تم ذلك وأبحر القارب "الأقصر" إلى مصر في أبريل ١٨٣١م، بقيادة القبطان فرنيناك في سان مور، وعلى ظهره أفراد طاقم مكون من ١٥٠ رجلاً من الفنيين من جميع التخصصات، يرأسهم المهندس البحري أبولينير لوبا، ووصل الصندل الضخم "الأقصر" إلى مدينة الأقصر بعد أربعة شهور.

وسرعان ما شرع الرجال الأشداء في إقامة معسكر، أو مستعمرة فرنسية صغيرة، داخل أطلال معبد الأقصر كي يسكنها البحارة والعمال، وبعض الضباط المهندسين. وتم تزويدها بمطبخ ومطحن ومخبز ومخازن مهمات وبارود، ومستشفى يضم ثلاثين سريرا، أي بكل ما يلزم للإعاشة المريحة. وهكذا ولدت مستعمرة فرنسية في رحاب معبد فرعوني.

ثم توقف العمل بسبب اجتياح وباء الكوليرا لمنطقة الصعيد، ولم يتم العمل المضني في إنزال المسلة عن قاعدتها إلا في آخر أكتوبر ١٨٣١م، وقد كتب قبطان "الأقصر" فرنيناك دي سان مور إلى شامبليون يقول "ابتهج معنا يا سيدي المواطن العظيم، لقد

غادرتنا الكوليرا أخيرا، وخضعت المسلة الغربية بمعبد الأقصر أمام الوسائل الميكانيكية الحديثة... لقد أمسكنا بها، ومن المؤكد أننا سنحضر إلى فرنسا هذا الأثر الصرحى العظيم، والذي لا بد أن يزودكم بمادة ممتعة لدروسكم، وسيحوز إعجاب العاصمة.. وتشهد باريس ما صنعته حضارة قديمة من أجل الحفاظ على التاريخ وتسجيله قبل ظهور المطبعة، وسترى أنه إذا كان لدينا فنون مدهشة فإن شعوبا أخرى صنعت فنونا قبلنا بأزمان طويلة، لا تزال إنجازاتها الرائعة تذهلنا حتى اليوم!!".

ومع ذلك فمازالت هناك مسافة حوالي ٢٦٠ متراً بين المسلة وشاطئ النيل مكدسة بالأكواخ والقش وبيوت الطين، وكان من المحتم البدء فورا بتطهير وتمهيد المسار إلى النهر، وقد تم الاستعانة بأربعمائة من الرجال الأشد لتحريكها من مكانها حتى الشاطئ أمام القارب الضخم "الأقصر".

وانتظرت الحملة عدة شهور في رحاب طيبة الأثرية، حتى ارتفعت مياه الفيضان في أغسطس ١٨٣٢م كي يمكن تعويم القارب في النيل، واستمر القارب "الأقصر" في رحلته شمالا إلى رشيد، حيث قوبل بمصاعب شديدة في العبور من فرع رشيد إلى البحر الأبيض كادت تعصف به، وتغرق المسلة وهي حطام.

وشاءت الأقدار أن تتدخل سفينة فرنسية عابرة لإنقاذ الموقف، كما تصادف أيضا أن كان اسمها "سفنكس". وهكذا تمكن "أبو الهول" من سحب واقتياد "الأقصر" في خضم بحر غاضب مضطرب إلى ميناء طولون الفرنسي الحربي، الذي بلغه في مايو ١٨٣٣م. وبذلك يكون القارب "الأقصر" قد استغرق عشرة أشهر لقطع المسافة من الأقصر في صعيد مصر إلى ميناء طولون بجوار مرسيليا في جنوب فرنسا.

وبعد راحة واسترخاء وإجراءات الحجر الصحي لرجال الحملة، سُمح "للأقصر" باستئناف الرحلة الشاقة غربا للالتفاف حول جبل طارق في طريقه حتى مصب نهر السين بشاطئ فرنسا الغربي على المحيط الأطلنطي، ثم تابع الإبحار في نهر السين عند مصبه في روان، حتى باريس التي بلغها في ديسمبر ١٨٣٣.

وكان يلزم لنقل صاحبة المقام الرفيع من نهر السين إلى مكان إقامتها وسط ميدان الكونكورد قوى ومعدات كافية لتحريكها ورفعها على قاعدتها. واستبعد المهندس لوبا الوسائل الآلية لعدم ملاءمتها لذلك. وتم استدعاء ٤٢٠ من جنود المدفعية أخذوا أماكنهم بجوار عشر روافع رحاوية، كانت جزءا من تركيبات بالغة التعقيد لتأمين تنفيذ العملية بنجاح وأمان. وأخيرا وفي يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٣٦م تجّمع جمهور غفير في ميدان الكونكورد لمشاهدة تنصيب صاحبة المقام الرفيع على قاعدتها الجديدة.

الاستقبال الرسمى والتنصيب المثير:

وبدا المنظر العام للميدان كأنه مشهد مسرحي مهيب ورائع، تتوسط جانب الميدان الرئيسى وزارتا الحربية والبحرية، وقد اكتظت

شرفاتهما برجالات الدولة وكبار الضباط، واحتل ضلع آخر من الميدان أوركسترا الأوبرا السيمفوني، يعزف مقطعًا عن موزار "أسرار إيزيس الخفية".

وظهر الملك لويس فيليب محاطًا بأسرته في الشرفة الرئيسية، وهنا أطلق النفير إشارة البدء لجنود المدفعية بالتحرك؛ فتقدموا على دقات الطبول وصدح الآلات النحاسية، وبدأت الروافع الرحاوية تدور حول محاورها وترتفع الحوامل، وتنتصب جاذبة المسلة إلى أعلى.. وفجأة يسمع صوت قرقعة يثير الذعر، فتتوقف الحركة على الفور، ويسود الصمت والقلق، ويستشير المهندس لوبا مساعديه المتحلقين حول النصب، فلم يجدوا شيئا غير عادي.. تنفسوا الصعداء وقرروا الاستمرار وتعلقت الأبصار بصاحبة المقام الرفيع، وهي تتحرك مرتفعة ببطء شديد، ومرت أربعون دقيقة تم خلالها اجتياز المرحلة الأولى من المشوار.. وترتفع المسلة بميل، ولكن ببطء شديد، وبطريقة تكاد تكون غير محسوسة لتتعلق بها الأبصار وتحبس الأنفاس.

نهاية الملحمة:

وأخيرا... أخيرا، أخذت صاحبة المقام والقوام الرفيع مكانها منتصبة فوق عرشها الجديد كسفير غير عادي لدى بلاط صاحب الجلالة لويس فيليب ملك فرنسا. ووسط هتاف ما يزيد عن ربع مليون باريسي، ارتقى أربعة جنود السلالم الخشبية المقامة حول المسلة ليتوجوا هامتها بأكاليل الغار، ويرفعوا علم الدولة الثلاثي الألوان (تريكولور)، ويقف الملك لويس فيليب في الشرفة الرئيسية تحية وإجلالاً لصاحبة المقام والقوام الرفيع سفير مصر فوق العادة في عاصمة النور.

ويسرح بي الخيال كل مرة أقف فيها أمام "حديقة التويليري" قبالة مسلة الأقصر الرائعة، أسترجع مشاهد هذه الملحمة التاريخية المثيرة، والتي مر عليها الآن ما يزيد عن المائة وسبعين عاماً، وأكاد أسمع من خلال لغط المرور أصواتاً بعيدة للجماهير المحتشدة التي ملأت الميدان الرحيب يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٣٦م تحية ترحيب لوافدة طال انتظارها.

وغاب اسم صاحب المسلة عن الحضور والجمهور:

وكان النقاش فيما يكتب على القاعدة الجرانيتية التي صنعت لتعتليها المسلة- بعد أن صرف النظر عن نقل قاعدتها الأصلية من الأقصر لتلفها- قد بدأ قبل وصول المسلة إلى الميدان، واحتدم الخلاف في وجهات النظر بالدوائر الرسمية على صيغة النصوص التي تسجل هذه المناسبة التاريخية. وانتهى الموقف إلى تنصيب المسلة على القاعدة الجديدة خالية من أية كتابة، ولم يتم المهندس "هيشورف" المكلف بهذا العمل لمساته الأخيرة إلا في عام (١٨٤٠م) أي بعد أربع سنوات من تنصيب المسلة على قاعدتها في الميدان.

ولعله من المشوق أن نعرض ما تسجله نقوش القاعدة من نصوص، فعلى الواجهة الغربية في اتجـــاه طريق الشانزليزية حفر هذا النص:

"بحضـــور جـــلالة المـــلك لويس فيليب الأول، قام برفع هذه المسلة المنقولة من الأقصر لفرنسا المهندس البحري أبولينير لوبا وســط احتفاء واحتفال جمهور حاشد، وذلك في الخامس والعشرين من أكتوبر (١٨٣٦م)".

وعلى كل من الواجهة الشمالية والواجهة الجنوبية حفرت رسومات هندسية حفرا غائرا مطلياً بالذهب، يمثل مراحل نقل المسلة وسحبها من ضفاف النيل إلى ضفاف السين، وإقامتها على قاعـــدتها بميـــدان الكونكورد بواسطة الأجهزة والمعدات التي أعدها المهندس أبولينير لوبا.. وهكذا ظهر اســـمه مخلـــدا على ثلاث واجهات من قاعدة المسلة، أما الواجهة الشرقية في اتجاه حدائق التويلري، فقد رأى الملـــك لويس فيليب أن يحيي فيها، وباللغة اللاتينية، ذكرى النجاحات التي حققها جيش الشرق (حملة نابليون) مع الإشارة بمنح الحكومة المصرية المسلة لفرنسا،.. وهذا نصها:

"ملك فرنســـا إذ يريد أن ينقل للأجيال القادمة أحـــد روائع الفن المصـــري، فإنه يحيي ذكرى أحد الأعمال المجيـــدة التي تحققت بالسلاح على ضفاف النيل. وقد تم رفع هذه المسلة الممنوحة من مصر لفرنسا من مدينة طيبـــة الأثرية في ٢٥ أغسطس ١٨٣٢م، وتم نقلها إلى فرنســـا على متن مركب مصنّع خصيصـــا لهذا الغرض، وذلك في رحلة استغرقت ثلاثة عشر شـــهرًا، وتم إقامتها هنا في هذا المكان في يوم ٢٥ أكتوبر من عام ١٨٣٦م الموافق للعام السابع من حكمه".

ونلاحظ أنه لا يوجد في هذا النص أية إشارة إلى صاحب المسلة فرعـــون مـــصر العظـــيم "رمسيس الثاني"، والمنقوشة صورته واسمه بالهيروغليفية على قمة كل وجه من بدن المـــسلة، وقـــد غاب ذكره على قاعدتها الجديدة في نص تخليد المناسبة التاريخية!!

ويقول الكاتب والمؤرخ الفرنسي "جان فيدال " في هذا الصدد: "فلنصحح هـــذا الخطـــأ الكبيـــر والنكران الجائر- إن كان هذا ممكنا الآن- ولنردد لذلك أحد الترانيم التي أمر ملك مصر العليا ومصر السفلى العظيم بنقشها بالهيروغليفية على واجهة المسلة التي تضيئها الشمس الغاربة...

"ملك الوجه البحري والوجه القبلي، منظم مُلك مصر الذي أدّب الشـــعوب، حورس الوضّاء حارس الســـنين، عظيم بانتصاراته، ملك الشعب المطيع، الشمس حامية الحقيقة،

حاكم الحكام الذي أنجبه الإلة شـمو؛ كي يمـارس الحكم الملكي على العالم عددا عظيما من الأيام... ابن الشمس، عزيز آمون.. الملك رمسيس.. فليحيا!!".

وينظر الشاعر الفرنسى الكبير "تيوفيل جوتييه" إلى صاحبة المقام الرفيع شامخة فـى مـديان الكونكورد، ويومض فى خاطره صورة شقيتها التى تركت وحيدة أمام صرح معبد الأقصر ونـصفها مطمور فى الطين والرمال، وكأنما أحس بما يعتمل فى كيانها من شعور الوحدة والأكتئـاب لفـراق أختها التوءم شعور مشوب بالغيرة لما تنعم به من أحوال فى مقرها الجديد، فقال على لسانها ما معناه، كم أود أن أنقل إلى باريس العظيمة لأحظى بصحبة أختى، وأسرى عن نفسى بحيوية وحركة الحيـاة فى الساحة الرحيبة حيث انتصب!!...

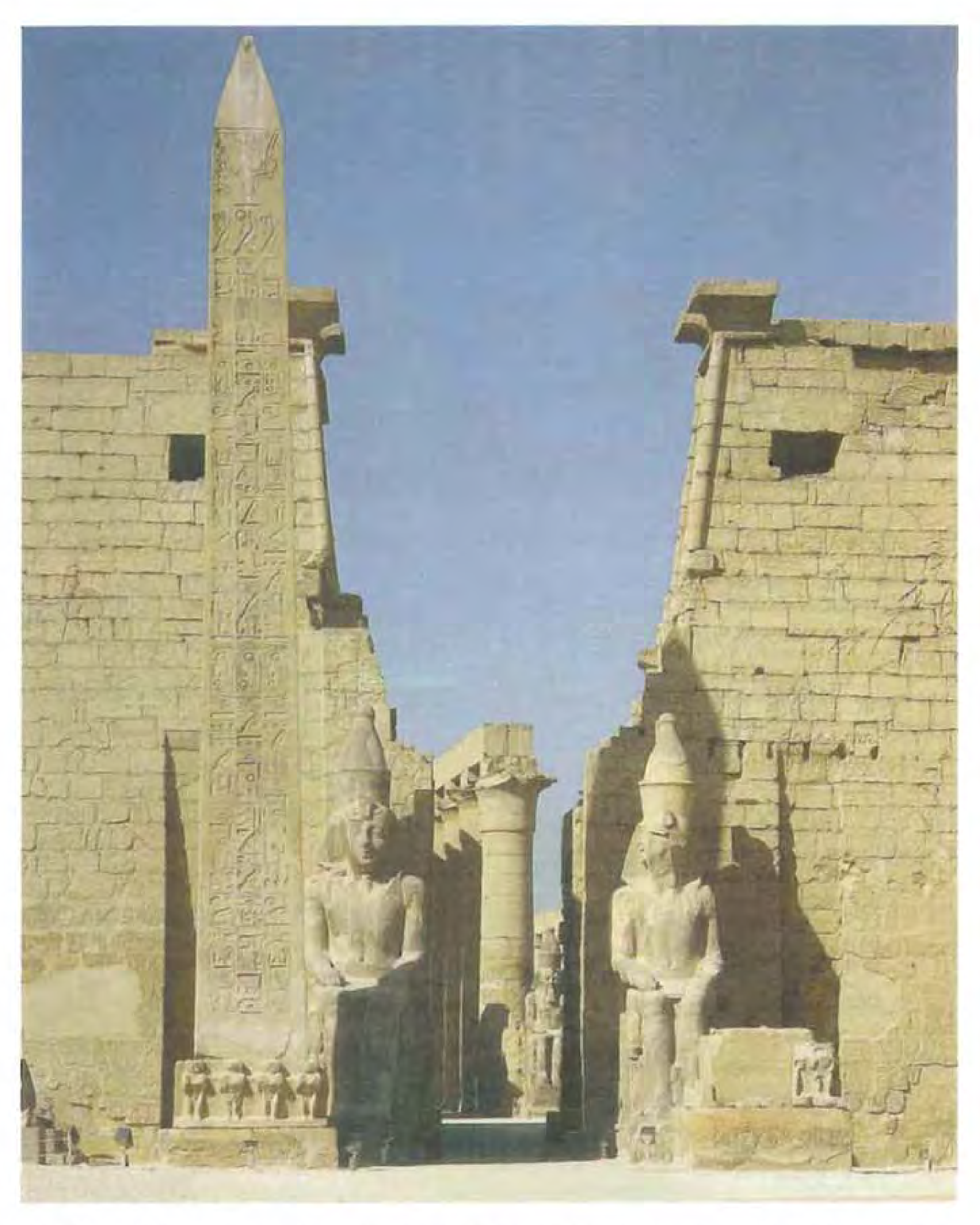
وعلى العكس من ذلك فرما تشارك مسلة الأقصر نائب البرلمان الفرنسى "بيتـروس بـورال" الرأى فى معارضته العنيفة لحكومته فى نقل الآثار من مواطنها إذ قال "لماذا لاتتركون لكـل مكـان ولكل موطن أمجاده وآثاره... لا قيمة لشئ إلا فى منبته الأصلى وفوق أرض وطنه وتحـت سـمائه، فالعلاقة تلازمية والتناغم حميم بين الصروح المشيدة والوطن الذى أقامها. إن المسلات تلازم واجهات المعابد الصرحية، وترمز لأشعة الشمس المقدسة وتحمى مواكب الآلهة... ويجمع هذا التآلف والتكامل العظيم بيئة صحراوية مسيطرة!!".

واليوم وقد تطهرت ساحة مدخل معبد الأقصر من الركام ومخلفات الزمن وظهـرت المـسلة الباقيةفى جلال ووقار تمهد له الكباش المصطفة على جانبىالطريق المقـدس إلـى معبـد الكرنـك، وتستقبل وتودع ملايين الزائرين والسائحين من جميع أركان المعمورة تستعيد مفاخرهـا وأمجادهـا وتشارك أختها صاحبة المقام الرفيع المنقولة إلى ميدان الكونكورد الاعتـزاز بتـذكير العـالم بمهـد حضارة الإنسانية مصر ... فلتحيا!!.



مسلة معبد الأقصر بعد إقامتها فى ميدان الكونكورد بباريس فى ٢٥ اكتوبر ١٨٣٦م

المدخل الصرحى لمعبد الأقصر يمهد له طريق الكباش وعلى الجانب الأيسر المسلة الباقية



كتب قبطان الطوافة "الأقصر" إلى شامبليون يقول: "ابتهج معنا يا سيدى المواطن العظيم، لقد غادرتنا الكوليرا أخيرا، وخضعت المسلة الغربية بمعبد الأقصر أمام الوسائل الميكانيكية الحديثة... ومن المؤكد أننا سنحضر إلى فرنسا هذا الأثر الصرحى العظيم... وتشهد باريس ما صنعته حضارة قديمة من أجل الحفاظ على التاريخ وتسجيله قبل ظهور المطبعة، وسترى أنه إذا كان لدينا فنون مدهشة فإن شعوبا أخرى صنعت فنونا قبلنا بأزمان طويلة لا تزال انجازاتها الرائعة تذهلنا حتى اليوم!!



الباب الثاني

البيئة العمرانية وجودة الحياة

٢ - ١

إعادة التوازن إلى عمران المدينة

منذ ما يزيد على ثلاثة عقود بدأ علماء العالم ومفكروه يتحركون لتبصير سكان المعمورة بما يهددهم من أخطار بسبب سوء تعاملهم مع البيئة التى نعيش فى كنفها وذلك من خلال إعلام وتعليم مكثف لإثارة الوعى الغائب بمشكلاتها وضرورة المحافظة على عناصرها من التلوث والاستنزاف والتغيير المدمر.

وانعكست نداءات المنظمات الدولية والهيئات العلمية على مصر بالاستجابة فأنشأت وزارة دولة لشئون البيئة وأصدرت فى عام ١٩٩٤ قانونا بهذا الخصوص يركز بصفة أساسيه على العناية بالمحيط البيئى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بالكائنات من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت صناعية وذلك بهدف الحفاظ على خصائص ومقومات البيئة الطبيعية

ولكن فى غمار التركيز الإعلامى على هذا الشق الهام من البيئة لم ينل الشق المكمل وهو البيئة العمرانية المشيدة ما يستحق من اهتمام، فالمشكلات التراكمية للبيئة العمرانية والمعمارية التى أقامها إباؤنا وأجدادنا لعمران هذا البلد من الآف السنين لا نحس بخطورتها بالقدر الكافى، ولا ندرك مسئوليتنا عن الحفاظ عليها واستمرار صيانتها وكفاءة استخدمها فضلا عن الإبداع فيما يستجد من أنشأتها وإطلاق العبقرية ألخلاقه فى تجميلها لنشكل بيئة صالحة لحياتنا تجعل من فترة بقاء كل جيل على هذه الأرض الطيبة جديرة بالحياة محققه للآمال والأحلام !!

ولقد لاحظ المهتمون بالقضايا العامة أعراض الاختلال فى البيئة العمرانية والمعمارية فى مدننا الكبرى كالقاهرة والإسكندرية بصفة خاصة، والذى بدت مظاهره منعكسة على أنشطتها الحياتية سواء الخاصة بالسكن أو العمل والإنتاج والتى أصبحت لا تتم فى الظروف الملائمة من النواحى المادية الحسية أو النفسية الوجدانية أو البيئة العمرانية رغم ما تتمتع به هاتان المدينتان من رصيد تاريخى ومركز محورى وثقل حضارى.

ولقد فرضت الأوضاع المتردية لهذه البيئة خلال العقود الأخيرة على الدولة أن توجه أولوياتها لإعمار البنية الأساسية (بنية ما تحت الأرض) التى عانت الكثير من ضغوط النمو المتسارع والإهمال فكان من الطبيعى إلا تحظى (بيئة ما فوق الأرض) بنفس القدر من الاهتمام. ونتيجة لذلك كان أهم ما أضيف من علامات معمارية بارزة فى الآونة الأخيرة بالقاهرة، فيما عدا منشآت الإستاد الرياضية، ما هى إلا إسهامات من دول صديقة تمثلت فى المركز الثقافى التعليمى (الأوبرا) بالجزيرة منحة يابانية، ومركز المؤتمرات الدولية بمدينة نصر منحة صينية، وفنادق استثمارية لشركات متعددة الجنسيات.

وتركت الساحة المعمارية والعمرانية لمشروعات إسكان القطاع العام بطابعها التكرارى الباهت وعمارات القطاع الخاص التى يتسم معظمها بالسوقية والاستغلال وخرق لوائح المبانى والتنظيم العمرانى تحت أبصار

وإقرار الصغار من متخذى القرار !!

وقد أهملت النواة التاريخية للمدينة (قاهرة العصور الوسطى) وتعرض التراث المعمارى لمبانى القرن التاسع عشر ومطلع العشرين لهجمة شرسة تهدف لمحوه لتحل محله منشآت سوقية ترجح معايير التجارة والاستغلال على قيم الحضارة والجمال.

وتكريسا لهذا السلوك اللاواعى تعاملنا مع أجمل عناصر البيئة الطبيعية من أشجار ونباتات وزهور بعنف وخشونة كأننا لسنا من سلالة فلاحى وادى النيل المزارعين ؟!

بل وصادرنا العديد من شواطئه بالقاهرة لنحولها إلى مناطق محرمة ومغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر عن القاهريين وتحصر الاستمتاع به فى قطاعات من المحظوظين دون الآخرين

وقد نوقشت هذه القضايا والظواهر غير الصحية للبيئة العمرانية والمعمارية فى شعب ولجان المجالس القومية المتخصصة وصدرت بشأنها بحوث مستفيضه وتوصيات علمية وعملية مفيدة أخذت طريقها إلى التنفيذ العملى. فصدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من السادة وزراء الثقافة والإسكان والإدارة المحلية مع مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين يناط بها دراسة ما يعترض التنمية العمرانية والمعمارية فى المدن من مشاكل ومعوقات واقتراح كل ما من شأنه إزالتها وإعادة التوازن إلى البيئة العمرانية والمعمارية.(١)

وعكفت المجموعة الفنية فى اللجنة على لم شتات القضايا وترتيب أولويتها فى محاور أساسية.

وبعد دراسة متعمقة خلال شهور معدودة قدمت دراسات وأفكار واقتراحات بحلول لمشكلات البيئة العمرانية والمعمارية إلى اللجنة الوزارية ركزتها فى محاور ثلاثة هى مشكلة الحفاظ على البيئة العمرانية لنواة المدينة التاريخية، وحماية التراث المعمارى المتميز غير المسجل فى سجلات الآثار ثم مشكلات التعامل مع عمران الشارع المصرى وظيفيا وجماليا.

وان كانت قضايا الحفاظ على الآثار والتراث والثروة القومية العقارية محددة المعالم والمسئوليات واضحة الإجراءات فان عمران الشارع المصرى والتعامل مع مشكلاته وظيفيا وجماليا أكثر صعوبة وتشعبا.

فالشارع هو المرآة التى تعكس ثقافة المدينة وروحها والواجهة التى تطل منها على الزائر الغريب والمسرح الذى تظهر عليه سلوكياتها وردود أفعالها تجاه ما يصيبها من خير أو شر، وهو بجانب كونه المقياس لرقيها وتحضرها فهو المدرسة المفتوحة التى تربى وترعى ملكات المواطن وتثقف حواسه فتنمى لديه قدرات التذوق لقيم الجمال والإحساس بالانتماء للبيئة والمجتمع.

---

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل لجنة إعادة التوازن للبيئة العمرانية والمعمارية وتضمن القرار أهدافها واختصاصاتها. وقامت مجموعة العمل باللجنة بدراسات وبحوث فيما يعترض التنمية العمرانية بالمدينة من مشكلات وبما يصيب تراثنا المعمارى القومى من إهمال بالإضافة إلى مشكلات الحفاظ على البيئة العمرانية التاريخية.

وقد تم استعراض العناصر التى تشكل عمران الشارع المصرى وتكيف تطوره أو تدهوره وتؤثر فى النهاية على البيئة العمرانية للمدينة ككل فتبلورت الدراسات فى خطط عمل لتحقيق الأهداف التالية:

- السيطرة على توجيه أعمال البناء والهدم بقواعد ولوائح صارمة تراعى التباين فى طابع وطبيعة مناطق المدينة المختلفة وتلتزم بمخططات التطوير والتنمية العمرانية وذلك بإيقاف الخلط والتغيير فى استعمالات الأراضى والمواقع...

- تطوير أسلوب استصدار تراخيص البناء بما يحقق الجمال المعمارى للمبنى وانسجامه فى البيئة المحيطة بالإضافة إلى استيفائه للشروط الهندسية وقواعد المتانة ومتطلبات الأمن.

- تعميم التأمين العقارى باختلاف أنواعه على المبانى والمنشآت القائمة أو الجارى بناؤها وتخصيص شركات تأمين متفردة لذلك.

- إنشاء اتحاد شاغلى العقارات على مستوى القطاعات السكنية لتوسيع قاعدة الإشراف والمسئولية للشغالين عن المبانى والبيئة المحيطة بهم وإنشاء صناديق لصيانة المبانى والمنشآت لفتح مجال العمل فى هذا التخصص لشباب الخريجين كمقاولين صغار لأعمال الصيانة.

- تأسيس شركات لاستغلال وتطوير المناطق المتدهورة عمرانيا داخل المدينة.

- التخلص تدريجيا من الإسكان العشوائى والهامشى وسكنى المقابر وإنشاء مؤسسة لإسكان المحتاجين بأموال الزكاة وتبرعات القادرين.

- إنشاء هيئة عامة لأعمال النظافة تتعامل مع مخلفات المدينة بأساليب حضارية متطورة بما فيها تقنيات إعادة الاستخدام.

- إنشاء هيئة عامة للمسطحات الخضراء والساحات بكافة أنواعها تعمل على رفع نصيب المواطن من الحدائق العامة بالمدينة إلى المعدلات الملائمة للكثافة السكانية والأجواء الحارة.

- توسيع اختصاص صندوق مشروعات البيئة بحيث يشمل كل مقوماتها وعناصرها الطبيعية والعمرانية المشيدة.

- أنشاء هيئة مركزية متخصصة لتخطيط نظم المرور تقوم الإدارات العامة لحركة المرور بتنفيذ هذه الخطط فى نطاق المدن.

- تنظيم مهنة الاستشارات الهندسية المعمارية ووضع ضوابط محكمة لمزاولتها لرفع مستوى تصميم المشروعات كفاءة الإشراف على تنفيذها لتلافى حدوث الانهيارات للمبانى الحديثة.

إن مظاهر الاختلال فى البيئة العمرانية للمدينة المصرية هو نتيجة حتمية للقصور فى تطبيق القوانين والنظم، والتسيب فى الممارسات والتدهور فى السلوكيات والترهل فى أسلوب الحياة للمدى الذى ظهرت أثاره على وجه المدينة فى ندوب وتشويهات يصعب علاجها باجرات شكلية أو تحسينات مظهرية. والحق يقال أن الصحافة قد قامت بواجبها فى هذا المجال خاصة فى الآونة الأخيرة فنشرت

مختلف الآراء عن مظاهر السلبية وتدهور البيئة العمرانية وانتشار القبح والفجاجة واختفاء التراث المعمارى ذى القيمة.

وقد أفسحت صفحاتها ليس فقط للمهندسين المعماريين والمخططين المتخصصين ولكن لكل أصحاب الرأى والفكر وان كانت هذه المقالات والتحقيقات قد ظهرت كفيض متتابع، وتكرار لتشخيص المشكلات واجترار لصور الأعراض و الأمراض ولا يعوزها دوافع الإخلاص والرغبة فى سرعة التغيير.

وهكذا تردد صدى القرار الوزاري الخاص بلجنة إعادة التوازن للبيئة العمرانية والمعمارية فى الجو العام بدءاً من حدائق النهر بالجزيرة التى تم تطهيرها من المبانى العشوائية وأعيدت لها الحياة والتنسيق الرائع، كما شهد الشارع المصرى طفرة فى النظافة والتنسيق والتشجير فى منطقة مجلس الشعب ومجلس الوزراء وتخصيص شوارع للمشاة فى وسط المدينة، كما امتدت عملية التحسين والتجميل إلى مصر الجديدة وضاحية المعادى.

ونجحت حكومة الدكتور جنزورى فى تأكيد مصداقية أقوالها وكسب الثقة فى أفعالها وجذب اهتمام الناس بقضايا مصر المطروحة على الساحة فأصبح الناس فى بلدى مهمومين بمشاكلها متوافقين مع إيقاعها، طموحين بتحقيق أمالها مهتمين بتطورها وعمرانها، يتحاورون ويفكرون ويناقشون وقد يهاجمون وينتقدون، ولكنهم لا يخفون رضاءهم على تنوع نشاط الحكومة وجديتها وفاعليتها فى متابعة تنفيذ قراراتها بجهاز متابعة على أعلى مستويات الكفاءة والديناميكية وسرعة الإيقاع.

إن بودر إعادة التوازن والارتقاء بعمران المدينة أصبح اليوم بالمتابعة الدءوب حديث المدينة.

مقالة نشرتها فى الأهرام فى ٣ أغسطس ١٩٩٧

٢ – ٢

نحو إثارة الوعى بالبيئة العمرانية فى المدينة المصرية

مقدمة:

كان نتيجة للطفرات التي حققها علماء **القرن العشرين في** مجال العلوم وما واكب ذلك **من تطور** عظيم في التطبيق التكنولوجي على **كافة** أدوات الحياة المعاصرة وأساليبها، أن أحس سكان العالم بتغيير في سلوكياتهم وأنماط حياتهم وبتسارع في إيقاعها حتى وإن لم يكن ذلك إلى الأحسن.

فقد انطلقت تيارات التجارة العالمية حاملة معها منتجات التكنولوجيا المتقدمة _ HIGHTECH إلى شعوب العالم مختلفة الثقافات ومتفاوتة درجات الثراء أو التحضر. وبغض النظر عما إذا كانت هذه المنتجات تناسبها استعمالا وتطبيقا أو لا تناسبها فقد كان هدف مراكز التصنيع والإنتاج هو الإغراق للاستهلاك، وللوصول لهذه الغاية اندفع العالم الغربى المتقدم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في استغلال موارده الطبيعية من مواد وخامات وطاقات، وإسراف في إنتاج كل ما يحقق أحلامه الجائعة ويشبع تطلعاته الشرهة ليعوض تقشفه وحرمانه خلال سنى الحرب العالمية العجاف!.

وهكذا بدأ العطش الاستهلاكي يجتاح مجتمعات العالم حتى الفقيرة منها.. ونهض المفكرون يحذرون من آثار هذا الانفلات المجنون في استنزاف ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر وثروات وطاقات حبانا بها الله عز وجل كأسس لحياتنا على الأرض ودعامة لوجودنا وسندا لاستمرارنا على الكوكب الذي حملنا مسئولية أعماره مصداقا للقول الكريم:

"إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين وأشفقن منها، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا".

ومنذ مطلع الربع الأخير من القرن العشرين بدأ العلماء والمفكرون من فلاسفة وأدباء وأخلاقيين يتحركون لتبصير الناس بسوء المصير وبلوغ النهاية بأسرع مما يتوقعون من خلال حملات داعية واعية لإيقاظ الوعي الغائب بمشكلات البيئة الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف والتغيير المدمر.

وترددت نداءات المنظمات والهيئات الدولية إلى دول العالم للاهتمام بشئون البيئة في كل مكان وانعكس ذلك على مصر بالاستجابة، فخرجت للوجود وزارة لشئون البيئة أصدرت في عام ١٩٩٤ قانونا يركز بصفة أساسية من شئون البيئة على "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت".

ويعالج هذا القانون مشكلات الماء والهواء والتربة والمنشآت الصناعية من كافة النواحي التي تتعلق بالحفاظ على خصائص ومقومات البيئة الطبيعية وهي الشق الأول من البيئة العامة.

وثمة شق آخر لا يبدو أنه حظي بنفس القدر من الاهتمام ونعني به البيئة المشيدة أو "البيئة العمرانية" والغريب أن يغيب عن الوعي قضية أنه إذا كانت شئون البيئة الطبيعية تعني بالحفاظ على المقومات الطبيعية الحيوية

اللازمة لحياة الإنسان فإن شئون البيئة العمرانية تعني – بالإضافة إلى تلك المقومات المادية – الحفاظ على المقومات المعنوية والقيم الروحية التي لا تصح حياة الإنسان من خلالها ولا تكتمل إنسانيته إلا بها.

- البيئة:

عرف العلم البيئة بصفة عامة بأنها كل ما يخرج عن كيان الإنسان ويشغل المجال الذي يحيط به ويمتد حوله من مختلف العناصر والمركبات والكائنات، وتتكون البيئة العامة بمفهومها الشامل من شقين:

- بيئة طبيعية من إبداع الخالق عز وجل تحكم عناصرها ومكوناتها نظم وتوازنات دقيقة ecosystem نحن مطالبون بفهم قوانينها والحفاظ عليها من العبث والتغيير أو الاستنزاف.
- بيئة شيدها الإنسان لعمران الأرض نحن مطالبون ليس فقط بصلاحية بنائها وكفاءة استخدامها بل بالإبداع في إنشائها وإطلاق العبقرية الخلاقة في تجميلها لتشكل بيئة صالحة لحياتنا، تجعل من فترة بقائنا على الأرض جديرة بالحياة التي نصبو إليها.

ومعلوم لنا أن العناصر الفاعلة في المنظومة البيئية أربعة:

- عناصر إنتاج تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي لحد ما كجميع فصائل النبات.
- عناصر استهلاك تعتمد على غيرها في توفير مقومات الحياة كالحيوانات والطيور والزواحف والحشرات.
- عناصر تحلل للميت أو التالف من العنصرين السابقين بعيد موادها الحيوية للأرض كعامل مساعد لإتمام دورة الحياة كالكائنات الطفيلية الدقيقة من بكتيريا وجراثيم وميكروبات.
- عناصر لا حياة فيها ولكنها أساسية للحياة كالماء والهواء بما يحتويه من الغازات بكافة أنواعها والتربة وما تكتنزه من معادن ومركبات والضوء بإشعاعاته التي ترى وتلك التى لاترى.

- دور الإنسان :

ويدخل العنصر البشرى إلى مسرح الحياة كوارث للأرض فيبدأ دوره المركب كعنصر ثلاثي الفعاليات في المنظومة البيئية بوصفه مستهلكا ومنتجا وعاملا مساعدا في نفس الوقت.

فمن جهة يمكن اعتباره أكبر عناصر الاستهلاك والإهلاك التي تعيش على الأرض **ومن** جهة أخرى يمكن اعتباره عنصرا إنتاجيا وعاملا مساعدا فعالاً في عمران هذه الأرض.

وبين هذين المجالين المتناقضين تتشتت قدراته وتتسع مسئولياته وتتركز معاناته في المواءمة والتوازن بينهما بل وفى استمرارية البقاء بين شقي الرحى، ولقد حبا الخالق عناصر الطبيعة بتوازن دقيق وتناسق فأصبح لزاما على الإنسان وارث الأرض الحفاظ على توازن البيئة العمرانية التي يحتاج إليها لبقائه مع البيئة الطبيعية التي يقتحمها ليبنى عمرانه في رحابها وإن شئنا على حسابها.

- **الإنسان والعمارة :**

ومنذ وجد الإنسان على الأرض وقبل أن تحظى بوصفها "المعمورة" حركته غريزة البقاء للبحث عن المأوى الذي يحميه، مشاركا في ذلك كائنات أخرى كالحيوانات والطيور والحشرات، ولكنه عندما نضج وشعر بإنسانيته وتجاوز بدائيات الغريزة وأحس بتميزه على سائر المخلوقات نضجت معه ملكة البناء والإنشاء فاستغل قدرات حباه بها الله وتفرد بها كمخلوق صانع للأشياء فشرع في تشكيل محيط محكم لاحتواء ايقاع حياته واحتضان نبض وجوده واستيعاب إنتاج طاقاته.

وهكذا شرع يصنع تكوينات بنائية يضعها في رحاب البيئة الطبيعية حوله ثم تطورت قدراته في صنع وترتيب هذه التكوينات إلى إبداع فن العمارة ثم إلى عمران تطور. وانبسط أفقيا وتطاول رأسيا فشكل بيئة عمرانية من صنعه تدرجت من محلة إلى نجع إلى قرية إلى مدينة إلى عاصمة مترامية الأطراف تنضح بالحياة وتموج بالسكان.

وطالما وجد البشر وجدت التجمعات وتشكلت البيئات العمرانية بصورها المختلفة وتباينت طموحاتهم بالنسبة لنوعية الحياة التي يريدونها وتنوعت بالتبعية العمارة التي ينشئونها. وتتجسم هذه الصورة بجلاء فيما سجله تاريخ البشرية من تنوع في البيئات العمرانية وشواهدها من الآثار الباقية التي هي المرآة الصادقة لما حققه من إنجاز وما بلغت من حضارة.

وتنفرد المدينة كأكبر التجمعات الحضرية بصفات خاصة مما دعا بعض المنظرين إلى اعتبارها من أعظم إنجازات البشر، فهي محطة قوي Power-House ثقافية ومخزن هائل للخبرة والمعارف وحشد تعبوي للطاقات المبدعة الخلاقة ولذلك فالمدينة والمدنية مترادفان.

ومن أحكام القدر على البشر أن تتعرض الحياة خلال الزمن لصعود وهبوط ولمد وجزر بل ولشروق وغروب.. فترات تفيض بالإنتاج والعطاء والبناء وأخرى تجمد فيها الطاقات وتهجع القوى وتركن إلى الخمول والاسترخاء أو تثور الغرائز فتضطرم الشهوات فيكون العدوان والتخريب.

وهكذا تنهض حضارات وتزدهر ثم تختفي وتندثر ولا يبقى من هذه أو تلك إلا أطلال بيئات عمرانية هي شواهد لزمان ترك فيه الإنسان بصماته على المكان.

- **عودة إلى الأصل.. مصر:**

وإذا عدنا إلى وادينا الخصيب وجدنا أن العمارة كانت تنبت كالزراعة في كل أنحائه، ولا يزال وادى النيل يمثل أعظم متحف معماري وعمراني في العالم تمتد مساحته لما يزيد على ألف كيلومتر مكانا وأكثر من سبعة آلاف عام زمانا.

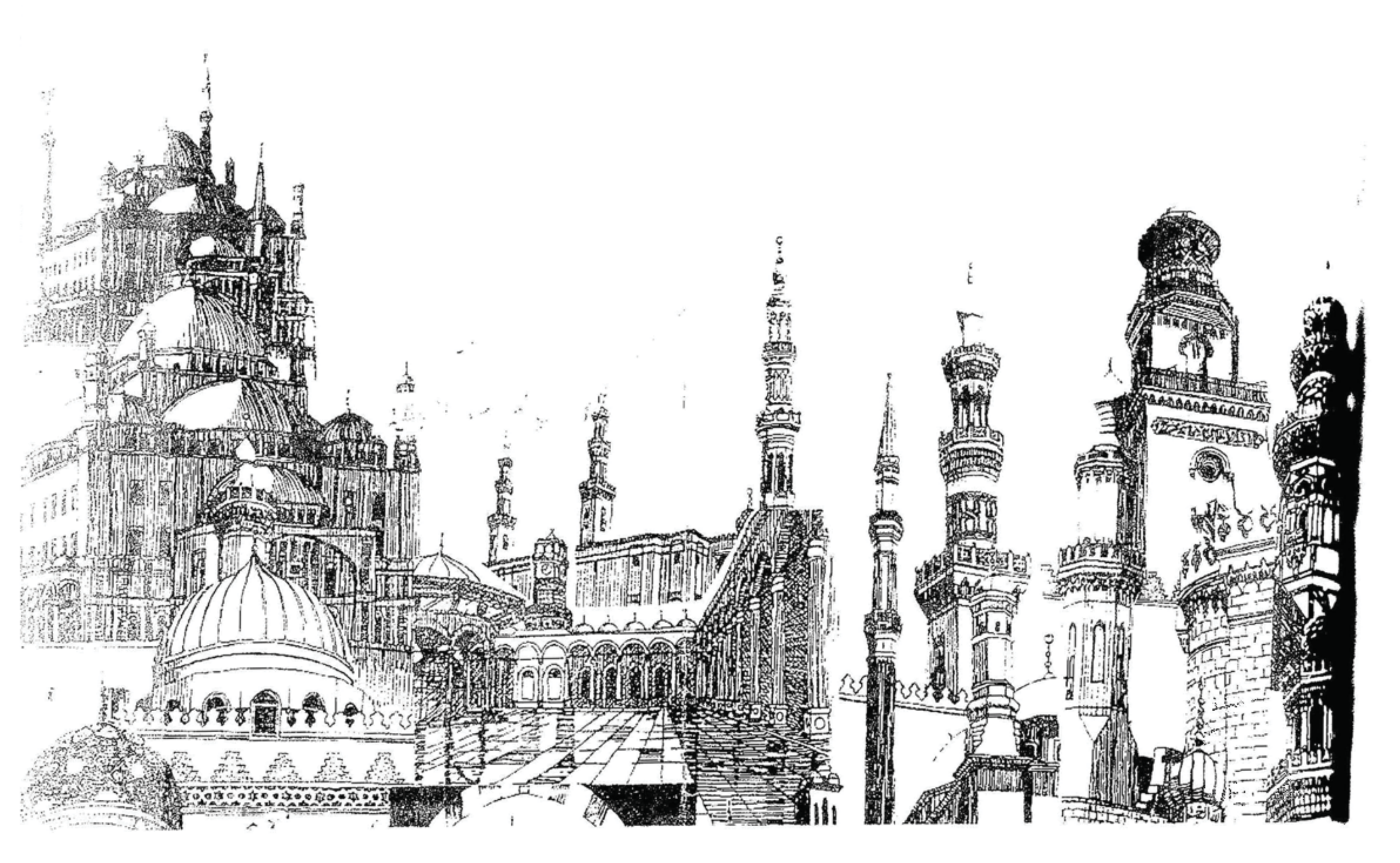
وهكذا فإن منظومة حضاراتنا المتتابعة أهدت للعالم المعاصر حوالي ثلث آثاره ممثلة في شواهد عمائرها الباقية. ولقد ظل طابع المجتمع الزراعي هو السمة الغالبة في مصر

حتى وقتنا الحاضر، لذا كانت العمارة عند أسلافنا صنوا للزراعة تتمان معا عن سليقة الاستمرار، وصل بالماضي واطمئنان للحاضر وثقة بالمستقبل وتطلع للخلود، ونجحت البيئة العمرانية في تيسير حاجات المجتمع المادية ومتطلباته الفكرية والروحية على مر الزمان.

وكانت للعمارة دائما قيمة عليا في فكر ووجدان المصري لدرجة أصبح معها جمال البناء ورفعة الذوق صفة لصيقة بالمصريين بناة الأهرام والمعابد والكنائس والمساجد والقصور على مر العصور.

وأصبحت فصول التاريخ تقرأ متتابعة في المنطقة الواحدة بل في الشارع الواحد مثل شارع المعز إذ يستطيع أن تتابع فيه سلسلة عهود مرت على القاهرة منذ أنشأها الفاطميون إلى آخر العصر العثمانى ممثلة في العديد من الآثار الرائعة التي تتفرد بها القاهرة بين عواصم العالم الإسلامى جميعا.

ثم جاء العصر الحديث وقبع محمد على في حصون القلعة يحكم مصر من قصر الجوهرة ويحررها من تبعية الباب العالي ويحرك عجلة التنمية والإصلاح واضعا لبنات



كانت للعمارة دائما قيمة عليا فى فكر ووجدان المصرى...
وأصبحت شواهدها التاريخية تقرأ متتابعة فى القاهرة القديمة.

البنية الأساسية لدولة عصرية، ثم جاء عصر إسماعيل رافعا شعار "مصر قطعة من أوروبا" فانطلق بامتدادات القاهرة نحو الغرب إلى شاطئ النيل فأضاف مدينة حديثة أوروبية العمارة والعمران من ميدان العتبة حتى ميدان الإسماعيلية (ميدان التحرير الآن)، ومن ميدان عابدين إلى ميدان باب الحديد (رمسيس الآن).

وفى سبيل ذلك جفف وردم العديد من البرك المنتشرة بين القاهرة والنيل وأشهرها بركة الأزبكية التى تحولت إلى حديقة رائعة وإلى جوارها قامت دار الأوبرا هى الأولى فى عالم الشرق الأوسط وأفريقيا وتتابع إنشاء العمائر الضخمة والحدائق الغناء على شاطئ النيل بل وداخل المدينة وضواحيها (الأزبكية- الأورمان- جبلاية الأسماك- حديقة الحيوان - حدائق النهر.. الخ) وهي مجموعة الحدائق التي ورثناها ولم نزد عليها شيئا بل ويا ليتنا حافظنا عليها. وهكذا تم استكمال النسيج العمراني في عهده وعهد من تبعه لما يعرف الآن بوسط المدينة. ورغم اغتراب هذه المنطقة وبعدها عن الطراز الإسلامي فكرا وتخطيطا إلا أنها تمثل نموذجا واضحا للوحدة والانسجام بالإضافة إلى الفخامة ورفاهة الحس ورفاهية الحياة، وقد قضت مقتضيات التطور - رغم استيراد هذه النماذج من أوروبا - أن تصبح تراثا هاما من تاريخنا العمراني عايشناه وألفناه فأصبح إطارا لحياتنا ومركزا لنشاطنا ومثارا لإعجابنا، وعندما أحسسنا بما يعانيه الآن من إهمال وتدهور جزعنا عليه من الوثبات العدوانية الممثلة في عمليات المضاربة في الأراضي والاستغلال بالإحلال والإبدال بمنشآت سوقية لا تستهدف رغم ضخامتها إلا تحقيق الربح على حساب خنق الهواء واغتيال الجمال ووأد الحياة.

- بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية:



بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية والمعمارية

لقد بدأت مظاهر تدهور البيئة العمرانية في وقت مبكر من منتصف القرن العشرين في المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لتجميد إيجار العقارات وعدم مناسبتها لمتابعة أعمال الإصلاح والصيانة التي تتطلبها المباني لا لتؤدى خدماتها بكفاءة فحسب بل لكي تبقى على قيد الحياة، ولتخفيف وطأة التجميد على ملاك العقارات أصدرت الحكومة تراخيص بزيادة ارتفاعات المباني القائمة بإضافة طوابق بالقدر الذي تسمح به سلامة الأساسات، فأسفرت النتيجة عن أبشع تشويه معماري



ميدان رمسيس بقلب القاهرة ليس له أى صفة من صفات الميادين رغم كونه من اكبر الساحات فيها ...
إن الساحات والميادين العامة والشوارع بمختلف تخطيطها ومستوياتها نتعامل معها فى حدود تأمين خصائصها الوظيفية كشرايين للحركة والنقل والمواصلات ولا نقدر خطورة دورها الاجتماعى والجمالى والثقافى بالقدر الكافى الذى يؤثر على جمال المدينة ومستوى جودة الحياة فيها ورقى ساكنيها.

تحولت الميادين إلى ساحات مفتوحة للتقاطعات المرورية ولا اعتبار مطلقا لجماهير المشاة !

يؤذى البصر ويثير الاشمئزاز حيث انطلق المستغلون من غير أصحاب العقارات الأصليين إلى إضافة ما تيسر لهم من زيادات لا تراعى طراز المبنى الأصلي فجاءت النتيجة نشازا مجسما نكبت به مباني الأحياء الراقية كالزمالك، وجاردن سيتي، ووسط المدينة.

ثم جاء تحويل استخدامات المباني لغير ما أنشئت له من وظائف وخلط استعمالات المواقع في العديد من مناطق القاهرة فاختلط الحابل بالنابل، واقتحمت مراكز الأعمال كالبنوك والشركات أحياء خططت أصلا للسكن الهادئ الراقي كجاردن سيتي ودخلت (البوتيكات) والمراكز التجارية (السوبر ماركت) وال Shopping Mall أحياء السكنى بالدقى والجيزة والزمالك وتعرضت معالم ضاحية مصر الجديدة للتشويه بما أجرى على مبانيها الأصلية ذات الطراز العربي المستحدث من جراحات التعديل أو الاستئصال وانبثقت في المعادى عمارات متعددة الطوابق سوقية البناء واحتلت عمارة النماذج القالبية ما استجد من أحياء أو امتدادات عمرانية للمدينة.

وهكذا استمرت عمليات إهدار البيئة العمرانية الجميلة بإصرار في نفس الوقت الذي لم تواجه مناطق متدهورة ومريضة عمرانياً بأي إجراء حاسم بالإزالة والإحلال بمشروعات عمرانية تناسب المواقع المركزية التي تشغلها في قلب المدينة مثل أحياء بولاق والترجمان والسبتية وروض الفرض ومعروف وشمال الجمالية أمام بوابات القاهرة التاريخية أو بالامتدادات العشوائية التي تأكل الأخضر واليابس عند لقاء المدينة بالرقعة الزراعية.

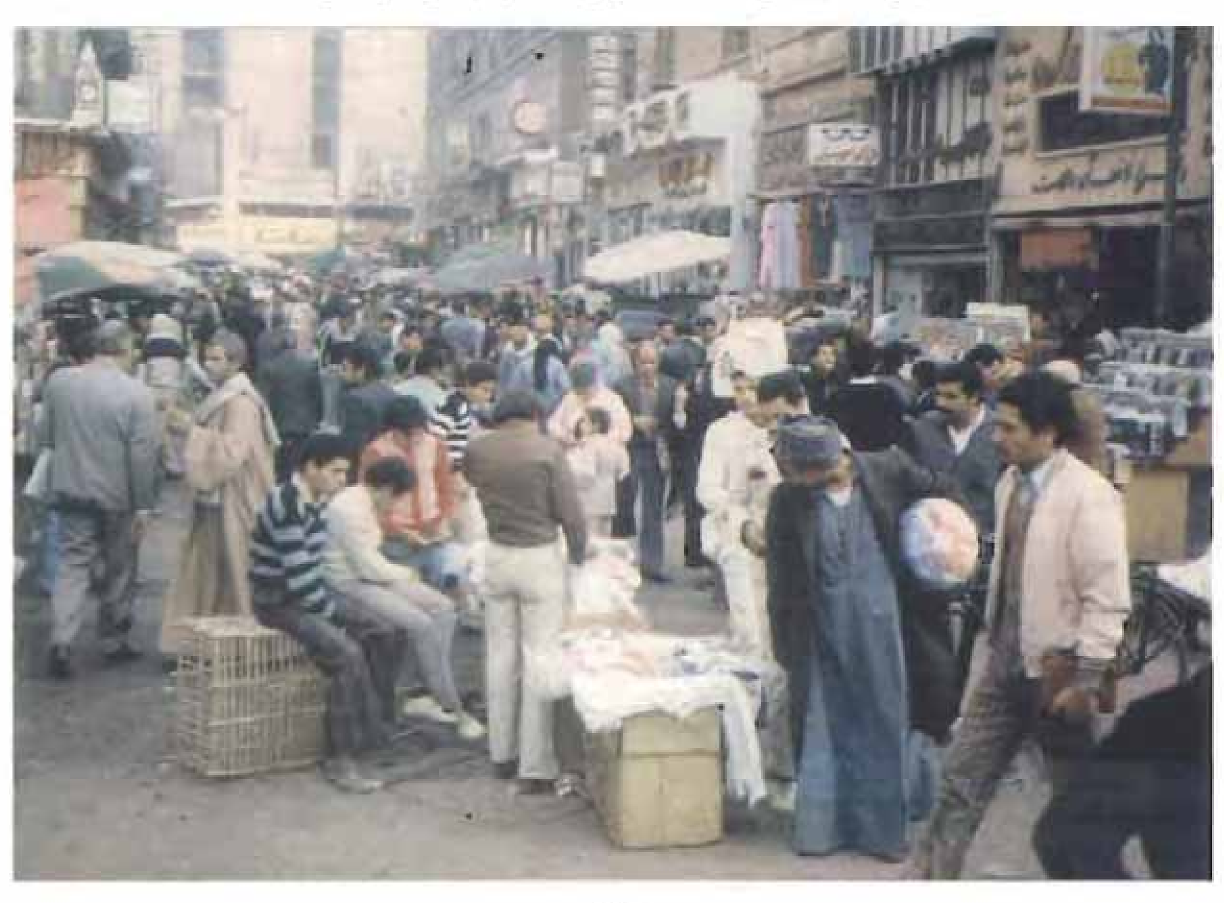
وفى غمرة اللاوعي بالبيئة العمرانية كانت بعض المؤسسات الحكومية أول مرتكبي خطيئة الخلط في الاستخدامات فحولت العديد من العمارات الفاخرة بوسط المدينة إلى مكاتب لشركات القطاع العام كما حولت العديد من الدور والقصور المصادرة لاستعمالات غير لائقة بها أو مناسبة لها.

واستوعب التجار والمستغلون الدرس فاندفعوا إلى الساحة العقارية المستباحة للاتجار والمضاربة وبدأ مسلسل العدوان على البيئة العمرانية الجميلة التى شيدتها سواعد الرجال أورثها لنا تتابع الأجيال.

هذا عن الشق البنائي في البيئة العمرانية أما عن الساحات المفتوحة (الميادين) والشوارع بمختلف تخطيطها ومستوياتها فلا يخرج تعاملنا معها عن حدود تأمين خصائصها الوظيفية كشرايين للحركة والاتصال، ولم نقدر خطورة دورها الاجتماعي والجمالي والثقافى بالقدر الكافي والذي تؤثر به في حياة الشعوب. فقد كان لهذه الساحات دور عظيم في حياة القاهرة حيث أتاحت للناس فرص التجمع واللقاء وساعدت على استمرارية التقاليد وتأصيل العادات وأنضجت الثقافة وأيقظت روح الشعب. وكم شهدت ساحات مصر المحروسة في الأيام الخوالي- مثل ميدان الرميلة بالقلعة وساحتي الحسين، والأزهر وساحة بين القصرين وساحتي باب الفتوح، وباب النصر- احتفالات قومية وحشودا دينية وعروضا عسكرية وألعاباً للفروسية ومواكب



كان للساحات دور عظيم فى حياة القاهرة أتاح للناس فرص التجمع واللقاء وساعد على استمرارية التقاليد وتأصيل العادات ونضج الثقافة المجتمعية ... والآن فإن ما تبقى منها بعيدا عن إلتهام شبكات المرور، أصبح مراكز جذب للأسواق العشوائية وللباعة الجائلين ولكافة أنواع التلوث والتسول!!



للسلاطين والأمراء، وكم من أمواج عاتية من السخط والغضب والهرج والمرج لانتفاضات الشعبية والثورات القومية والتي تركت جميعها بصمات على صفحات التاريخ.

- **النوايا الطيبة.. هل تكفي ؟ :**

وقد يكون من المفيد في هذا المجال أن نسترجع بعض محاولات تجميل البيئة العمرانية في ساحاتها المفتوحة وواجهات مبانيها العامة لكي نقيم التجربة. فعلى سبيل المثال نقلنا رمسيس الثاني إلى ميدان المحطة وبسطنا أمامه نافورة في محاولة لإضفاء قيمة جمالية على الميدان ولكن تعقيدات مشكلة المرور في قلب المدينة اقتضت أن يطوق التمثال بشبكة من الكباري والطرق العلوية فأصبح الأثر التاريخي العملاق مخنوقاً في خضم الضوضاء والتلوث البيئي والبصري ولم يعد يمثل أثراً رمزيا أو يعطي تأثيرا جماليا وأصبح من الضروري أن يعاد إلى حرمه في ميت رهينة قبل أن تسقطه عوامل التدهور والإهمال(١).

هذا وإن كان تمثال نهضة مصر قد أخذ أخيراً مكانا مناسبا في الطريق إلى جامعة القاهرة فقد اكتفينا في تجميل ميادين العاصمة الأخرى ببعض تماثيل تعد على أصابع اليد.. مثل:

إبراهيم باشا- مصطفى كامل- طلعت حرب- سعد زغلول- كما أهدت بعض الدول تماثيل لشخصيات أجنبية من دول أمريكا اللاتينية وضع أحدها في ميدان بجاردن سيتي وآخر أمام مدخل نادى الصيد وغيرها في حديقة الحرية ولا يكاد يحس المار بوجودها أو بأي تعاطف معها أو معرفة اى شيء عنها.

أما عن التماثيل أو الأعمال الفنية التشكيلية التي يجب أن تأخذ مكانها على جدران المباني العامة أو بمداخلها فلا تكاد تتواجد إلا في نحت ركيك التنفيذ يمثل شعار الدولة الرسمي وفى محاولات محدودة كمبنى مجمع المحاكم بشارع الجلاء أو مبنى بانوراما السادس من أكتوبر أو مدخل حديقة الحيوان بالجيزة أو بعض الأعمال الفنية بمحطات مترو الأنفاق.

وفى موجة من موجات الحماس والنوايا الطيبة أثار بعض ذوى الرأي موضوع افتقار الميادين العامة والطرق الهامة بالقاهرة الكبرى إلى العناصر الجمالية والذوق الرفيع فاستجابت النوايا الطيبة لدى محافظتي القاهرة الجيزة لهذا الحماس فأطلقت يد المتبرعين من أصحاب الشركات والمصانع تملأ الساحات والطرق بأعمال سوقية رخيصة من النافورات والمجسمات التي لا علاقة لها بقيم الفنون التشكيلية الرفيعة والتى كان الدافع للتبرع بها عرض أسماء أصحابها وعلاماتهم التجارية على المارة في الطريق العام بأرخص الأثمان مما أثار النقد والاعتراض فتم إزالة معظمها ولكن بقيت المشاريع الجادة لتنسيق وتجميل بيئة المدينة العمرانية مجمدة رغم المحاولات الجادة التي بذلت في دراسات أو مسابقات

(١) قد تم نقل تمثال رمسيس الثانى أخيرا من ميدان محطة مصر إلى موقع المتحف المصرى الكبير بمنطقة أهرام الجيزة تمهيدا لوضعه ضمن معروضات المتحف عند استكمال بنائه.

عديدة كتلك التي أجريت لتصميم الطريق الحدائقي الموصل من ساحة مطار القاهرة إلى قلب المدينة أو تلك التي اقترحت لتنسيق وتجميل ميادين التحرير وعابدين والعتبة وغيرها.

وهكذا انكمش حجم النوايا الطيبة بالنسبة للبيئة العمرانية وتركز في علاج مشكلات حركة المرور بها وتأمين انسيابها حتى وإن كان ذلك على حساب الجمال والقيم التراثية والتاريخية، ويمثل الطريق العلوي بشارع الأزهر أوضح شاهد على ذلك. وليس من المستغرب إذن إلا يرد موضوع العناية بالبيئة العمرانية واستغلال إبداعات الفنان التشكيلي لتجميلها علي بال صاحب القرار، وإذا حدث ذلك فإنما يكون في مناسبات عابرة وبأعمال سريعة مؤقتة تزول بزوال ظروفها ودواعيها المظهرية.

ولعل الأمانة تقتضى أن نقرر بأن الضرورة القصوى فرضت على الدولة أن توجه اهتماماتها وميزانياتها إلى متطلبات البنية الأساسية- بنية ما تحت الأرض- فكان من الطبيعى ألا تحظى بيئة ما فوق الأرض بنفس القدر من الأولوية. وكان نتيجة لذلك أن أهم ما أضيف من علامات معمارية بارزة في البيئة العمرانية، فيما عدا منشآت الإستاد الرياضية ما هي إسهامات من دول صديقة تمثلت في بناء المركز الثقافي التعليمي (دار الأوبرا) بالجزيرة منحة يابانية، ومركز للمؤتمرات الدولية بمدينة نصر منحة صينية، وفنادق استثمارية باذخة لشركات متعددة الجنسيات، وقد تركت الساحة المعمارية العمرانية لمشروعات إسكان القطاع العام. بطابعها التكراري الباهت، وعمارات القطاع الخاص ومعظمها مجسمات برجيه عملاقة للتجارة والاستغلال تخرق لوائح التنظيم العمراني تحت أبصار وإقرار الذين يصدرون تراخيص البناء.

أما عن عنف تعاملنا مع أجمل عناصر البيئة الطبيعية وهي الأشجار والخضرة الماثلة فيما تبقى من حدائق عامة أو طرق على شواطئ النيل فهو لغز يستعصى على الفهم، إذ كيف نستبيح ونحن أبناء الفلاحين مذابح الأشجار وإساءة استعمال الحدائق ومنها حديقة النهر التي كانت ممتدة على شاطئ النيل من حديقة الأندلس حتى كوبري أبو العلا، فنطؤها بمنشآت ندعى أنها ثقافية وترفيهية وإدارية (المسرح التجريبي- مسرح حديقة النهر- مداخل المطاعم العائمة) وهي ليست إلا سلسلة متصلة من القبح والسوقية.

ولا نكتفي بذلك بل نصادر العديد من شواطئ نيل القاهرة فنحولها إلى مناطق محرمة ومغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر الخالد عن أنظار القاهريين وتحصر الاستمتاع به في قطاعات محدودة من المواطنين المحظوظين دون الآخرين.

وفى غفلة من الزمان انتابتنا نوبة صحيان بعد أن جأر بعض الواعين بالشكوى من انحسار الخضرة أمام جحافل الحجر والأسمنت والأسفلت، فأقيمت بعض الساحات الخضراء على استحياء في مواقع عشش المحمدي بالعباسية وساحة مبنى دار العلوم

بالمنيرة وحديقة الأطفال بالحوض المرصود بالسيدة زينب وبعض بقع خضراء هنا وهناك لا تمثل إلا قطرات في محيط ورغم ذلك فهي مغلقة أمام الجماهير.. ولا يزال مسلسل الفتك بالخضرة وإهدار جمال شواطئ النيل مستمراً.

ج- كيف يتعاملون مع البيئة العمرانية:

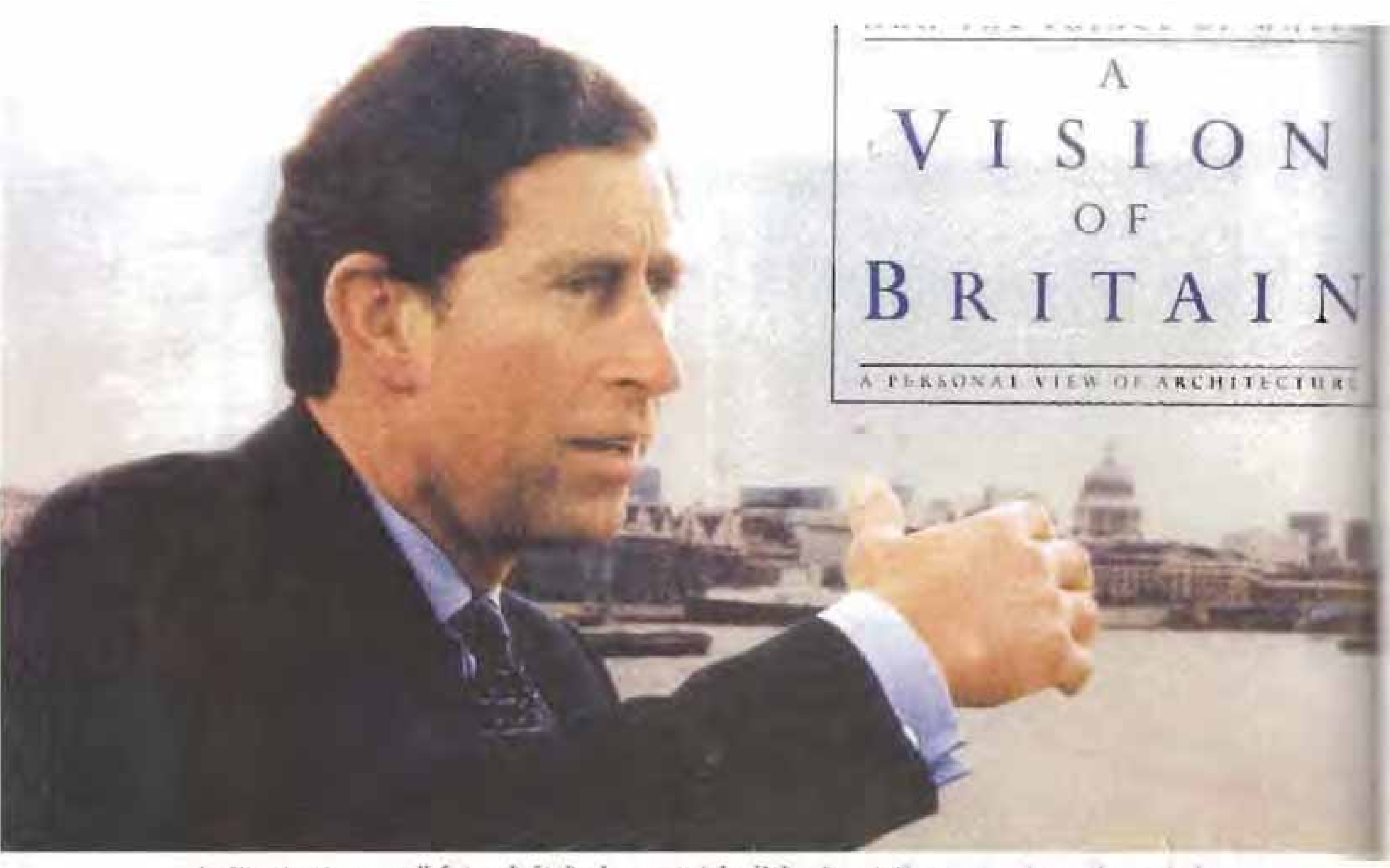
لقد أدركت الدول المتحضرة أهمية الحفاظ على القيم التراثية وتطوير القيم الجمالية في البيئة العمرانية للمدن التي يعيشون فيها منذ زمن بعيد، وفرضت عليها الحروب الكبرى التي خاضتها أن تنفذ مشروعات التعمير والتشييد طبقا لمخططات عمرانية مدروسة تراعى فيها كل التوازنات والمتطلبات اللازمة لخلق بيئة صالحة للعيش فهيا بمستوى رفيع جدير بالحياة.

فالوعي بشئون البيئة العمرانية عميق الجذور لدى هذه الشعوب والإحساس بالمسئولية المشتركة واضح تمام الوضوح وذلك على أساس فهم الركائز المتعلقة بها والالتزام الكامل بتنفيذها على الجميع ولصالح الجميع.

وليس من الترف أن تدرك هذه الشعوب أهمية الدور الذي يقوم به كل من المعماري الفنان والفنان التشكيلي ومصمم تنسيق المواقع في التكوين المتناغم لمنظومة البيئة العمرانية، والذي يتم كالتوزيع الأوركسترالي في السيمفونية ومدى انعكاس ذلك على الشخصية الحضارية للمدينة.

ولضمان استمرارية الوعي بالبيئة العمرانية وإثارة الانتماء للمدينة والإسهام في تنمية وتطوير مكوناتها من منشآت مدنية ومعمارية، توضع التشريعات اللازمة للسيطرة على البيئة العمرانية من الناحية الجمالية في إطار ما يعرف بحق المواطن في المدينة و في هذا الإطار أيضا تعرض المشروعات الكبرى التي تترك بصمه قوية على طابع المدينة وتؤثر في جماليتها على الجماهير العريضة لتسجيل أصداء الرأي العام والاستجابة لملاحظاته الذكية ومتطلباته الواعية. ومن أحسن الأمثلة في هذا المجال ما قامت به الحكومة الفرنسية من عرض أهم مشروعاتها المعمارية العمرانية التي تمت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بباريس على الجماهير في معارض عامة ومناقشات مفتوحة فأحس الباريسيون بها وقالوا كلمتهم فيها ولعبوا دورا إيجابياً في توجيهها فحازت لديهم ليس فقط القبول بل الفخر والاعتزاز.

وهناك مثال آخر من بريطانيا قام به أمير ويلز (ولى عهد المملكة) بالدور الرئيسي في إثارة الوعي بشئون البيئة العمرانية المشيدة في بلاده. فقد راعه مثل كثيرين من مواطنيه ما انبثق على أرض لندن في السنوات الأخيرة من منشأة صارخة الحداثة استرعت النظر بغرابتها وشذوذها وعدم انسجامها في البيئة المحيطة بها. ورغم عدم ارتياح رجل الشارع العادي لها فإنه لم يجرؤ أن يجهر بالنقد أو الرفض وخاصة أن مصممي هذه العمائر من كبار المعماريين وفلاسفة تيار ما بعد الحداثة. ولكن أمير ويلز اقتحم هذا المجال الذي يعتبرونه مجالهم التخصصي وخارج نطاق



سجل أمير ويلز – ولى عهد بريطانيا – نقده اللاذع لما تتعرض له البيئة العمرانية للمدن من تغيرات يفقدها طابعها التراثي وذلك في وسائل الاعلام المختلفة وفي مقدمتها كتابه الشهير A Vision of Britain

النقاش، ويعتبره هو مجال المنتفعين من عامة الناس الذين يعيشون في النهاية في هذه البيئة المشيدة. وقد نشط الأمير في حملته بوسائل الأعلام في أحاديث إذاعية ولقاءات فكرية وعروض تليفزيونية وسجل كل ذلك في كتاب صدر في عام ١٩٨٨ بعنوان "رؤية لبريطانيا" Vision of Britain جاء في تقديمه "كان هدفي الأول أن أثير حوارا عاما مفتوحا حول تصميم البيئة المشيدة لأوقظ الوعي بمحيطنا العمراني الذي نعيش فيه وأشعل الرغبة لدى عامة الناس بالمتابعة والملاحظة والتقييم وقد قصدت بصفة أساسية من وراء ذلك تحدى الأفكار المسبقة الراسخة لدى المهنيين والتي تؤكد دائما لرجل الشارع العادي أن لا رأى له فيما يقام حوله من منشآت".

وقد ورد ضمن توصياته للرأي العام عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية "MASS-MEDIA" ما يلي: "إن البيئة المشيدة الصحيحة تستطيع أن تشيع روحا طيبة صالحة في المجتمع وكم من مناطق عديدة في مدننا عانت من عقلية المخططين الذين يمنطقون (من المناطق وليس من المنطق) كل شيء، لدرجة فصل مواقع العمل عن مواطن السكنى بعدة أميال مما يفرض أسلوب الانتقال بالمواصلات الآلية، وأرى أن المجتمعات السعيدة تكون محدودة الحجم بدرجة مناسبة لكن يلتقي الناس بعضهم ببعض وينظموا أمورهم. ولا شك أن هذا أمر ممكن في داخل المدن الكبرى بنفس القدر الحاصل في المدن الإقليمية الصغيرة أو القرى، وأن

إحساس الإنسان بالاعتزاز بمجتمعه لا يمكن أن يتأتى إلا إذا كان له رأى في تشكيل هذا المجتمع أو في كيفية إدارته. ولعل استخدام رجال البناء المحليين والحرفيين والمعماريين يساعد سكنى تحقيق ذلك. وهناك حاجة ماسة للقيام بتجارب جديدة لإدارة عمليات تنمية وتطوير المجتمعات، فالمهنيون المحترفون محتاجون إلى استشارة المستفيدين من مبانيهم بطريقة أكثر فاعلية، لأن السكان لديهم الخبرة والمعرفة بالمكان ولذلك لا يجب تجاهلهم.

والناس عامة ليسوا متفرجين صامتين سلبيين لكي يخطط لهم، ولكنهم هناك للعمل معهم ولهم عند تشييد مجتمعات عمرانية جديدة قد تبدو المشكلات أكثر تعقيدا ولكن تبقى هناك دائما المعرفة وخبرة المنتفعين حيث يبدأ كيان المجتمع في التشكيل. ولقد آن الأوان لمزيد من محاولات التجديد في تخطيطنا وبنائنا وإدارتنا لتجمعاتنا العمرانية.. وعلى سبيل المثال هناك حاجة ماسة إلى مبادرات لإيجاد حلول لكى لا تترك بيئتنا المشيدة ساحة مباحة لطغيان السيارات.

وفى مجالات أخرى قد تكون الشراكة أسلوبا جيدا للبداية، فالتجهيزات والمعدات الممتازة التي تضمها العديد من مدارسنا وكلياتنا الحكومية على سبيل المثال يمكن أن تؤدى خدمات أوسع، للمجتمع، بأن تفتح أبوابها خلال فترات زمنية محددة أمام الجمهور من جميع الأعمار، والكنائس يمكن أن تقوم بدور إضافي في عمليات العلاج بالتعاون مع الأطباء والمستشفيات.

وكل هذه الأمور تمثل جزءا من تصور أكثر اتساعا لمفهوم كل من "التخطيط" "والمجتمع".

لابد إذن أن توجد قاعدة ذهبية واحدة نتفق عليها وهي أننا محتاجون أن نتوحد جميعا في الرأي بالنسبة للتخطيط والعمارة فهما من الأهمية بحيث لا يجب أن تترك أمورهما بالكامل للمهنيين.

إني آمل أن هذه الركائز الأساسية ستتيح لنا العودة إلى جذورنا، وإضاءة طريق المستقبل أمامنا.. حتى يمكن أن يعود المعمار الجميل إلى الازدهار في ربوع ممتلكتنا، الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتخلص من سيطرة الأفكار المسبقة والأحكام والنظريات التي فرضت علينا ولا قيمة لها ".. (انتهى كلام أمير ويلز.

وهكذا يحس المجتمع الواعي الراقي بأن البيئة التي تحتويه يشكلها فتشكله ويكيفها ويتكيف بها شكلا ومضمونا، حضرا وحضاريا.

- **إثارة الوعي بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية :**

إن الصورة السيئة التي آلت إليها البيئة العمرانية في المدينة المصرية لا تقتصر فقط على قبح العشوائيات التي تطوق إقليم القاهرة الكبرى بل أنها تنتشر كظاهرة وبائية بصور متعددة في قلب المدينة نفسها فقد أدى الامتداد العمراني المتسارع إلى ترك مناطق متخلفة كالخلايا المريضة داخل نسيجه المتنامي ولم تأخذ مشروعات التأهيل وتحسين البيئة طريقها



إثارة الوعى بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية حتى لا يزحف
الريف إلى قلب المدينة



اثارة الوعى بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية لكى تكف
العشوائيات عن حصار المدينة

للتنفيذ في هذه المناطق لأسباب عديدة قد يكون التردد وعدم الحسم في وضع الأولويات وتدبير الاعتمادات أهم هذه الأسباب.

كما كشف الانطلاق العمراني المنفلت عن صورة أخرى لا تقل فجاجة وقبحا تجسمت في العديد من المنشآت الخرسانية التي تسمى عمارة حديثة قامت على أنقاض دور وقصور كانت شاهدا على زمن سادت فيه رفعة الذوق ورهافة الحس ورفاهية الحياة على معايير ومقاييس العامة من الناس. وإنه لمن الغريب أن يقف المواطن المصري المعاصر من شئون البيئة العمرانية- بيئة المدينة التي يعيش فيها- موقف اللامبالاة وكأن المحيط المبنى حوله أمر واقع وقدر محتوم، أو أن يتضاءل إدراكه لقيمة فن العمارة لينحصر فيما يؤديه له من خدمات للسكن والإيواء أو ما يدره عليه من عائد مادي كأي استثمار تجاري.

وقد غاب عن وعيه أن أسس ومقومات الحضارة- التي كنا من روادها- من أصول عقائدية وقيم أخلاقية وإبداعات فكرية وفنية وكشوف علمية وازدهار اجتماعا واقتصادي تتطلب البيئة العمرانية الصالحة التي تشكل الثقافة وتنضج الحضارة، وكلنا يعلم أن ذلك يتطلب جهدا مخلصا وصدقاً مع النفس وجدية في العمل مترفعة عن الشعارات المسكوكة والكلام الذي يغنى عن العمل بمجرد نشره بوسائل الإعلام.

وفى هذا السياق تم عرض اقتراح بتعديل اسم وزارة الثقافة إلى " وزارة الثقافة والتنسيق الحضاري" واستبشرنا خيرا عسى أن يكون من وراء تلك الإضافة هدف للحفاظ على البيئة الأثرية التراثية والارتقاء بمستوى البيئة العمرانية الحديثة والتنسيق بينهما، ومنذ الإعلان عن الاسم المعدل في وسائل الإعلام لم يحدث شيء في هذا المجال. ثم جاء التشكيل الوزاري الأخير وبقي الحال على ما هو عليه.

وكان الأمل أن تكون الحاجة الملحة قد فرضت على الدولة الاتجاه إلى معالجة شئون البيئة بمفهومها الشامل- البيئة الطبيعية التي حبانا بها الخالق والبيئة المشيدة من صنع المخلوق - وتكامل الاثنين معا هو الذي يحدد للمواطنين مستوى الحياة.

ولقد أدركت الدول المتقدمة تلك الحقيقة فأنشأت وزارات لهذا التخصص مثل فرنسا التى لديها وزارة خاصة "لشروق البيئة وجودة الحياة " Ministere de L'environment et de qualitee de la vie تهتم بكل ما يخص شئون البيئة بمشموليتها للرقى بنوعية حياة المواطن ولتحقيق درجة عالية من الرفاهية والاستمتاع بالحياة. وبجانب قوانين التخطيط ولوائح التنظيم تهتم تشريعات الدول المتقدمة أيضا بالسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية في إطار ما تعرفه بحق المواطن في المدينة وتجرم هذه التشريعات كل من يهدر القيم الجمالية في المدينة بنفس الصرامة التي تجرم بها من يزهق أرواح الناس بهدم البناء.

- **عود على بدء :**

إن الإنسان الذي ورثه الله الأرض ليعمرها ويشيد بيئة من صنعه لاحتواء

إيقاعات حياته واحتضان نبضات وجوده واستيعاب انطلاقات طاقاته قد يصاب في يوم من الأيام بفقدان التوازن في فكره وأدائه، وتختل معه موازين الاختيارات وترتيب الأولويات فيهمل أشياء إهمالا تاما أو ينمي أشياء عن حساب أخريات دون أن يدري أن في ذلك هلاك ودمار ما أقام من عمران وأسس من حضارات.

ولذلك فقد أصبح من واجب ذوى الفكر ومتخذي القرار الأخذ بزمام المبادرة للكشف عن أي انحراف عن المسار السليم في حياة الناس وما قد يرتكبونه في حق أنفسهم بلا وعى بإهدار البيئة التي يعيشون فيها أو يقنعون بمستوى متدن من الحياة في بيئة عمرانية مفتقرة إلى أبسط المتطلبات المادية فضلا عن مقومات الإمتاع الحسي والوجداني والاشباع الفكرى بل وغير جديرة بالحياة. والأمل كبير في أن يتحرك متخذو القرار على كافة مستوياتهم لتنوير الجماهير وإثارة وعيهم ليس فقط للحفاظ على البيئة العمرانية للمدينة المصرية بل بالإسهام الايجابي في تطويرها ونشر لمسات الجمال والذوق والبهجة في أنحائها وإشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين ساكنيها حتى تستقبل فجر القرن الحادي والعشرين وهي في أبهي صورة نرضاها كمواطنين.

ومن هذا المنطلق واستهدافا للتغيير المأمول أعرض هذه الاقتراحات لعلها تثير التفكير والاهتمام.

أولا: فيما يختص بالإجراءات العامة

- إعداد تخطيط عمراني شامل لكل مدينة تتحدد فيه الكثافات البنائية والسكانية مع وضع الضوابط الصارمة لاستخدام الأراضي وتحديد طبيعة الأنشطة بكل حي وكذلك استخدامات المباني وطابعها المعماري بهدف خلق بيئة عمرانية صالحة تحقق للإنسان التوازن في حياته وتوفر له متطلباته المادية واحتياجاته العقلية والوجدانية.
- إعادة النظر في قوانين تنظيم البناء بحيث ينص ترخيص البناء على نوعية استخدامات المبنى ولا يجب تغيير هذه الاستخدامات بأي حال لأن التغيير يؤدى إلى الأضرار بالقيمة المعمارية الجمالية والوظيفية للمبنى فضلا عن الإخلال بالاستثمار العقاري.
- العمل على زيادة الساحات المفتوحة والمسطحات الخضراء داخل المدن بكل وسيلة ممكنة مع ضرورة الاهتمام بغرس الأشجار بكل طرق المدينة.
- إنشاء لجنة توجيه عليا للتخطيط والعمارة والآثار تكون مهمتها وضع الخطوط العريضة للحفاظ على الطابع والشخصية فضلا عن التراث والآثار في المدينة المصرية ويكون من مهامها مراجعة المشروعات العمرانية الكبرى ذات الصبغة القومية.

ثانيا: فيما يختص بالارتقاء بمظهر الشارع المصري:

- ضبط أسلوب تعلية الطوابق الإضافية على المباني القائمة لكي تكون الإضافة امتدادا

للتصميم المعماري الأصلي في تكامل وتوافق لمظهر المبنى على الطريق العام.

- ضرورة وضع خطة لونية متناغمة بين ألوان ومواد بناء الواجهات في الشارع الواحد وعدم السماح بطلاء واجهات الوحدات السكنية (الشقق) بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى.
- منح تراخيص البناء الجديدة على أساس الالتزام بتنفيذ المبنى كاملا وتوقيع الغرامات المناسبة الرادعة للمتقاعس لأن ذلك من أكثر العوامل تشويها لمظهر الشارع المصري.
- تنظيم أساليب الإعلان واللافتات بكافة أنواعها المرسوم منها أو الملون أو المضاء أو المذاع في الطريق العام وذلك بتحديد الأماكن والمساحات والرقابة الفنية الصارمة على التصميمات.
- الالتزام باستخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت له وعلى ذلك يجب ألا نستعمل أرصفة المشاة مواقف للسيارات أو امتدادا للمقاهي أو لباعة الخضر والفاكهة أو تحويل بعضها ورشاً لإصلاح السيارات وغير ذلك من أكشاك للجرائد ومنافذ بيع السلع الاستهلاكية.
- العناية بدراسة واختيار عناصر تأثيث الشارع ملك وحدات الإضاءة ومظلات انتظار وسائل النقل العام والمقاعد والمظلات في الحدائق العامة وسلال المهملات ووحدات تجميع القمامة وأحواض الزهور واللوحات الإرشادية للمرور وأسماء الشوارع.. إلخ.
- وضع حد لمسلسل إهدار شواطئ النيل وعزلها بأسوار نوادي الفئات الخاصة والمنشآت السوقية من مطاعم وكافيتريات والتى تلغى الإحساس بوجود النيل في بعض قطاعات المدينة التي هي في أشد الحاجة إلى الانفتاح على شواطئه بالحدائق والمتنزهات لتزيح عن صدرها أدران التلوث والاختناق.

ثالثا: فيما يختص بالتوعية العامة بالبيئة :

- إعداد دراسة شاملة لإبراز خطورة تأثير الخلل القائم في البيئة العمرانية في المدينة المصرية على السلوك العام والصحة النفسية والجسمانية للمواطن المصري ويمكن أن تشكل لذلك مجموعة من علماء الاجتماع والأطباء المتخصصين في هذه المجالات وعلماء البيئة والمهندسين تحت رعاية مشتركة من وزارات التعمير والإسكان والمحليات والصحة والسكان وجهاز شئون البيئة.
- إعداد وتنفيذ خطة ثقافية وتعليمية بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة للتوعية ببيئة المدينة المشيدة سواء المالي منها في تراثنا المعماري التاريخي الرائع أو ما يقوم حولنا من مبان ومنشآت في وسط المدينة أو امتداداتها الجديدة وكيفية التفاعل معها وتقييم دورها الحضاري.
- نشر الوعي بشئون البيئة العمرانية بين التلاميذ في مراحل التعليم العام عن طريق المحاضرات الموضحة بالأفلام التسجيلية والشرائح لتثقيف حواس الأجيال الصاعدة وتبصيرهم بالقيم الجمالية في المدينة وضرورة الحفاظ عليها بل والارتقاء بها لأنها من

مقومات الحياة.

- تنظيم معارض للمشروعات العمرانية التي تقيمها الجهات الحكومية أو القطاع العام أو القطاع الاستثماري الخاص والتي تشكل إطار البيئة العمرانية التي يعيش فيها المواطن وتؤثر على مستوى حياته وسلوكياته وإبداعاته سلباً أو إيجاباً.

- مقاومة السلبية واللامبالاة والعمل على إشاعة الانتماء بعقد ندوات لمناقشة المشروعات الهامة التي تترك بصمة على بيئة المدينة والاستماع إلى الرأي العام وتسجيل وتحليل ردود فعله لما يقام حوله من منشآت والاستجابة للمعقول منها حتى تنمو لديه ملكات النقد والتذوق والتقييم والإحساس بالمشاركة في اتخاذ القرار.

- قيام الجمعيات والمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية المختلفة بواجبها نحو بيئة المناطق التي تتواجد بها وذلك بعقد ندوات تثقيفية بين السكان للتوعية بما تتطلبه الحياة الكريمة من الارتقاء بمستوى البيئة عمرانياً واستغلال المناسبات الاحتفالية بالموالد والأعياد الدينية والقومية وخاصة في الأحياء الشعبية للإسهام الجماعي في نظافتها وصيانتها وتجميلها ومنح الحوافز المادية والأدبية بهدف التشجيع وإثارة الاهتمام.

- توظيف المباني الأثرية في أنشطة ملائمة لاستخدامها من مجتمع الحى مما يتيح للسكان الإحساس بفائدتها العملية وقيمتها الجمالية ويحثهم على الحرص عليها والعناية بها كمكون هام من محيطهم العمراني.

- إنشاء متحف قومي للعمارة المصرية يضم نماذج مجسمة وصوراً لأروع أمثلة العمارة المصرية التي تمثل تراث العمارة الفرعونية والإغريقية والرومانية والقبطية والإسلامية والحديثة وذلك لنشر المعرفة بقيم حضارتنا العمرانية وتراثنا المعماري الممتد لأكثر من خمسة آلاف سنة. وقد بدأت دول العالم المتقدم في إنشاء مثل هذه المتاحف القومية للعمارة بعد انتهاء حركة التعمير في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

عن ورقة بحثية قدمتها شعبة الفنون بالمجالس القومية المتخصصة عام (١٩٩٦)

٢ – ٣

الشارع المصرى ومجتمع المدينة
بين التأثير والتأثر

مقدمة

للشارع في المدينة وظائفه وخصائصه المعروفة، يُنشِؤه المخططون نيابة عن المجتمع ليكون فاصلا بين استخدامات الأراضي ومحددا للعناصر والمكونات التخطيطية للمدينة وفاصلا بين الملكيات العامة والخاصة، وشريانا لحركة النقل والمواصلات والاتصالات آلية أو إنسانية، ومسارا لشبكات والمرافق والخدمات الحيوية للمدينة والشارع بحكم القوانين التي تنظمه والاعتبارات الهندسية التي تحدد أنماطه، وتفرض تصميمية يؤثر في كثافة المدينة البنائية والسكانية ويضع أسس تشكيلها العمراني ومن ثم يتحدد وضعها بمعايير التحضر أو التخلف معماريا وعمرانياً.

ومن جهة أخري فالشارع في حياتنا، له مؤثرات أخرى معنوية واجتماعية لا تقل خطورة عن هذه العناصر الهندسية الوظيفية. فالشارع كإفراز المجتمع تتبلور فيه شخصية المدينة، ويصبح المسرح الذي تدور عليه فصول حياتها اليومية، والمرآة التي تعكس روحها وطابعها وثقافتها والواجهة التي تطل منها علي الزائر الغريب.

والشارع والمجتمع في تشبيه آخر كالقوقعة والحيوان الرخو بداخلها- بفرز الحيوان المأوى الكلسى ذا الشكل القوقعي المعروف، وفي نفس الوقت يتكيف به ويصبح جزءا لا يتجزأ منه.

ولذلك ستعالج هذه الدراسة موضوع الشارع المصري من زاويتين الأولى تتعرض في إيجاز للنواحي التخطيطية العمرانية والمعمارية الجمالية، وما يتعلق بذلك من شئون الإدارة والإشراف.

والثانية تتناول الشارع من حيث كونه وعاءً يحتضن أسلوب حياة وبيئة تشكل طابعا ثقافيا، ومزاجا سلوكيا خاصا بالمجتمع المصري في الشارع المصري.

• الشارع المصري ومشكلة الطابع العمراني:

طابع الشارع: إن الطابع العام لأي شارع يحدده التشكيل المعماري على جانبيه. وهذا بدوره يخضع للتشريعات واللوائح والقرارات التي تنظم أعمال البناء والهدم. ولكن الشارع المصري ينفرد بالخضوع لوفرة من التشريعات وثراء في التوجيهات والتوجهات، تتغير وتتبدل طبقا لفكر صاحب القرار ولمدة بقائه في تسيير الأمور وتدور الاهتمامات دائما حول تحديد ارتفاعات المباني بالنسبة لعروض الشوارع والتحكم في الكثافة البنائية، وكذلك المناور الداخلية والبروزات الخارجية.

أما ما يخص التصميم المعماري من ناحية الطراز أو الطابع العام للشارع، أو مراعاة القيم الجمالية ومدى المواءمة والانسجام بين المباني المتجاورة والتأثير البصري العام للشارع وشخصية المنطقة أو الحي، فهذه أمور لا تستحق الالتفات ولا تؤخذ في الحسبان من جانب المسئول صاحب القرار.



الشارع المصرى والجوهر الضائع؟
..... الطابع!!

تناقض القوانين وتضارب القرارات:

وليس مستغربا أن يرسم خط السماء (sky_line) المحدد لارتفاعات المباني على جانبي الشارع المصري، صورةً لهذا النشاز وكأنما هو رسم بياني لتناقض القوانين والقرارات التي تحكم تراخيص البناء.

أما عن الهدم، فهناك الكثير مما يقال عن توالي التغييرات والاجتهادات في هذا المجال الخطير الذي يمس عمران المدينة وثروتها العقارية.

ففي ثمانينيات القرن المنصرم طُرح مشروع قانون يسمح للملاك بهدم العقارات المبنية بعد مرور مائة عام على إنشائها، وإن لم تكن آيلة للسقوط. وقد عم الذعر كافة المهتمين بقضايا العمران والتراث المعماري حينئذ؛ لأن أطلاق هذه الإباحة بلا ضوابط أو معايير يمكن أن يقوّض معالم قاهرة عصر إسماعيل، ومعظم مبانيها تراث جميل لم يشمله التسجيل.

وبالرغم من عدم صدور هذا القانون، فقد تم هدم العديد من شواهد ثروتنا العقارية من قصور وفيلات رائعة من تراث منتصف القرن العشرين في منطقة وسط البلد، وأحياء جاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة والجيزة ... إلخ.

ويمثل هدم "قصر هدي شعراوي" بما يحمله من ذكريات تاريخية وطنية وطراز أسلامي رائع، و"فيلا أم كلثوم" بما لها من ذكريات تاريخية وعاطفية على المستوي القومي والعربي، بعض الأمثلة الصارخة لإزاحة شواهد تراثنا، وإهدار بيئتنا العمرانية الأصلية.

وهناك صورة أخرى لعبثية القرارات وتناقضاتها في هذا الشأن، تتضح بجلاء في تبادل نقيضين- قرار بإباحة الهدم وآخر بإباحة التعليات(١).. وهكذا، تتابع المتناقضات بدون ضوابط أو معايير. فقد سبق مشروع قرار الهدم نقيض له في السبعينات أباح تعلية المباني القديمة وبدون اعتبار لعمرها الافتراضي- بطوابق إضافية بقدر ما تتحمله أساساتها بشرط إثبات ذلك هندسيا بشهادة مهندس مختص.

وانطلقت التعليات كالأورام السرطانية فوق الرؤوس؛ فشوهت الطرز المعمارية لواجهات المباني الأصلية، وقضت علي جمال عديد من العمارات كلاسيكية الطراز، من تراث النصف الأول من القرن العشرين.

وهكذا سيطر التفكير المادي الاستغلالي على كافة القيم الحضارية، وتردى الذوق العام بفضل ضحالة بعض الملاك ومتخذي القرار. وهكذا يضيع طابع الشارع المصري بتخبط التشريعات والآليات، بين الإسهال والتسهيل وإيقاف التنفيذ.

(١) صدر أخيرا القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم هدم المباني غير الآيلة للسقوط والحفاظ على الثروة المعمارية.

- **الـــشارع المـــصري وصـــور مـــن المتناقضات:**

شارع الزمن الجميـــل: صورة الـــشارع المصري في الزمن الجميل، تنقلها لنا الأفـــلام السينمائية والمطبوعات المصورة خلال العقود الخمسة الأولي من القـــرن العـــشرين. وهـــي تعكس نظافة المظهر والجمـــال، والانـــسجام والانضباط والتحضر، وكل ما يتناقص تمامـــا مع ما آل إليه حاله الآن من فجاجة وازدحـــام واغتيال للجمال، وخنق للهواء، ونشر للتلـــوث والسوقية في سلوك عابريه.

ويشترك القاهريون- بمختلف أنـــصبتهم من الثقافة والتحضر- في تلـــك الممارســـات المختلفة، ويرسخها مجتمع المدينة بوعي أو بلا وعي، لدرجـــة أصـــبحت معهـــا مثـــل هـــذه الممارسات أسلوب حياة.

وكان الشارع في الزمن الجميل بمختلف أنماطه مرآه للصور الأصلية لسلوكيات الناس وإيقاع لحياة متزنة سوية.

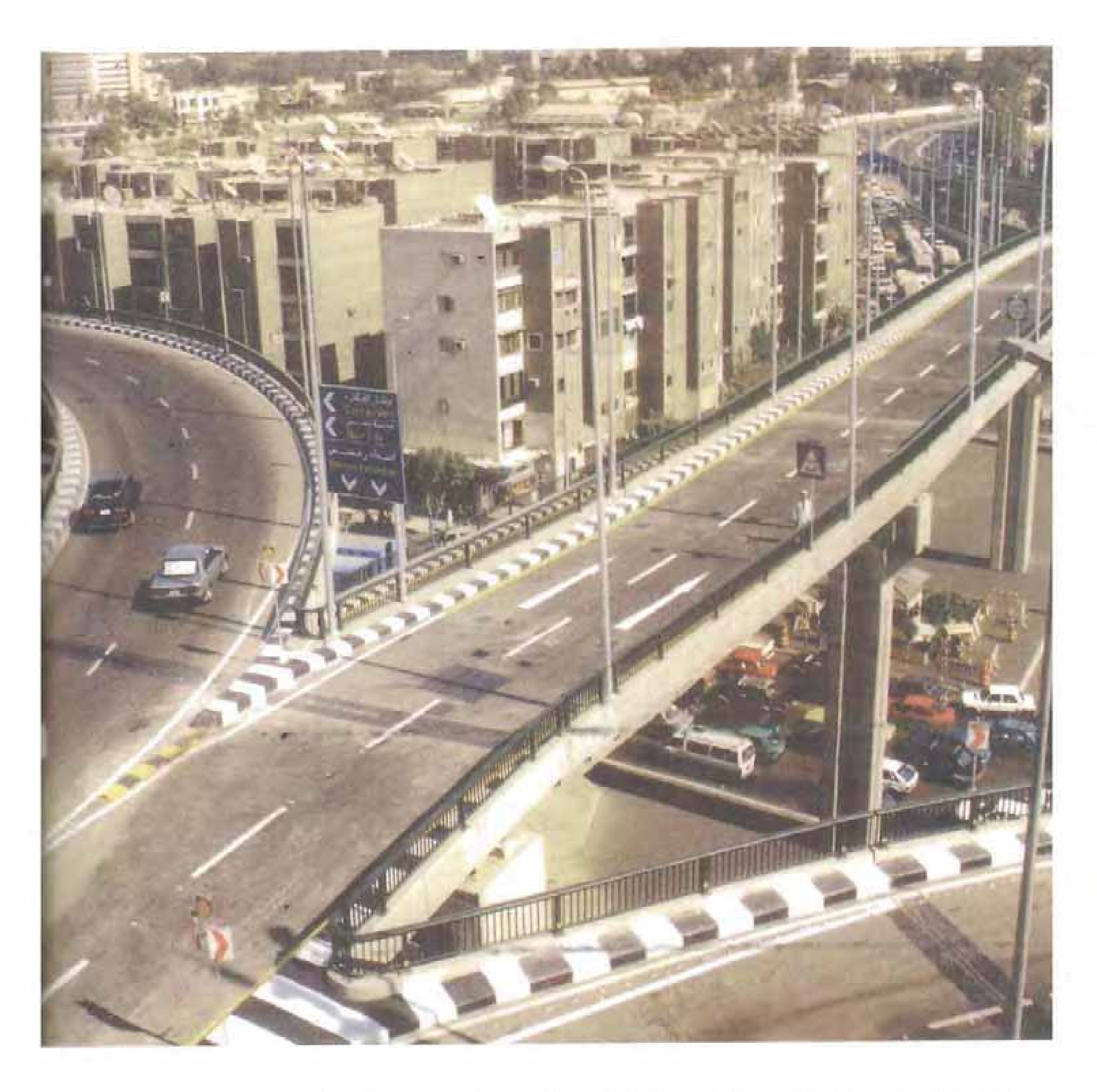
وإذا تقاطع الشارع مع شوارع أخـــري صار ميدانا، أو مسرحا، تظهـــر عليـــه ردود أفعال المدينة تجاه ما يمر بهـــا مـــن مبـــاهج واحتفالات، أو ما يصيبها من أحداث ونكسات، أو ما يشتعل بها من انتفاضات جماهيريـــة أو ثورات قوية، تركت بصماتها على صـــفحات التاريخ.

وإذا انكمش الشارع؛ فـــصار حـــارة أو عطفه، لا يفقد نظافته ولا تتضاءل رسالته، بل يصبح حيزا مقفلا حميمـــا، يقـــوم بوظـــائف يحتضنها التعاطف وتلفها الألفة والخصوصية. فهو الملتقي اليومي للجيران، وقاعة المناسبات للأفراح والأتـــراح، والمـــسرح الحـــي لأولاد الحي، والسوق المرحبة بالباعة الجائلين، تعمل فيه المقـــاهي "كمـــصاطب" لنـــشر الأقـــوال والشائعات، حيـــث تتنـــصت الأذان وتتناقـــل الألسن ما يذيعه الراوي من "حكاوي القهاوي"!

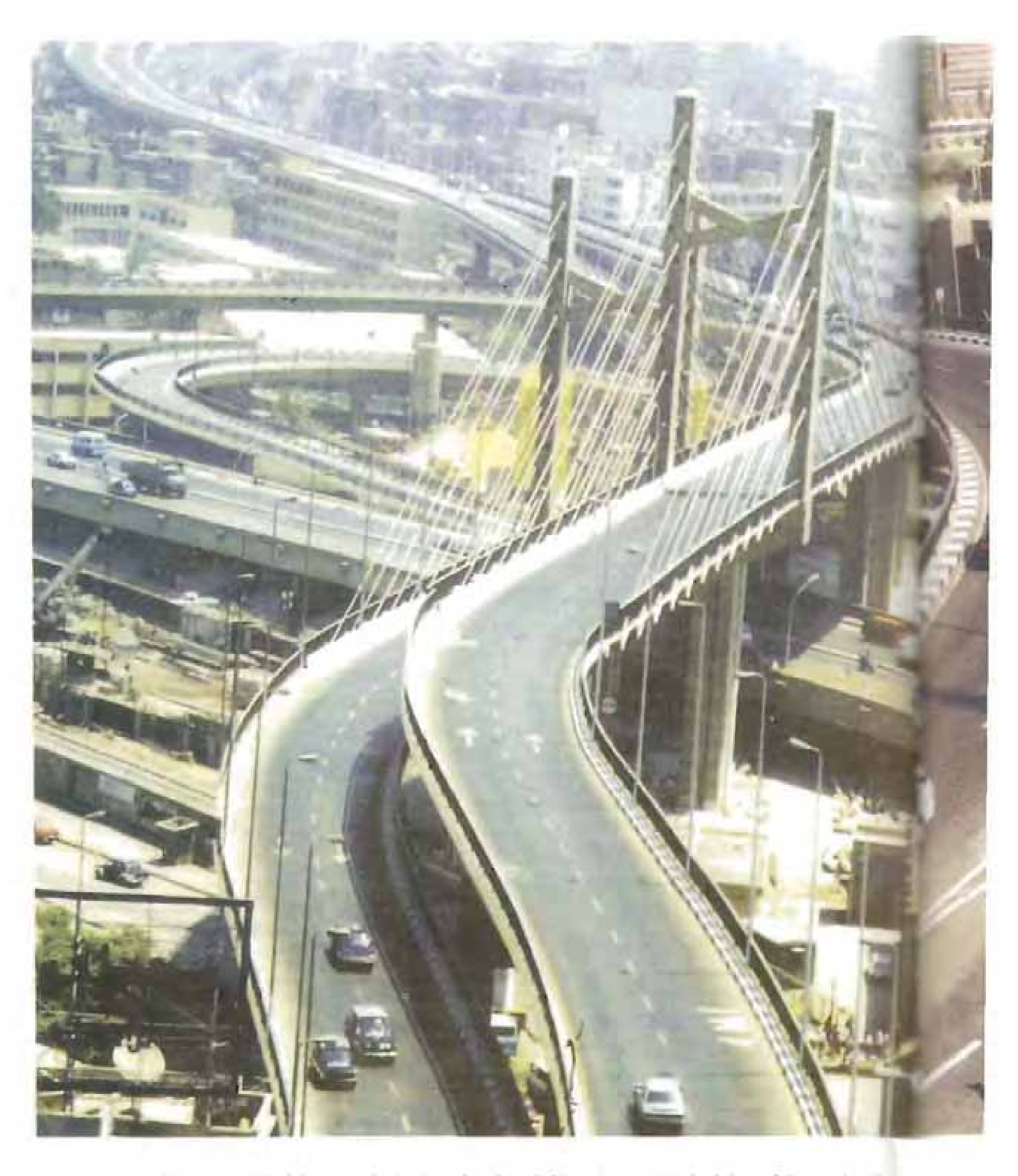
لقد كان الشارع في الزمن الجميل ملكـــا للناس لا للسيارات، ولهم فيه الأولوية. وكـــان الإنسان في شوارع المشاة المقيـــاس الحقيقـــي للأشياء، وكان للإيقاع الهادئ لحركـــة النـــاس والحياة في ذلك الوقت، أثره في تهذيب السلوك والتعاطف الإنـــساني والانتمـــاء الاجتمـــاعي والتواصل الثقافي.

وتنقل لنا ذكريات كبار الأدباء والكتـــاب صورا رائعة عن مقاهي وسط المدينـــة التـــي كانت منتديات للفكر والفن، وكان ينافسها فـــي هذا التألق والإشعاع مقاهي قاهرة المعز، حيث كان يطلق على حي الأزهر والحسين وخـــان الخليلي اسم "الحي اللاتينـــي" تـــشبهًا بمركـــز الإشعاع الفني والثقـــافي (La cartier_latin) بباريس.

وهكذا، كان الشارع المصري في الزمن الجميل مصدر إلهام للإبـــداع بكافـــة صـــوره التعبيرية والتشكيلية، حيث كان التجوال بخطى وئيدة مطمئنة، أو الجلوس باسترخاء وتأمل في صورة الحياة وأنماط البشر، يتيح للأدباء إبداع القصة والرواية والـــشعر، ولفنـــاني التـــشكيل والتعبير إبداع الرسم والتمثـــال أو الموســـيقا واللحن والموال.



تكوين مؤلف من صورتين لقطاعين مختلفين من الطريق العلوى (كوبرى ٦ اكتوبر) يوضح إلى أى مدى صار التشويش على الطابع العمرانى للقاهرة واستفحل التلوث البصرى.



تنطلق ثعابين الطرق العلوية والكبارى فى بيئة المدينة، تتلوى فى لهفة وفزع؛ لعلها تجد بين شقوق عمران المدينة مأوى يحميها من مطاردة السيارات وعدوانها.. أين الآن شارع الزمن الجميل الذى كان ملكا للناس لا السيارات ولهم فيه الأولية، وكان الإنسان فى شوارع المشاة المقياس الحقيقى للحضارة وللقيم والسلوك المجتمعى الإنسانى المتحضر.

ولم تغب العامة عن ساحات الإبداع هذه، فاقتربوا منها بفنونهم التقليدية والشعبية وإبداعاتهم التعبيرية التلقائية؛ فانطلقت الأهازيج والملاحم والمسرحيات المرتجلة في ساحات الموالد على نمط (comedidelarti)، وانتشرت ثقافة الترفية لدى بسطاء الناس أولاد البلد، وعكست صدق وسذاجة تذوقهم وحبهم للفن والحياة.

انتكاس الصورة:

ومضت الأيام، وتعرضت صورة الشارع المصري للاهتزاز وطغى الانفجار السكاني وتسارعت الهجرة من الريف إلى الحضر، فاهتز كيان الشارع وفقد اتزانه.

فمن ناحية المنشآت المعمارية على جانبيه وما كانت تعكسه من جماليات الطابع والتوافق والانسجام فقد معظمها رونقه وبريقه، وخصوصا في وسط المدينة، بسبب إهمال الصيانة وسوء الاستعمال. وتتابعت قوانين البناء والهدم بكل ما تحمله من توجيهات وتناقضات، أو قصور وثغرات، على معمار الشارع المصري؛ فأوصلته إلي الصورة المنفرة التي نراه عليها اليوم والتي تصل إلينا مكللة بغلالة من الأتربة والعوالق وعوادم السيارات!!

مشكلة النظافة: ويفتقر الشارع دائما إلى النظافة، وخصوصا في الأحياء البعيدة عن أعين الرقباء ومسار أصحاب القرار. ولا شك في أن غياب النظافة من البيئة العمرانية للمدينة في بلد تحض عقائده الدينية على أن "النظافة من الإيمان"، هو إهانة لأهله وطعن في سلوكياتهم، وإعلان عن تخلفهم.

مشكلة الضوضاء، والتلوث الصوتي: يحمل ازدحام البشر في المدينة التي تضاعف سكانها سبع مرات خلال أربعة عقود، إيقاعا متسارعا مسعورا للحياة والناس، يغذيه سباق السيارات وهديرها، ويكتنفه ضجيج محطات الإذاعة المتنقلة في وسائل المواصلات العامة والخاصة، أو المنبعثة من السرادقات والمحلات التجارية، ويلاحقه نقيق آلات التنبيه. الأمر الذي أوصل معدل الضوضاء والتلوث الصوتي في كبرى ميادين القاهرة إلى اعلى مستوى في العالم.

وأخذ الشارع المصري- بفضل المسئولين عن إدارته والإشراف عليه- من التطور الحديث أتفه صوره، وأكثرها ضآلة وضحالة، وأقواها ربحا؛ ومن ثم جذبا وإلحاحا، ألا وهو "الإعلان".

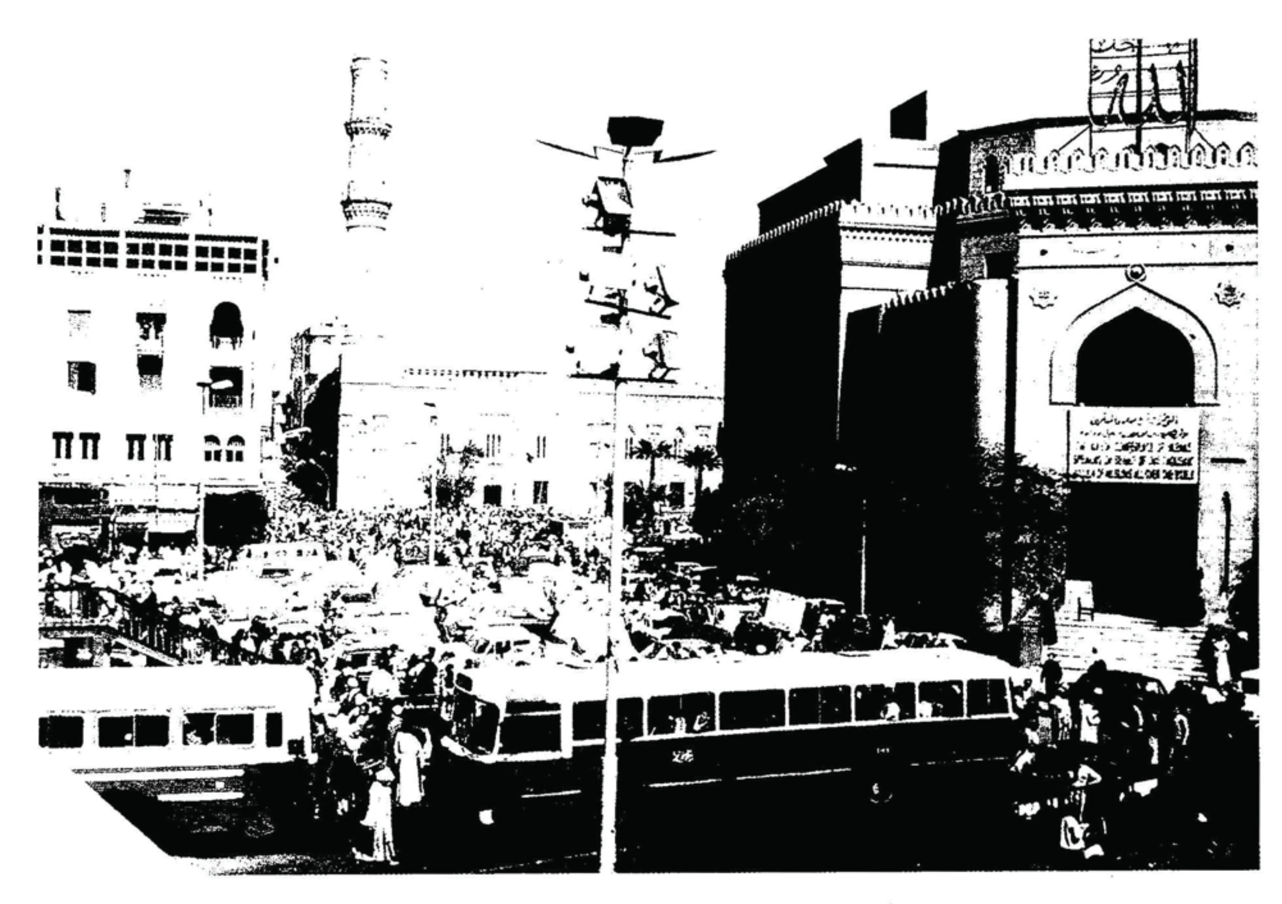
مشكلة التلوث البصري: فقد نزل عنصر الإعلان بكافة وسائله وبتركيز مفاجئ إلى الشارع المصري في وسط المدينة، فاحتلت ملصقاته ولوحاته الأرصفة، واغتصبت مواقع في نهر الطريق، وارتسمت على الجدران وتسلقت الواجهات وتربعت على أسطح العمارات، واعتلت هامات الصواري العالية لجذب الأبصار. واستغلت عنصر الإبهار الضوئي ليلا على حساب الشوارع نفسها التي تفتقر إلى الإنارة الكافية لتأمين حياة الناس، وسلامة حركة المواصلات.



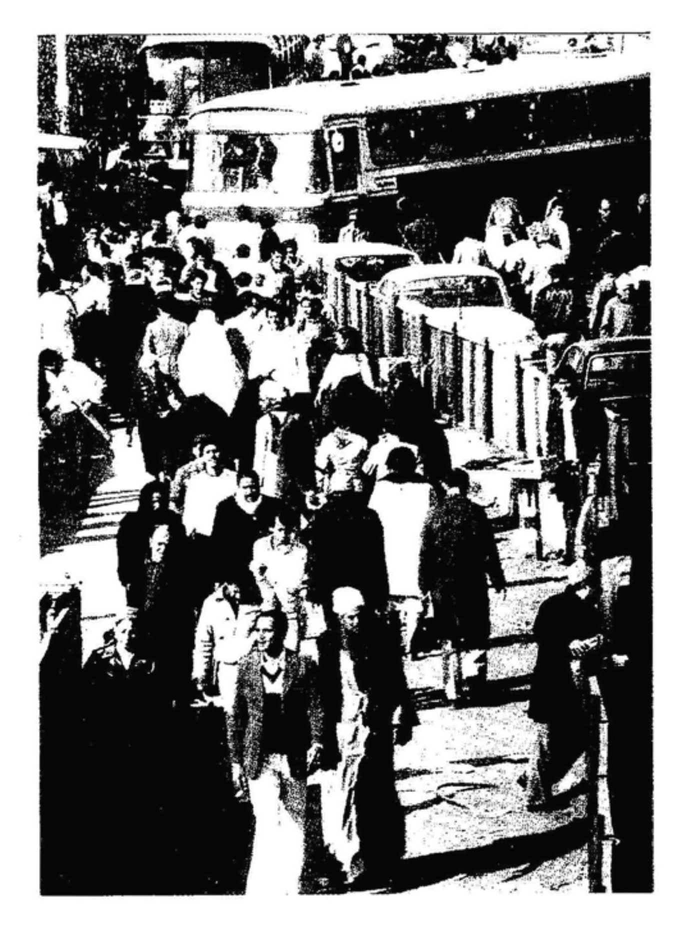




فوضى الإعلان ومشكلة التلوث البصري



الشارع المصري ومعارك المرور والعبور



يعرض الشارع المصري في حركته اليومية معارك المرور والعبور، المحتدمة بين السيارات والمشاة، والتي تعكس مضاعفات التكدس والازدحام.. وتختفي معالم الشارع أمام جحافل السيارات والحافلات.

الشارع المصري فى المدينة الكبيرة خندق لعادم السيارات والعوالق، والميدان ساحة لمعارك المرور والمشاة وبؤرة للتلوث وصمم الآذان!

ويجري كل ذلك بدون ضوابط لتقييم جماليات تصميم الإعلانات، أو شروط لاختيار مواقعها أو مراعاة للذوق العام، وتجنب التلوث البصري.

ويبدو أن كل هذه الأمور غير واردة في حسبان المسئولين عن هذا المهرجان، إذ لا يشغل بالهم إلا "دفع المعلوم عند تسديد الرسوم"!

وقد شاع تفسير لانتشار الإعلانات فوق أسطح العمارات بهذه السرعة والاتساع، بإقبال اتحادات ملاك العمارات على هذا النوع من الاستثمار. فقد وجدوا أن تأجير أسطح منازلهم لوكالات الإعلانات الكبرى نظير مبالغ مجزية، تكفيهم كمورد للصرف على أعمال الصيانة التي يحتاجونها والتي كثيرا ما يتقاعس ملاك وسكان الوحدات السكنية عن الإسهام فيها.

وهكذا تختلط الأمور، وتضطرب القيم فمن جهة تستباح سماء المدينة لغزو الإعلانات المزعجة ويحصل الملاك على ما يعينهم على أعباء الصيانة، وفي نفس الوقت يسود جو المدينة مهرجانٌ من الفجاجة والتنافر، ويعيش الناس في ضجيج الأصوات نهارا، وفي صراخ الألوان والأضواء ليلا!

معارك المرور والعبور: ويعرض الشارع المصري في حركته اليومية معارك المرور والعبور المحتدمة بين السيارات والمشاة والتي تعكس مضاعفات التكدس والزحام.

وكثيرا ما تختفي معالم الشارع أمام جحافل السيارات والحافلات التي تتضاعف أعدادها عاما بعد عام، ويتضح معها عدم كفاءة المعالجات التي تُتخذ لمجابهة مشكلات المرور، من ناحية سيولة حركة السيارات، أو تمكين العبور الآمن للمشاة الذين يضطرون أمام طمس ممراتهم إلى الانطلاق العشوائي، كالطيور المذعورة بين جحافل السيارات لبلوغ الجانب الآخر من الطريق.

وهكذا يكاد يصبح الشارع المصري في المدينة الكبيرة، كالقاهرة، خندقا لعادم السيارات والأتربة والعوالق، ويصبح الميدان ساحة لمعارك المرور وبؤرة للتلوث الصوتي وصمم الآذان.

- **الشارع المصري وسلوكيات المجتمع:**

الأمية السلوكية

كان يحكم حركة الناس في شارع الزمن الجميل آداب الطريق، وبرغم غلبة الأمية المعرفية على عابري السبيل، إلا أنهم لم يكونوا ضحايا الهمجية والأمية السلوكية التي هي الصفة المميزة للسواد الأعظم من رواد الشارع الآن.

ولا شك في أن هناك افتقاد للأسس المرجعية التى تقيم على أساسها الأفعال والتصرفات، ويطغى على الغالبية سلوكيات تقليد الآخرين لا العقل الرزين، وعلى الذكاء المسطح (الفهلوة) لا الفكر الراسخ.



الشارع المصري وسلوكيات المجتمع
(الوقوف في الممنوع)



الشارع المصري وسلوكيات المجتمع
(القفز على النظام)



ينفرد الشارع المصري بالعرض الكرنفالي
لكافة أنواع الأردية والملابس والأزياء فى مهرجان لا يستريح ولا ينقطع

وهذه السلوكيات المتناقضة بصورة صارخة، تحتاج إلى دراسة متعمقة من متخصصين في علم النفس الاجتماعي، كاللامبالاة، وضعف الانتماء، وعدم الإحساس بالملكية العامة، والفردية المتضخمة المريضة، وفي نفس الوقت عدم الاستقلالية، وسهولة الانخراط في الجموع، وسرعة الاستجابة لسلوكيات القطيع!

هبوط الذوق العام: وهناك أيضا افتقاد للذوق العام، وذلك يعني أن الدولة لا تعطي الاهتمام الكافي لتثقيف الحواس لدى عامة الناس وأعدادهم

لتلقي وتذوق الفنون بكافة صورها، وخاصة التشكيلية منها، وتنمية مداركهم بضرورة وجودها في سياق حياتهم.

ويتساءل المرء في دهشة عن كيفية غياب وعينا العام بالفنون، في بيئة عريقة زاخرة بأجمل ما قدمته وخلدته العبقرية المصرية، من فنون التشكيل عمارةً ونحتًا وتصويرًا وزخرفة، وغيرها من فنون التعبير في عصور حضارتها المتتابعة.

ويستولي علينا الذعر والانزعاج من استمرار تهميش دور الفنان التشكيلي في مجتمع الشارع المصري المعاصر!! هذا التهشيم الذي يمارسه صاحب القرار المسئول عن إدارة عمران المدينة، وهذا الجهل والتجاهل من سكانها المواطنين.

كرنفال الأزياء: ينفرد الشارع المصري بالعرض الدائم لكافة أنواع الملابس والأردية والأزياء، من تاريخية ومعاصرة ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تحملها شخوص عابريه، وذلك في كرنفال للأزياء التنكرية لا يستريح ولا ينقطع.

ولعل علماء الاجتماع يجدون علاقة بين التنافر في الأزياء وبين التفكك في رؤى وآراء أفراد المجتمع، إذ ليس غريبا أن ينظر لابسو الجلباب من أولاد البلد وأولاد الريف بخشية وتوجس إلى أصحاب الأردية الرسمية من ممثلي السلطة مهما تضاءلت رتبهم، وكذلك يتعاملون بنفس التحفظ وعدم التواصل مع لابسي الأردية والبزات الغربية من (الأفنديات) كما لا ينعقد وفاق أو أتفاق بين السافرات والمحجبات والمنتقبات. ولنا أن نتساءل عن تأثير هذا الجو من التحفظ وانعدام الثقة على تفسخ الرأي العام أو على الأقل عدم بلورة توجهات إيجابية له.

- **شارع وسط المدينة والهامشيون والمهمشون:**

أنماط وفصائل: كي تكتمل صورة الشارع المصري بحكم تواجده العضوي في نسيج المدينة العمراني، يلزم عرض جوانب من المجتمع قد تبدوا أحيانا متناقصة أشد التناقض ومختلفة أشد الاختلاف، بقدر تباين طبقاته وطوائفه، وتفاوت سلوكهم ومسالكهم في دروب الحياة، وعلاقتهم سلبا أو إيجابيا بمجتمع المدينة.

ومن بين الذين يملأون فراغ الشارع ليل نهار أنماط وفصائل متعددة من الهامشيين والمهمشين، وهم يشكلون زحاما وضغطا على

المناطق الحيوية بالمدينة، ويتساءل الإنسان عن عمل هؤلاء ودورهم في المجتمع، وماذا ينتجون وبأي الموارد يعيشون!! ولكن ببعض الملاحظة والتدقيق يمكن فرز أنماط الهامشيين وتصنيفهم في فصائل طبقا لعلاقتهم وعطائهم للمجتمع..

الهامشيون: إن ممارسي الأعمال الهامشية، يتقدمهم صغار العاملين بوحدات الحكومة والقطاع العام، من رموز البطالة المقنّعة الذين تم اختلاق وظائف لهم لا حاجة للدولة بها، تحت توجهات الاشتراكية المغلوطة، أو تم وضعهم في وظائف غير مؤهلين لها أو غير مدربين عليها. ومعظم هؤلاء يتسربون من مكاتبهم إلى عرض الشارع يزوغون جيئة وذهابا لقتل الوقت. ويشارك هؤلاء فصيل آخر من العاطلين بالوراثة، أو أصحاب الأعمال المشبوهة، وهؤلاء يزحمون الشارع بسيارتهم ويثقلون كاهل المجتمع بممارساتهم السلبية.

ويشارك هذان الفصيلان في صفة الهامشية كل من يمارس عملا لا قيمة له في المجتمع، مثل صغار الباعة الجائلين وجيوش العمالة غير المدربة (عمال التراحيل) والمنادين بمواقف السيارات، وماسحي الأحذية الخ.

وتقوم العشوائيات المبعثرة حول المدينة بضخ هؤلاء في الشارع المصري، كل صباح، كما تُضَخ السوائل في الأنابيب المستطرقة. ومعظم ممارسي الأعمال الهامشية من النازحين إلى المدينة، مرتبطون بالأعراف والعادات والتقاليد الريفية، وقد غامروا بهجرة الريف إلى الحضر لتحقيق طموحات لم تتحقق لأغلبهم؛ فاستقروا في عشوائيات على هوامش المدينة نزلاء على من سبقوهم من الطيور المهاجرة.

وهم تحت ضغط أوضاعهم الهامشية في مجتمع المدينة، وارتباطهم بجذورهم الريفية ينحسرون في مجتمعهم، وينكمشون في ثقافتهم ويتقوقعون في تقاليدهم، ويعملون على تريييف ما استقطعوه من أرض الحضر.

المهمَّشون: أما المهمشون فهم نوع آخر لا يمارس عملا، ولا يحفل بشيء. وقد همشهم المجتمع فانفصلوا عنه وهمشوه، وكونوا عالمهم الخاص، وتبنوا ثقافة الفقر والصمت التي تعني السلبية السلوكية، والتكييف مع اليأس والإحباط. الأمر الذي يساعدهم علي التعايش في سياق استبعادهم من مجتمع المدينة، والقناعة بما يلقيه لهم من فتاتٍ موائده!

وهؤلاء أخلاط من فصائل المتسولين واللقطاء والمشردين في الأرض، يتخذون من قارعة الطريق مجالا مفتوحا لنشاطهم، ومن الأرصفة والأماكن المهجورة سكنا لهم. وهم يمثلون العناصر السلبية الخامدة التي لا انتماء لها، ولكنها على استعداد وتحفز وانتهازية نشطة فاعلة في التخريب والسلب والنهب، عند بوادر أي اضطراب أو انتفاضة قد يختلط فيها الحابل بالنابل، ويباح فيها من المجتمع ما لا يستباح!

ويندس بين هذا الفصيل المنحرفون ومعتادو الإجرام للاختفاء عن أعين الرقباء، أو

الهرب من قبضة العدالة، وكذلك الذين تدفعهم غرائز العدوان والانتقام من المجتمع إلى استباحة حقوق وحياة الآخرين.

- **الشارع المصري في العشوائيات:**

قد يكون من القصور أو التقصير، ألا نلقي نظرة ولو عاجلة على صورة الشارع المصري، عندما يترك وسط المدينة ليغامر بشق مسار له في نسيج العشوائيات المظلم الكثيف. وهنا يتضاءل الشارع ويعتريه المرض والهزال، ويصبح تسميته بالشارع تجاوز كبيرا؛ فهو لا يعدو أن يكون حارة أو عطفة أو زقاقًا أو دربًا، أو حتى مجرد خيط واه في نسيج العنكبوت.

والعشوائيات، أو "مناطق الإسكان الرث"، تهبط في بعض الأحيان إلى درجة من التدني اللا آدمي، يصعب تصور وجودها في نطاق مدينة كبرى كالقاهرة. ولذلك، فقد اشتهرت باسم "قاع المدينة"، وإن كانت لا تتوسطها، كما قد يتبادر للذهن، ولكنها بالعكس نبتت عشوائيا على هوامشها الخارجية كالطفح على جلد المريض.

وقد عالجت شعبة الإسكان والمرافق وشعبة العلوم الإنسانية بالمجالس القومية موضوع العشوائيات ومشكلات الإسكان العشوائي والهامشي، وسُكنى المقابر بكثير من الدقة والاستفاضة، وقدمت العديد من التوصيات مما لا يتطلب المزيد.

ولكن ما يهمنا في العرض الذي نحن بصدده أن هذه المضايق والدروب، قد أصبحت حضّانة للانحراف والجريمة، وملتقى طبقة المهمشين في المجتمع الذي رفضها فرفضته، وكونت لنفسها عالما آخر من التمرد، ووجودا مستقلا عن الدولة.

وكي تتضح لنا بعض ملامح هذه الصورة المختزلة، ننقل فقرات من تقرير باحثة اجتماعية عن منطقة من عشوائيات إمبابة، بمنطقة "المنيرة الغربية"، (عن كتاب "المهمشون والسياسة في مصر" ص ١٦٢، ١٦٣) صادر عن مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية– الأهرام:

"بالقرب من نفق المنيرة الغربية تكثر سيارات النصف نقل، وتلك التي تقوم بنقل الركاب. وهي من محافظات بعيدة ولا تحمل لوحات رقمية، يقودها صبية صغار لا يتعدون الخامسة عشرة، ومساعدوهم لا يتعدون السابعة.. ويكفي أن تزور نفق المنيرة مرة واحدة حتى تصاب بالدوار، فالسيارات تسير في الاتجاهات العكسية وسط شارع مطار إمبابة، وفي صورة فوضوية، أو تكوّن سدًّا مغلقًا بمشاجرات السائقين، بسبب التنافس على أولوية التحميل للأفراد. ويستخدم في هذه المشاجرات كافة أنواع الأسلحة، وأخفها الألفاظ النابية.

"ويتربص الفتوات عند تقاطعات شوارع المنيرة.. ويتم سؤال الغرباء من المارة عن هويتهم، والتحرش بهم من قبل البلطجية والمسجلين خطر بالمنطقة.

"وأكوام القمامة هي سمة الحواري، بالإضافة إلي مزلقانات الموت" التي لا تجد

الباحثة أي تفسير لإصرار ساكني المنطقة على عبورها والتعرض لخطر الموت تحت عجلات القطار، بدلا من تسلق السلالم إلا كونها جزءا من اللامبالاة والإمعان في مخالفة ما تقوله أو تعمله الحكومة، حتى لو كان في صالحهم.

"وتعاني منطقة المنيرة الغربية من التدهور السكني، فالسكان يعيشون جنبا إلى جنب مع الحيوانات، وفي نهاية بعض الطرق الترابية بالمنطقة والتي لا تعرف بدايتها من نهايتها. يلاحظ الإنسان أكوام القمامة التي كثيرا ما يتصاعد منها دخان أسود، تختفي معه كل مفردات الخطاب الرسمي عن التطور والنهوض بالبيئة!

"ويحل الباعة الجائلون محل الحوانيت وترتفع أصوات النساء عبر النوافذ والدروب الضيقة ويتمثل المكان الوحيد للترفية عن الأطفال في وسط أكوام القاذورات التي تحيطها برك المياه الأس والطين".

ثم لنا أن نسال أين اسم "المنيرة" في هذا الظلام الكئيب؟ وكيف يقودنا الشارع المصري إلى هذه البقع المهمشة والمحرومة، والتي لا تؤخذ في الحسبان ولا تزار، إلا عندما تندلع منها النار!

ولماذا نتبنّى سياسة الانفعال وردود الأفعال تجاه مشكلات المجتمع، بدلا من انتهاج استراتيجية مدروسة ومستمرة؟!

لقد حان الوقت لبذل جهود جادة لإعادة التوازن بين هذه المناطق المهمشة، وباقي أحياء المدينة.

- **شارع وسط المدينة وثقافة الاستهلاك:**

عودة إلي النقيض: ونعود مرة آخرى إلى شارع وسط المدينة لنستجلي صورة للنقيض على جانب كبير من الأهمية، فقد عالجنا في الفقرات السابقة ظاهرة الإعلانات التي انتشرت في سماء المدينة، وما سببه سباقها المحموم لاستجلاب المستهلكين من تلوث بصري وهبوط بالذوق العام، ونبحث الآن أهداف وآثار هذه الأداة الجهنمية في نشر ثقافة الاستهلاك في مواكبة لعولمة الثقافة الاستهلاكية، وحضارة السوق في القرية الكونية علي الطريقة الأمريكية!

ولا شك أن الشارع المصري يتعرض الآن لطوفان من المغريات الاستهلاكية، من المستوردات الأجنبية، أو مقلداتها المحلية من مأكولات ومشروبات وملبوسات، تتصدرها الوجبات السريعة أمريكية المصدر والذوق، تلك التي انتشرت في المدينة بسرعة الوباء، وأصبحت أسماؤها وعلاماتها التجارية جزءا من مفردات لغتنا الدراجة، بل ومن ممارستنا اليومية.

وأصبحت منتجات الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات من عالم ماكدونالد والبتزاهت والكوكاكولا وأخواتها، تطاردنا بإلحاح وبكافة وسائل الأغراء، في الشارع المصري. وقد انتشرت منافذ توزيعها استراتيجيا على خريطة المدينة وعلى أرصفة الشوارع وعلى الدراجات الآلية التي تحملها إلينا في عقر الدار.. بنظام (home delivery .(take away

لا يقل عن ذلك في مجال إفساد الذوق العام وضياع الشخصية مثل الملبوسات من سراويل زرقاء Blue-Jeans وصديريات t.shirts مزركشة بدعايات تجارية، وشعارات فجة ومناظر أجنبية، أو رسوم مثيرة للغرائز. وتتخذ من صدور وظهور شبابنا من الجنسين لوحات دعاية متحركة في الشارع المصري لنشر ثقافات أجنبية ضحلة، تمحو الشخصية المصرية، وتفسد الذوق العام وتحرض على العنف والعدوانية!



الأعلان وثقافة الاستهلاك

والى جانب هذه الممارسات وانسياقا في نفس التيار، احتلت واجهات المحلات التجارية بالشارع المصري، الأسماء والشعارات الأجنبية بحروف عربية. وانطلق خيال بعضنا المريض، فابتكر أسماء خليطا من عدة لغات مثل "السلام شوبنج سنتر للمحجبات"، "سوبر ماركت إيه بي سي"... و"جزارة لاقاش كيري"... إلخ.

بل وانحدر الخيال إلى الحضيض حينما اعتلت أسماء بلغة الرعاع مثل "ركن المفاجيع" و"فول الحمار" و"مش هاقولك" و"إيش جاب"!! وواجهات محلات تجارية في شوارع أحياء كانت تعتبر من أرقى أحياء القاهرة (الزمالك) لقد بلغ الإسفاف مداه، وأصبح تداول لغة "الأنجلو فرانكو أراب"، هذه اللغة الشوهاء القبيط، يوازيها انتشار لغة دارجة منحطة هدفا للسفهاء، وكأن هذه الممارسات السوقية أصبحت دليلاً على التميز ومواكبة عصر العولمة.

وكأننا نسير معصوبي العيون في طريق مرسومة لنا، تخدعنا بالرقي والمعاصرة من الناحية المظهرية، وتربطنا بقيود من ناحية التقدم الحقيقي؛ حتى نستمر في المستوي الذي نبقى فيه سوقا مفتوحة لتجارة السلع الاستهلاكية اليورو أمريكية، وتحت شعار "تحرير التجارة العالمية"!!

ويجب إلا يغيب عن الأذهان بوادر صدام المصالح بين الدول الكبرى التي تحتكر الإنتاج والتصدير، وبين الدول النامية التي هي أداة الاستيراد وهدف الاستهلاك في مطلع القرن الحادي والعشرين... وتتنوع صور هذا الصراع وأسلحته وجبهاته في كل مدن العالم، ويبرز الشارع في المدينة كأحد الساحات المفتوحة المستباحة للقوة الأعظم لنشر ثقافة الاستهلاك وحضارة السوق في نظام العولمة.

وتلعب عناصر الإبهار التي تنشرها وسائل الإعلام بأحدث التقنيات في مدن العالم الثالث، لتفرض بديلا عنها ثقافات الدولة المسيطرة. هذا بالرغم من الجهود التي تبذلها منظمات دولية أخرى كاليونسكو مثلاً، من محاولات لنشر وترسيخ مفهوم "التنوع البشري الخلاق"، والعمل على تعايش الثقافات

وتفاعلها، وتطويرها **لخدمة الإنسانية جمعاء. ولكن تنتهي دائما الغلبة والسيطرة للقطب الأوحد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا**، تحت شعار **تحرير التجارة وحب ثقافات** القرية الكونية في **قالب العولمة.**

وهكذا يتضح لنا أبعاد الدور الذى قُدِّر **للشارع** المصرى أن يؤديه كساحة مفتوحة للدعاية لثقافة الاستهلاك، أو كما نعتها بعض المفكرين بثقافة الـ TAKE-AWAY وما يتبع ذلك من تغيير فى نمط سلوك المجتمع وربما تقاليده وأخلاقة، بما يمس مقوماته الذاتية من عادات ولغة قومية، فضلاً عن إساءة توجيه اقتصادياته، وحصرها فى الاستيراد والاستهلاك والإهلاك. وهذا ترف لا نملك مقوماته، ولا نقوى عليه.

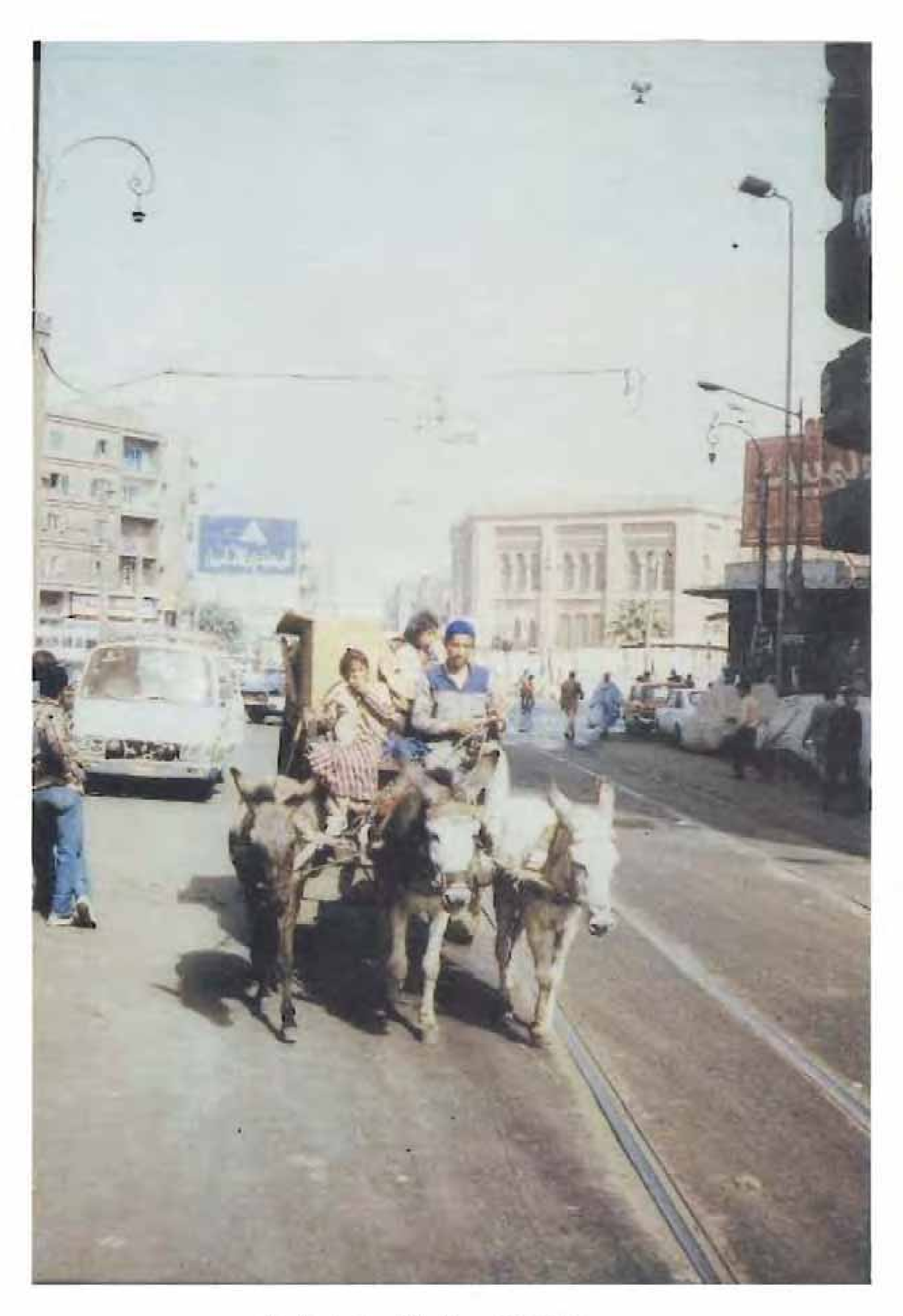
جهود للإصلاح والتجميل: ومع كل هذا العبء الثقيل من السلبيات والتراكمات، فإنه لا يفوتنا أن ننوه بالإجراءات الإيجابية التى بدأت تأخذ طريقها إلى الشارع المصرى؛ فقد شهدت المدن الكبرى فى مصر، فى الآونة الأخيرة، جهودا مكثفة للإصلاح والتجميل، تركزت كما هى العادة فى القاهرة والإسكندرية، ولكنها ليست بالقدر الذى نطمح إليه ولا على قدر ما أصابها من إهمال وتخلف برغم توافر الخبرات والإمكانات البشرية فى كافة المجالات التى يحتاجها عمران المدينة. ونعرض فيما يلى هذه الجهود:

التصدى لمشكلات النقل والمرور: لقد بلغت معاناة الشارع المصري، وخاصة بوسط المدينة، درجة خطيرة ممثلة في التكدس والزحام بصفة أساسية، الأمر الذي أصاب الشارع– كما يصاب البشر– بضغط الدم وتصلب الشرايين.

وكان لزاماً أن تتحرك وزارة الإسكان والمرافق لتنفيذ مشروعات عاجلة، سبقت دراستها بمعرفة أجهزتها للتخطيط العمراني وهيئات المرافق. وهذه المشروعات تهدف إلى التخفيف من ضغط المرور في وسط المدينة ونقل المرور العابر السريع إلى شوارع علوية، تنطلق محاورها في الاتجاهات المناسبة نحو الطريق الدائري الذي يطوق المدينة.

وبذلك يتم امتصاص الحركة الوافدة من الأقاليم، ونقلها إلى المحاور العابرة للكتلة السكنية، وبالعكس إتاحة الخروج من المدينة إلى الطرق الإقليمية بسهولة.

وقد قامت الحكومة أخيراً بتنفيذ مشروع مترو الأنفاق الذى كان قد تمت دراسته منذ الستينيات؛ فانطلقت قطاراته على خطين الأول من حلوان إلى المرج والثاني من شبرا الخيمة إلى الجيزة. كما أن الخط الثالث من الدراسة إلى إمبابة سيشرع فيه قريبا، وهذه الشبكة المهمة من النقل فى الأنفاق سوف تخفف من الضغط على المواصلات السطحية.



من مشكلات تخلف وسائل النقل - ترييف المدينة



من مشكلات تخلف وسائل النقل– ترييف المدينة



من مشكلات تخلف وسائل النقل – ترييف المدينة

معالجة أمراض الضغط: اتخذت الحكومة إجراءً غير تقليدى لتخفيف وطأة الضغط على الشارع المصري، والاقتصاد فى استهلاك وسائل النقل العام والخاص. وذلك بقصر أيام العمل فى المصالح الحكومية والقطاع العام على خمسة أيام فى الأسبوع، مع إطالة فترة العمل اليومية بما يعوض ساعات اليوم المستقطع.

وقد لوحظ مردود هذه التجربة إيجابيا على حركة الشارع ونبض المدينة في نهاية الأسبوع، مما يستوجب ترسيخها وتعميمها على كافة الجهات والهيئات العاملة، بعد تقييم نتائجها من النواحي الاقتصادية والإدارية والصحية والمعنوية، وخاصة بالنسبة لصغار العاملين الذين يذوقون عذابات النقل والمواصلات طيلة الأسبوع.

كذلك تُدرس التبادليات المطروحة بالنسبة لأيام العطلة الأسبوعية، وهل تكون الخميس والجمعة، أو الجمعة والسبت، أو السبت والأحد، كما تُدرس أيضا بمعرفة المختصين بإدارة المرور مشكلة توزيع سير سيارات وآليات النقل والمواصلات على أيام الأسبوع فردية أو زوجية، طبقا لأرقامها؛ بهدف خفض كثافة المرور إلى النصف. وهو ما اتخذته كثير من الدول كإجراء لتخفيف الضغط على شرايين المدن المزدحمة.

ومهما يكن من أمر، فقد غدا الشارع المصرى فى أمسّ الحاجة لمثل هذه الإجراءات غير التقليدية؛ ليبرأ من أمراض الضغط وتصلب الشرايين.

إعادة الانضباط وتصحيح الاستخدامات: تبذل شرطة المرافق جهودا مضنية لإعادة الانضباط، وحسن توظيف الشارع، وخصوصًا فى الأحياء التجارية المزدحمة، لما خصص له من استخدامات.

وقد آن الأوان لرفع المعاناة عن المشاة، بتحرير الأرصفة من إشغالات الباعة الجائلين، ومن امتدادات دكاكين باعة الخضر والفاكهة والمقاهي، وورش الحرفين الذين كانوا يستغلون الأرصفة لحسابهم الخاص، مما يجبر المشاة على مخالفة آداب المرور وقواعده بالنزول إلى نهر الشارع؛ فيبطئون مسار السيارات، ويعرّضون أنفسهم للمخاطر.

ويلزم هنا بذل مزيد من العناية بالأرصفة وجعلها فى صورة سليمة وآمنة، تُيسّر حركة المشاة، وتساهم فى تجميل الشارع المصري، وتتكامل مع عناصر البيئة العمرانية المشيدة فى منظومة حضارية تليق بالمدينة المصرية.

تعديل في اشتراطات البناء: قامت وزارة الإسكان والمرافق أخيراً بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني، فيما يختص بـ"اشتراطات المناطق. وهى تشمل الاشتراطات التى تحدد الكثافات السكانية، وبالتالى تعداد السكان واستعمالات الأراضى وإشغالات المبانى، وارتفاعاتها وكثافتها البنائية والحد الأدنى لمساحات قطع الأراضى، وأبعادها، والحد الأقصى للمساحة المشغولة بالبناء، بما يكفل السماح بدخول أشعة الشمس إلى الوحدات السكنية شتاءً، كلما أمكن ذلك.

والحفاظ على النواحى الجمالية بالمنطقة، بما فى ذلك ألوان واجهات المبانى ومواردها، وطابعها المعمارى، وأماكن انتظار السيارات وأماكن التحميل والتفريغ خارج حدود الشارع (داخل الملكيات الخاصة) وغيرها".

ولا شك في أن إدخال الفقرات الخاصة ببعض النواحى المعمارية والجمالية فى مواد اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني، وإن كانت محدودة- يعتبر خطوة مهمة نحو إعادة أسس وقيم الجمال المعماري للشارع المصري، وبالتالى رفع المستوى الحضاري للبيئة العمرانية ككل، مما سيكون له أثر إيجابي في سلوكيات المجتمع وتثقيف حواسه، وخصوصًا لو طُبقت اللوائح التى تحدد طابع المناطق، وتحقق الانسجام المعمارى بين مبانيها.

ولا بد أن تفعيل مثل هذه القوانين على ارض الواقع، يتطلب من السلطات المسئولة الجدية الصارمة، والمتابعة الدءوب لأجهزة التنفيذ فى المحليات. وسوف يمضى بعض الوقت حتى تظهر آثار تطبيق هذا القانون، مما يتطلب من أفراد المجتمع التعاون والوعى والإحساس بالانتماء والمسئولية الجماعية.

محاولات النظافة والتجميل: إن نظافة البيئة العمرانية من شوارع ومنشآت مبنية لا تصل أبداً فى بلادنا إلى الحد الأدنى المقبول، وخاصة فى المدن الكبرى كالقاهرة، برغم قيام "الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة" بمجهودات كبيرة فى إطار ما يخصص لها من إمكانات (عمالة ومعدات واعتماد). وهذه غالبا ما يظهر أثرها- برغم ضآلتها- فى الأحياء المحظوظة، وتبقى الأحياء الفقيرة والعشوائية خارج دائرة الاهتمام.

ومن الواضح أن مشكلة التعامل مع المخلفات اليومية لما يقرب من خمسة عشر مليوناً من السكان فى القاهرة، ليست من الأمور الهينة التى تنفرد بها هيئة حكومية تخطيطاً وإشرافاً وتنفيذاً.

وقد عهدت الهيئة فى السنوات الأخيرة لبعض الشركات بأعمال النظافة فى بعض أحياء القاهرة. ونرجو أن تعمم التجربة؛ فتشمل المدينة كلها فى إطار خطة علمية لجمع ونقل وفرز مخلفات المدينة، ومعالجتها بأساليب التكنولوجيا المعاصرة بدفن ما يجب دفنه وحرق ما يلزم حرقه، وتدوير ما يصلح تدويره كما تفعل الدول المتقدمة، وكفانا ضياعاً للوقت وإهدارا لما أنفق فى دراسات مستفيضة ومشروعات تفصيلية، تركت على الأرفف ليعاد عرضها على اللجان من جديد.

أما بخصوص أعمال التجميل، فلا يبدو أن لهذه الأعمال خطة واضحة المعالم تشمل مناطق المدينة المختلفة، كما لا تتضح عناصر هذا التجميل وأدواته، ولا كيفية إسهام المواطنين فيه، سواء على مستوى الهيئات أو الشركات أو الأفراد (رجال الأعمال مثلاً) من ناحية التمويل، أو كليات الفنون الجميلة والتطبيقية، ونقابات الفنانين التشكيليين والزراعيين من ناحية الأفكار الإبداعية والتنفيذ.

وقد ظهرت محاولات متفرقة هنا وهناك بإنشاء مجموعة من الحدائق الصغيرة موزعة على رقعة المدينة، كما وُضعت أوانٍ ضخمة مكسوة بالموزاييك في بعض الحدائق التي تتوسط بعض الميادين أو الطرق. وهذه الأعمال لا ترقى للمستوى الذي يمكن اعتباره تجميلاً حقيقياً مدروساً للمواقع التي وضعت فيها.

إن أعمال تنسيق المواقع لتجميل المدينة، تخصص تقوم به منظومة متكاملة من معماريّ فنان وفنان تشكيلي ومصمم لتنسيق الحدائق وزراعي متخصص في البستنة، ولا تُترك للأذواق والاجتهادات الفردية لأصحاب القرار، كما لا تترك أيضاً للمتبرعين من أصحاب الشركات والمصانع بملأون الساحات والطرق بأعمال ساذجة من النافورات والمجسمات التي لا ترقى إلى مستوى الفنون التشكيلية الرفيعة والتي يكون الدافع للتبرع بها الدعاية التجارية السوجية للمارة في الشارع المصري بأرخص التكاليف.

هذا ولا يزال الميدان والساحة والحديقة والشارع، تفتقر جميعُها لعناصر الفن والجمال التي يجب أن تأخذ مكانها على جدران المباني العامة، أو بمداخلها، في نحت بارز أو تماثيل لشخصيات وطنية، أو تكوينات نحتية مجسمة تتكامل مع نافورات للمياه، في تناغم إبداعي يشيع في الميدان أو المكان الحيوية والبهجة والجمال.

التشجير والنخيل وتحرير شواطئ النيل: شهدت بعض شوارع القاهرة اهتماماً ملحوظاً من محافظة القاهرة، بتشجير الأرصفة وبغرس صفوف النخيل في بعضها؛ مما أضفى إيقاعاً بصرياً جميلاً على بعض الطرق الرئيسية في قليل من الأحياء المنتقاة.

كذلك أحس كثير من المواطنين المحرومين من المتنزهات والهواء النقي بسعادة كبرى، حين شعروا ببدء اهتمام محافظة القاهرة بتحرير شواطئ النيل من المنشآت والاستحكامات التي أقامتها بعض الأندية والهيئات المحظوظة، والتي استقطعت مواقع على النيل لحسابها، متذرعة بحصولها على عقود انتفاع بهذه المواقع.



النخيل.. وتجميل شواطئ النيل

إن هذه التجاوزات التى وقعت فى غيبة من الوعى بحق رجل الشارع المصرى بالاستمتاع بالنيل، كان لابد أن تُزال، أو تُوقف على الأقل، وخصوصا بعد أن وضعتها الصحافة فى دائرة الضوء.

وكم هنأ الناس أنفسهم بالخطوة المباركة التى خطتْها المحافظة بتحريك الآليات والمعدات لإزالة التعديات، وهدم تلك الاستحكامات. ولكن للأسف الشديد لم تستغرق هذه العمليات من الزمان قدرا يترك أثـرا، أو يُصلِح خطأ، أو يصحح وضعاً!! ومازال حصار شواطئ النيل مستمرًا.

خاتمة

إن مشكلات تعامل المجتمع مع الشارع المصرى معقدة ومتشعبة، وقد أثقلتها تراكمات السنين؛ فأصبحت مجالات التأثير والتأثير بين المجتمع والشارع، لا تُنتج إلا مضاعفات سلبية. كما أن الحوار الطبيعى المعقود بينهما لا يمكن اعتباره حوارا نشطا إيجابيا، يدفع الأطراف المعنية من الشركاء والفرقاء، فى اتجاهات خلاقة تبنى ولا تبدد، تصون التراث والطابع، وتحافظ على صحة البيئة العمرانية للمدينة، وتقيها من الإهدار والدمار.

ولذلك، فقد أصبح الأمر يستوجب مراجعة شاملة لعلاقتنا بالشارع المصرى باعتباره نبض المدينة، بل التمثيل الواقعى لحياة المجتمع إذ لا يمكن أن يستمر الحال على ما هو عليه، وتبقى الصورة التى تمثلنا لا ترضينا ولا تشرفنا كدولة لها مكانها ومكانتها الطليعية فى العالم العربى، بل وفى الشرق الأوسط.

ولأهمية هذه القضية وضرورة التصدى لمعالجة مشكلاتها، يجب وضعها فى إطارها الصحيح كمشروع قومي تُحدد أهدافه وتُدرس خطته، وتعبَّأ له كافة الإمكانيات فى الوزارات المعنية، وأن يأخذ ترتيبه المناسب فى سياق أولويات الدولة.

وفى هذا السياق، تتداعى إلى خاطرى الاقتراحات التالية:

أولاً: فى إطار المشروع القومى لإعادة الاعتبار للشارع المصرى، يجب أن تناط إدارة عمران المدن الكبرى إلى جهاز متخصص متكامل، تحشد له الكفاءات الهندسية والفنية والإدارية، فى كافة مجالات التخطيط والتنمية الحضرية، والارتقاء بالبيئة العمرانية، بما تضمه من نواة تاريخية أو مناطق تراثية أو امتدادات عمرانية جديدة.

وهذا الكيان هو "البلدية" التى تعمل أجهزتها فى إطار المحافظة المسئولة عن إدارة المدينة ككل. وقد كانت بلدية الإسكندرية وبلدية القاهرة- اللتان لم يستمر عملهما إلا لفترة محدودة- مثلين ناجحين فى إدارة العمران والتنمية الحضرية.

وتقتضى دقة التطبيق إجراء دراسة جادة، مع الاستفادة من نظم إدارة عمران بعض عواصم العالم الكبرى كباريس ولندن، والتى يختص فيها كل من عمدة باريس (Le Maire) وعمدة لندن (The lord Mayor) بشئون عمران هاتين المدينتين.

ثانياً: وفى نطاق مسئوليات البلدية– المقترح إرجاعها– يجب معالجة القصور فى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتخطيط والتنمية الحضرية، وبصفة خاصة تلك المتعلقة "باشتراطات البناء والهدم"، بحيث تشمل كل العناصر التى تؤثر على القيم الجمالية فى الشارع المصرى، ومن ذلك ما يلى، على سبيل المثال:

- تحقيق التوافق والانسجام بين المبانى المتجاورة من ناحية التصميم المعمارى، للحفاظ على الطابع العام للشارع، وتأكيد شخصية المنطقة أو الحى.
- الالتزام بتشطيب أو إتمام واجهات المبانى بالمستوى الجمالى اللائق، وطبقاً للمواصفات التى اعتمدت فى الترخيص بالبناء.
- إلزام الملاك وشاغلى العقارات بالعناية والصيانة الدورية، وخصوصا الواجهات على الشارع، وقيام السلطات الإدارية بتنفيذ هذه الأعمال على حساب هؤلاء فى حالة تقاعسهم فى القيام بها.
- منع العبث بواجهات المبانى، مثل طلاء الوحدات السكنية (الشقق) بألوان مخالفة للون العمارة، أو إضافة عناصر بارزة، أو تقفيل البلكونات، أو وضع أجهزة تكييف الهواء بأسلوب عشوائى، وغيرها من الممارسات التى تشوه طابع العمارة، وتشيع التلوث البصرى فى الشارع المصرى.
- إلزام الملاك باستكمال تنفيذ المبنى، وإتمام واجهاته بكامل الطوابق التى صدر بها ترخيص البناء، وقيام السلطات الإدارية بتنفيذ ما تبقّى من أعمال على حساب المُلاك فى حالة تقاعسهم.
- إلزام المُلاك ضبط أسلوب تعلية الطوابق التى تصرح بإضافتها على المبانى القائمة، بحيث تكون الإضافة والأصل وحدة متكاملة فى المظهر المعمارى. وهذا الأمر يستلزم من السلطة القائمة على إصدار التراخيص، الفحص الدقيق للطرز المعمارية للمبانى المطلوب تعليتها.
- إعداد تخطيط تفصيلى شامل لعواصم المحافظات والمدن الكبرى، على أساس تحديد المناطق المتجانسة من ناحية الأنشطة والكثافات السكانية والبنائية والطابع العمرانى، لمنع تداخل واختلاط الأنشطة المتنافرة، أو تغيير استخدامات الأراضى والمبانى، وذلك للحفاظ على توازن البيئة الحضرية للمدينة، وتوازن هيكل الاستثمار والاقتصاد العقارى، سواء لأعمال التعمير والبناء، أو أسعار الأراضى.
- الاهتمام بتعميم شوارع المشاة فى منطقة وسط المدينة، وبصفة خاصة نواتها التاريخية. وذلك فى إطار التخطيط الشامل لحركة المرور، للحد من أضرار تلوث الهواء والضوضاء، والحفاظ على طابع هذه المناطق التى تضم الثروة العقارية الممثلة فى المبانى التراثية والأثرية. ويقع تنفيذ هذه المهام على عاتق الإدارة المحلية.
- الاهتمام بالشوارع والساحات والميادين ذات المكان والمكانة الخاصة فى المدينة، وذلك بإخضاعها لنظم خاصة للإشراف والتعامل،

بوصفها محميات تراثية تحتضن حقبا تاريخية مهمة من تاريخ مصر، وعلى سبيل المثال فى القاهرة: شارع المعز لدين الله الفاطمى، وميدان الأزهر والحسين، وميدان الرميلة، وميدان القلعة، وغيرها.

- وضع حد للسلوكيات غير المرغوبة، والممارسات غير المتحضرة ممّن يملأون جو الشوارع والميادين بالجلبة والضوضاء، وإعادة الانضباط بتطبيق العقوبات الرادعة على المستهترين، والعدوانيين الذين يتعرضون للمارة بالمشاكسات والإيماءات الجارحة والألفاظ النابية، والتصرفات غير المسئولة التى تصل إلى حد تفجير المفرقعات على سبيل اللهو الصبيانى.
- وضع سياسة ثابتة لتنظيم عمليات الإعلان التجارى ضخمة الحجم واسعة الانتشار، فى شوارع المدينة وميادينها، ومراعاة التحكم فى أماكنها ومساحتها وتصميماتها ومادتها الإعلانية والإعلامية، حتى لا تصبح المدينة ساحة مفتوحة لثقافة الاستهلاك بلا ضوابط، والتى تستثير الغرائز والتطلعات إلى مستوى من الرفاهية المادية لا بلائمنا.
- وضع سياسة ثابتة لاحتواء وتنظيم الأسواق المؤقتة للباعة والجائلين، وذلك بتخصيص ساحات مفتوحة بالأحياء المختلفة للمدينة وبالقدر الكافى، لإقامة أسواق مؤقتة فى أيام وساعات محددة خلال الأسبوع. ويتم ذلك بإقامة هياكل مظللة تحمى المتعاملين فى هذه الأسواق بمعرفة الإدارة المحلية، وتزال المظلات وتنظف الساحات فور انتهاء التعامل وقبل انقضاء النهار. وهذا يحمي الشارع من مشكلات الباعة الجائلين، ويتيح لهم فرص الكسب الشريف، مع تقديم المتطلبات للمستهلكين بأحسن الأسعار.

ثالثاً: إنشاء كيان مركزى (هيئة عامة) تتبع وزارة البيئة، وتختص بتخطيط وتصميم وإقامة وإدارة المسطحات الخضراء بكافة أنواعها ووظائفها المختلفة، بما فى ذلك مناطق الغابات والأحزمة الخضراء حول نطاق المدن، طبقا للأصول العلمية. والعمل على زيادة نصيب المواطن من الرقعة الخضراء فى المدن وكافة مستويات المجتمعات العمرانية، وإن اقتضى الأمر تغيير استخدامات أراضٍ مملوكة للدولة، تشغلها أنشطة حكومية، يمكن نقلها إلى خارج زمام الكتلة السكنية.

رابعاً: إشراف وزارة البيئة على شئون النظافة العامة، ومعالجة النفايات فى المدن والتجمعات العمرانية بكافة مستوياتها، طبقاً لخطة استراتيجية شاملة، تستند على أسس علمية وإلى تجارب البلاد المماثلة، وتقوم بتنفيذ هذه الخطط شركات متخصصة.

خامساً: معالجة مشكلات المرور المتفاقمة فى المدن الكبرى، وذلك بتقسيم المشكلة إلى عنصريها، وهما: الأول تخطيط حركة المرور بإعداد Traffic Master plan، وهو تخصص هندسى إحصائى يوجب التبعية لأحد مؤسسات الدولة التخطيطية الهندسية. والثانى إدارة حركة المرور والإشراف عليها فى المواقع، وهو تخصص انضباطى أمنى يوجب التبعية لأحد مؤسسات

الدولة الأمنية، كما هو حالياً.

سادساً: إعادة الانضباط إلى الشارع المصرى، وتنقيته من الهامشيين والمهمَّشين، فى إطار مشروعات رعاية الدولة والمجتمع لهذه الفئات المحرومة، وبذل الجهود لتصحيح أوضاعها، واحتوائها فى أحضان المواطنة الشريفة المنتجة. ويجب أن توضع هذه القضية فى مقدمة أولويات وزارتي الشئون الاجتماعية، والداخلية.

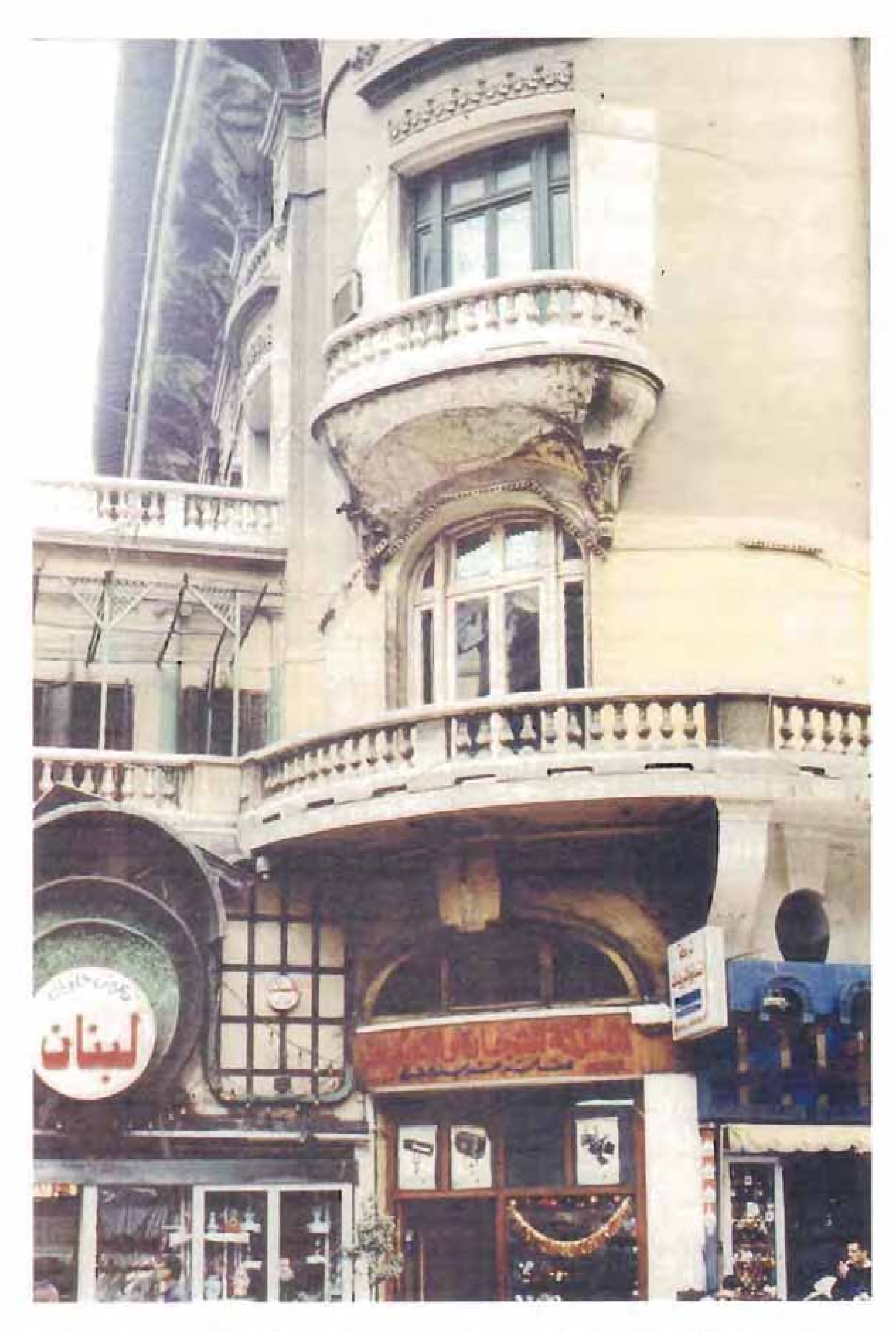
سابعاً: إعداد دراسة شاملة، يقوم بها علماء الاجتماع والأطباء والمهندسون وعلماء البيئة، لمظاهر الخلل فى البيئة العمرانية فى المدينة، وإبراز أثر هذا الخلل فى السلوك العام، والصحة النفسية والبدنية للمواطن فى الشارع المصرى. ويكون ذلك تحت رعاية مشتركة من وزارات الإسكان والمرافق والصحة والسكان وشئون البيئة والمحليات.

ثامناً: نشر الوعى بشئون البيئة العمرانية والمعمارية التى تنعكس صورها على الشارع المصرى بين تلاميذ مراحل التعليم العام، حتى يترسخ فى نفوسهم الإحساس بالانتماء والملكية العامة، وفى وجدانهم قيم الجمال والتحضر. وتلك أساسيات الحياة الكريمة المستنيرة فى مجتمع سليم متوازن.

تاسعاً: قيام أجهزة الإعلام، وفى مقدمتها قنوات التليفزيون، بتنفيذ خطة تثقيفية فى مجال "السلوكيات العامة" للمجتمع، ولتلقى الضوء بصفة خاصة على التوعية بعمران المدينة، سواء المناطق الأثرية منها، أو ما يقام من مشروعات للنظافة والتجميل التى تهدف إلى رفع مستوى المعيشة، وترسيخ السلوكيات السوية فى الشارع بوصفة التمثيل الحي للمجتمع.

عاشراً: فتح المجال وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون البيئة والتنمية الحضرية، حتى تقوم برسالتها فى مساندة ومساعدة الدولة فى تنفيذ مشروعاتها الرامية إلى تحسين البيئة، ورفع مستوى حياة المواطن المصرى، من خلال وسائلها وإمكاناتها المتحررة، وقربها من الناس، ومعايشتها لواقع الحياة ومشاكلها.

وبذلك تضمن الدولة المساندة من أداة فعالة تؤدى عملها التطوعى لأجل الله والوطن.



إلزام المُلاك بالعناية والصيانة الدورية، وخصوصا واجهات المباني

٢ - ٤

سوق العيور... والعبور الحضاري

شهدت باريس أواخر الستينيات، وفي فترة حكومة الجنرال شارل ديجول الثانية، حركة نشطة تستهدف تجديد حيويتها، واستعادة نضرتها؛ لتستمر عاصمة للثقافة والنور. وقد وضعت الأجهزة المعنية في وزارة التخطيط وبلدية باريس عدة مشروعات للتحسين، منها ما يخص نظافة وجمال المظهر المعماري، ومنها ما يشمل عمليات كبرى لرفع مستوى بعض الأحياء التاريخية، وهدم وإزالة ما لا يصلح للحفاظ عليه منها، وإنشاء مبان عامة ضخمة مكانها، تخدم أغراضا متنوعة وفي مقدمتها الأغراض الثقافية والعلمية.

والتزمت الحكومة بتنفيذ هذه الخطة الطموح، على مراحل. ولكن بعزم وإصرار، ومهما كانت التضحيات. فلم يكن خافيا على المسئولين عن تنفيذها وفي مقدمتهم "جاك شيراك" عمدة باريس السابق رئيس مجلس الوزراء آنذاك، وأندريه مالرو وزير الثقافة حينئذ وساعد الجنرال ديجول الأيمن.. لم يكن خافيا عليهما ما قد تتطلبه عمليات التحسين والتجميل من تكاليف ضخمة، وما قد تسببه من مشكلات ومتاعب اجتماعية، حينما تكون عمليات البتر والإزالة لبعض الخلايا السرطانية في النسيج العمراني للمدينة الجميلة هي الحل الأمثل.

وقد بدأت تلك الإصلاحات بإزالة الأتربة والأوساخ عن وجه المدينة، وإزالة القَذَى من عيونها، فظهرت المباني الأثرية والأحياء التاريخية كما لو كان عمال البناء قد نفضوا أيديهم منها لتوهم، وكذلك فرض على السكان تنظيف واجهات منازلهم، وإرجاعها إلى رونقها الأصلي.. وهكذا عادت النضارة والحيوية إلي "عاصمة النور".

واستمرت عجلة الإصلاح في دورانها، فظهر إلى حيز التنفيذ أهم مشروعات هذه المرحلة، وهو إزالة سوق الجملة للخضار والفاكهة المعروف "بالهال" من قلب باريس القديمة، ونقله إلى ضاحية رانجيس على بعد ثلاثين كيلو مترا جنوبا. ولم يكن قرار إزالة سوق الهال بالقرار الهين لعدة اعتبارات تاريخية واجتماعية واقتصادية، بل وثقافية أيضا.

فمنشات سوق "الهال" تحتل مكانا مرموقا في تاريخ الهندسة المعمارية، وتمثل إحدى علاماتها المميزة، فقد أُنشئت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصممها ونفذها أحد مشاهير الهندسة المعمارية والإنشائية في ذلك الوقت وهو "فرانسوا بالتار" بتكليف من البارون هوسمان عمدة ومخطط باريس الحديثة.

وتشكل مساحاتها المسقوفة وممراتها المظللة أجمل أمثله القرن التاسع عشر للمنشآت الحديدية والزجاج، فهي على هيئة قباب وأقبية شفافة تحمي الآوين إليها ولا تحجب الضوء عنهم.

ومنشآت سوق "الهال" أعطت هذه المنطقة من باريس التاريخية طابعا خاصا، فقد كانت لفترة من الزمن قطبا جاذبا للرواد يغشون مطاعمها الصغيرة ومقاهيها الممتدة على الأرصفة، في الهزيع الأخير من الليل،

يتمتعون بصنوف مأكولاتها ذات النكهة المحلية الخاصة. وقد اشتهر من هذه المطاعم والمقاهي الكثير، وسجل عشاقها من الأدباء والفنانين أجواء هذه الأماكن وطابعها الفريد ظهرت بعض صورها في روائع أدبية لكبار كتابنا- ... توفيق الحكيم وأحمد الصاوي محمد وحسين فوزي وغيرهم.

وقد تكاتف لعرقلة المشروع الجريء كثيرون من أصحاب المصالح المباشرة وغير المباشرة، من المتعلقين برموز الماضي. بل وتنبأ بعض المتخصصين والمتحذلقين في مجالات التخطيط العمراني والاجتماعي وجغرافية المدن للمشروع بفشل ذريع، إذ صعب عليهم استئصال "معدة باريس"-- هكذا كانوا يصفون السوق- بعملية جراحية تزيل معها مراكز وأوضاعًا ومعالم تراثية، ونفوذًا ومطامع، وأنشطة تجارية.

وقالت حكومة ديجول الكلمة الحاسمة وعلى أعلى المستويات، حيث كانت واثقة من جدية الدراسات التي أفضت إلى صحة القرار.. وبدئ في تنفيذ منشآت السوق الجديدة في ضاحية "رانجيس" فتمت في زمن قياسي وبأرقى مستوى من الإعداد والاستعداد. وحان وقت الرحيل وشد الرحال وإزالة المخلفات والأطلال، وخيم على المكان الحزن والاكتئاب بل وظهرت بوادر السخط والاحتجاج وارتسمت في الساحة مشاهد عاطفية ومأساوية عند فك أوصال المنشآت الحديدية القديمة، وإخلاء الساحة لكتائب التعمير والتطوير والتجميل.

لقد كانت كلمة الحكومة حاسمة جازمة، وكان القرار بلا تردد. وبرغم بعض التضحيات، فالمصلحة القومية والمنطلق الحضاري يعلو فوق كل اعتبار!

واليوم وبعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان، أثبتت الحقائق نجاح التجربة بما يفوق كل التوقعات، فقد تحولت ساحة سوق "الهال" القديمة إلى أكبر مركز ثقافي وتجاري وترفيهي ليس فقط بباريس ولكن على مستوى أوروبا كلها. وقد أعاد المركز إلى قلب باريس القديمة حيويته النابضة وإشعاعه الحضاري بعد أن أطفأت جذوته عوامل الزمن، وطمست حركة التطوير بريق السوق القديمة، وكبلت نشاطها.

وقام "جورج بومبيدو" ورئيس الجمهورية الذي خلف الجنرال ديجول بتتويج المكان بأحدث مركز للفنون والثقافة في أوروبا أطلقت وزارة الثقافة اسمه عليه تخليدا لذكراه وتكريما لهذه المؤسسة الثقافية العظيمة بعد وفاته. وهكذا أصبح موقع سوق الجملة للخضار والفاكهة المعروف "بالهال" بباريس، أكثر مراكزها حيوية وإشعاعا للثقافة الفرنسية وإسهاما في الحضارة الإنسانية!!

وانطلقت الحكومات المتتابعة في تنفيذ المشروعات السابق التخطيط لها لتجميل باريس، وكان أحدث هذه المشروعات التي بدئ في تنفيذه في السبعينيات هو استئصال خلية سرطانية أخرى، هي المذبح الرئيسي "السلخانة" وسوق الماشية ونقلها من مكانها الراسخ في حي "بورت لافيليت" على أطراف

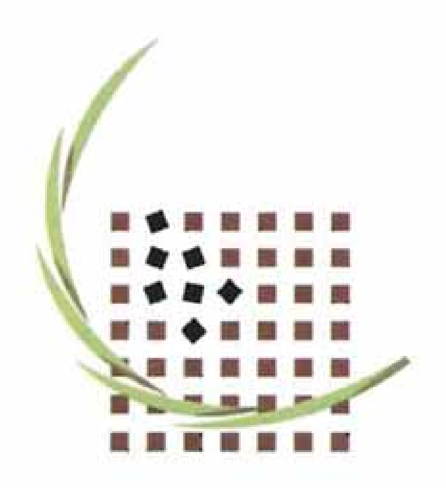
باريس الشمالية إلي مقر جديد بعيد.

والعجيب في هذه الحالة أن الحي والمنتفعين بوجود (السلخانة) بينهم، قد تجاوبوا مع السلطات المكلفة بالتنفيذ، فقد فهموا الدرس واستوعبوا تجربه سوق (الهال)، وأحسوا بفوائدها على المستوي القومي. وإن الزائر الذي كان يعرف رداءة هذه المنطقة المتطرفة من باريس، يراها اليوم وقد تحولت، وكأنما بفعل ساحر، إلى جنة من الحدائق الرائعة تتوسطها منشآت عظيمة هي معارض للعلوم والتكنولوجيا المعاصرة، ومراكز للفنون والموسيقا، ومنتديات وساحات للتجمع والترفيه الراقي والثقافة.

والسؤال الذي يلح على الإنسان ويحاصر فكره ووجدانه.. لماذا نحن كذلك؟ ثم أين نحن من مسيره الحضارة المعاصرة؟ وأين نحن من مثل هذه المواقف التي تحدد فيها الدول مسارها الحضاري بقرارات حاسمة، وفي الوقت المناسب؟

وكلنا رجاء ألا تترك الخلية السرطانية لسوق روض الفرج تفتك بجسم القاهرة، وأن نتيح لسوق العبور الفرصة؛ ليعود بنا إلى منطلق حضاري جديد.

كتبت هذه المقالة فى جريدة "الأهرام" منذ أكثر من عقدين ونصف، وقت أن كان نقل سوق الخضار والفاكهة إلى حديقة العبور- خارج القاهرة- فى المراحل الأولى من التنفيذ.



الباب الثالث

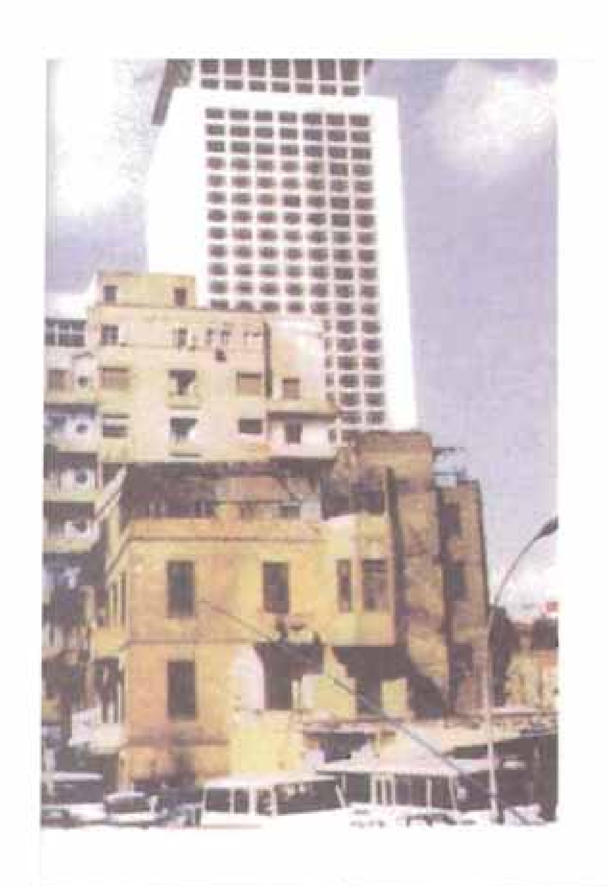
في التنسيق الحضرى والقيم الحضارية

٣ – ١

القاهرة والنيل فى إطار التنسيق الحضاري



القاهرة والنيل
فى إطار التنسيق
الحضارى



لقاء القاهرة والنيل بين الجغرافيا والتاريخ:

إن للقاء العاصمة والنهر قصة طويلة مثيرة، استغرقت من سياق الزمن حوالي تسعة قرون، وقد أخذنا في هذا التقدير تاريخ وضع "جوهر الصقلي" قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي أساسات القاهرة في عام (٩٦٩م) ثم بدء الزحف الكبير بعمران المدينة نحو الغرب إلى شاطئ النيل الشرقي في عهد الخديوي إسماعيل بدءا من عام (١٨٧٥م).

وقد كتب في القاهرة وعنها الكثير والغزير، فهي عالم بذاته يستوعب ملحمة مصر التاريخية خلال العصور الوسطى والحديثة والتي تحقق فيها تفاعل الإنسان والمكان والزمان في بوتقة التاريخ..

فعندما دانت البلاد للقائد المنتصر جوهر، كان عليه أن يفاضل بين عدة خيارات لإقامة عاصمة جديدة لسلطانه كما تقضي التقاليد، منها الاستمرار في البناء بمنأى عن النيل مثل الطولونيين، أو الإقامة بالقرب منه ليحقق التزود بالمياه ويوثق الصلات والمواصلات، أو العودة إلى الجنوب حيث تربض الفسطاط القديمة العاصمة الأولى للمسلمين في وادي النيل..

وفي النهاية استقر اختيار القائد جوهر على سهل رملي إلى الشمال من أطلال "القطائع" يحده جبل المقطم من الشرق والخليج من الغرب، وهو موقع كان خاليا من المنشآت فيما عدا دير للأقباط وقصر صغير، حيث أقام كافور الإخشيدي بساتينه. وكان لهذا الموقع ميزة البعد عن تحركات النيل ومخاطر فيضاناته والحفاظ على مسافة مناسبة بينه وبين الفسطاط مدينة العامة، إذ كان من المقرر أن تشيد المدينة الجديدة لتكون العاصمة السياسية للدولة، ومعقل الحكام ومركز النظام.

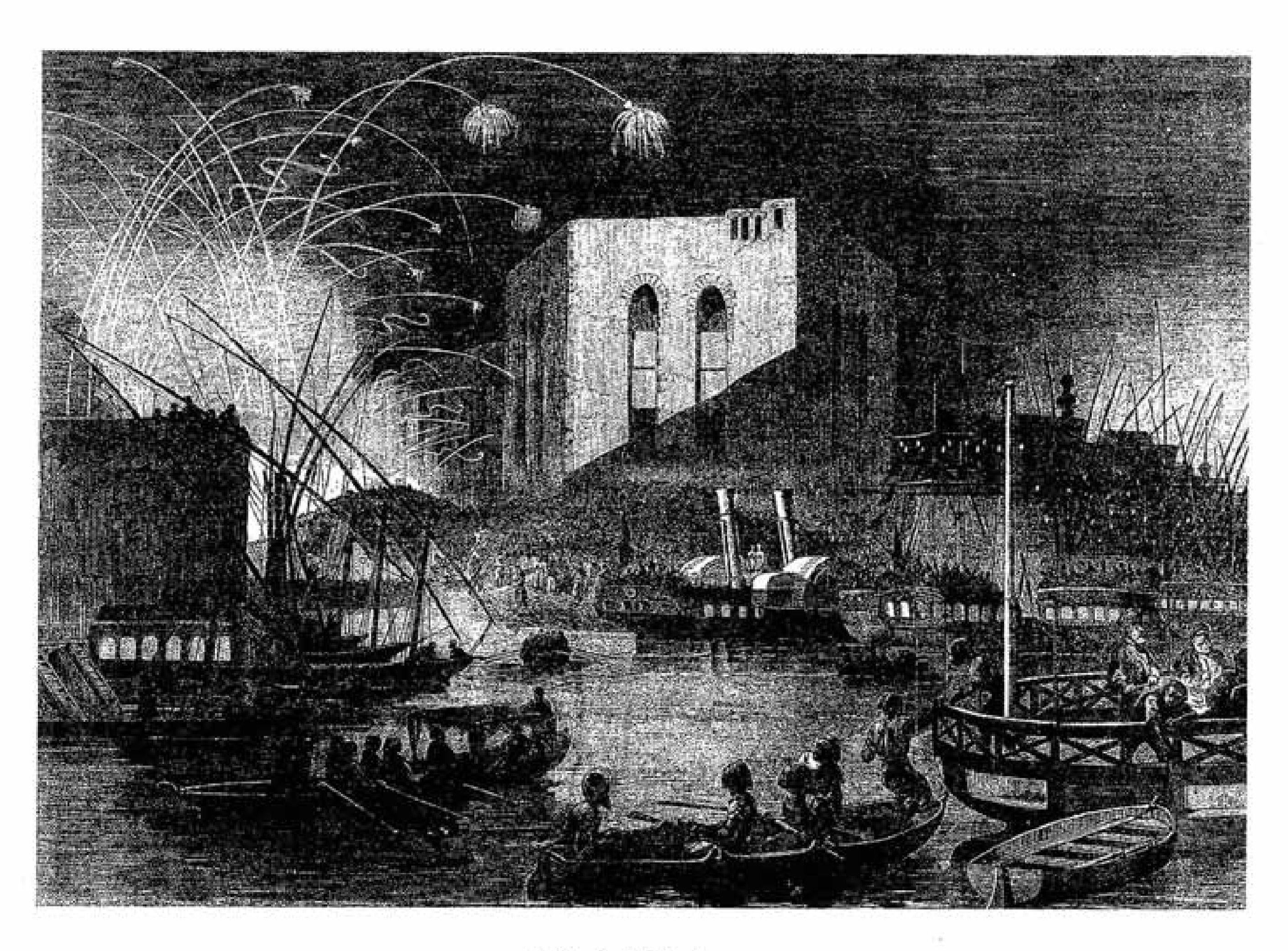
ومع ذلك لم يَخْفَ عيبُ بعدها عن النيل، وصعوبة الاستقاء منه، على فطنة الخليفة الفاطمي المعز لدين الله، عند قدومه إليها من عاصمته "المهدية" في المغرب. إذ يُروى أنه قال لقائده: "لقد بنيتها يا جوهر في بقعة لا هي على قمة الجبل فتتحصن بها، ولا هي على شاطئ النهر فتنتفع به!!".

وفي هذا الموقع الأخير للمدينة، استقر بها المكان وذاعت لها الشهرة، وارتفعت المكانة لدرجة أن ترادف اسم "القاهرة" مع اسم "مصر" في تاريخ الأولين وأحاديث المعاصرين، وكلام أولاد البلد الطيبين. بل ولم يكن إطلاق اسم "مصر" على "القاهرة" مبالغة أدب، أو شطحة خيال؛ لأن القاهرة ظلت القلب النابض والقطب المركزي للدولة بحكم ما تتطلبه إدارة شئون النيل (السلطان) من تنظيم ومركزية وهيلمان.

وصارت القاهرة عبر ما يزيد عن ألف عام- عدة عواصم متتالية في الزمان متلاصقة في المكان، شهدت عديدا من النظم والممالك والرجال عبر أحداث جسام، فاستوعبت القاهرة تاريخ مصر كلها، بل أصبحت هي "مصر المحروسة" نفسها!

حوار القاهرة والنيل:

والعلاقة بين القاهرة والنيل علاقة شديدة الخصوصية، وإن لم تكن دائما شديدة



حوار القاهرة والنيل
الاحتفال بالفيضان عند "مجرى العيون" بمصر القديمة فى القرن الـــ ١٩

الوئام، فقد امتدت القاهرة نحو الشمال الشرقي متباعدة في حذر وتحوط من غوائل الفيضان، إذ كان لفيضان النيل هذا "العاصي الأعظم" كما يسميه د. جمال حمدان (ويقصد بذلك العاصي المستعصي على الترويض والتحكم)، كان لــه انتظام مشوب بالقلق والحذر، قلق من ألا يفي في موعده بفيض الخير والعطاء، وضـــراعة إلى الله ألا ينقلب فيض الكـــرم إلـــى غــضب يجتاح الزرع والضرع، الأخضر واليابس.

وكما ورد عن القاضي الفاضـــل فـــي كتاب "مسالك الأبصار" لابن فضل الله العمرى في رسالة تحدث فيها عن النيل، "وأمـــا النيـــل المبارك، فقد ملأ البقاع مـــن الإصـــبع إلـــى الذراع، فكأنما غار علـــى الأرض فغطاهـــا، وأغار عليها فاستقعدها وما تخطاها، فما يوجد بمصر قاطع طريـــق ســـواه، ولا مرغـــوب مرهوب إلا إياه".

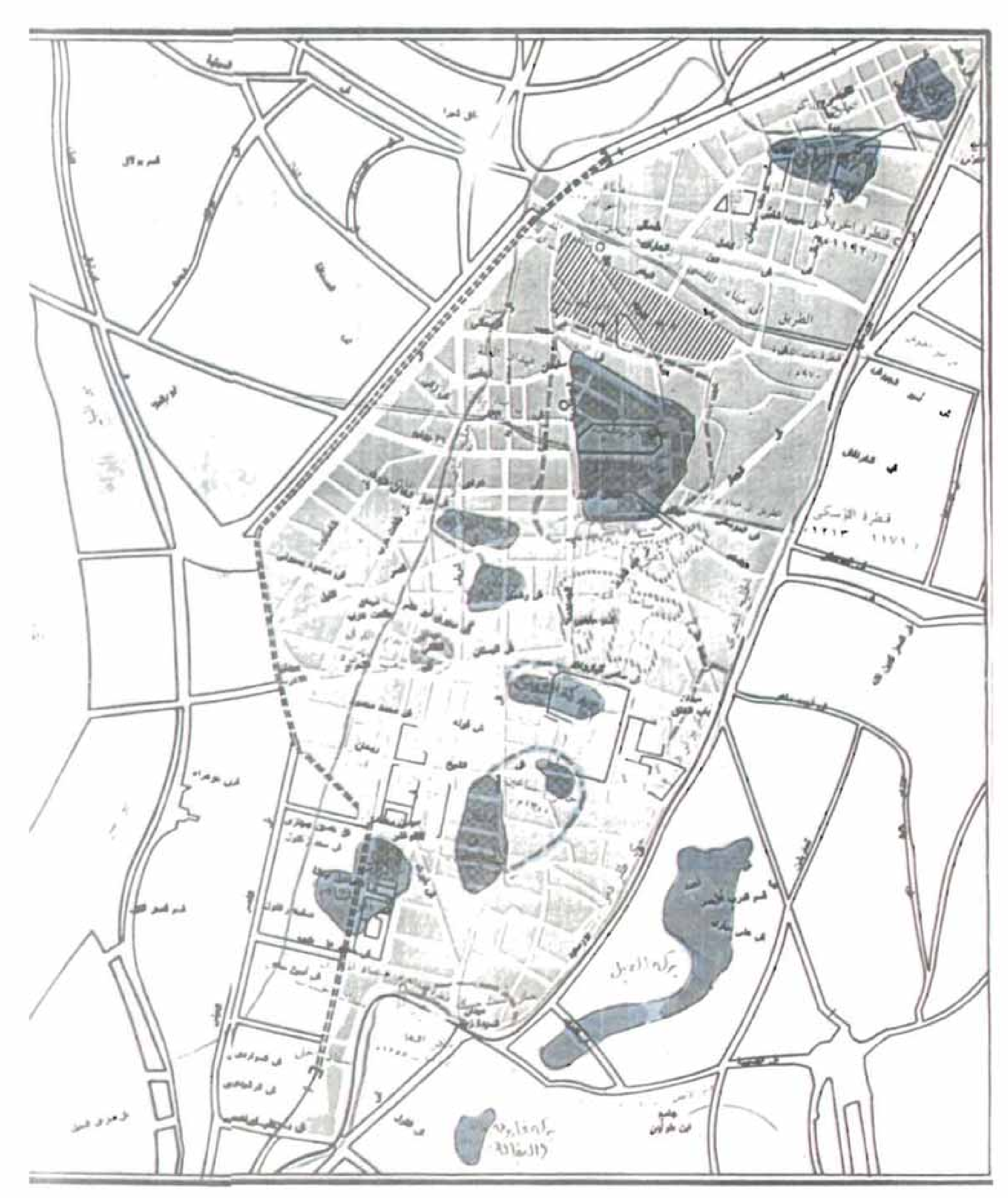
وعلى الرغم من بعد الجـــوار اســـتمر الحوار بين القاهرة والنيل عدة قرون بين شوق وحذر ورغبة ورهبة، كثيراً ما كانت تتحـــول إلى ضرب من المعابثة، حين يمد النيل أصابع خلجانه أو رشح فيضانه فيملأ البرك الضحلة، ويغمر الحقول والبساتين. وربما زادت المعابثة فأسقط الأشجار وحصد الـــشجيرات، وطـــوى بساط الخضرة مع انجـــراف الطمـــي وغمـــر المياه، فبدت البلاد أشبه ببحر تبدو فوقه المدن والقرى كـــالجزر وتكـــون وســـيلة الاتـــصال الرئيسية بينها المراكب. وقد وصـــف العـــرب مصر في هذا الوقت بأنهـــا تكـــون كـــاللؤلؤة البيضاء.

وقد استرعى الفيضان دائما الأنظـــار وتعجب الناس من أن النيل يفيض فـــي وقـــت يختلف عن فيضان غيره مـــن أنهـــار الـــدنيا، فيقول تيودور الصقلي "إن فيضان النيل ظاهرة غريبة للذين يرونها رأى العين، وغير معقولة لمن تصله أخبارها عن طريق السماع، فبينمـــا تبدأ كل انهار العالم في الهبوط في الانقـــلاب الصيفـــي يبدأ نهـــــر النيـــل وحـــــده فـــي الارتفاع".

ويقول أبو المكارم أسعد ابن مماتي في كتابه "قوانين الدواوين":(وليس في الدنيا نهـــر يجري في أشد ما يكون من الحر، غيرُ النيل. وليس في الدنيا نهر يزيد وينقص على ترتيب ونظام، إلا النيل. وليس في الدنيا نهر يجـــري إذا نقصت مياه الدنيا، إلا النيل.)!!

وقد تكونت على مر الـــزمن علاقـــة نفعية "برجماتيه" في تعامل سكان المدينة مـــع النيل، لإمدادهم بمقومات الحيـــاة مـــن المـــاء والغذاء ووسيلة الانتقال. أما عن الاستمتاع به كعنصر من مباهج الحياة، فقـــد قنـــع ســـكان المدينة بمياه البرك الهادئة المنتشرة في أنحـــاء القاهرة، ومنها ما كان يمتلـــئ مباشـــرة عـــن طريق مسارب مـــن النهـــر أو مـــن رشـــح فيضاناته، وذلك بعد نمو القـــاهرة وامتـــدادها خارج الأسوار الفاطمية.

وقد ظل عديد من هذه البرك الـــشهيرة مثل: بركة الأزبكية- بركـــة الفيـــل- بركـــة الحبش- بركة الرطلي- بركة قرموط- بركـــة الناصرية- بركة الفوالـــة- بركـــة قـــارون.. وغيرها حتى دخول الحملة الفرنسية مصر في



مواقع برك القاهرة فى القرن التاسع عشر

عام (١٧٩٨ م) والتي سجلتها علـــى خـــرائط مساحية بكتاب "وصف مصر" في ذلك الوقت.

وكان من أكبرهـــا وأشـــهرها بركـــة الأزبكية التي أقيمت حولها الحـــدائق، وبنيـــت القصور العامرة والدور و"المنـــاظر" الفـــاخرة تتهادى على صفحة مياهها قوارب النزهة. وقد ظلت المساحات الفضاء بين القـــاهرة والنيـــل متروكة لحقب طويلة للاستخدامات العـــشوائية كاســـتيعاب نفايـــات المدينـــة أو امتـــصاص فيضانات النهر، فيما عدا منطقة بـــولاق ومـــا جاورها من ساحل ميناء روض الفرج النهري في الشمال، وأطلال فـــي الفـــسطاط (مـــصر القديمة)، وما جاورها من ساحل مينـــاء أثـــر النبي في الجنوب.

ثم تحول الاهتمام في مطلع العصر الحديث إلى هذه المنطقة، حين قام إبراهيم باشا بتحويل مساحات شاسعة منها إلى مزارع وبساتين يانعة، استعان في استزراعها بخبراء فرنسيين، واستجلب العديد من الأشجار وفصائل النباتات النادرة من مختلف مناطق العالم.

ومن خلال الجهد الكبير الذي بذله إبراهيم باشا في إزالة ركام النفايات وتلال الأتربة والمخلفات تم تسوية مساحات شاسعة بين المدينة وشواطئ النهر مهدت للزحف العظيم نحو الغرب والذي قاده ابنه الخديوي إسماعيل بعد توليه العرش في عام (١٨٦٣م).

زحف العمران نحو الغرب:

بعد فترة تراخ وإهمال دامـــت عـــدة عقود ألهبت زيارة الخديوي إسماعيل لمعرض باريس الدولي في عام ١٨٦٧م خياله فـــي أن يجعل القاهرة عاصمة دولته جزءا من أوروبا.

وقد استمد مشروعه العمراني إستلهاماته مـــن التخطيط الجديد للبـــارون "هوســـمان" عمـــدة باريس عاصمة النور، والذي نجح في الاتصال به وتفقد معالم المشروع بصحبته، ثـــم طلـــب المساعدة والخبرة التخطيطية الفرنسية لتنفيـــذ تطوير عمراني مثيل في مصر، وكـــان دافـــع الخديوي إسماعيل للإسراع بتنفيذ هذا المشروع العمراني الطموح أن تبدو معالمه الحديثة ولو بصورة مسرحية لضيوفه مـــن الشخـــصيات العالمية المدعوين لحفلات افتتاح قناة السويس في عام (١٨٦٩ م).

وقد برزت أسماء لامعة من المهندسين والمخططين الأعلام، الذين بعثـــتهم الحكومـــة الفرنسية للعمل بهذا المشروع الكبيـــر، أمثـــال مهندس المرافق "كوردييه" والمهندس المـــدني والمخطط "بيير جران" والمهندس الزراعـــي ومنسق الحدائق "باريه ديشامب" وكان أبـــرز من انضم إليهم من الجانب المصري المهندس "علي مبارك".

وقد ساعد تخطيط بساتين إبراهيم باشا ومزارعه، في الاسترشـــاد بتقـــسيم أراضـــي البناء، ومد شبكات الطرق والمرافق في "حـــي الإسماعيلية" الجديد، كمـــا شـــجع الخـــديوي إسماعيل كل راغـــب فـــي الإســـراع بالبنـــاء بالإعفاء من ثمن الأرض؛ فـــانطلق العمـــران ببناء القصور والدور الباذخة على قطع رحبة من الأراضي تجملهـــا البـــساتين وتحتـــضنها الأشجار.

واقتدت الأسرة الخديوية بمؤسسها محمد علي عندما أقام قصرا لإقامته على شاطئ النيل في شبرا، فتتابع بناء قصور سلالته من أبناء وأحفاد على شواطئ النيل في القاهرة والجيزة وجزيرتي الروضة والزمالك. ومنها قصر النيل المحاط بثكنات الحرس، وقد شيده الوالي محمد سعيد، والقصر العالي وقصر الروضة اللذين بناهما إبراهيم باشا وقصر الدوبارة مقر أم الخديوي، وقصر الإسماعيلية وقصر الجزيرة وقد بناها الخديوي إسماعيل، وقصر الجيزة وبناه الخديوي توفيق.

ومنذ انطلاق مشروع "الإسماعيلية" شرعت القاهرة تنمّي ضفاف النيل الغربية، بعد أن وطأت قدماها جزر النهر نفسه في وثوبها نحو الغرب. وأخذ العمران يزحف، وتجتاح المباني والمنشآتُ الحقولَ والمزارعَ والبساتين الغنّاء، وركبت القاهرة النيل واستوعبته في داخلها، بعد أن استعمرت جزيرتي الروضة والزمالك، وأقام الخديوي إسماعيل كوبري قصر النيل الذي افتُتح للمرور في عام (١٨٧٢م) ثم كوبري الإنجليز (الجلاء) في عام (١٨٧٢م) ليوثق الإنتقال والإتصال بين ضفتي النهر. وهكذا كانت المدينة في الأيام الخوالي تخشى نزوات النهر فأصبح النهر يخشى غزوات المدينة!!

وبمقدم الإنجليز في عام (١٨٨٢م) تدهورت الأمور وتزعزع الإستقرار في البلاد، واستشرى النفوذ الأجنبي فيها منذ ورطها الخديوي إسماعيل في الديون. وأخذ الإحتلال يُحكِم قبضته على مقدرات البلاد ليحمي مصالح الدائنين من البنوك الأجنبية، وعتاة المرابين الدوليين.

وتعرض العديد من قصور مصر التراثية وأراضيها للبيع؛ لتذهب حصيلته إلى "صندوق الدين".. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، اجتاحت البلد حمى الإتجار والمضاربة في ثروة مصر العقارية من أراضي وقصور.

واستولت سلطة الإحتلال على جزء من منطقة قصور الأسرة الخديوية، بدءاً من قصر الدوبارة حتى شواطئ النهر، وأقامت عليها معقل الإحتلال الممثل في مقر المندوب السامي والقنصلية البريطانية، وبدأت القصور الخديوية في هذه المنطقة تختفي لتباع مواقعها كأراض للبناء.

وفي هذه الحقبة المضطربة من تاريخ مصر تعرضت شواطئ النيل للاستغلال والبناء الإستثماري العشوائي، لشركات التمويل والإقراض العقاري الأجنبية، وللأفراد من كبار المضاربين في سوق العقارات المفتوح والمستباح.

وكان يتم شراء واستملاك الأراضي حتى مجرى النهر الذي لم يكن له حَرَم يحميه، أو تحديد لاستخدامات الأراضي، أو قانون ينظم أعمال البناء عليها.

وفي سياق حركة التنمية العقارية الهوجاء، وبتشجيع الجو السائد والمساند في البلاد للإستثمارات الأجنبية في ظل الاحتلال، قامت شركات متعددة الجنسيات للإعمار وترسيخ الاستعمار في القاهرة وحولها، مثل

ضاحية مصر الجديدة "هليوبوليس" في عام (١٩٠٥م) والزمالك والمعادي في عام (١٩٠٨م) وشركة باسم "شركة النيل للأراضي والزراعة " The Nile Land and Agriculture Company " ظفرت في عام (١٩٠٤م) بمشروع لتعمير المنطقة بين القصر العالي وقصر النيل باسم "جاردن سيتى"، ليحل محل مواقع قصور الأسرة الخديوية المندثرة، ويحتل قطاعا كبيرا من شاطئ النيل من القصر العيني جنوبا حتى حدود السفارة البريطانية شمالاً، واستمر شاطئ النيل الشرقى- واجهة القاهرة على النهر- والشاطئ الغربي المقابل بالجيزة، غير خاضعين لضابط أو رابط، كما تعرضت شواطئ جزر الزمالك والروضة والورّاق شمالاً، والذهب جنوبا، القابعة في مجرى النهر، لنفس الإهمال والمصير، وخصوصا حين يقع بعضها ضحية لغوائل الغرق جزئيا أو كليا عندما يغضب النيل!!

حدائق تُغني عن الشواطئ:

لقد كان بُعد الكتلة العمرانية للقاهرة عن شاطئ النيل لاعتبارات الأمن والسلامة من تقلباته، هو السبب المباشر في ألا يرد على أذهان الولاة والحكام استغلال هذا الشاطئ كطريق حدائقي للترفيه عن سكان المدينة. وعوضا عن ذلك، فإن إنشاء الحدائق الغناء والبساتين اليانعة وإدماجها في النسيج العمراني للمدينة كعنصر جمالي وترويحي، كان البديل لذلك. وأصبح إنشاء الحدائق العامة على أراضي الدولة والبساتين الخاصة في القصور من أوضح مظاهر حقبة ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومطلع العشرين. فقد واكب فيها مشروع اتساع عمران القاهرة على يد الخديوي إسماعيل مسيرة خضراء، أنشأ خلالها أجمل مجموعة من الحدائق الترويحية والمتحفية والثقافية يشكل ما بقي منها تراثا عمرانيا لا تزال القاهرة تفخر به حتى الآن. وهي: حدائق القناطر الخيرية- حديقة قصر الوالى بشبرا- حديقة الأزبكية- حديقة الأورمان- حديقة الحيوان- جبلاية الأسماك- حديقة الزهرية- حدائق الحرية والنهر، بالإضافة إلى حدائق القصور العامة التى تمتلكها الدولة، والخاصة ملك الأندية الرياضية والاجتماعية وأعيان البلاد.

وقد أوفت هذه الحدائق بحقوق المواطن القاهري في الترويح عن النفس، وإشباع حاجاته للتمتع بجمال الطبيعة، عندما كان عدد سكان القاهرة المحروسة لا يبلغ نصف المليون نسمة!! أما الآن، وقد تعدى الخمسة عشر مليونا، وأوشك التكدس السكاني أن يصل بالقاهرة إلى حالة الاختناق، فإن الإعتماد فقط على ما تبقّى من حدائق عامة ومساحات خضراء في الحفاظ على التوازن البيئي، واستيفاء حاجة المواطن القاهري لمقومات حياة صحية في أدنى حدودها، أصبح ضربا من المستحيل. فقد فرض علينا هذا التصاعد الملح في النمو السكاني أن نتطلع للنيل كمنفذ للمدينة من خنقة الإزدحام ووباء التلوث بكافة صوره ومجالاته، والتي فاقت معدلاتها أعلى المعايير المعروفة في العالم!!

معنى لقاء المدينة بالنهر - نظرة العالم المتحضر:

إن الحفاظ على البيئة بمجالاتها الثلاثة: المجال الطبيعي الحيوي Bio-Sphere من صنع الله عز وجل، والمجال التقني المشيد Techno-Sphere من صنع الإنسان، ثم المجال الاجتماعي المعنوي Socio -Sphere الذي يتولد من أنشطة الإنسان (بوصفه كائن مجتمعى).. والتطلع إلى الارتقاء بجودة الحياة، أصبحت جميعها الشغل الشاغل لولاة الأمور، ليس فقط في دول العالم المتقدم، بل وعلى مستوى القرية الكونية كما يقولون. وقد أجمع مهندسو تخطيط المدن وتنسيق المواقع على أن من أجلّ نعم الله على أي تجمّع عمراني سكني أن يرتبط بمسطح مائي طبيعي كشواطئ الأنهار والبحيرات والبحار.

وفي كتابه الشهير عن مشاهد الأرض Earth-Scape يوضح "جون سيموندس" أستاذ التخطيط وتنسيق المواقع، مدى أهمية ارتباط التجمعات العمرانية بمسطحات مياه طبيعية، تتيح فرصا هائلة للمتعة والترفيه لسكانها بالإضافة إلى العائد الاقتصادي الكبير الذي يمكن الحصول عليه من إمكاناتها وذخائرها. وقد أطلق "سيموندس" اسم "الطرق الزرقاء" Blue Ways على المجاري المائية التي تشق طريقها داخل المدن، وينظر إليها نظرة تقدير بتناغم وشاعرية هذه التسمية، ورمزية اللون الأزرق الموحي بصفاء الحياة!!

واليوم تتنافس دول العالم المتقدم القائمة على شواطئ الأنهار في تنسيق الحدائق وتوثيق علاقتها بتلك الأنهار بتجميل واجهاتها وتنقيتها من كل شوائب الفجاجة والعشوائية والتلوث البيئي بالإضافة إلى خفض حركة النقل ومرور الآليات لكبح موجات الضجيج والضوضاء.

كل ذلك لتحويل منطقة النهر إلى منطقة ترويحية وترفيهية وحيز جامع للأنشطة الإنسانية الثقافية والمتعة الروحية للمدينة ترقى بمجتمعها، وترسخ حبه لها وتنمى شعوره بالمواطنة والانتماء.

وفى الواقع أن أهداف تطوير شواطئ النهر في المدينة الواقعة عليه هي تحويلها إلى حدائق شريطية مفتوحة River Front Park ترتبط بامتدادات النسيج العمراني للمدينة من وخلال ساحات عرضية مفتوحة، موزعة بإيقاع مدروس يلازم الواجهة على النهر، مع تحديد كثافة ونوعية استخدامات الأراضي ونظم وقوانين البناء وخفض حركة مرور الآليات لتأمين طرق المشاة.



حوار القاهرة والنيل

هل سيستمر التواصل والحوار فيما بينهما، مع استمرار بناء الأبراج العالية، والعمارات المتصلة بطول الكورنيش الذى أصبح طريقا رئيسيا للنقل الثقيل، والمرور العابر الكثيف؟

وهل تتيح هذه الحواجز الراسخة والسيف القاطع الوصول الآمن للقاهريين إلى شاطئ النيل للاستمتاع بأجمل نهر فى العالم؟!

كورنيش النيل.. تفكير ثوري متقدم:

والغريب أن يحدث مثل هذا التفكير المتقدم في مصر منذ خمسين عاما، ولكن بدوافع مختلفة، وانعكاس لأحاسيس وطنية عارمة، وتنفيذ لتوجهات سياسية عاجلة ليست لها علاقة بخلفية علمية تخطيطية، فقد تم مشروع "إنشاء" وبمعنى أصح "شق" كورنيش للنيل من شبرا الخيمة إلى حلوان عند قيام ثورة ٢٣ يوليو من عام (١٩٥٢م).

فبعد تولي مجلس قيادة الثورة من الضباط الأحرار مقاليد السلطة في البلاد كان من بين أولوياته العاجلة تقديم إنجازات ملموسة تشعر المواطن البسيط في الشارع المصري بمعنى التغيير، ومدى اهتمام النظام الجديد بتحقيق تطلعاته لمستوى من الرفاهية كان صعب المنال.

وحظيت فكرة إنشاء طريق لكورنيش النيل بالموافقة والأولوية حيث كان الهدف منها فتح واجهة المدينة كلها على النيل ليصبح النهر ملكا للشعب بدلا من ملكيته لأصحاب الدور والقصور الباذخة التي تطل عليه، وتفتح حدائقها الغناء على مياهه من خلال شواطئها الخاصة التي تحظى بكل العناية، بينما يبقى ما تناثر من بقايا الشاطئ مهملا مستباحا لكافة الاستعمالات العشوائية الملوّثة للبيئة، مثل ورش إصلاح السفن، ومخازن الأخشاب والمعدات، وشوَن الغلال، فضلا عن ركام النفايات الملقاة في كل مكان على شاطئ بولاق وساحل روض الفرج في الشمال، وساحل أثر النبي ومصر القديمة في الجنوب.

وكان من أهم المباني التي تعترض مسار طريق الكورنيش، وتتطلب إجراءات خاصة للإزالة أو تعديل المسار، موقع مباني السفارة البريطانية وجاردن سيتي الذي استولت عليه عند احتلال مصر في عام (١٨٨٢م)، وكذلك مبنى الكنيسة الإنجليزية لجميع القديسين Church of All Saints وملحقاتها في موقع ميدان عبد المنعم رياض الحالي، وكذلك منشآت ثكنات قصر النيل العسكرية مكان جامعة الدول العربية وفندق هيلتون النيل الآن.

وقد طلب عبد اللطيف البغدادي وزير الشئون البلدية والقروية، حينئذ- بصفته مشرفا على محافظة القاهرة- من السفارة البريطانية إخلاء جزء من حديقتها بما فيها المرساة الخاصة على النيل، ليتسنى شق طريق الكورنيش للمنفعة العامة مقابل التعويض المناسب كما تقضي القوانين المصرية، وراوغت السفارة البريطانية، وماطلت كثيرا مما أدى إلى توقف العمل بالمشروع تماما عند أسوارها.

ولكن البغدادي لم يستطع الصبر طويلا، فأرسل جرّافاته لتطيح بتلك الأسوار، وتخلي المساحة المطلوبة من الحديقة والشواطئ كي يكمل الكورنيش مساره، ويقطع الطريق على سيطرة السفارة المحتلة على النهر الخالد، ويصبح طريقا يتنزه فيه الشعب المحروم، في تعبير رمزي قومي قوي عن عودة النهر لأهله. وتصبح للمدينة ولأول مرة في التاريخ واجهة مفتوحة على النيل، وعندما تم بناء السد العالي منذ خمسين عاما، وأمكن

التحكم في مناسيب النيل بحجز الزائد عن الحاجة خلف السد وإطلاق ما تحتاجه البلاد من مياه بإيقاع محسوب خيم السلام والوئام على مجرى النهر، وواديه وشيدت الجسور وتحددت مواقع المعمور من المغمور!!

ولكن هل وعينا أبعاد هذا الحدث الحضاري الضخم، وهل كنا على مستوى فهم واستغلال واستكمال هذا الإنجاز التاريخي، بكل ما كشف عنه من آفاق وإمكانات، وما حمله من آمال ومعان؟

إن كورنيش البغدادي بطول الضفة الشرقية من نيل القاهرة، كشف عورة هذه المنطقة من المدينة، وأظهر هيكلها المتداعي ونسيجها العشوائي المهترئ، وواجهتها المشوهة. وكان من المفروض أن تسرع الدولة بأن تعد لهذه المنطقة من الحيز العمراني لنيل القاهرة قانونا عمرانيا خاصا بها ينظم طبيعتها المميزة، وأن تفرد لها جهازا تنفيذيا قادرا ومتخصصا لإدارة شئون تنميتها وتطويرها وصيانتها، بما يليق بكونها واجهة العاصمة على النهر. ولكن للأسف الشديد مضت الأيام، بل انصرمت العقود وترك المشروع العظيم لمزالق الروتين، فتولى التصرف في أموره الجهل النشيط وفق قوانين البناء والتخطيط، عديمة الاستقرار، مليئة بالثقوب والفجوات التي تتيح الانحرافات، بل الانجرافات.

محاولة لإهدار الإنجاز:

وبدلا من تركيز الجهود، وتجنيد الكفاءات لتطوير مشروع الكورنيش، وإنقاذه من القرارات العشوائية، والنزوات المزاجية لصاحب القرار، خلال وجوده العابر المؤقت، وضبط إيقاع البناء الباذخ الذي انبثق في مواقع مختلفة مبعثرة، دون توجه مدروس أو رؤية، أو فلسفة تفرض طابعا خاصا لعمران هذا القطاع (المتجانس؟)، بدلاً من كل ذلك، يخرج علينا في جو مشحون بالإثارة والضجة الإعلامية الإعلانية، مشروعٌ لتحويل وظيفة كورنيش النيل من طريق حدائقي إلى محور رئيسي للمرور الكثيف العابر، لربط طريق الإسكندرية/ القاهرة الزراعي بطريق القاهرة/ أسيوط شرق النيل، فيتحول كورنيش النزهة والترويح إلى سكّين قاطع لقلب القاهرة الكبرى، يفصل الكتلة العمرانية كثيفة السكان عن النيل، ويقلب عبور المشاة إلى الشاطئ- بين سيل السيارات الكاسح- من ترويح إلى ترويع محفوف بالمخاطر، إن لم يكن ضربا من المستحيل. ولعل حوادث كورنيش الإسكندرية اليومية القاتلة أوضح صورة لذلك.

ولا يتطلب الأمر أن يكون الإنسان خبيرا متخصصا في تخطيط المدن، وتنسيق المواقع (Land Scape) كي يدرك أن هذا "التطوير" الذي هو أقرب إلى "التدمير"، يقضي على وظيفة كورنيش النيل كطريق آمن للنزهة والترويح لمواطنين محرومين من نسمة الهواء النقي، ومتعة النظر لأجمل نهر في العالم!!
وقد أوضح أصحاب الفكرة المغلوطة مقصدهم من المشروع، بأن مضاعفة عرض طريق الكورنيش- حتى وإن كان على حساب ردم شاطئ النيل- إلا أنه سيوفر ضعف الحارات

المرورية للسيارات والنقل الثقيل، فيختصر الوقت والمسافة بين قوسيّ الطريق الدائري شمالا وجنوبا، ويستقطب حركة النقل والمرور العابر لها بين الدلتا شمالاً، وصعيد مصر جنوبا، ملغيا بذلك الوظائف والفوائد التي أنشئ من أجلها الطريق الدائري، والذي أُوجد أصلاً ليؤدى نفس المهمة، ولكن بالالتفاف حول القاهرة ليجنبها ويلات المرور العابر وتداعياته المدمرة!

لقد عرفت مصر كثيرا من الانتكاسات، سواء فرضتها الظروف القدرية أو "التغيير بهدف التطوير". هذا الشعار الذي ظلمناه وابتذلناه من كثرة الترديد، وعشوائية الاستعمال؛ فأصبح من أكثر المصطلحات غموضا ومراوغة!!

ولكن الله سلم هذه المرة، فاختفى هذا المشروع المراوغ من مسرح الأحداث باختفاء الداعين له من موقع اتخاذ القرار، والذين خاب رجاؤهم في تحقيق ما يعتقدونه من تسجيل "الإعجاز في الإنجاز"، بل "الإعجاز في إهدار ما تم من إنجاز"!!

عمران ضفاف النيل... المسار والمصير:

في مساره الوئيد بنطاق القاهرة الكبرى يقطع النهر مساحات شاسعة من الأراضي، ويحتضن الجزر النيلية متباينة الطبيعة مختلفة الاستخدامات، ولكن خطراته الشامخة المسيطرة، تضفي عليها من خلال الانطباع وروعة التأثير ما يجعلها تبدو وكأنها "قطاع واحد متجانس".

وقد كشف مشروع الكورنيش بعد إتمامه وخلال مسار استخدامه عبر نصف قرن من الزمان، عن هذه التركيبة العمرانية، أو اللاعمرانية المتنافرة بتعبير أكثر دقة، والتي يكسر من حدة تأثيرها في الذوق وتلوث البصر تشتتها وانتشارها على ما يزيد عن خمسين كيلو مترا.

إن القطاعات الإدارية (الأحياء) التي يمر بها النيل بضفته الشرقية، وهي (الساحل- روض الفرج- غرب القاهرة- جنوب القاهرة ومصر القديمة- المعادي- محافظة حلوان)، وبضفته الغربية وهي (إمبابة- العجوزة- المهندسين والدقي والجيزة)، قد تولت كل منها الإشراف على حركة التنمية العمرانية للأراضي الواقعة في نطاقها الإداري، وكان من الطبيعي أن تطبق القوانين العامة للبناء والتخطيط العمراني التي تخضع لها كافة التعاملات في قطاعات القاهرة وغيرها، والتي لم تكن بعموميتها تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة، أو الطبيعة المكانية المميزة لكل حالة، وبصفة خاصة طبيعة النيل المتفردة بين أنهار العالم!!

إن كل ما كان يتاح لسلطات (الأحياء) من خروج عن الإطار العام للبناء، هي بعض الاستثناءات المفروضة عليها في الارتفاعات الشاهقة لبعض منشآت النشاط الاقتصادي وإدارة الأعمال، وأبراج الفنادق الفاخرة التي تقام في نطاقها. ولذلك ترجع الصورة الركيكة المفككة إلى غياب كامل لتصور متكامل لتشكيل الحيز العمراني للنيل في نطاق القاهرة

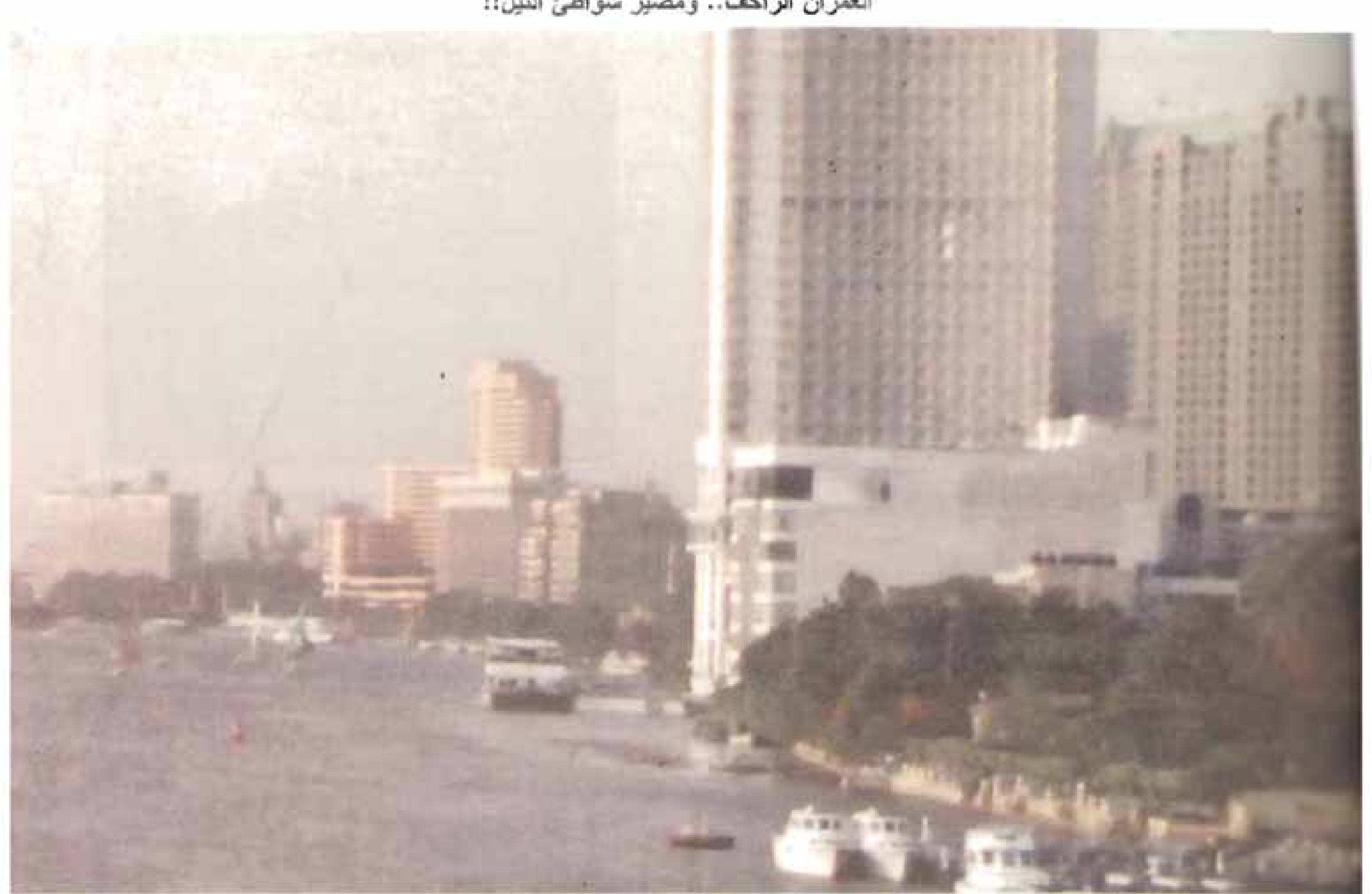
الكبرى، وتحديد نوعية وشروط استخدامات الأراضي الواقعة على ضفتيه حتى الآن.

وإذا تصورنا فيلماً تسجيليا وثائقياً للأوضاع العمرانية الحالية، يظهر لنا ما لا يسر من صنوف التلوث البيئي، والمرئي، وتضارب المعمار، وضياع الطابع وفجاجة الذوق العام.

وقد رصدت في عدة دراسات دقيقة، أنواع الاستخدامات العشوائية في نطاق القطاعات الإدارية (الأحياء) التي يمر بها نيل القاهرة. ولما كان من المفيد توضيح المدى الذي بلغه مسار هذه العشوائية التخطيطية التي جمعت مختلف المتناقضات، فإننا نرفق بيانا ملحقا مختصرا في آخر هذه الورقة، ومنه نرى مثالاً نموذجياً لأحد هذه (الأحياء) جمع بين دار الكتب والوثائق القومية، ومستشفى تخصصية بأعلى مستوى، وأبراج فندقية فاخرة، وأخرى للشركات ومؤسسات الأعمال ومركز عالمي للتجارة وبرج للبنك الأهلي ومراكز للتسوق والترفيه، تحجب خلفها مباشرة مناطق للإسكان الرث، تضم هياكل متداعية لسُكنى الفقراء في "حكر أبو دومة"، و"وكالة البلح"، وبقايا "عشش الترجمان"، وأطلال بولاق أبو العلا، وحي "معروف"، تطل برؤوسها البائسة في نظرة يائسة بين الفرج لعل الفرج يأتيها بنسمة من هواء النيل!!

حقيقة أن واجهة القاهرة الغربية على النيل من شبرا الخيمة إلى حلوان، برغم أنها تحوي العجب العجاب إلا أنها لطولها واتساع إمكاناتها لاتزال في طور التكوين، وبرغم ظهور مناطق لأنشطة نوعية جيدة من المباني هنا وهناك، ومنها ما يلفت النظر بل ويثير الانبهار كشواهد معمارية وعلامات مثيرة تضارع مثيلاتها في عواصم العالم المتقدم، إلا

العمران الزاحف.. ومصير شواطئ النيل!!



أن انتشار هذه الشواهد المعمارية في إيقاع متسارع وتنافس محموم في الارتفاع والبذخ المظهري، يثير القلق على غياب قضية "الطابع" عن فكر أصحاب هذه المنشآت، وعن تقدير مراقبي التنفيذ ومانحي التراخيص ومتخذي القرار.

والرجاء كل الرجاء ألا يُترك مسار عمران ضفاف النيل إلى مصير قدري مجهول، يتحول فيه إلى معرض كرنفالي للمعمار العالمي فاقد الهوية والانتماء والطابع!



العمران الزاحف ومصير شواطئ النيل

نحو البحث عن الجوهر الضائع .... الطابع:

وليس من المستغرب ألا يتبلور طابع خاص لعمران ضفاف النيل، في غياب رؤية واضحة لاستخدام طريق الكورنيش، وتحديد حاسم لتوظيفه بأكمله أو جزء كبير منه، كطريق حدائقي أمام الأنشطة المركزية ومناطق الكثافة السكانية.

وإلى أن يتبلور هذا التوجه وترجح كفة هذه الفلسفة، فإن معركة غير معلنة تدور رحاها ليس لإعادة الحياة لمشروع توسيع الكورنيش على حساب ردم النهر، كما قد يتبادر للذهن، وإنما تدور بين نظرتين مختلفتين للموضوع بأكمله، نظرة عملية لاستغلال أراضي الحيز العمراني لنيل القاهرة في البناء بأكبر كثافة بنائية ممكنة وتحويل المواقع الخضراء إلى منصات لإطلاق الأبراج الصاروخية التي تخطف الأبصار، وتثير الانبهار، بهدف تحقيق العائد الاقتصادي الأمثل لأجمل بقعة في نطاق القاهرة الكبرى، ونظرة واعية معارضة لأصحاب الفكر الأخضر الحالمين بأن يحولوا كورنيش النيل أو جزءا كبيرا منه إلى طريق حدائقي، تتناوله يد التنسيق الحضاري بالتخطيط، واستزراع الأشجار النادرة وأحواض الزهور والرياحين التي تنفث العطر، فتنعش أجواء الحياة، وذلك من منظور حاجة المدينة إلى الرئة العظمى الممثلة في النيل وحدائقه، والتي لا يعادل عائدها على الصحة العامة أي كسب مادي للاستثمار العقاري!! وهم يتأسون بالمثل القديم القائل "ازرع حديقة بدلا من أن تبني مستشفى!!".

ويفتقد الحيز العمراني لنيل القاهرة الكبرى الطابع والشخصية، ويتناقض مع جماله

الطبيعي وتفرده بين أنهار العالم بالرحابة والترحيب واتساع الأفق، لدرجة أن كان العامة يطلقون عليه وإلى وقت قريب "البحر". كما يرجع هذا التناقض بين الطابع الجمالي "الإيكولوجي" من صنع الله عز وجل، والبيئة المشيدة من صنع الإنسان التي لم ترق لمستوى التعامل معها بالتناغم والفهم والاحترام.

وقد لجأ بعض المعماريين إلى ركوب الموجة "الموضة" الحديثة في عمارة العولمة الثقافية، كما لجأ البعض الآخر إلى استعارة الطرز المعمارية التراثية محلية إسلامية، أو غربية كلاسيكية، وقد أخطأ الطرفان بعدم التعمق في دراسة عبقرية المكان!!

إن العمارة منتج ثقافي، والعمران مرتبط بالتحضر ومؤسس للحضارة، وينبثق الطابع من خصوصية الثقافة، والثقافة في أحد تعريفاتها المتصف بالعمومية والشمول "أسلوب حياة"، ومهما كان الادعاء بزوال الحدود والقيود بين سكان القرية الكونية، فإن التنوع الثقافي البشري الخلاق سيبقى، وسيعتز البشر دائما بنعمة الاختلاف في "أساليب الحياة" مما سوف ينعكس إن عاجلاً أو آجلاً على توجهات وتنوع العمارة في العالم.

وحينئذ ستتحرر الأصالة من التقليد، والخصوصية الثقافية من العولمة سيغلب الطبع التطبع، ويشع الجوهر الضائع.. "الطابع"!!

ولكن مما يؤسف له أن تقف الأمية الثقافية والسلوكية في مجتمعنا بالمرصاد لكل قيم التحضر والرقي بمستوى جودة الحياة، فنحن مجتمع متخلف ثقافيا يحيا حياة بيولوجية في حدها الأدنى، ولا يحفل كثيرا باستئصال الأمية المعرفية، ناهيك عن ترف الحاجة إلى صقل الحواس بقيم الجمال.

وتتعدد الأسباب، ولكن تتوحد النتائج لكل ما نعانيه من مظاهر القلق والتخلف. فمن ناحية يسود ممارسينا من المعماريين والعمرانيين والفنانين التشكيليين التفكيرُ الانفرادي المنطوي على أنوية متضخمة، لا تتواصل بسهولة، أو تتعاون، أو تتكامل مع فكر وأعمال الآخرين.

ومن ناحية أخرى قد يعاني بعض أصحاب الشأن من سطحية الثقافة وفساد الذوق والتنافس في مظهرية البذخ الفج، أو على العكس فقد يكونوا ممن سيطر عليهم حب المال وعبادة المادة والتقتير في كل ما يجمل إطار الحياة وعمران المكان.

ويساعد على انتشار عشوائية الذوق وتدنيه انعدام خبرة النقد وغياب قدرات التقويم وضعف حواس التفضيل الجمالي لدى صغار متخذي القرار الذين يترك لهم هوامش بارحة للحكم والإجازة لكل ما له علاقة بالذوق العام في العمارة والعمران، للشارع والميدان!

أما عن الرأي العام لجموع المواطنين البسطاء حيال هذا المجال الحضاري الخاص، فهو غائب تماما، غيبه معايشة القبح والجهل والقذارة، وانعدام المشاركة المجتمعية وتركيز أولوية التفكير في هموم الدنيا، ولقمة العيش ومن ثم القناعة بالمستوى الأدنى في كل شيء في الحياة!!

ولا عجب بعد كل ذلك، ألا ندهش إذا افتقدنا طابعًا عامًا لعمارةِ وعمران طريق الكورنيش الذي يمتد على أكثر من خمسين كيلو مترا في نطاق القاهرة الكبرى، ولكننا سندهش أكثر لسرعة انتشار وباء "التلوث المرئي" الذي تسلل من المدينة إلى ضفاف النهر ليعشي أبصارنا، ويستفز حواسنا أينما كان التوجه.

تسلل "التلوث المرئى والصوتى ومعارك المرور والعبور" على كورنيش النيل:

لقد حملنا كل ممارستنا السيئة في التعامل مع عمران المدينة إلى أجمل وأهدأ منطقة فيها وهي ضفاف النيل، وكانت تنعم بجمالها الطبيعي الخالي من مستحدثات البشر وزحامهم، عندما شق عبد اللطيف البغدادي طريق الكورنيش ليبسر للقاهريين لقاء النهر الخالد، ويتيح لهم متعة تخيل أنهار الجنة على الأرض.

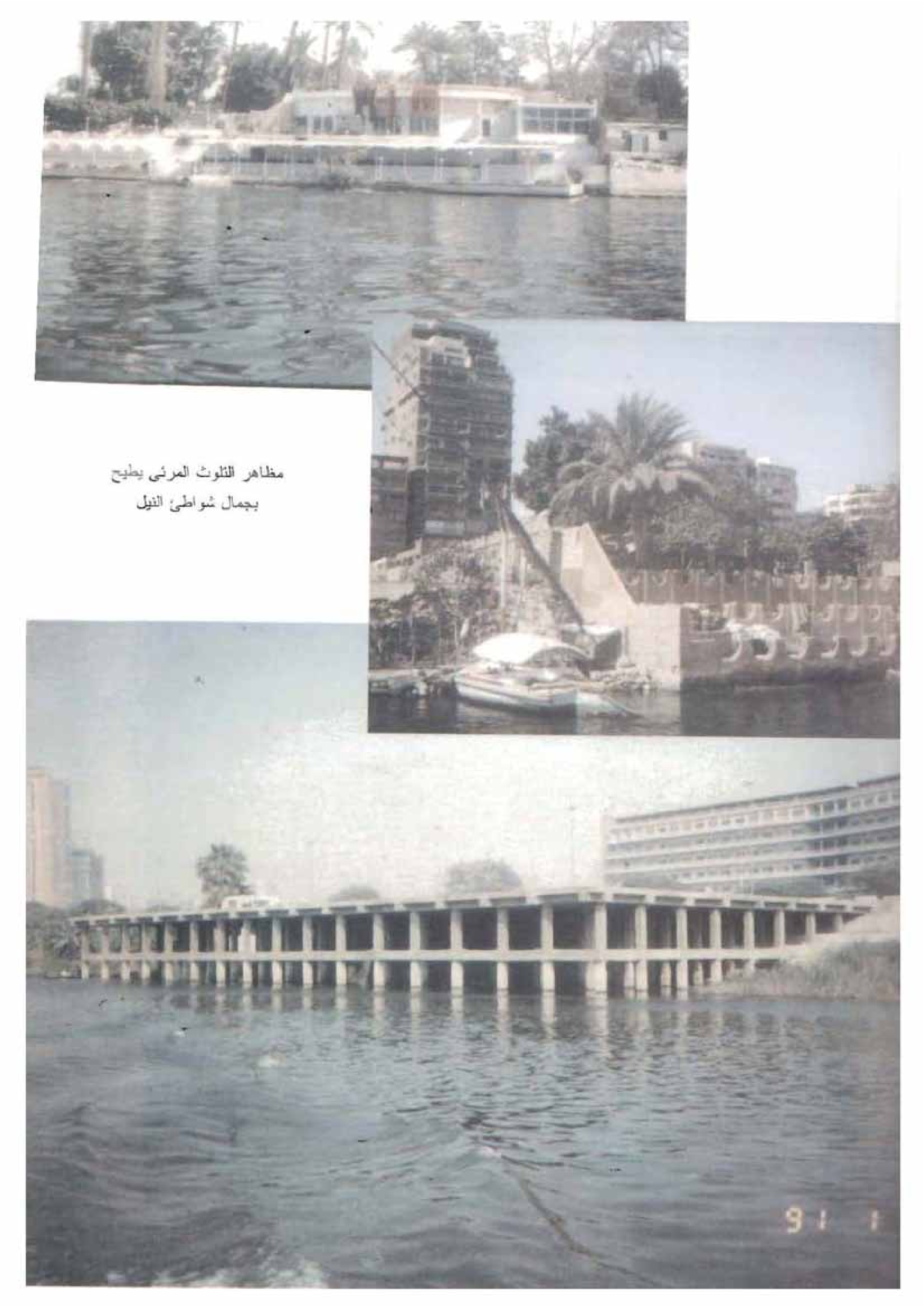
ثم بدأ نشاط محموم غير محكوم لبناء واجهة القاهرة على النيل باستغلال أجمل المواقع على ضفافه، وفات على المسئولين ضرورة التعامل مع المناطق ذات الطبيعة المميزة وفق قوانين خاصة بها للحفاظ على طابعها وطبيعتها من اجتياح التصرفات العشوائية لعمران المدينة، ولكن للأسف الشديد ترك للقطاعات الإدارية (الأحياء) المتخامة لشواطئ النهر سلطة التعامل في قطاعاتها المطلة عليه طبقا للقانون العام (قبل ظهور قانون البناء الموحد الجديدة) كما سبق أن أوضحنا ودخل "التلوث المرئي" والتفكك إلى المنطقة من أوسع الأبواب مع انتقال المراكز الحيوية لنشاط المدينة نحو الغرب.

وفي دراسة أكاديمية جادة وشاملة لظاهرة "التلوث المرئي" على ضفاف النيل قامت بها "كلية التخطيط الإقليمي والعمراني- جامعة القاهرة"، بتكليف من "أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا"؛ حصرت عناصر "التلوث المرئي" في ثلاثة قطاعات، الأول: مجرى النيل وشواطئه (المسطحات). والثاني: في طريق الكورنيش. والثالث: في واجهة القاهرة العمرانية المطلة على النيل.

وقد ظهرت عناصر "التلوث المرئي" في القطاع الأول- مجرى النهر وشواطئه)- في بعض المنشآت الصناعية داخل المياه، وتراكم العائمات الضخمة المسكونة، التي تؤذي الرؤية، إلى سوء حالة أغلبها نتيجة القدم وإهمال الصيانة!!

أما شواطئ النهر، فتنتشر عليها مراسي القوارب العشوائية المتدهورة، وبعض هياكل المباني المتداعية التي تعوق الرؤية ومخلفات من أحجار تكسيات الشاطئ، وتلال النفايات أسفل دعائم الكباري، والمشاتل عشوائية التوزيع، والأراضي "المبورة".

ولا يسلم القطاع الثاني وهو طريق الكورنيش، رغم ما يبذل فيه من جهد للنظافة من خشونة الاستخدام وسوء سلوك العابرين والذي تتمثل آثاره في (بردورات) الأرصفة المنزوعة من أماكنها، وأحواض الزهور المهملة والأشجار الجافة، وعناصر تأثيث



مظاهر التلوث المرئى يطيح
بجمال شواطئ النيل

الطريق من المقاعد المحطمة وسلال القمامة الملقاة على الأرض ووحدات الإنارة الكهربائية المنزوعة الأسلاك ولافتات الإعلانات ذات الألوان الصاخبة، والتصميم الرديء، التي احتلت الجزر الوسطى في الطريق تمهيدا للوثوب على الواجهات، ثم التربع على أسطح العمارات.

هذا فضلاً عما تمثله منشآت الأندية الخاصة لفئات المجتمع المميزة والمطاعم العائمة المستفزة والكافيتريات المتمسحة بالأسماء الأجنبية التي احتلت شواطئ النيل من تعد على حقوق المواطنين في الاستمتاع بجمال الطبيعة والترويح عن النفس.

ويساهم سوء حركة مرور السيارات والحافلات، التي تزداد كثافة يوما بعد يوم، في عزل النيل تماما عن المشاة والمستروحين في كثير من قطاعات الكورنيش. وتعكس معارك المرور والعبور المحتدمة بين الراكبين والراجلين صورا غير حضارية، وكثيراً ما تختفي معالم الكورنيش أمام جحافل السيارات التي تتحرك ببطء شديد، وتزداد أعدادها كثافة بما تصبه فيها منحدرات الطرق العلوية والكباري من سيول منهمرة.

الأمر الذي يوحي بعدم كفاءة المعالجات التي تتخذ لمجابهة مشكلات الكورنيش من سهولة الحركة أو تمكين العبور الآمن للمشاة الذين يضطرون أمام طمس ممراتهم إلى الانطلاق مذعورين بين جحافل السيارات لبلوغ الجانب الآخر من الطريق، فتكون هذه الصورة التي تنم عن التخلف مشهدا دائما أمام واجهات المباني العامة بالكورنيش كمبنى الإذاعة والتليفزيون ومداخل الفنادق ومراكز التسويق.

أما عن القطاع الثالث، وهو الواجهة المعمارية/ العمرانية للمدينة على النهر، فهي بحكم طولها وتبعيتها لقطاعات إدارية (أحياء) مختلفة، فقد غاب عنها الطابع والتناغم والانسجام عما تم إنشاؤه منها خلال حركة البناء والإنشاء، وإن كان الأمل ما يزال معقودا على ما سيتخذ من إجراءات إنقاذ تلاحق التنمية العمرانية وتنظم إيقاع مسارها بتعاون وتنسيق الجهود بين كافة الجهات المستفيدة والمنتفعة أو الإدارية المنفذة وهي وزارات (الري- الإسكان والمرافق و المجتمعات العمرانية- شئون البيئة- السياحة- الزراعة- الثقافة- المحافظات المعنية)، وذلك في إطار تنسيق حضري حضاري يحفل بارتقاء الحياة ويلتزم بمعايير الجمال.

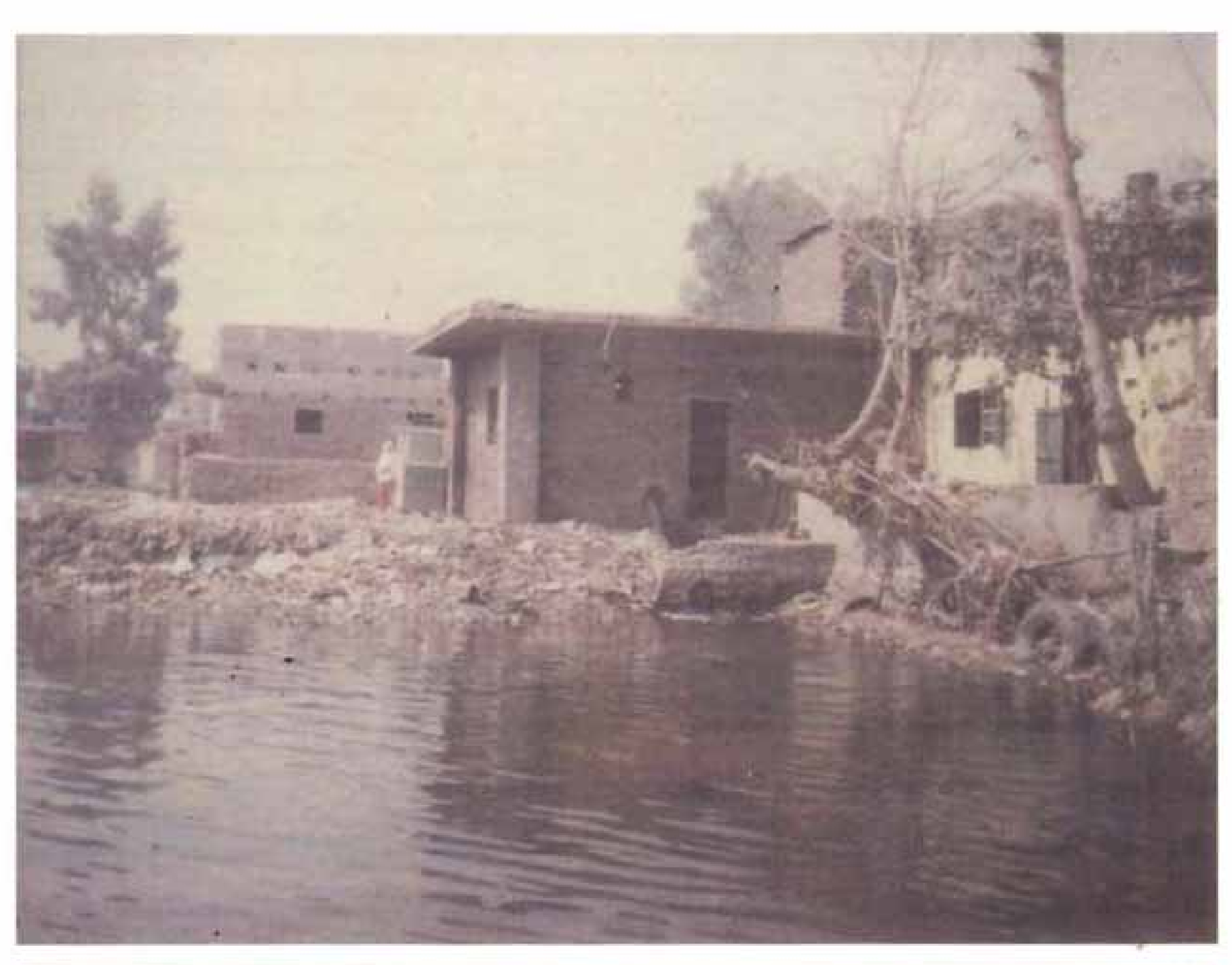
القاهرة والنيل.. والتنسيق الحضارى:

وهكذا تبدو صورة واجهة القاهرة على النيل ركيكة مفككة مشوشة وهي في مرحلة البناء تبحث عن فكر معماري تخطيطي واسع الأفق موسوعي الثقافة، وفن قوى التعبير عميق الإحساس ببيئة المكان، وعراقة التاريخ ومكانة النهر، تساندهما إرادة سياسية تضع استراتيجية نهائية وثابتة للارتقاء بالحيز العمراني للنيل في نطاق القاهرة الكبرى، وما يمكن اعتباره وتحويله إلى محمية عمرانية تحكمها اشتراطات بنائية خاصة.



سكان النيل فى العوامات..
على هامش المجتمع والمدينة

سكان النيل فى القوارب..
على هامش الانتماء للمدينة

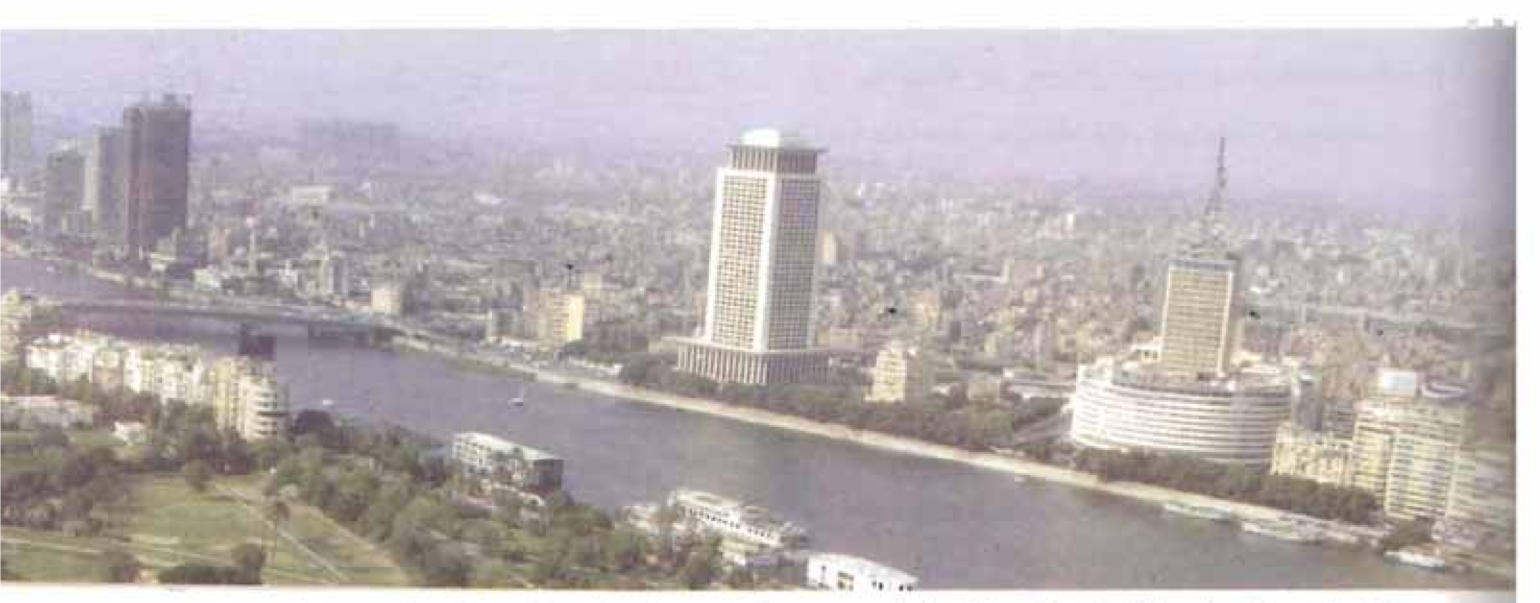




سكان النيل فى الجزر المهملة
على هامش الهامش بين النهر والنحر!!



تحديد الحيز العمرانى للنيل فى نطاق القاهرة الكبرى كقطاع متجانس **لا** يرتبط بالأحياء التى يمر بها، وذلك تمهيدا لتحويله إلى محمية بيئية/ عمرانية، تشرف عليها هيئة واحدة، تُمثّل بها كافة الوزارات والهيئات المعنية



وضع مخطط للحيز العمراني للنيل فى نطاق القاهرة الكبرى يبرز الطابع الخاص لكورنيش النيل كطريق حدائقي ويحدد استعمالات الأراضي والشروط البنائية وإدارة عمران هذه المحمية البيئية قبل أن تسيطر الفوضى وتتصارع قوى النفوذ والأستغلال



ومما يبعث الأمل ويثير الحماس أن نظمنا وتشريعاتنا للبناء والعمران، أصبحت يجمعها قانون موحد للتخطيط العمراني، والتنسيق الحضاري، وتنظيم أعمال البناء، والحفاظ على الثروة العقارية القومية.

فالفرصة الآن سانحة والآفاق مفتوحة لتفعيل هذا القانون، وسيكون تطبيق ما يختص فيه بتنظيم أعمال البناء وتحديد استخدامات المواقع والقطاعات والتنسيق الحضاري على منطقة ضفاف النيل أجمل ثمرة لهذا القانون، فهذه المنطقة ذات القيمة الطبيعية المتميزة تنطبق عليها المادة رقم (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد الصادر برقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ والتي جاء فيها:

"يقوم الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بتحديد المناطق ذات القيمة المتميزة طبقاً للأسس والمعايير التي يضعها للحفاظ عليها ويصدر بها قرار من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، على أن يراعي في تحديد تلك المناطق أن يتحقق فيها عنصر أو أكثر من العناصر الآتية": *(العجيب أن يتحقق في هذه المنطقة خمسة عناصر من السبعة، المنصوص عليها في القانون ننقلها بالنص فيما يلي:)*

- أن تكون المنطقة ذات طابع عمراني متميز أو تعبير جمالي أو ذات شبكة طرق أو نسيج عمراني يمثل أحد مراحل النمو العمراني أو التطور التاريخي.

- أن تكون مرتبطة بأحداث ثقافية أو تاريخية أو سياسية أو عسكرية أو معبرة عن قيم اجتماعية أو اقتصادية أو فنية أو وظيفية، أو أن تحتوي على دلالات أو معلومات تاريخية، أو علمية ثابتة في أحد المجالات المذكورة.

- أن تكون مرتبطة بحدث مهم، أو شخصيات أو حركات أثّرت بوضوح في تاريخ الدولة.

- - أن تكون المنطقة محورا أو مسارا للحركة يصل إلى مناطق أو مبان أو استعمالات مهمة أو ذات قيمة متميزة.

- أن تكون منطقة ذات قيمة طبيعية تتصف بمعالم جمالية أو تشكيلات طبيعية أو جيولوجية متميزة، أو تكون من مواقع المحميات الطبيعية وفقآ لقانون المحميات رقم(١٠٢) لسنة ١٩٨٣م، وقانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م.

وفي إطار السلطات المخولة للجهاز القومي للتنسيق الحضاري، بحكم هذا القانون يمكن له أن يقوم بالآتي طبقا لنص المادتين رقم (٣٠)، ورقم (٣٤) من نفس القانون:

- **مادة (٣٠):**

"يجوز للجهاز القيام بإعداد مشروع تنسيق حضاري للتطوير والارتقاء بمناطق معينة والإشراف على تنفيذه، وأن يتقاضى مقابلاً لهذا العمل يحدده مجلس إدارة الجهاز، وذلك بالاتفاق مع الجهة صاحبة المشروع، ويكون المقابل الذي يتم تقاضيه ضمن موارده".

مادة (٣٤):

"يقوم الجهاز بإعداد نماذج رائدة للمناطق والمباني ذات القيمة أو المواقع الطبيعية أو الحضارية، وأن يباشر ما يراه من أعمال لازمة للحفاظ على قيمتها بما تتضمنه من تعديل وتحسين وترميم وتدعيم أو تحديد الأسلوب الأمثل لاستغلالها، ويكون ذلك على نفقة الجهاز أو بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الجهات غير الحكومية، أو الجمعيات الأهلية".

ومما لا شك فيه أن تحديد جهة واحدة للإشراف على شئون الحيز العمراني للنيل في نطاق القاهرة الكبرى، وفقا لما تم عرضه وجلاؤه في هذه الأوراق، سيكون له أعظم الأثر في توجيه التنمية العمرانية لهذه المنطقة الوجهة الصحيحة، كما يضمن التفعيل الحقيقي لقانون التنسيق الحضاري، بدءا من تخصيص الكورنيش كطريق حدائقي هادئ Promenade إلى مد النسيج العمراني لشريط المباني المحدد له إلى مناطق الخلفية المتخلفة وراءه، وانتهاءً بإعادة التواصل والحوار بين المدينة والنهر.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك هو العمل على إرساء طابع معماري عام يوائم بين التشكيلات المتنوعة لواجهات المباني للمنطقة بأكملها نتيجة لتحويل طريق الكورنيش إلى طريق حدائقي والانفتاح على المحيط الرحب الرائع للنيل..

وعندما تصدق النوايا، وتنعقد الإرادة السياسية على تحقيق الأمنيات بتحويل الحيز العمراني لنيل القاهرة الكبرى إلى ما يمكن اعتباره محمية عمرانية سيتبدل وجه القاهرة المترب المتجهم بوجه نظيف وضّاء، يتطلع للقاء النهر الخالد كل صباح بشوق متجدد وأمل في مستقبل أكثر إشراقا!!

أ) توصيات إدارية:

١. تحديد الحيز العمراني للنيل في نطاق القاهرة الكبرى جغرافيا، كقطاع متجانس لا يرتبط بالقطاعات الإدارية (الأحياء)، التي يمر بها، وذلك تمهيدا لتحويله إلى محمية طبيعية/ عمرانية.

٢. تحديد جهة واحدة يناط بها الإشراف العام، واتخاذ القرارات الإدارية والعمرانية والتنفيذية، التي تخص هذا النطاق. وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية (الري- الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة- الزراعة- شئون البيئة- الثقافة- السياحة- المحافظات المعنية)، وربما يكون الجهاز القومي للتنسيق الحضاري هو أنسب من يكلف بهذه المهمة.

٣. وضع مخطط عام للحيز العمراني للنيل كمحمية عمرانية في نطاق القاهرة الكبرى، وذلك في إطار التخطيط والتنمية العمرانية للإقليم كله يبرز الطابع الخاص لكورنيش النيل كطريق حدائقي، ويحدد استعمالات الأراضي والمواقع والشروط البنائية الخاصة به.

٤. مراجعة وتحديث مجموعة التشريعات واللوائح الخاصة بالبناء أو العمران في الحيز العمراني للنيل في نطاق القاهرة الكبرى بما

يتماشى مع اعتبارها محمية عمرانية ذات وضع خاص.

٥. حظر إقامة أي (ترسانات) بحرية لإنشاء السفن السياحية أو صيانتها على "مسطاح" النيل داخل جوردون محافظات القاهرة وحلوان والجيزة وتحديد فترة زمنية لأصحاب هذه الترسانات لانتقال خارج منطقة المحمية العمرانية لنيل القاهرة الكبرى إلى أماكن يحددها المخطط العام.

٦. حصر الأراضي المملوكة للدولة، أو المختصبّة بوضع اليد؛ لاستغلالها بما يسهم في تنفيذ المخطط العام.

٧. تفعيل مجموعة القوانين واللوائح الخاصة بالحفاظ على النيل من التلوث بكل أنواعه وأضراره، ومن أية جهة كانت أهلية أو حكومية.

ب) توصيات بالنسبة لحركة مرور السيارات:

١. إصدار لوائح خاصة بتنظيم حركة المرور على كورنيش النيل باعتباره طريقا حدائقياً للنزهة والترويح عن سكان العاصمة بالدرجة الأولى وليس محورا مروريا للنقل والربط بين الدلتا وصعيد مصر وذلك بما يحقق فكرة المحمية العمرانية لنيل القاهرة الكبرى.

٢. اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع سير عربات النقل بأنواعها وتحويل مساراتها إلى الطريق الدائري أو المحاور البديلة، وخفض حركة "أتوبيسات الركاب" ذات الأحجام الكبيرة والاعتماد على عربات "الميكروباص" ودراسة العلاقة بين مواقف الميكروباص ومحطات الأتوبيس النهري.

٣. منع انتظار السيارات على جانبي طريق الكورنيش والاقتصار على مناطق انتظار محددة في ساحات مجمعة موزعة بطول الكورنيش في الأماكن المناسبة طبقا للدراسة التفصيلية للمخطط العام.

٤. دراسة مداخل المحاور الرئيسية والمتعامدة على طريق الكورنيش حسب أهمية هذه الطرق بما يسهل حركة الدخول والخروج إلى ومن هذه المحمية.

٥. دراسة شبكات صرف مياه الأمطار وبخاصة في مناطق الأنفاق أو الكباري العلوية وتحديثها بالالتزام بأسس التصميم الخاصة بالطرق والكباري.

ج) توصيات بالنسبة لاستخدامات الأراضى:

١. نقل جميع الاستخدامات الملوثة للبيئة والمستبعد وجودها على كورنيش النيل أو شواطئه (المسطاح) مثل مصانع الأسمنت وغيرها من الورش والمخازن ومحطات إنتاج الدواجن إلى ما يلائمها في التجمعات العمرانية الجديدة مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ستحكم تنفيذ هذه العملية، ثم استغلال في أماكنها كمناطق خضراء تؤكد طبيعة وطابع الطريق الحدائقي وتكامل الصورة البصرية بروعة النيل.

٢. دراسة حالة المناطق السكنية المتواضعة بمناطق طره والمعصرة ورفع مستواها

• ... عمرانيا ومعماريا بما يتماشى مع ... لواجهة المدينة على النيل.

• ... مواقع المرافق العامة وتكثيف ... حولها وتخزين التشويهات والمعدات ... خارجها في حظائر مناسبة.

• الاهتمام بالاستخدامات العامة للكافيتريات والمطاعم العائمة أو الشاطئية وتفعيل التزاماتها بالشروط الصحية والوقائية والمظهر الجمالي.

• دراسة مواقع الأندية الخاصة الرياضية أو ... أو الترفيهية والتي تتبع هيئات ... أو خاصة وإحكام الرقابة على منشآتها ومراسيها الخاصة الممتدة في حرم النهر أو أسوارها العالية الممتدة بطريق الكورنيش والتي تحرم المواطنين من حقهم في الاستمتاع بالنيل.

٦. العناية باختيار وتصميم وصيانة مراسي المراكب بأنواعها حجومها المختلفة من الأتوبيس النهري أو مراكب النزهة والسياحة أو المطاعم العائمة إلى زوارق التجديف والرياضة البحرية ويراعى إبعاد مناطق الصيانة وإصلاح السفن إلى خارج المحمية العمرانية لنيل القاهرة الكبرى.

٧. الاحتفاظ بالحجم والمسطح الحالي للخدمات العامة والمباني الحكومية والرسمية مثل (وزارة الخارجية- مبنى مجمع الحزب الوطني والمجالس القومية والمجلس القومي للمرأة- مبنى الإذاعة والتليفزيون- دار الكتب والوثائق القومية) الخ وعدم زيادته مستقبلا لكي لا تصبح مراكز جاذبة للرواد والزحام.

٨. نظرا لوجود مناطق تقسيم أراضي لجمعيات سكنية نقابية في مناطق متفرقة على كورنيش النيل فإنه يلزم مراجعة التراخيص الصادرة لهذه الجمعيات لكي تتطابق مع إشتراطات التنسيق الحضاري الذي يحكم المحمية العمرانية لنيل القاهرة الكبرى.

٩. الصيانة المستمرة وإضافة عناصر التنسيق والتجميل للمنشآت الدينية والثقافية والاثرية في نطاق المحمية العمرانية لنيل القاهرة الكبرى مثل جامع أبو العلاء وكنيسة العذراء بالمعادي ومبنى الإذاعة والتليفزيون ومكتبة القاهرة الرئيسية والهيئة العامة للكتاب وقناطر مجرى العيون بمصر القديمة وجامع أثر النبي.

د) توصيات عمرانية بيئية:

١. منع تخصيص أي مواقع للأغراض الصناعية وعمل دراسات جدوى لنقل الموجود منها إلى خارج المحمية ومتابعة برامج الصيانة في حالة الإضرار لاستمرار تواجدها بما يقلل من تأثيرها السلبي على البيئة.

٢. زيادة المساحات الخضراء والعناية بتشجير المناطق حول المصانع التي يتعذر نقلها بهدف تحسين مظهرها العام والحد من التلوث حولها مع ضرورة التزام بتطبيق التشريعات التي تقضي باستخدام المرشحات على مداخنها وعدم الصرف لمخلفاتها في النيل وتوقيع العقوبات الرادعة للمخالف دون تفرقة بين قطاع عام وخاص.

٣. إعادة تخطيط ودراسة المناطق التي تشكل مظاهر التلوث المرئي سواء كانت مناطق

إسكان متهالك أو مناطق بها استخدامات دخيلة مثل قمائن حرق الطوب والورش والمخازن ومحطات إنتاج الدواجن وذلك إما بمبدأ الإحلال أو الارتقاء مع الأخذ في الاعتبار دراسة جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية.

٤. الاهتمام بصيانة المناطق الخضراء مع فرض الرسوم المناسبة لروادها بهدف صيانتها.

٥. الاهتمام بالنظافة العامة والصيانة المستمرة للأرصفة والساحات العامة، وتنسيقها لتوفير المتعة الجمالية لمستخدميها ورفع كافة الإشغالات وتحديد نوعية وشكل عناصر تأثيث الطريق (مظلات انتظار السيارات- مقاعد- أحواض زهور- أشجار- أكشاك- سلال المهملات- إعلانات- إضاءة).

٦. تحديد المخطط العام الاستخدامات الترفيهية المقترحة بحيث وزعت على طول الكورنيش بناء على علاقة تخطيطية سواء بحركة المشاة أو الكثافة السكنية المراد خدمتها.

هـ) توصية عامة مهمة:

حق المواطن المصري في الاستمتاع بالمناطق والموارد الطبيعية ذات القيمة الجمالية:

أ- ويأتي في المقدمة على سبيل الأولوية المطلقة في هذا السياق، الحفاظ على جزيرتي الوراق والذهب كمحميات طبيعية تفعيلاً للقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، وألا نستجيب للضغوط الاستثمارية والإغراءات الاقتصادية فنطلق فيهما عمرانا أفقيا كثيفا يزيد من متاعب المدينة ومعاناتها من الازدحام، أو عمران ناطحات السحاب الذي يخنق ألهواء ويكتم أنفاس المدينة، ويقف حائلاً بين نسمات النهر وبينها.

ولا يعني ذلك أن نترك الجزيرتين للفالحة العشوائية أو الاستخدام الرث أو الاستزراع ذي العائد الضئيل، فهناك العديد من الأفكار التى ترد على الخاطر لاستغلال هاتين الجزيرتين في نوعيات مختلفة من المشروعات صديقة البيئة مثل: الحدائق القومية الكبرى National Parks والتي تضم مرافق متنوعة للترفيه والخدمات الجماهيرية أو حقول ومزارع الزهور الموجهة للتصدير مثل حقول التيوليب في هولندا وغيرها.

أو الحدائق الترفيهية والثقافية الضخمة مثل مدينتي ديزني لابد Disney Land في أمريكا واللتين قد أنشئت مثلهما في ضاحية فورنتين بلو بفرنسا، أو حدائق لتربية وأقلمة النباتات النادرة المستجلبة من أنحاء العالم المختلفة كحديقة النباتات في باريس وجزيرة النباتات في أسوان، أو في منتجعات الاستجمام والاستشفاء والنقاهة ذات الخصوصية والخدمات رفيعة المستوى... إلخ.

ب- يعاني المواطن القاهري البسيط من التضييق على حريته في الاستمتاع بالنيل حيث تسيطر جهات متعددة على شواطئ النهر في نطاق القاهرة الكبرى، وتقصر الاستمتاع به على فئات معينة مميزة وهيئات وأندية خاصة تمنع الوصول للنهر أو حتى رؤيته أحيانا، ويجب أن توفر الدولة للمواطن القاهري حق الرؤية وحق الوصول والانتفاع المباشر

... ارد البصرية والمناطق ذات القيمة الجمالية ... نية) وبالتالي يجب أن يحظر إيجاد أي ...ط أو منشأ أو أسوار على شواطئ النيل (المسطاح) تحجب الرؤية عن السائر على الكورنيش، كما يجب توفير مناطق مفتوحة على النيل مباشرة للوصول الحر للمواطنين إليه وذلك في حدود ٧٥ ٪ من طوله على الأقل.

أمثلة من تناقض استخدامات الأراضى والمواقع.

كورنيش شاطئ النيل الشرقى:

إن الجولات المتأنية للاستمتاع بالمنظر البانورامى" للطبيعة الخلابة للنيل، وما أقمناه ضفافه من منشآت واستخدامات تكشف عن تصرفات غاب عنها الانضباط والدقة بل والمنطق السليم في الاختيار والإحساس بالمسؤولية، وذلك بالنسبة للتعامل مع الأراضي والمواقع على الشواطئ أو الجزر النيلية العمرانية والطبيعية غير المأهولة.

إن هذه الأراضي والمواقع تعانى الكثير من المشكلات كإهدار قيمة المكان وسوء الاستغلال العشوائي، أو بإقامة مصادر خطيرة للتلوث البيئي أو مراكز لإشعاع القبح والفجاجة و" التلوث المرئي". ومثال التناقض الصارخ بنظرة سريعة فيما يلي:

- **حي الساحل:** مخازن ضخمة متنوعة لمستلزمات المراكب وإصلاح السفن ومخازن الحبوب والغلال ومستشفى الساحل المركزي ومساحات من الأراضي المبورة والمشاتل والإسكان المتواضع.

- **حي روض الفرج:** محطة المياه المركزية لشمال القاهرة- مخازن بعض الصحف الكبرى- مخازن وورش خاصة ومتنوعة- ساحات وورش ومخازن لمرفق النقل العام النهري- أبراج فندقية وإدارية- مراكز التجارة والتسويق.

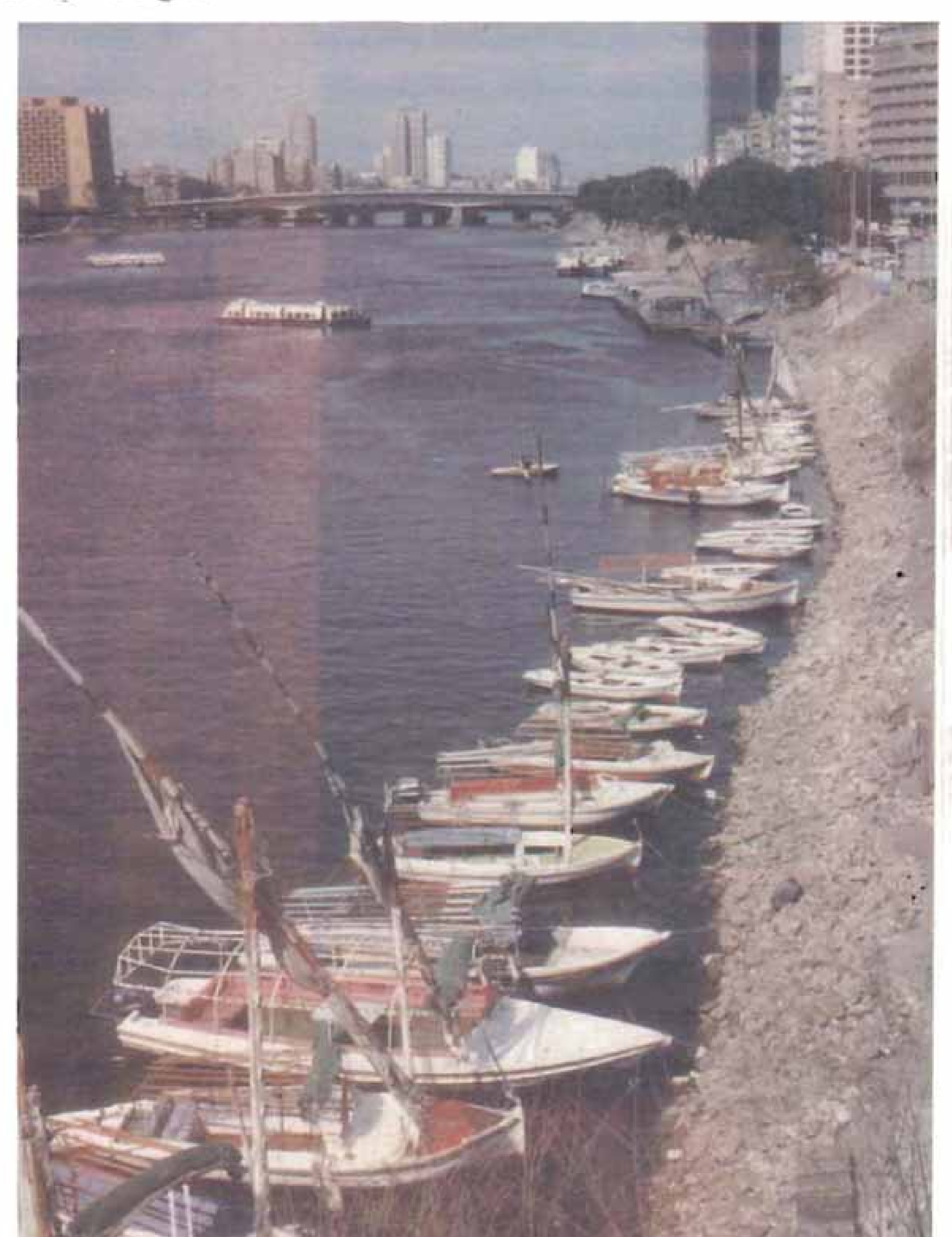
- **حي غرب القاهرة:** جراج عمومي لمحافظة القاهرة برملة بولاق- ثلاجة ضخمة قديمة- شون أخشاب الأشجار- مخازن لبعض الصحف الكبرى- محلات وورش ومخازن وكالة البلح- منطقة إسكان رث بحكر أبو دومه-... كل ذلك بالتناقض مع أبراج المراكز التجارية العالمية ومقار الشركات ومؤسسات البنوك المركزية والفنادق الكبر ى الفاخرة ومراكز التسويق الترفيهي، ودار الكتب والوثائق القومية، وبعض الخدمات الثقافية ومنشآت الدولة الرسمية مثل وزارة الخارجية- مبنى الإذاعة والتليفزيون، وجامعة الدول العربية وبعض السفارات الأجنبية وبعض المشاتل عشوائية التوزيع.

- **حي جنوب ومصر القديمة:** مستشفيات تخصصية- مراكز تعليمية- خدمات عامة وترفيهية- مباني إدارية (الإدارة العامة للنقل النهري- المتحف الجيولوجي) مناطق خضراء ومشاتل- بعض آثار القاهرة التاريخية (سور مجرى العيون)- مراسي للعائمات والمطاعم العائمة والمراكب السياحية.

- **حي المعادي:** كنيسة أثرية- معسكر للقوات المسلحة- سجن طره- مناطق إسكان متواضع- مصنع النشا والجلوكوز، هذا

بالتناقض مع المستشفيات المتخصصة الخاصة وللقوات المسلحة والعمارات الباذخة المتعددة الأغراض ومقار الشركات وأبراج الإسكان الفاخر الشاهقة ومقر المحكمة الدستورية العليا، بالإضافة إلى مطاعم وكافيتريات الشاطئ والنوادي الخاصة للمدنيين والقوات المسلحة ومراسي مراكب النزهة والرياضة النهرية ومشاتل متناثرة وأراضي مبورة.

– حي (بمحافظة حلوان): محطة توليد الكهرباء المركزية لجنوب القاهرة– مصانع ملوثة للبيئة– مخازن شركة أسمنت المعصرة– مناطق إسكان متواضع– مخازن مترو الأنفاق– ورش بناء وإصلاح السفن– معسكرات للقوات المسلحة– محطات لإنتاج الدواجن– خدمات ترفيهية (ركن فاروق) حدائق الشاطئ المفتوحة والمشاتل عشوائية التوزيع وأراضي مبورة.



العناية باختيار وتصميم وصيانة مواقع مراسي المراكب بأنواعها وحجومها المختلفة من الأتوبيس النهري أو مراكب النزهة والسياحية والتجديف والصيد وغيرها.

٣ – ٢

المدينة والفن والتنسيق الحضارى
منظومة تكامل أو تناقض!

كلمة ألقيت فى ندوة لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة، عن "العمارة والفن والتنسيق الحضارى"– ابريل ٢٠٠٣

مقدمة

المدن كمستوطنات بشرية من صنع الإنسان أنشأها عمرانيا في رحاب بيئة طبيعية من صنع الله عز وجل تمثل مراكز إشعاع الحضارات التي انبثقت وتنبثق في أي زمان أو مكان على كوكب الأرض الذي كلف الله بني البشر بمهمة أعماره...

والمدينة بجانب كونها تشكيل عمرانى معماري مركب، وتجسيم مادي لتفاعل اجتماعى ثقافى اقتصادى، فهي ركيزة توليد للطاقات المبدعة الخلاقة ومخزن هائل للخبرة والمعارف والفنون الإنسانية، وحشد تعبوى للانطلاق والتطور، ويعتبر المنظرون إنشاء المدن كمراكز للتجمعات البشرية ومنابت للثقافات وحاضنات للحضارات من أعظم إنجازات البشر.

ومنذ بدء الخليقة كان الإنسان ولا يزال يحلم بمدينة فاضلة ونقية ومدنية إنسانية تحقق له الاحتياجات المادية وتوفر له القيم الروحية والعاطفية.

هذا وتتجلى مظاهر رقى الإنسان وتحضره في عمران المدينة ومعمارها كما تنعكس في شوارعها صور التفاعل اليومي الاجتماعي الثقافى والاقتصادى حيث يصبح الشارع فى المدينة مرآة صادقة لشخصيتها ومقياسا لنبض حياتها والنافذة التي تطل منها على الزائر الغريب والمسرح المفتوح التي تدور عليه فصول أحداثها اليومية.

وتبقى المدينة كتجمع بشرى وبيئة عمرانية متألقة تفيض بالنشاط وتتضح بالحيوية الخلاقة وتعرض صور الفن والجمال طالما حظيت من قاطنيها بما تستحق من رعاية وتنمية وتطوير، ولكنها تهرم أو تمرض وتترهل بالإهمال والتسيب، و إعمال معاول الهدم و الاستبدال في التراث، و إشاعة القبح و الابتذال في الحديث، وتهميش دور الفن والقيم الجمالية لآن ذلك سينعكس سلبا على مستوى الحياة فيها وعلى سلوكيات قاطنيها، فتخبو جذوة تألقها كمركز إشعاع حضاري وتصبح مجرد معسكر ضخم للإيواء !!

إن العلاقة بين الإنسان وما ينشئوه من عمران علاقة جدلية مستدامة بين التأثير والتأثر، فنحن نبنى البيت فيكيف البيت حياتنا كأفراد، وننشئ المدينة فتعود فتشكلنا كمجتمع.

عمران المدينة وتوزيع الأدوار :-

إن مسئولية الحفاظ على القيم الحضارية و الشواهد العمرانية والمعمارية وألاعمال الفنية في المدينة المصرية ترتبط بأطراف ثلاث:

هي المعماري ومن يعاونه من المهندسين المتخصصين من مخططين و مهندسي شبكات البنية الأساسية والفنانين التشكيلية ثم المسئول رب العمل وصاحب القرار، ثم أفراد المجتمع المشاركون، المنتفعون بتنفيذ المشروعات العمرانية والمعمارية والمسئولون الحقيقيون عن التعامل المتحضر والوعي العميق بالملكية العامة، وبين هذه العمد الثلاثة تتوزع الأدوار ولكن في تكامل وتتحدد الواجبات والمسئوليات ولكن في

توازن للسلم القيمى، لتنعم المدينة بمستوى عال من التحضر والاستقرار والرفاهية وقيمة الحياة

المعمارى والمجتمع :-

إن رسالة المعماري المسئول عن تشكيل بيئة مشيدة للحياة الإنسانية ينطلق فيها النشاط الخلاق ويتواصل الناس فى تعاون بناء لتلبية متطلباتهم الحياتية في أطار سلوكيات راقيه منضبطة تضفى على البيئة شكلها الحضري وقيمتها الحضارية التي يطلبها المجتمع ويجعل الحياة فيها جديرة بأن يحياها الإنسان، ولكن هل هذه حقيقة الأوضاع في بلادنا، وأنا أجيب على ذلك متشككا حيث أن مجتمعنا قد بلغ من الجمود واللامبالاه بحيث أصبح لا يدرك أهمية دور المعماري ومدى خطورته وحاجة المجتمع إليه الأمر الذي بدأت تظهر مساؤه فى بيئتنا العمرانية بشكل عام.

والمعماري في مصر ليس صاحب الكلمة الأولى ولا حتى الأخيرة فيما يكلف به من أعمال. فالعمارة أصبحت ألآن وفي جو الشره المادى والاستغلال والاستثمار يفتقر حقيقة لمن يطلب المستوى الرفيع أو يقدر قيمة الجمال، بل لقد صارت إلى حالة من التدهور جعلها ساحة مستباحة لممارسات غير ذوي التخصص ومجالا لاجتهادات من لديهم المال أو من بيدهم اتخاذ القرار.

ومع ذلك فالمعماري الآن مسئول عن حالة الاضطراب والاغتراب في المنتج المعماري ألذي انتشر كالوباء في مدننا ألان فالكثير من المعماريين المصريين قد أستهوتهم الاتجاهات والأفكار المعمارية الوافدة حتى قبل أن تجرفهم أمواج العولمة الثقافية الزاحفة على عالمنا النامي، وفى غمرة الانبهار بالمستورد



المدينة والفن – تنسيق مناسب فى موقع غير مناسب

لا يدركون من المشروعات المعمارية المنشورة فى الكتب و المجلات إلا التشكيلات الخارجية و المظاهر السطحية اللافتة للنظر دون تعمق حقيقى فيما تنطوي عليه من أفكار أو فلسفات، لا علاقة لها بواقعنا الاقتصادى أو الاجتماعي أو الثقافى، وبالطبع بتراثنا الحضارى الزاخر بالفن والعمارة، وقد احتدم الجدل بين الجميع في جو من الخلط والتجهيل بين مدلول الكلمات وتأويلها وبين تبادل الثقافات وتأصيلها.

إن المعماريين والفنانين التشكيلين في بلادنا مطالبون ببحث أسباب الاغتراب وظواهره في إنتاجهم ومراجعة ألفاظ وكلمات متداولة في هيئة شعارات مطلوب الوصول إلى تحديد لمدلولاتها..

ومن خلال الدراسة والحوار العلمي الجاد لابد أن تتبلور اتجاهات فكرية واضحة تجسم الخصوصية أمام تيارات الاغتراب والعولمة الثقافية وعلى ذلك فلابد للمعمارى من دور اجتماعي أعلامي وتثقيفى نشط فيما يخص النشر والحفاظ على القيم والخصوصية الثقافية في البيئة العمرانية المعمارية في المدينة المصرية، وعليه فى سبيل ذلك أن يوجه من رسالته الإبداعية جزءا إعلاميا وتثقيفيا للمواطنين على كيفية النظر إلى الأعمال المعمارية وفهم ما يجب أن تعبر عنه من قيم الفن والجمال بجانب كفاءتها الوظيفية وعائدها الاستثمارى، ويكون ذلك بتنظيم الندوات وإقامة المعارض المعمارية للمبانى العامة و المدن الجديدة وغيرها ومناقشة المشروعات بوسائل الإعلام المتنوعة بأسلوب واضح مبسط، وبهذه الجهود التي يجب أن



المدينة والفن – عنصر تجميل فى مكان غير ملائم

تضطلع بها جمعية المعماريين المصريين وشعبة العمارة بنقابة المهندسين، ولجنة العمارة بالمجلس ألأعلى للثقافة يمكن أن يتحقق التلاقى والتفاهم بين المعمارى و المجتمع ويتلاشى سياج الجهل و التجاهل الذى يتقوقع خلفه الناس متعللين بعدم قدرتهم على فهم الرسومات الهندسية لكى يقفوا من الإبداع والفن من الأعمال المعمارية موقفا سلبيا..

الفنان التشكيلى ومنسق المواقع :-

لكل منهما دور هام فى إضفاء لمسة الجمال وإشاعة الذوق والرقى والرفاهية فى هو المدينة، ولكن المرء لا يسعه ألا أن يدهش لتهميش دور الفنون التشكيلية رفيعة المستوى فى مجتمع المدينة وكأنما الفن الحقيقى عنصر لا لزوم له فى تشكيل نسيج الحياة والحضارة. ويكفى أن يتدخل غير المتخصصين في تجميل الميادين والحدائق والساحات المفتوحة بأعمال تنم عن السذاجة و الفجاجة وتهبط بالذوق العام.

والأمر الغريب هو أن تاريخ مصر المعمارى منذ أقدم عصوره يبرز فيه الفن التشكيلى بصورة جلية متميزة بحيث يبدو وكأنه غاية في حد ذاته وضرورة من ضروريات الحياة فى مصر الفرعونية والقبطية والإسلامية و تاريخه المسجل وتراثه الخالد ينهض بارزا إلى جانب التاريخ السياسى ولعل فيما يمر به مجتمعنا ألان من ظروف اقتصادية وتحولات اجتماعية ما يفسر هذه الظاهرة التى تنم عن التخلف.

ومع ذلك فالفنانين التشكيليون مطالبون أيضا مثل المعماريين بالخروج من دوائرهم المقفله و التحدث للناس بلغة قريبه إلى إفهامهم فالفنانون و المعماريون مولعون بإثارة قضايا فلسفية في الفن و اتجاهاته التي تتطور بسرعة مذهلة وبصورة مستفزة كلها منعطفات ومشكلات بعيده عن اهتمامات الناس حتى المثقفين منهم.

وقد آن الأوان لان تخرج الفنون التشكيلية لوحه كانت أو تمثالا من المراسم والصالات المغلقة إلى فضاء المدينة فى الشارع والميدان والحديقة ليمتد الفن إلى كل مظهر من مظاهر الحياة وإشكالها وأدواتها أيضا ممثلا فى الفن التطبيقى الذى يبث القيمة والمعنى فى بيئة المدينة وحياة الإنسان

رب العمل وصاحب القرار :-

إن معظم الأعمال المعمارية و المشروعات العمرانية الكبرى تقوم بها الدولة بوزارتها أو قطاعها العام حيث نرصد لها الأعتمادات الضخمة لأهميتها كمكونات أساسيه للبيئات العمرانية الجديدة تضاف إلى خريطة مصر. ولهذه الاعتبارات يجب أن تأخذ الوقت الكافى من الدراسة والتصميم بفريق متكامل تعطى له كافه الإمكانات والصلاحيات لكى يتحمل مسئولية إقامة هذه العلامات البارزة فى النسيج العمرانى للمدن.

ولكن واقع الأمر فى اغلب الأحوال أن تمر مرحلة إعداد هذه المشروعات بدروب ومسالك روتينية خانقة أو لضغوط صاحب القرار للإسراع بإخراجها كمظاهرة شخصية

ليظهر فى دائرة الضوء على حساب الدراسة المتأنية والبحث الجاد المتكامل.

وعلى العكس فقد يتلكأ المشروع وقتا طويلا يتعرض فيه لتدخلات المسئولين الذين تتابعوا على مقاعد اتخاذ القرار، فينتهى به المطاف إلى كهوف النسيان، وليس لنا بعد ذلك أن نتساءل عن غياب روح الإبداع والأصالة فى الأعمال المعمارية الكبرى فى مصر... وكثيرة منها فرضت أفكاره وتوجهاته على المعمارى والمخطط وليس عليه ألا إعدادها للتنفيذ باعتبارها غاية الإبداع المعمارى وقمة فن التخطيط.

وهناك أيضا العديد من القوانين والقرارات التى تصدر بدون دراسة شامله لما قد يحتمله تطبيقها من مشكلات ونتائج سيئة ترزح تحتها المدينة المصرية الضحية المستسلمة للتجارب والاجتهادات العشوائية وأحدث هذه القرارات قرار بتحويل جزيرتى الذهب والوراق من محميتين طبيعيتين إلى مناطق للبناء مما يعنى إعدام آخر مناطق زراعية خضراء فى نيل القاهرة يضيف إلى معاناة المدينة المكدسة من التلوث والقبح وخنق الهواء !! ولحسن الحظ قد جمد هذا القرار مؤقتا بسبب ما أثاره من رد فعل جماهيرى غاضب ورأى عام رافض.

المدينة والفن والنوايا الطيبة :

وقد يكون من المفيد أن نسترجع بعض محاولات رب العمل وصاحب القرار فى تجميل البيئة العمرانية للمدينة فى ساحتها المفتوحة أو واجهات مبانيها العامة لكى نقيم التجربة وعلى سبيل المثال نقلنا تمثال رمسيس العظيم إلى ميدان المحطة وبسطنا أمامه نافورة فى محاولة لإضفاء قيمة جمالية على الميدان ولكن تعقيدات المرور فى قلب المدينة اقتضت أن تزال النافورة ويطوق التمثال بشبكة من الطرق والكبارى العلوية فأصبح الأثر التاريخى العملاق مخنوقا فى خضم الضوضاء والتلوث البيئى والبصرى ولم يعد يمثل أثرا رمزيا أو يعطى تأثيرا جماليا وصار من المحتم أعادته مكرما إلى حرمه فى ميت رهينة قبل أن تسقطه عوامل التلوث والإهمال(١).

هذا وإن كان تمثال نهضة مصر قد اخذ أخيرا مكانا مناسبا فى الطريق إلى جامعة القاهرة فقد اكتفينا فى تجميل ميادين العاصمة ببعض تماثيل تعد على أصابع اليد... إبراهيم باشا– مصطفى كامل – طلعت حرب – سعد زغلول كشخصيات قومية ثم تطوعنا بوضع عدة تماثيل لشخصيات أجنبية قد تمثل فى بلدها رموزا عظيمة ولكنها مجهولة لنا وليس للمواطن المار بجوارها أى معلومات عنها أو تعاطف معها، فضلا عن إن حجومها لا تتناسب مع فضاء المواقع التى أقيمت فيها. أما عن أعمال الفنون التشكيلية من نحت بارز أو فسيفساء أو تصوير جدارى والتى يجب أن تأخذ مكانها بالمبانى العامة فلا تكاد تتواجد إلا فى نحت ركيك التنفيذ يمثل شعار الدولة الرسمى أو فى محاولات محدودة كمبنى مجمع

(١) تم نقل تمثال رمسيس الثانى إلى موقع المتحف المصرى الكبير بمنطقة الأهرام تمهيدا لوضعه نهائيا فى المكان المناسب عند إتمام تنسيق الموقع العام.

..حاكم بشارع الجلاء أو مبنى بانورما ..ادس من أكتوبر أو مدخل حديقة الحيوان أو ..ال الجداريات الفنية بمحطات مترو الأنفاق

هذا فيما يتعلق بالقاهرة أما في ..سكندرية فالموقف يختلف حيث أشرقت ..اكبر نهضة فنية وجمالية راحت تضع ..ماتها على الشوارع والميادين والحدائق ..مساحات العامة واعتلت أعمالها الفنية ..جهات المباني والمنشآت العامة وشاركت ..مؤسسات الخاصة وهيئات المجتمع المدني في ..ه الحركة النشطة بالتجميل والنظافة فجددت ..باب عروس البحر واستعدت بمكتبتها ..عظيمة لتشع على شواطئ وحواضر المتوسط ..ن ذخائر فنونها وتراثها العريقة مما يعيدها ..إلى موقعها الريادي عن جدارة واستحقاق.

ويبدو لنا أصداء يقظة الوعي والنوايا ..طيبة بدأت تتردد في الوادي فبدءنا نسمع عن ..مبادرات هنا وهناك في بعض عواصم الأقاليم ..لكنها بقيت حتى ألان في نطاق متواضع ..دون خطط يحكمها نظام ويفرضها التزام. ..يكفي أن نلقي نظرة على أجمل عناصر البيئة ..طبيعية في مدننا وهي الأشجار والخضرة ..متمثلة فيما نبقى من حدائق عامة وشواطئ ..نيل ومدى الاهتمام بها من المسئولين عن ..إدارة عمران المدينة فالأمر لا يحتاج إلى ..اجتهاد، فنصيب المواطن من المساحات ..خضراء في القاهرة مثلا متدني للغاية ولا ..يقارن بأي عاصمة أخرى عربية أو ..جنبية رغم النوايا الطيبة والمحاولات ..محدودة التي أضافت قصاصات من الحدائق هنا وهناك وبدء الاهتمام بالحدائق العامة ولكن مع سجنها وراء القضبان وإغلاقها أمام الرواد بدعوى الحفاظ عليها من العبث وخشونة الاستعمال !!

هذا بالإضافة إلى مصادر العديد من شواطئ نيل القاهرة وتحويلها إلى مناطق مغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر الخالد عن أنظار القاهريين وتحصر الاستمتاع به في قطاعات محدودة من المحظوظين دون الآخرين !!

وماذا عن أفراد المجتمع ؟؟

لا شك أن الأفراد في المجتمع يتحملون نصيبا كبيرا من مسئولية إرساء القيم الحضارية في المدينة المصرية والتمتع بعناصر الفن والجمال فيها، فهم يمثلون الجانب الأكبر من المنتفعين بالأعمال المعمارية والممولين لها والمساهمين والفعالين في صنع البيئة العمرانية ولذلك فان أهم الواجبات عليهم ألا يقفوا موقف اللامبالاة بما يقوم حولهم من منشآت وان يدركوا أن البيئة الصحية والصحيحة هي التي نشيع في المجتمع التوازن النفسي والصحة البدنية والعقلية والقدرة على الإنتاج والإسهام بدور فعال في العمل الجماعي اللازم لحياة المدينة ورفاهية مجتمعنا كما أنهم مطالبون بالحفاظ على مرافقها العامة والتعامل مع عناصر التجميل في مبانيها وميادينها وحدائقها بأسلوب التحضر والإحساس بالملكية العامة، وإذا كان المستوى العام لأي مدينة يتفاوت في المجتمعات المختلفة كما يتفاوت أيضا بالنسبة للعصور التي تمر عليه إلا انه

فى كل الأحوال مرآتها وإفرازها المشترك.

فإذا تبلد الحس وتدهور الذوق العام وعمت اللامبالاة فى المجتمع فلا نتوقع ازدهار للفن أو تقديرا لقيم ولا طلبا لعمارة رفيعة، وقد صدقت مقولة الناقد الفنى حين قال "لكل مجتمع العمارة التى يستحقها " وبين الحضر الذى يشكله المجتمع العمرانى و الحضارة التى يجب أن تهدف إليها شوط بعيد !!

ولعله من الضرورى أن نشير إلى ظاهرة الفردية والانتهازية التى يتصف بها بعض المقتدرين ورجال الأعمال من أفراد المجتمع والذين يطوعون موجات الحماس والنوايا الطيبة لأهدافهم الخاصة على حساب جماليات البيئة العمرانية فيغرقون المدينة بوباء التلوث البصرى الذى أضحى من ابرز مشكلاتنا المعاصرة.

فقد ادخل رجل الأعمال عنصر الإعلان بكافة وسائله، وبتركيز شديد إلى الشارع فى وسط المدينة فاحتلت ملاصقاته ولوحاته الأرصفة واغتصبت مواقع فى نهر الطريق وارتسمت على الجدران بدلا الجداريات الفنية وتسلقت الوجهات وتربعت على أسطح العمارات واعتلت هامات الصوارى العالية لجذب الإبصار واستغلت عنصر الإبهار ليلا على حساب الشوارع نفسها التى تفتقر إلى الإنارة الكافية لتأمين حياة الناس وسلامة المرور.

يجرى كل ذلك بدون ضوابط لتقييم جماليات تصميم الإعلانات أو اختيار مواقعها أو مراعاة الذوق العام وتجنب التلوث البصرى. فتلك أمور لا تهم ما دام ملاك العمارات قد باعوا أسطح منازلهم وأجروها لشركات الإعلان الكبرى نظير مبلغ مجزى تكفيهم للصرف على أعمال الصيانة التى يحتاجونها.

وهكذا تختلط الضوابط وتضطرب القيم فمن جهة تستباح سماء المدينة بغزو الإعلانات ويحصل الملاك على ما يعينهم على أعباء الصيانة. وفى نفس الوقت يسود جو المدينة مهرجان من الفجاجة والتنافر ويعيش مجتمع المدينة فى ضجيج الأصوات نهارا وفى نشاز الألوان والأضواء ليلا!!

هذا بالإضافة إلى ما يتكرر أمامنا يوميا من ممارسات مختلفة وتعاملات عشوائية مع واجهات المبانى الخاصة التى تشكل منظور الشارع المصرى كقيام سكان بعض الوحدات السكنية (الشقق) بطلائها بألوان مخالفة للألوان السائدة فى العمارة أو إضافة بروزات أو تقفيل البلكونات أو ترصيع الواجهات بأجهزة تكيف الهواء مختلفة الطراز والألوان أو ترك مداخن التهوية تتسلق واجهات المبانى إلى أعلى سطح فيها، ولا يمكن فى هذا المجال حصر أنواع الممارسات التى يتعامل بها أفراد المجتمع مع ثروة المدينة العقارية. وكأننا نرتاح إلى تشويه الشارع المصرى قانعين بمستوى متواضع من الذوق العام وقيم الجمال.

عودة الوعى وبزوغ الأمل:

لقد ان الأوان ليستيقظ فينا الوعى بالبيئة العمرانية فى المدينة المصرية وما

تعانيه من اضطراب وخلل فى التوازن من ناحية، وخضوع لاجتهادات غير المتخصصين من أرباب العمل وأصحاب النوايا الطيبة ومتخذى القرار من ناحية أخرى. وان ترك إدارة عمران المدينة للرئاسات الإدارية ولاجتهادات أصحاب النوايا الطيبة وتهميش دور المتخصصين من معماريين ومخططين وفنانين تشكيليين ومنسقى المواقع أمر لا يستقيم ولا يتناسب مع إمكانات مصر من ذخائر المؤهلين فى كل فروع عمران المدينة وجمالياتها.

ويحز فى أنفسنا ملاحظة ومتابعة الفجوات التى تتسع بين مدننا ومدن العالم فى كل يوم والبطء الذى يتسم به تنفيذ قراراتنا وأجراءتنا لصيانة ثرواتنا المعمارية وتجميل بيئتنا العمرانية، وقد أصبح من المحتم انتفاضة عامة لتفعيل القرارات والتوصيات التى صدرت فى هذا المجال من المجالس القومية المتخصصة ولجان المجلس الأعلى للثقافة ومؤتمرات جمعية المهندسين المعماريين، وشعبة العمارة بنقابة المهندسين، ومؤتمرات نقابة الفنانين التشكيليين على مدى ثلاث عقود الأخيرة.

وهذه التوصيات تحيط بكافة جوانب المشكلة وتقدم الحلول العملية لإنقاذ المدينة من حالة التخلف التى آلت إليها ولإيقاظ الوعى لدي عامة الناس بدءا من الطفل فى مرحلة التعليم الأولى إلى رجل الشارع التائه فى دروب الحياة.

ولعل بارقة الأمل التى ومضت أخيرا بصدور القرار الجمهورى (رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ م) بإنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى يعيد لنا الثقة فى تحقيق ما نصبو إليه من العناية بالبيئة العمرانية بالمدينة المصرية وإيجاد التوازن بين عناصرها (التخطيط والعمارة والفن فى التنسيق الحضارى) تلك المنظومة التى تحتاج اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى تكامل وتناسق يعيد القاهرة إلى موقعها الطليعى الطبيعى الذى نفتخر ونعتز.

٣ – ٣

التنسيق (الحضرى) الحضاري
بين تخلف التنمية.. وتنمية التخلف

مقدمـــة:

تتعدد تعريفات المدينة كمستوطنة حضرية من صنع الإنسان، ساهمت فى تشكيلها عوامل جغرافية وتاريخية، وقوى سياسية واجتماعيـــة واقتصادية، وربما دينية وعقائدية.

وتكاد تكون المدينة فى طليعة إنجـــازات الإنسان وابتكاراته، فهى حشد تعبوى للطاقات الخلاقة، ومخزن هائل للمعـــارف والخبــرات الإنسانية، وبؤرة لاستقطاب القـــوى الفكريـــة الإبداعيـــة. ولـــذلك فـــإن المدينـــة والمدنيـــة مترادفات، والحـــضر والحـــضارة متتاليـــات، يختلط بعضها ببعض كما تمتزج السوائل فـــى الأوانى المستطرقة، لكل منها دوره الفاعل فى تكامل التفاعل!!

ففى وعاء المدينة تنبت الثقافة وتترعرع، وتتحول التنمية الحضرية إلى ازدهار حضارى إذا أحاطتها الظروف المواتية، حيث تكتـــسب المدينة حياتها من حيـــاة منـــشئيها، وتـــستمد حيويتها من حيوية ساكنيها. ومن المفروض أن تكون مؤهلة دائماً لإنعاش قـــدراتها وتجديـــد نسيجها؛ فتلتزم خططهـــا التنمويـــة بتطـــوير منشأتها وتحسين مرافقهـــا، وصـــيانة تراثهـــا والحفاظ على قيمتها وطابعها. وهـــذه الأمـــور جميعًا متعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات السياسية تدعمها فى ذلك الجوانب العمرانية والمعمارية.

وحين نتعـــرض لموضـــوع التنميـــة العمرانية فى مصر يلزم أن نستعرض الأهداف والضوابط التى تحكم مجالات التنمية المختلفة ودور الأطراف المعنية بها، والعناصر الفاعلة فيها، وظاهر الصورة التـــى وصـــلت إليهـــا باعتبار أنها نتاج مشترك، وإفراز مجتمع.

ولابد أن تلتزم مسارات التنمية المستدامة أولاً وقبل كل شيء بالحفاظ على البيئة العامة بخصائصها ومكوناتها، وإيجاد التوازن الدقيق بين مجالاتها الثلاثة:

- **المجال الطبيعـــى** أو المحيط الحيـــوى المكون من الغـــلاف الجـــوى (الهـــواء، والمحيط المـــائى والمـــسطح الأرضـــى "التربة"). وهو ما يشمل كـــل مـــا يمثـــل مقومات الطبيعة العذراء.
- **المجـــال التقنـــــــى** أو المحـــــيط العمرانى، وهو منظومة المنشآت والأعمال التى يصنعها الإنسان ويشيدها فى نطـــاق المحيط الحيوى. وتمثل بذلك تراث الإنسان وإنجازاته وبصمته على المكان.
- **المجال الاجتماعى** أو المحيط المعنوى، وهو منظومة وجود الإنسان فـــى المكـــان وتفاعـــل ذكائـــه مـــع المحـــيط الحيـــوى والعمرانى. ويمثـــل الـــنظم الاجتماعيـــة والإدارية والعقائدية والمذهبية والفلـــسفات والعادات والتقاليد التى تتبلور على أساسها جميعًا ثقافات الشعوب والأجناس.
- وتهـــدف التـــشريعات والتنظيمـــات والضوابط لعمليـــات التنميـــة العمرانيـــة بالإضافة إلى ما سبق ذكره ما يأتى:

١. توفير المقومـــات الأساســـية لمعيـــشة كريمة للإنسان مـــن متطلبـــات الإســـكان والعمل والصحة والتعليم والثقافة والترفيه

والرياضة مع حماية مقدساته وخصوصياته.

٢. تنفيذ مخططات التنمية العمرانية، فيما يخص توزيع الكثافات السكانية والسيطرة على اتجاهات النمو العمرانى، وتوزيع مجالات العمل والأنشطة الإنسانية، واستخدامات المناطق والمواقع فى المدينة، وتخطيط شبكات المرافق والخدمات العامة بمختلف أنواعها وشبكات الطرق والمواصلات الداخلية والخارجية بالاتساعات والقدرات المناسبة لمواقعها وعلاقاتها ووظائفها.

٣. إضافة طابع الجمال والتناسق على البيئة العمرانية بالتحكم فى أنماط المنشآت المعمارية، من حيث ارتفاعات المبانى وعلاقتها بالشوارع وانسجام الواجهات وتوفير الميادين بعناصرها الرمزية الصرحية والجمالية والحدائق العامة وساحات الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية.

٤. ويساعد على ذلك "التنسيق الحضارى" كضابط للإيقاع بين عناصر التنمية الحضرية المختلفة؛ لرفع مستوى جودة الحياة فى المدينة.

انحرافات هدامة فى التنمية المستدامة!

لعل أسوأ ما تصاب به المدينة خلال نموها العمرانى، غيابُ "التنسيق الحضارى" بين كافة الأجهزة المسئولة عن تنفيذ ومتابعة هذه العملية، وإحكام ارتباطها بالمخططات الموضوعة، والأهداف والضوابط الملزمة بالتعامل معها و بها. وهو ما تكون نتيجته ما نشاهد اليوم من انفلات خارج الحيز العمرانى للمدينة كالإخطبوط تطوق أذرعته الأرض الزراعية بالبناء العشوائى وتكبل أطراف المدينة بالإسكان الرث، والعمران القبيح!!

وخلال الهرولة المتصارعة والاستسلام الجاهل لضغط الانفجار السكانى، يسقط سهواً من التنمية المستدامة خلايا سرطانية فى جسم المدينة، كـ"حكر أبو دومة" و"عزبة أبو حشيش" و"عزبة أبو قرن" و"خرائب داير الناحية"، وأطلال "المدابغ" و"معروف"، وغيرها كثير بما يفوق عددها الثلاثين.

ونعود إلى المعمار العشوائى، أو "معمار تنمية التخلف"، فتصدمنا صورة القبح والفجاجة وفساد البيئة بأجلى معانيها.. أكوام من البيوت بمحيط المدينة على هيئة صناديق ضخمة من الطوب الأحمر الرخيص وأعواد- ولا أقول أعمدة- من الخرسانة المسلحة، وقد تُركت المبانى عارية بدون كسوة أو تشطيبات، تبرز من أسطحها أشاير "أعواد الخرسانة" لتؤكد نواياها المبيتة لاستمرارية تنمية التخلف، فتلوث البيئة رأسياً فى المستقبل مثلما لوثتها أفقياً فى الحاضر.

أما الشارع الذى يترك المدينة، ويغامر بشق مسار له فى النسيج العشوائى، فسرعان ما يصاب بالهزال والمرض، وينكمش إلى حارة أو عطفه أو زقاق، أو مجرد خيط واه فى نسيج العنكبوت، ويدخل فى شبكة من الدروب الترابية لا تعرف بدايتها من نهايتها

حيث تضيع معالمها فى أكوام القمامة التى تتصاعد منها الروائح والغبار، فتتكشف معها كل ادعاءات الإصلاح والنهوض بالبيئة.

هذه العشوائيات أو مناطق التنمية المستدامة للتخلف، تهبط بمستوى حياتنا إلى درجة يصعب تصور وجودها فى الحيز العمرانى للمدينة، ولذلك فقد اشتهرت باسم "قاع المدينة"، وإن كانت لا تتوسطها كما قد يتبادر للذهن، ولكنها بالعكس نبتت عشوائياً على هوامشها كالطفح على جلد المريض!!

وترتسم على وجوهنا علامات الاستفهام والتعجب عن كيفية ظهور هذا الكم الهائل من العشوائيات، تحت سمع وبصر متخذى القرار.

وعلى الجانب الآخر تبدو صور النقيض الصارخ لتلك الصورة، تتجسم فى تنمية متسارعة لمناطق جديدة شرق وغرب القاهرة، حيث انبثقت تجمعات تأخذ طابع منتجعات الإسكان الفاخر بما تضمه من قصور وفيلات بالحدائق وحمامات السباحة على مقربة منها الملاعب الرياضية والمراكز الترفيهية وساحات الجولف ومضمار ركوب الخيل.

وانسجاما مع عصر العولمة أطلق عليها أسماء أجنبية فى انتحال مبتذل لمسميات الآخرين مثل: دريم لاند- بيفرلى هيلز- بل فيل- جاردينيا- بالم هيلز- ستيلا دى مارى- قطامية هايتس- يوتوبيا!! إلى آخر القائمة.

وانطلق المستثمرون فى هذه التنمية العمرانية التى لا أولوية لها فى احتياجات المجتمع إلى البنوك، فسحبوا منها الملايين ليجمدوها فى مبانى الإسكان الاستفزازى الفاخر. وأثبتت التجربة اللامنطقية- ولكن بعد فوات الأوان- أن العرض لهذا النوع من الإسكان أكثر من الطلب، ففزع أصحاب هذه المشروعات يحاولون تنشيط حركة البيع بعديد من الإغراءات ووسائل التحفيز، ولكن تبدو الصورة فى مجملها تراجيكوميدية: "إسراف هنا وتقتير هناك". ويصبح خطاب الادعاء بإعادة التوازن إلى البيئة العمرانية للمدينة المصرية حبراً على ورق!!

ثم ماذا عن التنسيق (الحضرى) الحضارى؟

تعد الدولة حالياً عن طريق وزارة الثقافة قانوناً للتنسيق الحضارى (١) كانت دوافعه الحقيقية ما يسود المدينة المصرية من مظاهر القبح والفجاجة وانحسار الثقافة، وهبوط الذوق العام، بل وغياب الوعى بالبيئة العمرانية. فقد أصبح التعايش مع التلوث البصرى ظاهرة تفصح عن خلل فى الحواس، أفضى إلى تبلد الإحساس وضمور ملَكة التذوق والتفضيل الجمالى، ومظاهر التلوث البصرى هى الأعراض الظاهرة للخلل الوظيفى والإدارى للمكونات الحيوية للنسيج العمرانى، ولهمجية التعامل مع مرافق المدينة ومنشآتها، وكشاهد على الإهمال والتسيب، وسوء الإدارة.

(١) صدر القانون الموحد للبناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ فى شأن التخطيط العمرانى- التنسيق الحضارى تنظيم أعمال البناء- الحفاظ على الثروة العقارية.

ويقضى انعدام الاهتمام بالصيانة إلى قبح وقذارة البيئة العمرانية، فضلاً عن ضياع الثروة القومية العقارية، ويسارع بذلك تحول شركات القطاع العام التى كانت مخصصة أصلاً لصيانة المبانى إلى مجالات أخرى أوسع نطاقاً وأوفر ربحاً، تاركة وراء ظهرها هذا الواجب القومى وهو "الصيانة"!!

ولا تُفقَد الثروة العقارية ذات القيمة التراثية فى مصر بسبب إهمال الصيانة فقط بل وبالممارسات المتخلفة التى يدفعها الجهل النشيط لمحو المعالم الجميلة لعمارات وسط البلد ذات الطرز الكلاسيكية الأصيلة، بإباحة تعليتها بطوابق إضافية لا علاقة لها بطرزها أو مواد بنائها، وكذلك بإطلاق الذوق الفاسد لتغيير واجهات الدكاكين بالدور الأرضى على الشارع باسم التحديث و"الديكور" ويعجل بانهيار هذه العمارات التراثية تغيير الاستعمالات الداخلية لها حيث حولتها شركات

التأمين المسئولة عن إدارتها إلى مكاتب إدارية بعد مصادرتها خلال تأميم ممتلكات الأجانب فى الستينيات.

سلوكيات مظهرية للتحضر: وبتفسير مغلوط للتنسيق الحضارى اتجهت مظاهر التحديث الخادع إلى مجالات الإعلان فانطلقت الشركات المتخصصة مع رجال الأعمال وعملاء الاستيراد الاستهلاكى إلى الشوارع والميادين الرئيسية فى المدينة؛ ليغمروها بوابل من الملصقات واللوحات بكل الحجوم والألوان والإضاءة المبهرة ولتحتل الأرصفة وتغتصب مواقع فى نهر الطريق، وتعتلى الصوارى، وترتسم على الجدران، بدلاً من الجداريات الفنية، وتتربع على أسطح العمارات بحجومها العملاقة، ويصبح "الإعلان هو معمار الشارع والميدان".

وهكذا يتحول الشارع إلى ساحة مفتوحة لنشر ثقافة الاستهلاك، تحتلها منتجات الشركات عابرة القارات متعددة الجنسيات، وتصبح السلع العجيبة المستوردة وأسماؤها السخيفة، وعلاماتها التجارية، جزءاً من مفردات لغتنا الدارجة، وعنصراً مؤثراً فى ذوقنا العام وممارساتنا الحياتية.

ويتابع الإسفاف انتشاره كالوباء، فتظهر عناوين محلات بلغة سوقية مقززة فى أرقى أحياء القاهرة. والأدهى من ذلك كله تحول مكتبات كثيرة فى شوارع وسط البلد إلى محلات لبيع الأحذية، فصُفّت الأحذية بعناية فى الفترينات، بينما يقبع الخبز على الرصيف يغمره التلوث فى انتظار من يشتريه.

إن التنمية العمرانية تنحرف بسرعة مخيفة إلى تنمية استهلاكية وتنمية للتخلف، ونحن نسير معصوبى العيون فى طريق يخدعنا بادعاءات التحضر ومعاصرة العولمة ويربطنا بقيود تبعدنا عن التقدم الحقيقى، وتغرقنا فى ثقافة "التيك أواى" وما يتبعها من تغيير فى أنماط سلوك المجتمع، بل وتقاليده وأخلاقه ولغته القومية، فضلاً عن إساءة توجيه اقتصادياته ومحاصرتها بالاستيراد والاستهلاك والإهلاك، وهذا ترف لا نملك مقوماته ولا نقوى عليه!!

مجالات التنسيق الحضارى فى مفهوم المحليات: وكى تتكامل الصورة نلقى الضوء

على مفهوم "التنسيق الحضارى" لدى إدارتنا المحلية، ومدى اهتمامها بالمظهر الجمالى ورفع مستوى الذوق العام فى المدينة و"تنسيق الرصيف بحسن التوظيف". فقد خرجت علينا جريدة "**الأخبار**" فى الصفحة الأولى (بعددها الصادر فى ٢٢/١١/٢٠٠٠) بالعنوان الآتى وبالبنط العريض: **المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة: "نصف الرصيف للياميش.. والآخر للمشاة"!** وفي تفاصيل الخبر "وافق المجلس التنفيذى لمحافظة القاهرة على إتاحة الفرصة لمحلات بيع ياميش رمضان للخروج بمعروضاتهم إلى الرصيف، بشرط عدم تجاوز نصفه على أن يخصص النصف الآخر للمشاة!!".

الرصيف المعتدى عليه!

كما قرر المجلس (باركه الله) عدم تحصيل أى رسوم إضافية من هذه المحلات نظير ذلك، وأصدر المجلس فى اجتماعه مساء أمس الأول برئاسة المحافظ قراراً بعدم إقامة موائد الرحمن إلا بترخيص من الحى، أما خيام الشيشة فلا يتم السماح بها إلا بموافقة المحافظ **شخصياً** (وهذه تحتها ثلاثة خطوط)، كما قرر المجلس توحيد لمبات الزينة على مآذن مساجد القاهرة، ومنع الألوان التى لا تتناسب مع المساجد ومكانتها، كما قرر المجلس تشكيل غرفة عمليات مركزية (يا للهول!!) لتلقّي شكاوى المواطنين.

انتهت قرارات محافظة القاهرة، الواردة في ذلك الخبر العجيب ولا تعليق!!

تحديد المسئوليات وتوزيع الأدوار: من الواضح أن المشكلات التى تهبط بمستوى القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية فى المدينة المصرية، فتحيل ما يبذل من جهود فى التغلب على تخلف التنمية إلى تنمية للتخلف ترتبط بثلاثة أطراف، هم: المعمارى/ المخطط، ورب العمل المسئول صاحب القرار، ثم أفراد المجتمع المدنى المنتفعون بمشروعات العمارة والتنمية العمرانية.

أ) دور المعماري/ المخطط:

عندما يسيطر القبح والفجاجة على العمل المعمارى ويهبط الذوق العام، وتضطرب الصورة البصرية للشارع المصرى، تشير أصابع الاتهام إلى المعمارى والمخطط كمسئولين عن هذه النتيجة كما لو كانت

بأيديهما وحدهما مقاليد الأمور ولديهما صلاحية اتخاذ القرار.

إن المعمارى فى مجتمعنا ليس صاحب الكلمة الأولى، ولا حتى الأخيرة، فيما يناط به من أعمال إذ لا يتعدى دوره أن يقوم بما يطلبه رب العمل أو صاحب القرار. وهو يحاول جهد ما استطاع أن ينتج شيئاً ذا قيمة من خلال موقف قائم، ولكنه نادراً ما يكون هو صانع الموقف أو مشترك فيه. ومع ذلك فإن العمل المعمارى عند إتمامه يصبح عنصراً فاعلاً فى التوازن البيئى برغم ضعف التقدير العام لهذا الدور.

ومن الصعب ادعاء وجود آليات أو نظم يتم من خلالها خروج المشروع المعمارى إلى حيز التنفيذ، فالأهواء الشخصية وضحالة الثقافة مع سيطرة الآراء السطحية المذبذبة للمنتفعين من أرباب العمل وأصحاب القرار والتى لا يمكن إغفال نتائجها الخطيرة هى التى توجه سير المشروعات المعمارية، حتى تخرج إلى حيز الوجود.

ومع ذلك، فإن المعمارى مسئول عن حالة الاغتراب والاضطراب التى يعانى منها الإنتاج المعمارى فى بلادنا الآن!!

ويبدو أننا نخلط فى تفكيرنا بين منجزات العلم والتكنولوجيا، وهى المتغيرات التى لا وطن لها لا نهاملك الجميع، وبين خصائص الثقافة وهى الركائز المرتبطة بالبيئة وبالتراث والتاريخ بالمفهوم المادى والمعنوى.

فالمعرفة العلمية واحدة بالنسبة للإنسانية جمعاء، لا فرق بين علم اجتهد به أصحابه فى الشمال، وعلم تلقاه آخرون وانتفعوا به فى الجنوب.. ولكن الثقافة مقوم وركيزة من ركائز الوجود لكل شعب نبتت فى بيئته، وامتدت جذورها فى تراب أرضه، وترعرعت مع مراحل تاريخه، ولا يمكن أن تفرغ هذه الثقافة من مضمونها القومى.

والعمارة فى رأيي هى النتاج المتوازن المرهف، والامتزاج الحساس، بين أصالة الثقافة ومنجزات العلم والتكنولوجيا. ويجب أن يعكس الإبداع المعمارى خصوصية الثقافة بنفس القدر الذى يستجيب به لعولمة العلم!!

وقد تضافرت عدة عوامل وتراكمات على المدى الطويل، فأوصلتنا إلى حالة التدهور المعمارى الذى نعانيه، وغياب التناسق الحضارى الذى يعيه كل منا بدرجات متفاوتة. وبرغم إدراكنا لخطورة الحالة الراهنة، إلا أننا نشترك جميعاً فى الجمود أمامها بلا حراك، أو الوقوف لتحليلها وتشخيصها بلا فاعلية، أو الانزلاق فى تيارها بلا مقاومة!!

والمعماريون مطالبون اليوم ببحث أسباب التشرذم فيما بينهم، وظواهر الاغتراب والاضطراب فى إنتاجهم ومراجعة المبادئ والشعارات المتداولة فى ممارستهم، كى يصلوا إلى حد أدنى متفق عليه من خلال الدراسة والحوار الموضوعى الجاد، خارج مؤثرات الانبهار بكل ما هو مستورد من نظريات وتنظيرات، وأن تتبلور اتجاهات فكرية واضحة تجسمها الخصوصية وتبرزها ثقافة الجماعة فى مواجهة تيارات العولمة والاغتراب!

وللمعمارى دور إعلامى وتثقيفى مهم فيما يخص الحفاظ على مستوى معين من القيم الجمالية والخصوصية الثقافية فى مشروعات التنمية العمرانية، وعليه فى سبيل ذلك أن يوجه جزءاً من رسالته الإبداعية لنشر ثقافة العمران بين المواطنين حتى يتحقق التلاقى والتفاهم بينه وبين المجتمع، ويتلاشى سياج الجهل والتجاهل الذى يتقوقع خلفه الناس فى موقف سلبى ينم عن انعدام القدرة أو الرغبة لإبداء الرأى فيما يقوم حولهم من مشروعات!!

ب) دور رب العمل (المالك أو المسئول صاحب القرار):

لابد لنا أن نقر بوجود وضع شاذ نعانى منه، وهو أن العنصر الفاعل فى تشكيل المنتج النهائى لمشروعات التنمية العمرانية بالإضافة إلى التفرد بتحديد مساراتها، هو رب العمل وصاحب القرار. وهو فى النهاية يتحمل وزر صياغة الذوق العام فى بيئة المدينة، على هذه الصورة التى لا نرضاها.

ولذلك، ومن هذا الموقف الخطير، وكى نصحح الممارسات الخاطئة فى المشروعات العامة، يجب أن يلتزم المسئول صاحب القرار باحترام ما سبق من جهود فى دراسة تلك المشروعات التى يكون قد تم وضعها فى أطر استراتيجيات طويلة المدى، وخصوصا، أم مشروعات التنمية العمرانية لا يجب التعامل معها كمبادرات شخصية تتغير بتغير الأفراد، وتخضع لأساليب الفرقعة الإعلامية، والظهور فى دائرة الضوء على حساب المصلحة العامة.

وعلى أرباب العمل من ملاك أو رسميين من أصحاب القرار، أن يخففوا من الضغوط على أهل التخصص والخبرة، وأن يعملوا على تحفيزهم للانطلاق المبدع فيتحمل المعمارى والمخطط حينئذ كامل مسئوليتهما تجاه المجتمع. كما أنه على المسئولين عن إصدار التراخيص بإقامة المشروعات وتنفيذها فى سياق التنمية العمرانية، ألا يسمحوا بأى تجاوزات عن حدود التراخيص إنقاذاً للبيئة ولأرواح المواطنين. كما يجب أن تهتم قوانين البناء الموحدة بالقيم الجمالية على مستوى الأحياء، وبانسجام الطرز أو الواجهات ومواد البناء والألوان على مستوى الشارع، وبتنفيذ ما توصى به "قوانين التنسيق الحضارى" التى هى فى الواقع ضابط الإيقاع للذوق العام، ومعيار جودة البيئة ورفاهية حياة المجتمع.

ج) أفراد المجتمع المدنى (مستثمرون ومنتفعون):

يتخذ أفراد المجتمع المدنى من أرباب العمل والملاك أو المنتفعين- بمختلف أوضاعهم الطبقية- مواقف متباينة من التنمية العمرانية، تغلب عليها السلبية، سلبية الاستغلال بالنسبة للفصيل الأول، وسلبية الجهل وغياب الوعى للفصيل الثانى.

فلدى الفصيل الأول يسود مفهوم محدود للتنمية العمرانية على أنها نشاط استثمارى تجارى فى مشروعات البناء والإسكان، دون أدنى تقدير لما لها من آثار خطيرة فى توازنات البيئة العمرانية التى تحتوى حياة المجتمع وتؤثر فيه.

أما الفصيل الثانى، فلا يهمه من الأمر برمته إلا توفر أمكنة للسكنى أو مأوى للعيش فيه. فالعمارة فى مفهومه احتياج طبيعى وأمر قدَرى، لا يُخرجه عن دائرة قضاء الحاجة، ولا يحس بخطورة دورها فى تشكيل نوعية الحياة؛ وذلك لغياب الوعى الكامل بمقولة:" إننا نبنى البيت، فيعود ليشكلنا كأفراد، ونبنى المدينة فتشكلنا كمجتمع!!".

وهنا تصدق على صورة المجتمع المدني متباينِ المواقف "لكلِّ مجتمعٍ العمارةُ التى يستحقُّها". وبين الحضر الذى تشكله مشاريع التنمية الحضرية، والحضارة التى يجب أن يتطلع إليها المجتمع المدنى، شوط بعيد يجب عليه أن يقطعه بجهد صادق، وإصرار دءُوب ليتعلم كيف يعيش!!

خاتمة

لقد عرضت صورة لا تكذب، ولا تتجمل. وفى قناعتى أن القدرة والرغبة فى التغيير إلى الأحسن، تبدأ دائماً من القدرة على النقد الذاتى والتقييم الموضوعى بدون حساسية أو خداع، هذا وإن كان قد غيم على الصورة ظلال رمادية، إلا أنها تدعو إلى أن تتكاتف قوى المجتمع بفصائله الثلاثة لمجابهة تخلف التنمية، دون الوقوع فى تنمية التخلف؛ فتقبل المدينة على الحياة بوجه مشرق مع شروق الشمس عند الأفق، وسطوع الضوء فى نهاية النفق!!



الباب الرابع

الفن والعمارة وحدود المسئوليات

٤-١

مشكلات التعامل مع الشارع المصرى وظيفيا وجماليا

مذكرة ضمن مجموعة من البحوث والدراسات التى قدمت الى اللجنة الاستشارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٩٧ لدراسة "اعادة التوازن للبيئة العمرانية والمعمارية" فى المدينة المصرية.





فى رحاب وترحاب القاهرة الكبرى الأكل على قارعة الطريق متاح للجميع !!

أهمية الشارع:

الشارع فى التجمع العمرانى له وظائفه وخصائصه المعروفة فهو الفاصل بين استخدامات الأراضى والمحدد للملكيات العامة والخاصة وشريان حركة النقل والانتقال والمواصلات والاتصالات آلية أو إنسانية، وهو بالقوانين التى تحكمه والاعتبارات التى تفرض تصميمه يتحدد موقعه من قيم الحضارة ولكن للشارع جوانب أخرى معنوية واجتماعية لا تقل خطورة عن هذه العناصر المادية الوظيفية.. فالشارع.. وهو إفراز المجتمع يصبح المرآة التى تعكس ثقافة المدينة وروحها، والواجهة التى تطل منها على الزائر الغريب، وهو المسرح الذى تظهر عليه ردود أفعالها تجاه مايصيبها من أحداث أو مباهج واحتفالات فهو الناقل لنبض المدينة والكاشف عن حيويتها. وقد ينتفخ الشارع فيصبح ساحة أو يتقاطع ويتجمع مع شوارع اخري فيصير ميدانا، وقد يتضائل حجما فيصبح حارة أو عطفه.. وعندئذ ينقلب إلى حيز متعدد الوظائف، فهو الملتقى اليومي للجيران أو قاعة المناسبات للأفراح و الأتراح أو السوق المفتوح للباعة الجائلين أو المسرح الحي لأطفال الحي والشارع قبل كل ذلك هو المدرسة المفتوحة التي تربي وترعى ملكات المواطن وتثقف حواسه، فتنمى لديه قدرات التذوق لقيم الجمال، ومن ثم النفور من مظاهر القبح والغوغائية والعشوائية.

وفى كل ذلك تكمن أهمية وخطورة الدور الذى يقوم به الشارع المصرى فى المجتمع والمدينة وما يجب أن تتخذه الدولة من إجراءات فعالة حيال ذلك ليحقق رسالته الوظيفية والاجتماعية والجمالية بالمستوى المأمول.

المظاهر السلبية فى الشارع المصرى:

يبدو لنا الشارع المصرى فيما سجل بالأفلام السينمائية والمطبوعات المصورة فى العقود الخمسة الأولى من هذا القرن بمظهر راق متحضر يختلف تماما عما وصل إليه ألان من تدهور مادى ومعنوى. ويعانى المواطن القاهرى فى حياته اليومية من تلك الظواهر المتخلفة التى يساهم بنفسه فى وجودها ويعمل بوعى أو بلا وعى على تفاقمها.

تعدد القوانين واللوائح وأثره على عمران الشارع:

الشارع بطبيعته متعدد النماذج والأنماط طبقا للمواقع والمخططات والاستخدامات، ولكن التشكيل المعمارى الذى يحدد ملامح الشارع وشخصيته يخضع للقوانين واللوائح التى تنظم أعمال البناء والهدم وهى فى مصر دائمة التغيير والتبديل فى الشق الخاص بالكثافة البنائية والارتفاعات ومتخلفة راكدة فى الشق الخاص بالتصميم الداخلى لمساحات الغرف والأفنية والمناور الداخلية والسلالم والفتحات والبروزات (الأبراج المبنية والبلكونات المفتوحة)على الوجهات.. الخ، نتيجة لذلك يعرض الشارع المصرى فى معظم أحياء القاهرة صورة مجسمة لهذا التغيير

المستمر والذبذبة والتناقض فى التشريعات واللوائح، ويرسم خط السماء (sky_Line) الذى يحدد ارتفاعات واجهات المبانى على جانبى الشارع صورة واضحة لهذا النشاذ والقبح.

أما القواعد واللوائح الجامدة التى تنظم أسس التصميم المعمارى فهى تحجم قدرات المهندس على الابتكار، وتضع المنتج المعمارى فى الشارع المصرى فى قوالب محدودة تتسم بالضحالة والملل، بالإضافة إلى ما تفرضه من فراغات داخلية كمناور الخدمة وإنارة السلالم وغيرها من عناصر لا قيمة وظيفية لها ولا تأثير فى الإنارة أو التهوية، بل ويساء استعمالها فتصبح أمكنة لتجميع القمامة وفضلات السكان، ومأوى للحيوانات القارضة والحشرات والميكروبات.

التلوث البصرى:

ينفرد الشارع المصري بقدر هائل من عناصر التلوث البصري يتمثل في اللافتات (اليفط) التي تعلن عن أسماء شاغلي المبني علي واجهاته، فتختفي معالمه المعمارية، وكم من مبان رائعة وخاصة في وسط المدينة اختفت معالمها وراء اللافتات الضخمة حتى أن السائر لا يري ولا يحس بوجود هذه الثروة المعمارية في قلب القاهرة.

ويستكمل التلوث البصري بفوضى الإعلانات المضاءة بأعلى المباني أو المرسومة بألوان صارخة علي الواجهات أو الملصقة علي الجدران أو المنتشرة علي الأرصفة والميادين والحدائق بلا نظام محكوم أو تنسيق مفهوم، وهي بتأثيرها النهائي تعد إيذاء للعين، وإثارة للأعصاب، وهبوط بالذوق العام.

القصور الوظيفي :

لا تقوم قطاعات الشارع بالوظائف المخصصة لها لسوء الصيانة أو لخلط غريب في الاستخدامات، فالأرصفة أصبحت محرمة علي المشاة في أغلب أحياء المدينة واحتلتها امتدادات ودكاكين بائعي الفاكهة والسلع الغذائية أو المقاهي، وفي بعض الأحيان تحولت إلي ورش للحرفيين، كما استقطع منها منحدرات للجراجات أو موقف للسيارات.

وقد تعرضت بهذا القصور الوظيفي إلي التخريب وضياع الفائدة من وجودها من الناحية الوظيفية أو الجمالية.

ويعاني نهر الطرق من وطأة مرور السيارات التي تتكاثر أعدادها بعد عام من عدم كفاءة الأساليب والمعالجات التي تتخذ لمجابهة هذه المشاكل التي تتمثل أيضا في عدم احترام حق المشاة في السير أو العبور بين جانبي الطريق وخطورة تصميم المطبات الصناعية وسوء اختيار مواقعها، وعدم وضوح معالمها ليلا.

وكثير من الشوارع والساحات والميادين لا يوجد بها لافتات إرشادية لإيضاح الاتجاهات كمطالع الكباري والطرق العلوية أو مواقع المباني العامة الرئيسية، كما يفتقر العديد من الشوارع للافتات بأسمائها في الأماكن الظاهرة بالإضافة إلي خلو الكثير من المباني من

علامات الترقيم وخاصة في الامتدادات الحديثة بالمدينة.

عناصر التنسيق والنظافة:

تفتقر شوارع المدينة وساحاتها وميادينها إلي النظافة بصفة عامة، وغياب عناصر تجميل البيئة العمرانية من تشجير



وحدائق وأضاءه كافية.... فضلا عن أعمال الفنون التشكيلة من نافورات وتماثيل أو تصوير جداري علي المباني العامة أو انسجام وحسن اختيار أثاث الشارع من مظلات انتظار السيارات أو المقاعد ووحدات الإنارة وسلال المهملات أو صناديق البريد وأكشاك بيع الصحف و المرطبات.. الخ.

والشارع هو الوعاء المفتوح الذي ينبت فيه الذوق العام وينضج السلوك السوي، وتتجسم ثقافة المجتمع، ولذلك فقد أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة و حاسمة لمعالجة مشكلات وسلبيات الشارع المصري وظيفيا واجتماعيا وجماليا نوجزها في الاقتراحات والتوصيات التالية :.

الإجراءات العاجلة

أ – بالنسبة للإعلانات واللافتات:

- تخفيف حدة التلوث البصري وتحسين مظهر الشارع المصري بصفة عامة وذلك بالإزالة الفورية لكافة اللافتات (اليفط) التي يضعها شاغلو المباني علي واجهات وحداتهم السكنية، ويستعاض عن ذلك بلوحات إرشادية مجمعة بمداخل المباني تحمل أسماء شاغلي العقار وأي بيانات عن أنشطتهم بالأسلوب الموحد المتبع في عديد من عمارات وسط المدينة وإحيائها الراقية

  ومن شأن هذا الأجراء الفوري أن يعيد لواجهات المباني قيمتها المعمارية، ويزيل بعض المؤثرات البصرية السيئة من الشارع المصري.

- الإعلانات الملونة والمرسومة مباشرة علي جدران المباني أو الملصقة عليها يجب إزالتها ليعود للمبني مظهره المعماري الأصلي، ويعطي فرصة كافية لشاغلي المبني لتنفيذ هذا الإجراء، وليكن خلال ستة شهور من صدور التعليمات بذلك.
- الإعلانات الموزعة علي أرصفة الشوارع والميادين والجزر الوسطي بنهر الطرق يجب إزالتها خلال مدة محددة يتم فيها



توفيق الأوضاع مع الشركات المعلنة وتنظيم مواقعها وتحديد مساحتها.

- الإعلانات المضاءة التي تعلو واجهات المباني وأسطحها يجب وضع نظام يحدد المناطق التي يسمح بإقامتها فيها، والشروط الفنية والأمنية لذلك بما لا يتنافي مع الذوق العام أو يؤثر فيها بالإبهار علي أبصار سائقي السيارات فتخلط الرؤية وتقع الحوادث.

ب – بالنسبة للتشويه المعماري للمباني

- يحظر حظرا باتا ترك وجهات المباني بدون إنهاء (تشطيب)أعمال البياض أو الكسوة الخارجية، وينطبق ذلك علي جميع الوجهات بما فيها حائط الجار إذا كان يطل علي ارض فضاء،وتتخذ الإجراءات باستكمال هذه المباني بمعرفة السلطة المحلية، علي حساب المالك.وبمعرفة السلطة المحلية المتخصصه.

- لا يسمح بعمل تغيرات أو إضافات تشوه المعالم الاصلية للمبني مثل تغير ألوان أجزاء من الوجهات أو الفتحات، وفي حالة الصيانة والتجديد يجب الالتزام بالألوان الأصلية.
- لا يسمح بتشويه وجهات المباني بوحدات تكييف الهواء أو المداخن أو المراوح الطاردة ويلزم معالجة هذه التجهيزات بأسلوب معماري مناسب،ويراعي مستقبلا أن تكون فتحات أجهزة تكييف الهواء جزءا من تصميم الواجهة.
- لا يسمح بتعديل البلكونات إلا إذا وضع تصميم وخطه موحدة لكافة وحدات المبني والحصول علي التصريح اللازم من السلطات المحلية المتخصصة.
- لا يسمح بإضافة عناصر من الكسوات أو الحليات (الديكورات) لواجهات المحلات التجارية أسفل العمارات، التي تطمس المعالم المعمارية للطابق الأرضي وخاصة مباني الأحياء التجارية بوسط المدينة وغيرها، وتحدد فترة زمنية لتصحيح الأوضاع تمهيدا للعودة إلي ما كانت عليه.



استخدام الأرصفة لغير الأغراض المخصصة لها (مربط للفرس!!)

- وضع الإرشادات المرورية والأسماء والعلامات الإرشادية في جميع الشوارع بما يلزم سيولة الحركة وسهولة استدلال المواطن على الأماكن والاتجاهات.

- عند إضافة ادوار جديدة اعلي المباني تلتزم السلطات المحلية المنوطه بالتراخيص بمراعاة أن تكون الإضافات العلوية المستجدة بنفس النظام أو الطراز المعماري أسفلها لتكمل تشكيل المبنى معماريا.

- التوسع في تخصيص شوارع المشاة وخاصة بوسط المدينة ومناطق القاهرة التاريخية وعلي سبيل المثال يلزم اتخاذ الإجراءات العاجلة لتخصيص شارع المعز لدين الله الفاطمي للمشاة.

ج- بالنسبة لاستيفاء وظائف الشوارع:

- ضرورة الالتزام بتخصيص كل قطاع من قطاعات الشارع لما أنشي له من وظائف.
- يحظر حظرا باتا استعمال الأرصفة لغير الأغراض المخصصة لها أصلا.
- توفير معابر المشاة في جميع الأماكن الضرورية ووضع العلامات والإرشادات اللازمة لذلك.
- توفير المعابر السفلية أو العلوية (الأنفاق... أو الكباري) بالشوارع ذات حركة المرور العالية السريعة.

د- بالنسبة لعناصر التنسيق الحضاري واللمسة الجمالية :

- توفير التشجير علي الأرصفة بما لا يعوق حركة المشاة... مع استخدام وسائل الإنارة الجميلة الكافية.
- تجميل الميادين العامة والساحات والحدائق وشواطئ النيل في نطاق كردون المدينة بعناصر الفنون التشكيلية والتماثيل والنافورات... وتطرح الأعمال الهامة منها في مسابقات بين الفنانين المتخصصين، ومن الممكن وضع الأعمال الفنية

لمشاهير الفنانين المصريين الرواد في الأماكن المناسبة لها، ووضع بعض الوحدات المكررة من الآثار المصرية

- الاهتمام بوضع تشكيلات أو أعمال فنية صرحية monumental عند مداخل المدينة أو أمام مبانيها العامة ذات الأهمية القومية.
- تصميم وحدات أثاث الشارع street furnitureبأسلوب يتناسب مع أهمية الشارع ونوعيات الأنشطة الوظيفية به
- توفير سلال المهملات بجميع شوارع المدينة وتصميمها بأسلوب يعطي شكلا جماليا لها.
- التأكيد علي شخصية الشارع والحي، وإبراز معالمها العمرانية والجمالية... ومن الممكن أن يكون ذلك عن طريق إعطاء طابع محدد لكل حي من ناحية تصميم اليفط واللافتات الإرشادية وعناصر الفنون التشكيلية بالميادين والساحات بهذا الحي.
- إعطاء الأولويات لشوارع وحارات المناطق الأثرية والتراثية في المدينة والحفاظ علي نسيجها العمراني وعناصرها المعمارية والعمرانية.

ويتم صياغة جميع التوصيات والاقتراحات السابقة في هيئة قوانين ولوائح وفي أطار مسئولية الوزارات المختصة كوزارة الإدارة المحلية – ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – ووزارة الثقافة، ويعاقب كل من يخل بتلك القوانين واللوائح.

٤ – ٢

نحو رفع مستوى الذوق العام
في المدينة المصرية

لمحة تاريخية:

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ووقعت معاهدات السلام في عام ١٩٤٥ انطلقت أوروبا في سباق محموم مع الزمن لإصلاح ما أفسدته المعارك ولتعمير ما خربته الحرب من منشآت وما قوضته من مدن. وكان عليها أن تسارع بإعادة البنيات الأساسية للمدن، وتنفيذ مشروعات الإسكان العاجل لإيواء الملايين ممن لا مأوى لهم. وتحت وطأة هذه الظروف القاسية، كان على الدول أن تبتكر أساليب البناء والإنشاء التي تناسب ضخامة المطلوب مع ضيق الوقت المتاح، فتحول فن العمارة وإنشاء المباني، على اختلاف أنواعها ووظائفها، إلى صناعة ضخمة وتكنولوجيا تهدف إلى سرعة توفير الكم دون الكيف. وعندما أوشكت هذه المرحلة العصيبة على بلوغ النهاية وتنفست الحكومات الصعداء، خشي رجال الفن والفكر أن يستمر تصنيع المباني مسيطرا على عمران المدن، فتفقد طابعها وشخصيتها، وتتشكل بيئات عمرانية جديدة منفصلة عن سياق تاريخها الحضاري وميراثها الثقافى، وتفتقر إلى عناصر الفن ومقومات الجمال.

واجتمعت نخبة من رجال الفن والفكر، من مزاولين ونقاد ومتذوقين، في مؤتمر دولي تحت مظلة اليونسكو في فينسيا في أوائل الخمسينيات، ليتدارسوا هذه القضية وما يتصل بها من ظواهر تحت عنوان "دور الفنان التشكيلي في المجتمع المعاصر". وناقش المؤتمرون الموضوع من كافة نواحيه الفنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وركزت البحوث على ظاهرة افتقار منشآت ما بعد الحرب إلى عناصر الجمال، وكذلك على ضرورة إنقاذ المباني الأثرية التي تمثل شواهد التاريخ لتراث الإنسانية المعماري، والتي أصابها من ويلات الحرب نصيب كبير.

وانتهى المؤتمر بتوصيات موجهة لحكومات العالم، كان من أهمها: حث هذه الحكومات على تخصيص نسبة مئوية (اثنين في المائة) من تكاليف إنشاء المباني العامة التي تقيمها لأعمال الفنون التشكيلية المتكاملة مع العمارة، وإعطاء إصلاح وترميم المباني التراثية التي أصيبت بأضرار - وفى مقدمتها الكاتدرائيات والقصور والمباني العامة التاريخية - ما تستحقه فى سياق الأولويات.

وقد تبع ذلك تكوين عديد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة لمتابعة تنفيذ التوصيات ومعاونة الدول على تنفيذها من النواحى الفنية والقانونية والتمويلية.

أما في مصر فقد كان يسود في الخمسينيات من القرن العشرين جو من الانفتاح الثقافى على التوجهات الحضارية العالمية، فنفذت توصية اليونسكو بشأن التخصيص سالف الذكر، عن اقتناع بأن المباني التي تنشؤها الدولة يجب أن تكون مثالا يحتذى في رفعة الذوق والجمال، لأنها تشكل العناصر البارزة والعلامات المميزة في المدن.

وفى ظل هذا الإقبال على كل ما هو حضاري ومتناغم مع إيقاع التقدم في العالم، قامت مصلحة المباني الأميرية حينئذ بتنفيذ

كثير من أعمال الفنون التشكيلية في عديد من المباني العامة للدولة، بمعرفة فنانين مرموقين من نحاتين أو مصورين، بالتعاون مع معمارييها المصممين للمشروعات. وكان اختيار الفنانين للقيام بهذه الأعمال يتم إما بالتكليف المباشر أو بأسلوب المسابقات العامة، طبقا لنوع وأهمية المشروع وموضوع العمل الفني المتكامل معه. وقد حذا حذو مصلحة المباني إدارات وهيئات أخرى للمباني تابعة لوزارات المواصلات والزراعة والأشغال والعدل والقوات المسلحة، فظهرت أعمال النحت البارز والتماثيل وفنون التصوير الجداري في بعض محطات السكك الحديدية، ومحطات الركاب بميناء الإسكندرية، ومجمعات المحاكم، وقاعات المتحف الزراعي، وبعض أبنية نوادي القوات المسلحة، والنصب التذكاري لإنشاء السد العالي، وغير ذلك.

ثم توقف الاهتمام بهذه الأعمال خلال فترات الحرب مع إسرائيل في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بسبب توقف مشروعات المباني العامة. ولكن اللجنة المشتركة من لجنتي الفنون التشكيلية والعمارة بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية- أخذت على عاتقها تنشيط هذا التوجه الحضاري، عندما حانت ساعة الانطلاق لتعمير مدن القناة بعد انتصار أكتوبر المجيد عام ١٩٧٣، ونجحت في استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥، الذي يقضي بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف المباني العامة لأعمال الفنون التشكيلية.

غير أن نصوص بعض مواد هذا القرار الجمهوري جاءت معدلة عن المشروع المقدم حينئذ من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الأمر الذي شكل العديد من العقبات، وأثار الخلافات في التطبيق والتنفيذ لدى الجهات المعنية فتوقف تنفيذه، ولكن المجلس المذكور عاود المحاولة لإحياء العمل بهذا القرار وضرورة تفعيله، فقدم مشروع قرار معدل في عام ١٩٧٧، راعى فيه التحديد والوضوح التام بنصوص المواد وتوزيع المسئوليات وكيفية التنفيذ) مرفق صورة من مشروع القرار المعدل والمذكرة الإيضاحية الخاصة به.

وقد برزت على الساحة ظروف اجتماعية وسياسية خاصة بمشكلات الإسكان، فانكمش كل ما عدا وذلك من أمور، وتوارى عن الأنظار في أضابير النسيان.

مرحلة الجمود:

بعد أن حققت الدولة المهمة القومية العاجلة بإعادة تعمير مدن القناة، شرعت تتصدى لأكبر مشروع قومي استيطاني لحل مشكلة التكدس السكاني في الوادي الضيق القديم، وذلك بفتح محاور لتجمعات عمرانية جديدة تساعد على إعادة توزيع السكان على خريطة مصر.

وظهرت مدن الجيل الأول: العاشر من رمضان- ١٥ مايو- السادات- ٦ أكتوبر- برج العرب الجديدة- الصالحية- النوبارية الجديدة. وتبعها مدن الجيل الثاني: دمياط

الجديدة- العبور- بدر- بنى سويس الجديدة- المنيا الجديدة.

ثم تبعها مشروعات ومنتجعات سياحية على سواحل مصر الشمالية والشرقية وجنوب الوادى.

وفى مرحلة الاندفاع في معركة التشييد والبناء، التى اقتضتها طبيعة المرحلة، ساد مبدأ الكم على الكيف، وتوارى عن الأنظار، بل وغاب عن فكر المصممين ومتخذى القرار، إدماج عناصر الفن التشكيلي لتجميل البيئة الجديدة المشيدة، بحيث تكسر حيوية الفنون وجماليات الإبداع رتابة تكرار المساكن وملل النماذج القالبية بها.

حقيقة لقد وفرت هذه المدن والتجمعات العمرانية الجديدة السكن والمأوى الصحي للمواطن، ولكن في بيئة عمرانية صارمة جافة، كأنما هي معسكرات يفتقر إطار الحياة الإنسانية فيها إلى البهجة والمتعة الحسية والوجدانية التى يحتاج إليها الإنسان حاجته إلى الماء والهواء.. وليس بالمأوى وحده يعيش الإنسان.

عودة الوعى:

بدأ الوعى يأخذ طريقه إلى فكر ووجدان النخبة من رجال الفكر والفن وصناع القرار، وتنامى الإحساس بانحسار مظاهر التحضر والجمال عن مدننا الكبرى، واستفحال الإهمال وتدنى الذوق العام وتضاؤل الرغبة في الحصول على المستوى المناسب من متعلة الحياة، وازدادت درجة التردى في القبح والفجاجة، بحيث لم يعد التحمل والسكوت ممكنا، فنهض عديد من المهمومين والمهتمين بثقافة وتحضر هذا البلد يدقون نواقيس الخطر، وينشرون آراءهم ومحاذيرهم، ويطرحون أفكارهم ومقترحاتهم في كافة وسائل الإعلام، فضلا عن المؤتمرات والاجتماعات في مجالس الثقافة ومركز اتخاذ القرار- بتأكيد أن البيئة العمرانية النقية الجميلة هي الوعاء الصحى الذي ينبت فيه الثقافة، وتزدهر الحضارة ويرقى المجتمع.

وفى هذا السياق تحركت المبادرات في الإسكندرية من السلطة الإدارية والمجتمع المدني، وأشرقت بواكير نهضة فنية وجمالية بدأت تضع بصماتها على الشوارع والميادين والحدائق والساحات العامة، واعتلت أعمالها الفنية واجهات المباني العامة وجدران المنشآت المختلفة، وشاركت المؤسسات الخاصة وجمعيات المجتمع المدني في هذه الحركة النشطة للتجميل والنظافة، والتي جددت شباب عروس البحر المتوسط، فأصبحت تستقبل روادها وعشاقها بوجه مشرق عادت إليه نضارة التحديث ورونق الشباب.

ويبدو أن أصداء يقظة الوعي هذه بدأت تنتشر في جنبات الوادي، فبدأنا نسمع عن مبادرات فردية هنا وهناك في بعض عواصم الأقاليم ومدنها الكبرى، ولكنها بقيت حتى الآن في نطاق محدود، وبدون نظام والتزام بتوجهات ثقافية أو تجميلية أو تخليدية لمناسبات قومية.

ثم بدأت القاهرة الكبرى تدخل هذا المجال أخيرا ولكن على استحياء، في محاولة

إضفاء لمسات جمالية على بعض الميادين، كما ظهرت بعض هذه اللمسات متواضعة على حوائط محطات مترو الأنفاق فأشاعت فيها البهجة والحيوية، ولكن بقية البيئة الحضرية العامة في القاهرة دون المستوى المأمول للعاصمة الضيقة، والقى يتطلب الارتقاء بها قرارات حاسمة من المسئولين، للاستعانة بعباقرة التنسيق والمعماريين والفنانين التشكيليين لملء هذا الخواء.

بزوغ الأمل :

وقد لاحت في الأفق الآن بارقة أمل جديد، بصدور القرار الجمهورى رقم ٣٧لسنة ٢٠٠١، بإنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضاري، بهدف " تحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجي للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية وأسس النسيج البصري في المدينة والقرية وكافة المناطق الحضرية بالدولة، بما في ذلك المجتمعات العمرانية الجديدة ".

ويناط بهذا الجهاز القومي عدة مهام نركز منها على الآتى:

- إعادة صياغة الرؤية الجمالية لكافة مناطق الدولة، والعمل على إزالة التشوهات الحالية.

- وضع أسس التعامل مع الفراغات المعمارية، كالحدائق والشوارع والأرصفة والإنارة والألوان المستخدمة، بمراعاة طبيعة كل منطقة.

- إعادة صياغة الميادين العامة وفقا لرؤية معمارية وبصرية تتفق والطابع المميز لكل منطقة، مع الاحتفاظ بالشكل القديم الأصلى للميادين التي تمثل طابعا معماريا متميزا.

ويستشف من فلسفة هذا القرار الجمهوري، ومن الدوافع لإصداره، إدراك واع بمشكلات البيئة العمرانية في المدينة المصرية، وبالضرورة الملحة للعناية بها، وتحديث صورتها بإيجاد التوازن بين عناصرها، والتنسيق الحضاري بين مكوناتها في منظومة تجمل إطار الحياة وترفع مستواها، وتجعلها جديرة بأن يحياها الإنسان الكادح، وتضعها في المكان الحديث المناسب بين مدن العالم المتحضر. ولا شك أن البيئة العمرانية الجميلة المتحضرة ترقى بذوق المواطن وتثقف حواسه وتهذب السلوك العام، ومن ثم ترفع مستوى جودة الحياة في المدينة.

ولذلك فقد عاد الأمل الآن في إحياء القرار الجمهورى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥، الذي يقضى بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف المباني العامة لأعمال الفنون التشكيلية التى تجملها وتتكامل معها، وذلك الإحياء والتفعيل يتم في إطار صلاحيات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري الذي صدر به القرار الجمهورى رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١. ومن هنا تبرز ضرورة إعادة دراسة القرار الخاص بالفنون التشكيلية الذي نحن بصدده، ومراجعة نصوص المواد التي أعاقت التنفيذ لمدة تزيد على ربع قرن، وتأكيدا لاقتناعنا بأن العمران بمعناه الحقيقي يعنى تكامل المعمار مع جماليات المحيط البيئي الذى يحتويه في تناغم حضاري شامل.

وعلى ذلك فإننا نطمح بألا يحد دور الفنان التشكيلي ويقصر على إدخال عناصر الفن والجمال إلى المباني العامة فقط، بل يجب أن تطلق إبداعاته ويمتد عطاؤه فيشمل صياغة المظهر الحضارى الكامل للمدينة المصرية، بالمشاركة مع المجتمع المدني، الذي أصبح من مقومات عالمنا المعاصر، والذي لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال من مظاهر الترف والبذخ والرفاهية.

وقد أثبتت الحكومة المصرية اقتناعها بذلك، بإنشاء الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١، والذي نرقب نتائج نشاطه لتحديث المدينة المصرية في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ونرى لزاما علينا واستكمالا لعرض هذا الموضوع الهام أن نقدم بعض الاقتراحات فى صورة توصيات لعودة الوعى بالذوق العام والارتقاء بمستوى الحياة فى المدينة المصرية وذلك فيما يلى:

التوصيات:

١. تعديل القرار الجمهوري رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥ الذي يقضى بتخصيص نسبة مئوية قدرها (٢ %) من تكاليف المباني والمنشآت العامة التي تنشئها الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المنبثقة عنها، للإنفاق منها على تنفيذ أعمال الفنون التشكيلية التي يمكن إدخالها على تلك المباني لرفع مستوي البيئة العمرانية بالمدينة المصرية، وإعادة صياغة الرؤية الجمالية وتنقيتها من التلوث البصرى الذي يسيطر على العمارة والعمران بها- وحيث يتضمن التعديل النص محلى أن توكل صلاحيات تنفيذ هذا القرار إلى الجهاز القومي للتنسيق الحضاري الذي صدر قرار جمهوري بإنشائه تحت رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ وبإشراف وزارة الثقافة.

٢. قيام الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، بالتعاون مع نقابة الفنانين التشكيليين، بترشيح الفنانين الذين سيوكل إليهم تنفيذ الأعمال الفنية، التى تحدد موضوعها ومكانها الملائم الجهة المختصة بتصميم المبنى، ويصدر قرار بذلك من الجهاز القومي للتنسيق الحضارى.

٣. التزام الجهة صاحبة المشروع بالصرف على ما يتم من أعمال الفنون التشكيلية للتجميل المعماري للمشروع، في حدود نسبة ثابتة (٢%) بدون حد أقصى.

٤. أن تشمل الأعمال الفنية التي يمكن إدخالها على المباني العامة والميادين والحدائق والساحات العامة- التصوير الجدارى بمختلف أنوعه وخاماته التي- تتحمل البقاء، مثل الفريسك والموزييك والزيت وغيرها. كما تشمل أعمال النحت، سواء كان مجسما أو بارزة أو غائرا، بخاماته المختلفة التى تتحمل البقاء مثل: الرخام والخشب والبرونز والنحاس والحجر الصناعي. وأن تشمل أيضا الأعمال الفنية المنفذ ة بالزجاج الملون المعشق

بالرصاص أو الجص، حسب حاجة المبنى العام أو المكان.

ه. أن تكون الأعمال الفنية المشار إليها مندمجة وثابتة في المبنى أو المكان أو أن تكون منفصلة عنه، بشرط أن تدخل في إطار التكوين المعماري أو التخطيطي الشامل، ويجب أن تعبر هذه الأعمال عن فكرة أو موضوع محدد، يكون متفقا مع الطابع القومي وروح العصر، ولا تدخل في نطاق الأعمال الفنية المتكررة بطريقة آلية أو الأعمال الزخرفية بالحوائط والأسقف والأرضيات، مثل الكرانيش والإطارات الزخرفية التي لا تمثل موضوعا مطلوبا في إطار التكوين المعماري للمبنى.

٦. أن يتولى الجهاز القومي للتنسيق الحضارة مهام العناية بالقيم الجمالية وتنفيذ التنسيق الحضاري فيما يقام من مدن وتجمعات عمرانية جديدة، لكن تحقق لساكنيها جودة الحياة ومتعتها التي تقتضيها الموازنة بين مقومات الصحة البدنية والنفسية للإنسان المصري.

٧. دعم وترسيخ الجهاز القومي للتنسيق الحضاري للدور الأساسي والتخصصي للمعماري، ومخطط تنسيق المواقع، والفنان التشكيلي في أعمال التجميل، مع عدم ترك هذه الأمور للاجتهادات الإدارية.

٨. أن تتعاون الوزارات والمؤسسات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية، المعنية بشئون الأسكان والمباني العامة والمدن الجديدة، مع الجهاز القومي للتنسيق الحضاري للاستفادة من خبرات الجهات العلمية والفنية المتخصصة في المجالات المنوه عنها لدراسة وتنفيذ ما تحتاجه من مشروعات وأعمال. ويمكن للجهاز أن يقوم بذلك عن طريق التكليف المباشر لمعماريين أو فنانين تشكيليين على مستوى عال مناسب لأعمال معينة، أو عن طريق المسابقات العامة تحت !إشرافه.

٩. قيام وزارة الأعلام بالاشتراك مع الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بإعداد خطة تثقيفية وإعلامية لإثارة الوعي بجماليات ونظافة البيئة العمرانية في المدينة المصرية لدى المواطن المصري، في كافة وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحفز الرأي العام عن طريقها لمتابعة ما ينفذ بالمدن المصرية في هذا المجال الحضاري.

١٠. يجب أن تتضافر جهود الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني لإنجاح مهام الجهاز القومي للتنسيق الحضارى في تطوير البيئة العمرانية في المدينة المصرية ونشر لمسات الذوق والبهجة في أنحائها، وإشاعة السلوك المهذب والتعامل الراقي الواعي مع مرافقها ومنشآتها المعمارية والعمرانية، بتأكيد الإحساس بالانتماء والشعور بالولاء لتنعم بلادنا بمستوى راق من الحياة.

١١. التأكيد على أن المباني العامة التي تقيمها الدولة، ممثلة في الوزارات والمؤسسات والآيات والشركات، هي مكونات أساسية وعلامات مميزة في النسيج العمرانى للمدينة، وملامح للجذب البصرى، في الشارع المصري، لذا لزم أن تكون مثالاً يحتذى



من عناصر جماليات الشارع المصرى (كولاج بقايا الاعلانات) فى غياب دور الفنانين التشكيليين

للإبداع الفكري والجمال المعماري، الذي يثقف الحواس ويرفع مستوى الذوق العام. وهذا يتطلب العناية المستمرة بصيانتها والحفاظ على بهائها ورونقها، بمعرفة هيئات متخصصة لأعمال الصيانة والنظافة والتجميل، تابعة للمحليات، وتحت الإشراف الفني للجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

١٢. يقوم الجهاز القومي للتنسيق الحضاري بالتعاون مع الإدارة المحلية لإحدى المحافظات الكبرى، ولتكن القاهرة مثلا، لاختيار منطقة معينة لتنفيذ مشروع تجريبي إرشادي تطبق فيه القوانين والقرارات ذات الصلة بالتنسيق الحضاري وأعمال التجميل المعماري بصورة متكاملة، الأمر الذي سيمثل طفرة عملية ونموذجا واقعيا لتحديث المدينة المصرية.

ونرفق صورة من مشروع قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٧٧ فى شأن تخصيص نسبة مئوية من تكليف الأبنية العامة لأعمال الفنون التشكيلية وكذلك مذكرة إيضاحية لهذا القرار الذى لم يعتمد.

عن دراسة قدمت لشعبة الفنون بالمجالس القومية المتخصصة فى عام (٢٠٠١)

مشروع قرار
رئيس جمهورية مصر العربية
لسنة ١٩٧٧
في شأن تخصيص نسبة مئوية من تكاليف
الأبنية العامة لأعمال الفنون التشكيلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر الطبية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥ بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف المباني العامة لأعمال الفنون التشكيلية.

وعلى موافقة مجلس الوزراء.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قـــــــرار

مادة (١) : تخصيص نسبة مئوية مقدارها ٢ ٥/ من قيمة تكاليف المباني الحكومية ومباني ألإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام لإنفاق منها على تنفيذ أعمال الفنون التشكيلية التي يمكن إدخالها على هذه المباني، ويكون حساب هذه النسبة على أساس التكاليف التقديرية للمباني المشار إليها ثم تسوى على أساس التكاليف النهائية للأعمال، ولا تدخل قيمة الأرض في حساب تكاليف المباني المذكورة.

مادة (٢): يسرى هذا القرار على جميع المباني التي تقيمها الحكومة والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام. وتستثنى من ذلك المنشآت العسكرية والمباني التي تقل تكاليفها عن عشرين ألف جنيه. ويسرى ذلك على المباني التي بدأت إقامتها قبل العمل بهذا القرار إذا كان استكمالها ما زال جاريا وكانت جملة الأعمال المتبقية منها لا تقل تكاليفها التقديرية عن عشرين ألف جنيه وتحسب النسبة في هذه الحالة على أساس التكاليف التقديرية والأعمال المتبقية.

مادة (٣): تحدد الجهة المختصة بتصميم المبنى موضوع الأعمال الفنية ومالها من التصميم واختيار من سيشتركون معها في هذا العمل من بين الفنانين التشكيليين المقيدة أسماؤهم بالقوائم التي تعدها وزارة الثقافة لهذا الغرض والتي يصدر بشروطها وقواعد القيد فيها قرار من وزير الثقافة بالأنفاق مع نقابة الفنانين التشكيليين وحسب ملائمة العمل للفنان وذلك بالنسبة للأعمال التي لا تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه- فإذا جاوزت ذلك كان للجهة المختصة بتصميم المبنى إقامة مسابقة فيما بين هؤلاء الفنانين تبعا لحجم ونوعية العمل الفني المطلوب

تنفيذه وطبقا لشروط وإجراءات المسابقة التي تعدها الجهة المختصة بالتصميم وعلى أن تعرض على المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية للنظر في إقرارها أو تعديلها.

مادة (٤): على الجهات الحكومية والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام عند إنشاء الأبنية التي يسرى عليها هذا القرار إخطار وزارة الإسكان ببيان المبالغ المخصصة لأعمال الفنون التشكيلية لكل مبنى وفقا للنسبة المنصوص عليها في المادة (١) وذلك قبل البدء في التنفيذ.

وعلى الجهات المذكورة أن تقوم بالصرف من هذه المبالغ على أعمال الفنون التشكيلية في حدود النسبة المشار إليها بما في ذلك أتعاب الفنانين التشكيليين الذين يقومون بتصميم الأعمال الفنية والأشراف على تنفيذها بالاشتراك مع الجهة المختصة بتصميم المبنى. فإذا لم تقم الجهات المشار إليها بأعمال الفنون التشكيلية المحددة أو قامت ببعضها ولم تتمها جاز لوزارة الإسكان بعد إخطارها القيام بهذه الأعمال أو استكمال ما لم يتم تنفيذه منها علي نفقة تلك الجهات وتتخذ في هذه الحالة الأجرات اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لأعمال الفنون التشكيلية للأبنية التي يسرى عليها هذا القرار إلى وزارة الإسكان لتتولى الصرف على هذه الأعمال.

مادة (٥): تشمل الأعمال الفنية التي يمكن إدخالها على المباني التصوير بمختلف أنواعه مثل الزيت والفريسك والموازييك واللوحات الزخرفية والنسيج الملون والجص والزجاج الملون. كما تشمل النحت سواء التماثيل المجمعة أو النحت البارز على المواد المختلفة مثل الرخام والخشب والزجاج والنحاس والبرونز وغير ذلك من المعادن.

وتكون الأعمال الفنية المشار إليها مندمجة وثابتة في المبنى، ويجوز أن تكون منفصلة عنه بشرط أن تدخل في إطار التكوين المعماري له.

ويجب أن تكون هذه الأعمال متفقة مع طراز المبنى. ولا تدخل في الأعمال الفنية الزخارف المتكررة بطريقة آلية أو الأثاث والمفروشات أو أعمال الإنارة. كما لا تدخل الأعمال الزخرفيه بالحوائط والسقف والأرضيات مثل الكرانيش والإطارات الزخرفية وأعمال الفسيفساء

إلا إذا كانت تعبر عن فكرة مبتكرة أو تمثل موضوعا فنيا يدخل في إطار التكوين المعماري للمبنى.

مادة (٦) يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

مادة (٧) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف المباني العامة

لأعمال الفنون التشكيلية

بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٥ بتخصيص نسبة مئوية من تكاليف المباني العامة لأعمال الفنون التشكيلية.

وقد اتضح أن من الشروط والأحكام التى تضمنها هذا القرار ما عـاق تنفيـذه علـى النحـو المطلوب، ولذلك رؤى تعديل أحكامه بما يحقق الهدف من إصداره ويكفل له فاعلية التنفيذ.

وقد تضمن التعديل المقترح جعل نسبة التخصيص المئوية ثابتة بواقع ٢ ٥/٥ من تكاليف المبنى بدلا من جعلها نسبة تنازلية بحد أقصى خمسة آلاف جنيه، وذلك بمراعـاة تكـاليف تنفيـذ الأعمـال التشكيلية وأتعاب الفنانين المصممين والمنفذين.

ونظرا لأن تنازل نسبة التخصيص وربطها بحد أقصى يحولان دون بلوغ المستوى الفني اللائق بالأبنية العامة وما تتطلبه من أعمال فنية رفيعة منفذة في خامات تحتمل البقاء. كمـا رؤى أيـضا أن تعليق تنفيذ فرار رئيس الجمهورية على صدور قرار من وزير الثقافة بتحديد المشروعات الخاضـعة لنسبة التخصيص يعطل تنفيذه فضلا عن عدم الحاجة إليه ما دامت المباني التي يسرى عليها القـرار محددة على سبيل الحصر، هذا فضلا عن أن الشرط الذى تضمنه القـرار بـألا يكـون مـن شـأن التخصيص الإخلال باستكمال المبنى قد تقف عثرة في سبيل التنفيذ إذا ما لوحظ أن مشروعات المباني الحكومية يجرى العمل على إدراج اعتماداتها على سنوات متتالية مما يجعل الحكام على أمر إخـلال التخصيص باستكمال المبنى غير واضح خلال مراحل التنفيذ.

كذلك تبين أن امتداد الاستثناء إلى المنشآت الصناعية المخصصة للإنتاج قد يخرج من نطاق التطبيق القاعات والمباني الإدارية ومداخل المنشآت الصناعية وهى جديرة بأن تمتـد إليهـا أعمـال الفنون التشكيلية، ولذلك رؤى قصر الاستثناء على عنابر المصانع المخصصة للإنتاج.

ومن أجل هذا كله عدلت المادة الأولى من القرار بما يكفل علاج هذه الأوضاع. وكذلك رؤى تعديل ما جاء به القرار من حيث طريقة اختيار الفنانين بالدور من قائمة تعدها وزارة الثقافة لما قـد يؤدى إليه ذلك من اختيار قد لا يتفق مع متطلبات المبنى ونوع العمل الفني الملائـم، ولـذلك تـرك اختيار الفنان للجهة المختصة بتصميم المبنى تحريا للملائمة وتحقيقا للتوافق بين اتجاهات المهـندس المصمم والفنان التى تعدها وزارة الثقافة دون التزام حرفى بالدور.

كما رؤى أيضا في الأعمال التشكيلية الكبرى التي تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه تقرير جواز إجراء مسابقة بين الفنانين وفقا للشروط التي تضعها الجهة المختصة بالتنفيذ علـى أن تـرض هـذه الشروط على المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

وقد تضمنت المادة الثالثة من المشروع هذه التعديلات. كما تضمنت المـادة الرابعـة تعـديلا لأحكام القرار على نحو يتفق واختصاص كل جهة بمهمة التنفيذ مع تحديد الجهة التـى يعهـد إليهـا بالتنفيذ على نفقة الجهة صاحبة المبنى في حالة عدم القيام به أو في حالة عدم استكمال أعمال الفنـون التشكيلية، وذلك كله مع جواز نقل الإعتمادات المالية المخصصة لأعمال الفنون التشكيلية من ميزانية الجهة صاحبة المبنى إلى ميزانية وزارة الإسكان للصرف على هذه الأعمال. وقد حددت المادة مفهوم الأعمال التشكيلية ومواصفاتها بما يحقق الهدف من القرار.

وأتشرف برفع مشروع القرار الجمهوري ومذكرته الإيضاحية رجاء التفضل بالعمـل علـى استصداره.

وزير الأعلام والثقافة
ورئيس المجلس الأعلى لرعاية
الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

٤ – ٣

الحديقة والكوبري والأسُود الأربعة

منظومة حضارية تتألق:

بعيدا عن الأضواء الإعلامية يقع يوميا عمل جاد على شاطئ جزيرة الزمالك ينبئ بعودة الوعى بجمال الطبيعة ويقظة الإحساس بروعة التراث وعودة الحياة إلى حديقة النهر التى خططت فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٩ بعد افتتاح كوبرى قصر النيل القديم فى عام ١٨٧٢ فى شموخ وكبرياء على مداخل الكوبرى العتيد.

لقد انطلقت يد الإصلاح تنقذ هذه المنطقة من الإهمال والتخريب وسوء الاستعمال التى تعرضت لها خلال العقود الثلاث الأخيرة.

فقد اجتاحت حديقة النهر موجات تتارية متتابعة من شركات كبرى (قطاع عام) وهيئات حكومية إدارية وخدمية ومؤسسات ترفيهية ثقافية للأسف الشديد !!

وكأنما قد عقدت بينها تحالف للفتك بجمال الطبيعة وإهدار البيئة ونشر القبح على شاطئ النيل بمبانيها العشوائية ومنها مسرح مكشوف أذاع وأشاع التلوث السمعى والبصرى فى جو المكان

وتحت وطأة هذا التعديات تآكلت الحديقة وذبلت أشجارها وماتت ورودها وإزهارها وكأننا ونحن سلالة الفلاحين نكن للخضرة اشد العداء!!

إن حديقة النهر والكوبرى والأسود الأربعة منظومة حضارية تاريخية رائعة تفصح عما كانت عليه الأحاسيس الأصلية بجمال البيئة لدى المسئولين عن مصر المحروسة فى القرن التاسع عشر.

وان كانت حديقة النهر قد تعرضت من آن لآخر لبعض التعديلات والإضافات إلا إنها لم تفقد جمالها أو يساء استعمالها، فقد اقتصرت التعديلات على تحويل طرفها الجنوبى إلى حديقة أندلسية الطراز فى عام ١٩٣٥ تمتاز بمدرجات الفسيفساء المزروعة بالورود والرياحين وتضم عددا من أعمال الفن التطبيقى من منحوتات وأوانى ونافورات رائعة على الطراز الأندلسى.

ثم أضيفت خلفها فى عام ١٩٦٢ حديقة المسلة الفرعونية حيث وضع تمثال الآلة حورس فى مواجهة المسلة يفصلهما حوض مياه ورقرافة تطفو على سطحها نباتات البردى وأزهار اللوتس، وترك ما تبقى حتى كوبرى أبو العلا مسطحات خضراء مفتوحة بنظام إل (PARC) الانجليزى بهجة للناظرين وجنة للمتنزهين !!

ولقد قادتنى موجات حرارة هذه الأيام للتجوال على شاطئ الجزيرة فيما بين العصر والمغرب، وكنت معتادا كغيرى على هذه الرياضة فى الأيام الخوالى عندما كانت حديقة النهر تضطجع بدلال فى أحضان النهر من كوبرى أبو العلاء حتى كوبرى قصر النيل، فشهدت ما أثلج صدرى وأشاع البهجة فى نفسى وأحيا الأمل فى عودة الوعى لدى العامة والخاصة يقيم الذوق والجمال.

قد اختفت عناصر التشويه من الحديقة كأنما اجتثت من جذورها بيد ساحر وانتشر البساط السندسى الجميل على كامل رقعتها وأعيد تخطيط ممراتها وأقيمت بها أكشاك ومظلات أية فى الذوق وجمال التكوين ونسقت الأشجار والشجيرات وأحواض الزهور وعناصر الإضاءة بما يسر العين ويبهج النفس ويومض بريق الأمل فى الحياة.

وقد أصلحت أفاريز (أرصفة) الكوبرى وتجدد طلاؤه وخرجت الأسود الأربعة من مكانها تحت الأغطية السميكة فجذبت الأنظار بتألقها وجمال نحتها وروعة تفاصيلها التى شكلها من البرونز – مع مسحة من آثار الزمن – يد الفنان الفرنسى المبدع " ألفرد جاكمار " بناء على تكليف من الخديوى إسماعيل. ولقد أزال عنها الفنيون ما لطخته يد الجهالة والعشوائية على أجسامها الرائعة من طبقت الطلاء والدهانات الرخيصة فى المناسبات الاحتفالية وأعمال الصيانة المظهرية !!

وهكذا أكمل أصحاب الأحاسيس المرهفة والقرار الحاسم والانجاز السريع من رجالنا المسئولين إنقاذ هذه المنظومة الحضارية الرائعة "الحديقة والكوبرى والأسود الأربعة" فأعيدت للقاهرة ثروة جمالية كانت مهددة بالإهدار.

ولا شك أن كل مصرى حريص على الارتقاء بمستوى الحياة والحفاظ على حيوية البيئة وجمالياتها فى المدينة المصرية يستبشر خيرا بظاهرة الإيقاع السريع فى اتخاذ القرار وحشد الإمكانيات للتنفيذ، الأمر الذى تحتاج إليه مصر أكثر من أى وقت أخر لتواكب نهضتها العمرانية والمعمارية المرجوة أنطلاقة مصر الاقتصادية فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

رأى نشر فى جريدة الأخبار أغسطس ١٩٩٧.

٤ – ٤

كلية الفنون الجميلة.. مائة عام

تحية لذكرى مؤسسها الأمير "يوسف كمال"



مقـــدمة:

سجل التاريخ يوم ١٢ مايو ١٩٠٨م ميلاد أول مدرســة للفنون الجميلة في الشـــرق العربي كحدث ذي دلالة، وعلامة فارقة في ضروب التعليم ودروبه ... ضـــروب التـــعليم النمطيـــة المحدودة المجالات، المعتمة الآفاق، ودروبـــه الضيقـــة الخـــانقة للمواهب والتي كان يحكمها الاحتلال الإنجلـــيزي للبـــلاد حينئـــذ بسياســـة مخادعة وقبضة محكمة مسيطرة حتى لا تخرج عن دائرة التخلف المرسومة، وتقف بالتعليم الأساسي في البلاد عند عتبة "الكتاب"!!!

ومع ذلك فقـــد شـــهد مطلـــع القـــرن العشرين عودة الروح لكيان مصر مع صحوة لضمير الشعب، هبت معهـــا طلائـــع التنـــوير تطالب بالتحرر من قيود التعليم النمطي المغلق والمتخلف لتفتح الأبواب على أنماط رحبة من التعليم ممثلة في جامعة أهليـــة تتـــيح التعلـــيم العالي الحر بلا حدود، ومدرسة لتعليم الفنـــون الرفيعة تنقـــل المجتمـــع المتحفـــز والمتطلـــع للتغيير، لمستويات أعلى من رهافـــة الـــذوق ورفاهية التحضر، فيرتفع البنـــاء النهـــضوى للوطن على ركيزتي العلم والفن!!...

وكان مـــن الطبيعـــي أن تلقـــى هـــذه الطموحات الكثير من المـــصاعب والعقبـــات تمثلت في مقاومة سافرة أحيانا ومستترة غالبا، من الغاصب المحتل يساندها جمـــود وبـــلادة بعض المسئولين الذين اقتنعوا بمنطق المستعمر وترويجه لنظرية تعميم التعلـــيم الأولـــي أولا وقبل مجرد التفكير في إنشاء جامعة !!! أمـــا عن تعليم الفنون الجميلة فهو ترف كمالي ليس للبلاد حاجة إليه في نظر متخذي القرار وأمـــا المجتمع المتخلف فقد كانت نظرته لـــضروب الفن ومزاوليه نظرة دونية بل ونفور واستنكار كأنها رجس من المحرمات!!! ومع ذلك وفـــي مثل هذا الجو المثبط للعزائم سجل عام ١٩٠٨ في منتصفه و نهايته حدثين على جانب عظيم من الأهمية، إذ أنشأ الأميـــر يوســـف كمـــال مدرسة الفنون الجميلـــة المـــصرية وافتتحـــت الدراسة بها في ١٢ مايو ١٩٠٨، كما أســـس الزعماء الوطنيون الجامعة الأهلية المـــصرية وبدأت الدراسة بها في ديسمبر من عام ١٩٠٨ أيضاً.

هذا الرجل :

ولكن من هو هذا الرجل الذي حمل وحده أعباء إنشاء تلك المدرسة التي نقلت البلاد نقلة حضارية في الفكر والفن ومستوى جودة الحياة !!.

الأمير يوسف كمال (١٨٨٢-١٩٦٩م) هو ابن الأمير أحمد كمال ابن الأمير أحمد رفعت ابن إبراهيم باشا الكبير، من أغنى أفراد الأسرة المالكة ومن أبرز شخصياتها المرموقة التي اهتمت واندمجت في العمل العام بالبلاد، وكان مثل ابن عمه الأمير عمر طوسون يساهم بسخاء ماديا وأدبيا في دعم حركات التحرر الوطني للإستقلال وبناء المشروع النهضوي للبلاد، وبصفة خاصة في مجالات العلم والثقافة والفن الرفيع!!

عاش حياة نشطة رحبة الأبعاد والمجالات، متنوعة الاهتمامات والتوجهات، فهو المثقف واسع الإطلاع والباحث المؤلف والرحالة المكتشف المتطلع لآفاق المعرفة الجغرافية والتاريخية للكثير من بلاد العالم سواء في القارة الأفريقية أو البلاد العربية والآسيوية، وهنا تلزم وقفة لإلقاء الضوء على جانب حيوي من أنشطته وشخصيته التي لا يعرف عنها إلا القليل.

ألأمير الرحالة الباحث والدارس والمؤلف:

لقد حظيت السياحات والدراسات الجغرافية والتاريخية بقسط وافر من اهتمامات الأمير يوسف كمال، فعلى العكس من التقليد السائد لدى أبناء طبقته من الأمراء والنبلاء والأغنياء بممارسة السياحة الدورية في البلاد الأوروبية مع التركيز على عواصم العالم الغربي لاستيفاء متطلبات الترفيه ومظاهر الوجاهة والمباهاة، فقد وجه سياحاته و رحلاته لقارات العالم الثالث المتخلف، وبصفة خاصة أفريقيا لإشباع فضوله في البحث والدراسة وكشف المجهول، وكان إنتاجه من مؤلفات في هذا المجال غزيرا وعميقا أخذ وضعه بين المراجع المعرفية المتخصصة ذات القيمة نذكرها نقلاً عن أ. د. حمدنا الله مصطفى (إفريقيا في كتابات وأعمال الأمير يوسف كمال) فيما يلي:-

١. سياحتي في بلاد الهند الإنكليزية وكشمير (والجزء الأول- القاهرة ١٩١٥م).

٢. سياحتي في بلاد التبت الغربية وكشمير والجزء الثاني- القاهرة ١٩١٥م).

وهذان المؤلفان يعتبران بمثابة مذكرات شخصية له حول هذه الرحلات في بلاد الهند والتبت والتي تمت في عامى (١٩١٣-١٩١٤م).

٣. المصنف الكبير " للمجموعة الكمالية في ستة مجلدات تحوي كتابات وتحقيقات ودراسات وكم هائل من الخرائط المتعلقة بأفريقيا في العصور القديمة وفي المصنفات العربية التي كتبها الرحالة العرب والمسلمون من أمثال " البكري " و " الإدريسي " والتي زخرت بالمعلومات عن افريقيا وذلك منذ القرن التاسع الميلادي، أي في وقت كانت فيه القارة الأفريقية بعيدة كل البعد عن **المجال** المعرفي لأوروبا القابعة **في جهالة العصور** الوسطى.

وقد عرف هذا المصنف الموسوعي الصادر في عام ١٩٣٢م بأسم Monumenta Cartographica Africa et Aegypti

٤. "بالسفينة نازبرور... حول القارة الأفريقية"، ويعتبر هذا المؤلف سجلا حافلا بالمعلومات والمذكرات الشخصية عن رحلة في القارة الأفريقية دعمها أحيانا بخلفية تاريخية وقد صدر هذا المؤلف عن دار الكتب المصرية في عام ١٩٢٨ م. " ونازبرور" اسم والدة الأمير وقد أطلقه على سفينته تيمناً وبركة.

٥. ترجم الأمير ملخصا هاما لمصنف لباحث فرنسي "مسيو جيان" لمجموعة من "وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقيا الشرقية "صدر في عام ١٩٢٧م.

وبالإضافة لذلك شجع الأمير يوسف كمال حركة الترجمة للمؤلفات والمراجع العامة في التاريخ و بصفة خاصة تاريخ مصر، فقد كلف الأستاذ المترجم "محمد مسعود" بتعريب عدة كتب مرجعية هامة منها:

- "مصر في القرن التاسع عشر" سيرة جامعة لحوادث ساكني الجنان محمد علي باشا وإبراهيم باشا، والمغفور له سليمان باشا الفرنسي من الوجوه الحربية والسياسية والقصصية للمؤلف "ادوارد جوان" وقد صدر في عام ١٢٩١ م.

- "لمحة عامة عن مصر"تأليف الطبيب الشهير كلوت بك ويقع في جزئين وهو كتاب شامل لكثير من الموضوعات عن مصر بدءا من التاريخ القديم إلى الجغرافيا، كما تعرض فيه للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبصفة خاصة في عصر "محمد على" الذي كان كلوت بك على رأس مسئوليه في مجال الصحة العامة، ويعتبر هذا المؤلف الضخم سجلا هاما لإنجازات مؤسس الأسرة العلوية في مصر.

- "الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (والنيل الأبيض) الصادر بأمر ساكن الجنان "محمد علي" والي مصر بقيادة ربان الفرقاطة البكباشي "سليم أبودان" عن ملخص المجموعة الرسمية للجمعية الجغرافية الفرنسية بعددها الصادر في يوليو ١٨٤٢ وهذا العمل العلمي الذي ترجمة "محمد مسعود" يتناول جهود "محمد علي" في الكشف الجغرافي في جنوب السودان من خلال الرحلة الأولى التي قام بها هذا الرجل، الأولى في نوفمبر ١٨٣٩م، والثانية في نوفمبر أيضا ولكن في عام ١٨٤٠م، والثالثة في سبتمبر عام ١٨٤١م.

وهكذا كان دور الأمير يوسف كمال البحثي والاستكشافي في القارة الأفريقية متعدد الجوانب ما بين رحلات مباشرة دون فيها ملاحظاته بشكل يومي مدعمة أحيانا بتأصيل تاريخي للمناطق التي زارها معتمدا على مراجع تاريخية متخصصة مما أضفى على دراسته عمقاً ومصداقية.

وبالإضافة إلى هذا الالتحام والتواصل المباشر، كتب الأمير عن القارة الأفريقية "المجموعة الكمالية" الشهيرة تصنيفا وترجمة وتحقيقا بحيث جاءت هذه الدراسات عميقة وشاملة،

يرجع إليها الكثير من الباحثين الأكاديميين والدارسين المتخصصين في أنحاء العالم.
وبتشجيعه أعمال الترجمة للأعمال العلمية المتنوعة عن أفريقيا أماط الأمير يوسف كمال اللثام عن جهود مجهولة لمصر في مجال الكشف عن منابع النيل، كما كشف عن جانب عظيم من اهتماماته الشخصية كرسه للبحث الدءوب والدراسة الجادة والترجمة ظفرت فيه مصر والقارة الأفريقية بالقسط الأوفى.

هواية الجمع والاقتناء :

كان الأمير يوسف كمال من هواة الجمع والاقتناء للأشياء النادرة ذات القيمة والمتنوعة في مجالات الاختيار والتصنيف، وقد أقام متحفاً بقصره بالمطرية ضم العديد من هذه المقتنيات يلفت النظر فيها ذلك الجناح الذي خصص للحيوانات التي تعيش في صحراء مصر، وقد أصطاد الأمير معظمها في رحلات كان ينظمها لأصدقائه من هواة الصيد في قلب الصحراء، وقد أصبح هذا المتحف الآن "معهداً لبحوث الصحراء"

ولازالت مكتبة القصر عامرة بالكتب القيمة والمراجع النادرة والموسوعات في مختلف فروع المعرفة الإنسانية تتفرد فيها كتب الفنون الجميلة باهتمام خاص.
وكان خلال جولاته السياحية يركز اهتمامه على جمع القطع النادرة من الفنون الآسيوية والإسلامية، وعندما تكتمل مجموعة منها يبادر بإهدائها إلى متاحف الدولة أو القصور الملكية، وكان قصره منتدى لرجال الفكر والفن حظي فيه الفنانون الأجانب برعاية خاصة حيث كان يستشيرهم في اقتناء اللوحات الفنية لمشاهير المصورين في أوروبا وعلى الأخص باريس التي كانت تنبثق منها تيارات التجديد في الفنون التشكيلية خلال القرن التاسع عشر ومطلع العشرين وفي مقدمتها التصوير والنحت، وقد عاونوه على اقتناء مجموعة من لوحات المدرسة الانطباعية الرائعة أنضم معظمها الآن إلى مجموعة محمد محمود خليل الشهيرة بمتحفه بالجيزة"

ومضة الفكرة :

في صالون الأمير الثقافي توطدت صداقته بالمثال الفرنسي " جيوم لابلاني " Guillaume Laplaigne، الذي كان يقيم في مصر في ذلك الوقت، وقد فاتح الأمير في فكرة ومضت بخاطره، وألحت عليه لتحقيقها، وكان قد لمس استعدادا فنياً وموهبة لدى عديد من الصبية والشباب المصريين الذين صادفهم في لقاءات عابرة وعرض على الأمير في حميمية اللقاء فكرة إنشاء مدرسة للفنون الجميلة لاحتواء ورعاية هذه المواهب الواعدة، وصقلها وتشكيل العبقرية منها، وقد رأى في الأمير خير من يحتضن الفكرة ويحدوها برعايته ويروج لتحقيقها بفضل موقعه الرفيع واتصالاته الشخصية.
وكان رد فعل الأمير ايجابيا وبحماس لتحقيق الفكرة، غير أنه فضل قبل البدء في المشروع أن يستأنس برأي الخاصة من المصريين والأجانب الذين قد يرغبون في الإسهام في

تنفيذه عن اقتناع بقيمة الفنون الجميلة وأهمية نشرها في بلد ذات تاريخ عريق وتراث من الفنون ملأت شواهده وآثاره كل متاحف العالم. وهنا يقول أستاذنا الفنان الرائد "راغب عياد" في كتابه " أحاديث في الفنون الجميلة في نصف قرن (١٩٠٨-١٩٥٨م)..

"سعى لابلاني سعيا متواصلا لإقناع هؤلاء الأغنياء والوجهاء بفوائد وأهمية إنشاء مدرسة الفنون الجميلة في مصر مهد الحضارات، لافتقارها إلى هذا النوع من التعليم، ولكنه للأسف الشديد لم يجد لمناقشته معهم آذانا صاغية أو عقولا واعية... بل على النقيض فإن حديثه آثار استخفافهم واعتبروه ضربا من الخيال... إذ لا يعقل أبداً أن يقوم في مصر فن أو فنانون... وأن الموضوع ما هو إلا مجرد دعاية لرجل غني يريد الإعلان عن نفسه !! .."

وعلى العكس تماما مما كان متوقعا نتيجة لهذا الفشل، فقد قبل الأمير يوسف كمال القيام منفردا بتنفيذ المشروع، فقرر إنشاء " مدرسة الفنون الجميلة المصرية "على حسابه الخاص وأسكنها في أحد أملاكه ذات القيمة المعمارية الأثرية وفتحت أبواب هذه الدار رقم (١٠٠) بدرب الجماميز في صبيحة يوم ١٢ مايو ١٩٠٨م لاستقبال أول دفعة من الموهوبين الراغبين في الالتحاق بمدرسة الفنون الجميلة المصرية دون اعتبار للسن أو الجنسية أو الدين وبدون أي رسوم دراسية حتى الأدوات كانت تصرف مجاناً وبسخاء..

وهنا يقول الأستاذ بدر الدين أبو غازي عن تلك البداية التاريخية في كتابه (مختار- حياته وفنه)...." في البداية تلقت مدرسة الفنون الجميلة خليطا عجيبا من سكان القاهرة، خليطا تفاوت في كل شئ... في الجنسية والسن والبيئة والثقافة وفى مدى الاستعداد، تلقتهم المدرسة في كرم وفتحت لهم أبوابها، ولكن الأساتذة لابلانى وفورشيلا وبيرون استطاعوا أن يلتقطوا أشعة المواهب التائهة وسط هذه الجموع، وما لبث الفضوليون أن انصرفوا عن المعهد وبقي أكثر من مائة طالب بينهم فئة كان يلوح منها النبوغ، وهؤلاء لفوا الأيدي التي راعتهم وكشفت عن مواهبهم ورفعتهم إلى سماء جديدة فمضوا مبهورين بحب الفن وأصبح له في نفوسهم قداسة العبادة.. ومن هذه القلة النادرة (محمود مختار- محمد حسن- يوسف كامل- راغب عياد).

وقد تكونت أقسام المدرسة من أربع تخصصات هي:

- قسم التصوير ويرأسه الفنان الإيطالي باولو فورشيلا
- قسم النحت ويرأسه الفنان الفرنسي جيوم لابلانى (مدير المدرسة).
- قسم العمارة ويرأسه المعماري الفرنسي هنري بيرون
- قسم الزخرفة ويرأسه الفنان الفرنسي جيمس كولون

وبتاريخ ٧ يونيو من عام ١٩٠٩م أوقف الأمير يوسف كمال عشرة آلاف جنية

بالقيمة الذهبية لإنشاء مبنى خاص لمدرسة الفنون الجميلة المصرية بعد وفاته"

وبتاريخ ٦/٣/ ١٩١١ أوقف عمارة كبيرة بالإسكندرية وأراضي زراعية بسمالوط للصرف منها على المدرسة على ألا يزيد عدد الطلبة عن مائة وخمسين طالباً وتقدر قيمة الوقفية بمبلغ، ٥٩٥٦ بالقيمة الذهبية.

وبتاريخ ١٩٢٧/١٢/٢٠ وبعد إهداء وتسليم المدرسة إلى وزارة المعارف لإدارتها والصرف عليها تعدلت أغراض الوقفية فخصصت للصرف على بعثات للأول والثاني من خريجي أقسامها الأربعة من مصري الجنسية إلى فرنسا أو ايطاليا لمدة ثلاث سنوات أو للمدة التي تراها الوزارة كافية ليتمم الطالب دراسته.

وفي نفس التاريخ رفع الأمير يوسف كمال قيمة الوقفية المخصصة لبناء المدرسة بعد وفاته إلى أربعة وعشرين ألف جنيه بالقيمة الذهبية وذلك على الأرض التي يملكها بدرب الجماميز، وهي تمثل قيمة ضخمة بمعايير ذلك الوقت، وانطلقت قاطرة الزمن بالمدرسة في مسارها الحافل بين تعديلات وتطويرات ومحطات متتالية أنزلت فيها من عباقرة الخريجين منازل الريادة والإبداع على مدى قرن من الزمان في مجالات الفنون التشكيلية والعمارة والتربية الفنية والتعليم فضلاً عن فنون الإعلام بأتساع مجالاته.

شهادة خديوى مصر:

وفى مذكرات الخديوي "عباس حلمي الثاني" الذي حكم مصر من عام (١٨٩٢م-١٩١٤م) في معرض حديثه عن إسهامات الأسرة الخديوية في إقامة المنشآت التعليمية الهامة في البلد، ما يأتي:

"وقام صاحب السمو الأمير يوسف كمال الذي كان قد زود مصر بمدرسة الفنون الجميلة من ماله الخاص، والذي أنفق على الكثيرين من طلبتها لكي يكملوا دراستهم الفنية في أوروبا والذي كان قد أعطى المتحف الإسلامي في القاهرة عددا لا يحصى من الأشياء حتى يزيد ثروته بالاستمرار بكرمه الخيالي، وأعطى الجامعة المصرية ملكية مائة وخمسة وعشرين فدانا في مديرية القليوبية الغنية ومبلغاً هاما لتحسين هذه الأراضي.

فالمجد لذكرى عمتي الوقورة الحبيبة (يقصد الأميرة فاطمة إسماعيل المتبرعة الأولى للجامعة المصرية)، وشكرا لقريبي يوسف كمال والمجد لذكرى كل أولئك الأموات والأحياء الذين شاركوا في هذا العمل الوطني".

ومن صفحات التاريخ يروي لنا أ. د. يونان لبيب رزق في كتابه عن (الملك فؤاد المعلوم والمجهول)...

أن السلطان حسين كامل الذي تولى عرش مصر بعد إقصاء الإنجليز للخديوي عباس حلمي الثاني خلال الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م والذي توفي في أكتوبر ١٩١٧م، كان قد أوصى بترشيح الوريث من بعده لعرش مصر واحد من ثلاثة "ابنه الأمير كمال الدين حسين أو أخوه الأمير أحمد فؤاد أو ابن عمه الأمير يوسف كمال".

ويقدم المندوب السامي البريطاني "سير

ريجنالد وينجت" وصفاً للشخصيات الثلاث نجزئ منها بعضا مما يخص الأمير "يوسف كمال" انه ابن الأمير "أحمد كمال" وأكبر أحفاد إبراهيم باشا يبلغ الثلاثين من العمر وهو واسع الثراء ومغرم بالصيد والرحلات واستخدام السلاح شديد الاهتمام بالفن والعمارة العربية ويقدم من حين لحين والآخر هدايا قيمة للمتحف العربي (يقصد متحف الآثار الإسلامية بباب الخلق)، أنشأ مدرسة الفنون الجميلة وأهداها لوزارة المعارف، يتحدث الإنجليزية بطلاقة.... رجل أنيق وله مظهر متميز يتسم بالحياء ولكن ليس إلى حد الخجل مثل الأمير كمال الدين حسين غير أنه ليست له العلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها الأمير أحمد فؤاد (جلالة الملك أحمد فؤاد فيما بعد) وهو غير متزوج".

هذا ما تيسر وسمحت به الصفحات من لمحات من حياة هذا الرجل المرموق الشخصية، المتعدد المواهب والاهتمامات ذي الأريحية والعطاء الموجه للخير والتنمية والتقدم والذي لم تتأثر شخصيته العظيمة وروحه السمحة بما حاق بأمراء الأسرة المالكة في مصر من انهيار وتدهور في مراكزهم الرفيعة، وزعزعة في أوضاعهم المادية وضيق في أحوالهم المعيشية عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ م، فقد ضرب المثل كمرجع أخلاقي في إعادة كل ممتلكاته في الخارج إلى مصر معتبرا أن هذا التصرف واجب على أمثاله كمصري بل وذهب به الحد إلى إكمال صفقة كان قد عقدها لشراء معدات زراعية حديثة من أوروبا ليتم تسليمها الفعلي على أراضيه المصادرة في نجع حمادى وذلك لكي تستفيد بها الدولة في مئات القرى التي قام بتنميتها وتطويرها في صعيد مصر.

لقد انتهت حياة هذا الرجل العظيم الذي كان أحد المرشحين لولاية عرش مصر وذلك في عام ١٩٦٩م عن عمر يناهز ٨٧ عاما في مدينة اشتروبل بالنمسا، وذلك تحت رعاية سكرتيره النمساوي المخلص وعناية واحترام السلطات الرسمية المحلية!!.

ورحل ولى الفنون وراعيها ومفجر نبعها الفياض عن دنيا الأحياء، ولم يكف ولن يجف نبع الفنون عن العطاء !!





رسم تخيلي لمدخل مدرسة الفنون الجميلة بحي درب الجماميز عام (١٩٠٨م)
من عمل الفنان الكبير الأستاذ راغب عياد أحد طلبة الدفعة الأولى بالمدرسة

٤ – ٥

تحديث وتنوع النشاط المتحفي في مصر

نشأة المتاحف وتطورها– نبذة تاريخية:

منذ فجر التاريخ وعندما انبثق النـور من مراكـز الحـضارات الأولـى حـرص الإنسان– وهو المتفرد دون سـائر الكائنـات الحية الأخرى بقدرته على صنع الأشياء– على ممارسة هذه القدرات التي حباه بهـا الخـالق فشرع يصنع ويبتكـر الأشـياء المفيـدة ذات الطابع النفعي والفائـدة العمليـة لكـن يلبـي احتياجاته البدائية ومتطلبات الأساسـية التـي تحركها غريزة حب الحياة.

ولكنه عندما شـب عـن الطـوق ونـضجت مشاعره وصـقلت حواسـه فـأحس بـالتميز وتجاوز مرحلة القناعـة بالـضروريات فقـط تسامت لديه قدرات التذوق والاستمتاع بالأشياء النفيسة الجميلة، ارتفعت اختياراته وتطـورت إلى رهافة الانتقاء ورفاهية الاقتناء!!

وعلى امتداد تاريخ البشرية واخـتلاف الزمان والمكان تركت المجتمعـات المبدعـة الخلاقة تراثا ضخما ثريا بالتنوع مـن فنـون العمارة والنحت والتصوير والزخرفة وكل مـا يطبق في مجالات الحياة وأدواتها فيسبغ عليها الرهافة ويغمرها بالرفاهية.

ولكن التناقض الكامن في طبيعة البشر يقتضي أن تثور الغرائز العدوانية من آن لآخر فتستعر الأطماع وتنحرف السليقة البشرية عن جـادة الصواب فتتـصادم الحـضارات وتتـصارع، فيصرع القوى الضعيف وتستباح نفائس الفـن وكنوز الإبداع ويروح المنتصر يجمل إطـار حياته بأسلاب وغنائم من تراث المقهـورين. ويروى لنا التاريخ أن ظاهرة الاستحواذ وتملك الأشياء النفيسة والطرائف الجميلـة المبهـرة قديمة قدم البشر وقد أخذت تتبلور بوضوح في بلاط الأسر الحاكمة وأمراء الكنيسة ورجـال الدين وسلالات النبلاء في أوربا القرن السادس عشر– عصر النهـضة – حيـث اسـتعرت المنافسة بين هـؤلاء في اقتناء كل مـا هـو طريف أو نادر ونفيس لتكوين مجموعات مـن منتجات الآخرين وإبداعاتهم من شعوب العالم على اخـتلاف الزمـان والمكـان والانتمـاء الحضاري.

ويوضح لنا التاريخ أن هـذه الكنـوز النـادرة النفيسة من المقتنيات هي البذور الأولى التـي أنبتت متاحف أوربا المعاصرة.

وكان أول متحف بـالمعنى الحـديث المتعارف عليه فتح أبوابه للجمهور، هو متحف اشموليان بأكسفورد في إنجلترا في عام ١٦٧٧ ثم تبعه المتحف البريطاني بلنـدن فـي عـام ١٧٥٣. ورغم توافر مجموعة كبيرة قيمة من المقتنيات الفنية لملوك فرنسا بقصر اللوفر في باريس إلا أنه لم تتح رؤيتها للجمهور إلا بعـد قيام الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩.

وهـكذا بدأت المتاحف تتابع في الظهـور سواء ما كان منها قصور للحكام أو النبلاء تم تحويلها لهذا الغرض أو تلـك التـي أنـشئت خصيصا لكي تكون متاحف.

ثم تسارع إيقاع البناء والانتشار فـي القـرن الثامن عشر والتاسع عاشر بعـد الاكتـشافات الجغرافية والحملات الاستعمارية التي حركها جنون البحث عن المجهول لاكتشاف المكنـون من عجائب وغرائب ونفائس الكون.

ويتبلور دور المتاحف كمراكز ثقافية هامة تحرص في المقام الأول على الحفاظ على مقتنيات نفيسة ومجموعات فنية نادرة تنتمي لحضارات سابقة ولعصور تاريخية مختلفة.. وهكذا بلغ مجموع عدد المتاحف في العالم طبقا لدراسة أصدرها المركز القومي للوثائق التعليمية بباريس في عام ١٩٧٧ حوالي ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف متحف يتركز أغلبها في دول العالم الغربي وقد حصر بعضها فيما يلي:

- ١٢٠٠ متحف بفرنسا
- ١٠٠٠ متحف ببريطانيا
- ١٠٠٠ متحف بإيطاليا
- ٥٠٠ متحف بأسبانيا
- ٧٠٠ متحف بكندا
- ٦٠٠٠ متحف بالولايات المتحدة الأمريكية عدا آلاف بدول الاتحاد السوفيتي سابقا.

ولم يشمل البيان دولا هامة كألمانيا ودول أوربا الشرقية أو شمال أوربا وسكانديناافيا.

المتاحف في مصر:

وبالعودة إلى مصر المحروسة فقد جاء في مطبوعة أصدرتها وزارة الثقافة للمنظمة العربية للمتاحف في مصر عام ١٩٩٦ أن عدد المتاحف لدينا حوالي مائة متحف منها ما لا يقل عن خمسة عشر تحت الإنشاء وهي موزعة طبقا للتصنيف التالي:

المتاحف القومية الكبرى:

وهي المتحف المصري بالقاهرة، المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية، المتحف القبطى، المتحف الإسلامي.

المتاحف الإقليمية:

أولا: متاحف الوجه البحرى: متحف طنطا، متحف الإسماعيلية، متحف بورسعيد.

ثانيا: متاحف الوجه القبلي: متحف آثار ملوي، متحف المنا، متحف الأقصر، متحف التحنيط بالأقصر، متحف أسوان، متحف آثار النوبة، متحف الوادى الجديد.

المتاحف التاريخية:

بالقاهرة: متحف جاير أندرسون (بيت الكريدلية)، متحف النسيج الإسلامي بسبيل محمد على بالنحاسين، قلعة صلاح الدين، متحف قصر الجوهرة، متحف المركبات الملكية، المتحف الحربي القومي، متحف قصر محمد على بشبرا، متحف ركن حلوان، متحف قصر الأمير محمد على بالمنيل، متحف المضبوطات الأثرية، متحف بيت الأمة **بالإسكندرية :** المتحف القومي، المتحف البحرى، متحف المجوهرات الملكية، متحف الآثار بمكتبة الإسكندرية، متحف رشيد، متحف دار لقمار بالمنصورة، متحف حسن طوبار بالمنزلة دقهلية، متحف هرية رزنة، متحف دنشواي.

متاحف المواقع:

متحف صان الحجر، متحف مركب خوفو، متحف كوم اوشيم، متحف حفائر المعادن.

المتاحف المفتوحة:

المتحف المفتوح بمنطقة معابد الكرنك، المتحف المفتوح بمنطقة مسلة المطرية.

متاحف الفنون الجميلة:

بالقاهرة: متحف محمد محمود خليل بالجيزة، متحف قصر الفنون بالجزيرة، متحف الفن الحديث بالجزيرة، متحف الحضارة بالجزيرة، متحف الخزف الإسلامي بمركز الجزيرة للفنون، متحف محمود مختار بحديقة الحرية، متحف محمد ناجى والمنصورية، متحف عفت ناجى وسعد الخادم بسراى القبة، مركز الخزف بالفسطاط.

بالإسكندرية: متحف الفنون الجميلة، مركز محمود سعيد للمتاحف.

ببورسعيد: متحف النصر بميدان المسلة.

متاحف العلوم والتعليم:

متحف العلوم بأكاديمية البحث العلمي، متحف العلوم بدمياط، متحف تاريخ الطب والصيدلة، المتحف الصحى، المتحف الجيولوجي، متحف التعليم.

متاحف النباتات والحيوانات والحشرات:

المتحف الزراعي بالدقي، متحف القطن، متحف حديقة الأورمان النباتية، متحف حديقة الأسماك (الأكوريوم) والزمالك، متحف حديقة الحيوان بالجيزة، متحف حديقة قصر القبة، متحف علوم البحار والمصايد بالإسكندرية، متحف علوم البحار والمصايد والغردقة، متحف علوم البحار والمصايد بالسويس، متحف الحشرات، متحف الطيور والحشرات.

متاحف التكنولوجيا والخدمات:

متحف البريد بالعتبة، متحف السكة الحديد، متحف النقل، متحف الري بالقناطر الخيرية.

متاحف الاثنوجرافيا والفولكلور:

المتحف الأثنوجرافى بالجمعية الجغرافية، جناح التراث الشعبي بالمتحف الزراعي، وكالة الغوري قاعات للتراث الشعبي في متحف مدينة موط بالواحات الداخلة، متحف لبد بمرسى مطروح، متحف قرية كفر الشرفا، متحف التراث السيناوى بالعريش.

متاحف الجامعات:

متحف الآثار المصرية ومتحف الآثار الإسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة، متحف الفنون الجميلة بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، متحف التشريح وعلم الأمراض بكلية طب جامعة الإسكندرية، متحف العلوم بجامعة أسيوط.

متاحف القوات المسلحة والشرطة:

المتحف الحربي بالقلعة، المتحف العسكري بمقبرة العلمين، المتحف العسكري ببورسعيد، متحف سجن القلعة، المتحف الجنائي بأكاديمية الشرطة.

متاحف شخصيات قومية:

متحف مصطفى كامل، متحف أحمد شوقي، متحف طه حسين، متحف محمد عبد الوهاب متحف أم كلثوم.

ومما يجدر التنويه به أن مصر المحروسة كانت الرائدة في إنشاء المتاحف بين

عواصم الشرق الأوسط إذ بدأت ببناء المتحف المصري في يناير عام ١٨٩٧ وافتتح في ١٥ نوفمبر ١٩٠٢ وبذلك يكون قد مضى مائة عام على إنشائه، كما بدأت في تكوين أول متحف للآثار الإسلامية في الإيوان الشرقي لجامع الحاكم بأمر الله بسور القاهرة الشمالي في عام ١٨٨٥ ثم أنشئ متحف الفن الإسلامى في مكانه الحالي بميدان باب الخلق في عام ١٩٠٢، وأفتتح المتحف اليونانى الرومانى بالإسكندرية في عام ١٨٩٥، كما افتتح المتحف القبطي الذي بدأ بإنشائه مرقص سميكة باشا عام ١٩١٠.

وها هي وزارة الثقافة تتقدم لمصر بمشروع "متحف مصر الكبير " ليكون أكبر متحف للآثار المصرية في العالم وذلك بعد أن ناء المتحف المصري العتيد بما يضم من مقتنيات، وعجز عن استيعاب كل ما تكشف عنه أرض مصر الولادة من نفائس وآثار تثير اهتمام العالم، وتشد أبصار وأفكار العلماء والدارسين، ويأتي هذا المشروع الجديد العملاق ليجسد سمات الفكر والفن في شخصية مصر والمصريين من خلال عرض أعمال أثرية فريدة ومنتقاة تمثل حضارة متواترة لآلاف السنين، وفى نفس الوقت تكشف عن أسرار عبقرية المكان المتمثلة في موقع جغرافي فريد وتنوع حافز خلاب مع الإنسان المصري القديم الطموح الدءوب الذي قضى عصورا حافلة بالإنجازات ثرية بالعلم والمعرفة غنية بالفكر والفن أرسى فيها نظام حكم راسخ، واجتهد في عبادته فكثرت آلهته وتعددت عقائده الدينية حتى بلغت أقصى ذروتها بالأيمان بوحدانية الخالق جل جلاله.

وتتركز رسالة " متحف مصر الكبير " في لم شتات تراث مصر من الآثار الفريدة المكدسة في المتحف المصري الحالي أو الموزعة بين أماكن متعددة، والعمل على توثيقها وصيانتها وإجراء البحوث العلمية عليها ثم عرضها لتزويد رواد المتحف بثقافة تاريخية وخبرات معرفية وللتمتع بأوقات مفيدة ثرية يمتزج فيها الترفيه بمتعة الرؤية المعلوماتية.

وقد قام مركز توثيق التراث القومي بالاشتراك مع المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات بتسجيل وتوثيق مقتنيات المتاحف القومية (المصرى- الإسلامي- اليوناني- الروماني- القبطى) في إطار الخطة القومية للحفاظ على التراث الحضارى المصري، وقد بلغ مقتنيات هذه المتاحف ما يزيد على ثلاثمائة ألف قطعة أثرية تضع الإسهام المصري الرائد والمتميز في مركز الصدارة بالنسبة لتراث الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور.

الدور الثقافي للمتاحف في مصر:

احتفلت مصر منذ فترة قصيرة بالعيد المئوي لافتتاح المتحف المصري باعتباره أول وأكبر المتاحف القومية، ويتملكنا في هذه المناسبة إحساسان متناقضان إحداهما الزهو والفخار بما تحويه متاحفنا القومية الكبرى من كنوز ونفائس وآثار توثق تاريخ مهد الحضارة الإنسانية، والآخر درجة من استشعار بالخجل من تواضع عدد المتاحف في مجملها أو

تنوعها وانتشارها في ربوع البلاد بالمقارنة بما أوردناه من إحصاءات بلغت أضعاف أضعاف ما لدينا فضلا عن قصور الإعلان عنها والإعلام بها.

ومهما يكن من أمر فإن العبرة والمعيار الحقيقي في النهاية يكمن في التواجد الحيوي لهذه المتاحف في مجتمعنا ومقدار تغلغل الثقافة المتحفية في سياق حياتنا بحيث يصبح التردد عليها والانتفاع بما تعرضه من فنون وعلوم وتاريخ مكونا أساسيا لممارستنا الحياتية واهتماماتنا الثقافة وسلوكياتنا المجتمعية.

وفى هذا المقام من واجبنا أن نتساءل عن مدى ما حققته وتحققه المتاحف فى مصر من انفتاح على الجماهير العريضة ونشر رسالتها المعرفية الحضارية على أوسع نطاق، ولكننا في بحثنا عن إجابة شافية لهذا التساؤل ستأخذنا الدهشة لغياب البيانات الأساسية اللازمة للتقويم فعلى سبيل المثال :-

- لا يوجد أي دليل تفصيلي شامل متكامل عن المتاحف المصرية بمختلف تخصصاتها والتي أوردنا ذكر ها فيما سبق يحدد أماكنها وتخصصاتها والجهات التابعة لها ومواعيد زيارتها ورسوم دخولها ورسوماتها التخطيطية الإرشادية.. إلخ من المعلومات الأساسية والتي تحرص الدول الثرية بالمتاحف على إصدارها.
- لا توجد أي بيانات إحصائية مجمعة عن تواريخ إنشاء المتاحف المصرية ومنشئها ومقتنيات هذه المتاحف وطبيعتها ومجالات أنشطتها العلمية والثقافية والفنية على المستوى العام والخاص أو إصداراتها ومطبوعاتها العلمية والفنية.
- لا توجد أي بيانات إحصائية عن أعداد المترددين عليها أو المنتفعين بوجودها من أفراد المجتمع أو من المؤسسات البحثية أو التعليمية أو ما تقوم به من تبادل الخدمات مع نظائرها من المؤسسات الأجنبية أو القيام بمشروعات بحثية مشتركة.

وقد نستثنى في هذا الجانب من التقصير البين، المتاحف القومية الأربعة الكبرى والمستهدفة أساسا من الزائرين الأجانب والباحثين المتعاملين معها بحكم إسهاماتهم في كشوف الآثار ودراسة تاريخ حضاراتنا والتي تفرض عليها الأوضاع أن تلتزم بالحد الأدنى من الحيوية والنشاط والاستجابة لمقتضيات الحال ومتطلبات الموقع.

أما ما سبق أن عددناه من متاحف فأغلب الظن أن طابع المستودعات أو المخازن يخيم على العديد منها وينعم المسئولون عنها بالراحة وهدوء البال، فهم الساهرون على بقاء المقتنيات (عهدة) سليمة في الحفظ والصون لا يعلم الجمهور عنها إلا أقل القليل بسبب غياب الإعلام أو نشر الدليل ويا حبذا لو بقي الحال على ما هو عليه لتدوم نعمة الهدوء والاسترخاء.

نحو إيقاظ الوعي:

ونتساءل هل نحن محتاجون لأن تقدم لنا أحدث المراجع معلومة يجدر بنا ألا نتلقاها باستخفاف- تفيد بأن أحدث دولة أقحمت في المنطقة يبلغ عدد المتاحف فيها ألف وخمسمائة متحف والمرجع كتاب "الإنسان والحضارة"

ص ٢٣٨ تأليف أ. د. عبد الوهاب المسيرى تحت عنوان "المتاحف في الدولة الصهيونية " وحتى وإن كان لنا أكثر من تحفظ على هذا التقدير إلا أنه يفصح بلا شك عن تغلغل الثقافة المتحفية في نسيج المجتمع الإسرائيلي، وخاصة إذاً علمنا أن هذه المتاحف تغطى كل التخصصات وتركز بصفة أساسية على التاريخ والعلوم والتكنولوجيا والتاريخ الطبيعي وتنتشر في كل مكان حتى وإن كان أغلبها لا يعدو أن يكون حجرة صغيرة في مستوطنة زراعية (كيبوتس) أي متحف حجرة " Room Museum " وقد تفسر هذه الظاهرة بأنها مرآة تعكس جانبا من جوانب مجتمع أشتات من مهاجرين ومهجرين من أنحاء العالم يمثلون ٨٢ قومية مختلفة يحاول كل منهم إثبات كيانه في هذا الخليط المصطنع فاتخذ فكرة المتحف كرمز يعرض فيها هؤلاء المستوطنون ما خف حمله وغلا ثمنه مما حملوه من تراث وفنون تذكرهم بمواطن ميلادهم الأصلية،(بل تطلب كل امرأة من جارتها ومن نزيلة بيتها أمتعة فضية وأمتعة ذهب وثيابا تضعونها على بنيكم وبناتكم فتسلبون المصريين) " العهد القديم سفر الخروج- الإصحاح ٣- آية ٢٢ " أو بعض ما وجدوه من تماثيل وخزف وفخار من آثار العهود المتعاقبة على الأرض المقدسة عند قيامهم بزراعة الأرض المغتصبة للمستوطنات.

ومن منطلق عقدة التميز والإيمان بأنهم شعب الله المختار وولعهم بتضخيم الذات يحاولون بكل الأساليب ومنها المتاحف في تجذير تاريخ الوطن الصهيرنى المزروع في تربة فلسطين.

ولنعد إلى متاحفنا المتنوعة نتلمس الطريق إليها وندق أبوابها للاستفادة بما تحويه من كنوز المعرفة، ولكننا سنرى أن أغلبها وبرغم قلتها جامدة في أوضاعها التقليدية بلا حيوية أو نشاط وتشترك بسلبياتها في إهدار قيمة ما تملك من أدوات ومكونات هامة مؤثرة في حياتنا الثقافية والفنية والعلمية والتعليمية والتي نحن الآن في أشد الحاجة إليها لنربط حاضرنا القلق المتوثب بتراثنا القديم الراسخ انطلاقا لمستقبل طموح.

ولا شك أن الحضارة تجسيد للنشاط الفكري والفني والقدرات الإبداعية عند الإنسان، وتاريخ الحضارة سجل لتطورها وفاعليها في مجالات الحياة فإذا كان الإرث الحضاري ثروة لا تقدر بمال أو أمانة في أعناق حافظيه فإنه لا يجب أن ننظر للمتاحف على أنها مستودع آمن لحفظ الكنوز وتوثيق تاريخ الشعوب فقط إذ لابد من تفعيل دورها كرافد رئيسي من روافد المعرفة والثقافة ومن ثم فتح الأبواب والالتحام بالجماهير العريضة وإطلاق العنان للأفكار غير التقليدية لنشر المعلومات بكل الوسائل. وهذا البحث يفتح النافذة على العالم.. وعلى صورة وضاءة من نشر الثقافة المتحفية العالمية تعود بنا إلى أكثر من قرن مضى حين ظهرت في مطالع القرن العشرين حركة "المعارض ومجموعات المتاحف المتنقلة" في دول العالم المتقدم والتي

استهدفت محو الأمية المتحفية وبمعنى أصح الأمية المعرفية بمختلف مفرداتها بالاندماج بالجماهير وكسر حاجز الخصوصية والأساليب التقليدية للمتاحف الكلاسيكية.







نشأة المعارض ومجموعات المتاحف المتنقلة:

منذ مطلع القرن العشرين تغيرت المفاهيم بالنسبة لرسالة المتاحف فاتسع نطاقها وتنوعت اختصاصاتها فشملت كل ما يمثل الفكر والإبداع الإنساني في مجالات الفنون والعلوم والصناعة والزراعة وحتى أدوات وأنماط الحياة اليومية إلا أن صورة المستودع أو المخزن الكبير الذي يحتضن مقتنياته بحرص شديد، ظلت الصورة الكلاسيكية السائدة للمتحف التقليدي.

ولكن هذه القاعدة كسرت منذ ذلك الوقت بتحريك أول مجموعة من مقتنيات "متحف فيكتوريا وألبرت" بإنجلترا لكي تعرض خارج المتحف في جولة بين مدارس الفنون إيذانا ببدء عصر "المتاحف والمعارض المتنقلة"... إلا أننا لم نجد لهذه النوعية من النشاط المتحفي صدى في بلادنا إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

هذا ولم تعد رسالة المتاحف قاصرة على الأنشطة المتعلقة بمقتنياتها الخاصة فقط بل اتسعت لتنظم عروضا مؤقتة لمقتنيات متاحف أخرى ولعصر من العصور أو لموضوع متكامل أو لأعمال فنان عالمي تتضافر المتاحف الكبرى لتجميع شتات أعماله

لعرضها في دورات متنقلة أو الدول طبقا لخطط مرسومة. وهكذا انتعشت حركة جمع وتبادل المجموعات المتحفية بصالة دورية وبتنسيق كامل بين دول العالم، وبرعاية اليونسكو ومساعداته الفنية وخبراته التنظيمية.

وقد سبق أن ذكرنا أن النموذج الأول للمتاحف المتنقلة ظهر بإنجلترا فى عام ١٨٥٠ أي في نفس العام الذي أنشيء فيه أضخم معرض في عالم القرن التاسع عشر والذي اشتهر باسم "القصر البلوري" وعرضت فيه منتجات أو عجائب وغرائب إمبراطورية بريطانية استعمارية لا تغيب عنها الشمس.

وفى هذه المحاولة الأولى قام "متحف فيكتوريا والبرت" بإعداد مجموعة فنية من مقتنياته الأصلية نظم عرضها بمدرسة السنترال للتصميم بلندن ونتيجة لنجاح التجربة تنقلت المجموعة بالتتابع بين عدة مدارس للفنون بأقاليم إنجلترا المختلفة.

وبناءا على ذلك قرر المتحف أن يعهد بالإشراف على تنظيم حركة المجموعات المتنقلة إلى إدارة متخصصة مستقلة وهكذا فإن فكرة تنظيم مجموعات المتاحف في معارض متنقلة والتي ابتدعها "متحف فيكتوريا وألبرت" أحد أكبر متاحف العالم- بإعارة بعض كنوزه ومقتنياته الفنية لمدن الأقاليم والمحافظات النائية في إنجلترا قد استقرت منذ أكثر من قرن وأصبحت من المبادرات الثقافية الراسخة حافزا للمؤسسات المماثلة على الاحتذاء بها، وفى فترة قصيرة من الزمن تبلور دور المعارض المتنقلة كمراكز متنقلة للإشعاع الثقافى تقوم بعرض ملامح من الإبداع الإنساني في عدد من دول العالم الغربي منذ بدايات القرن العشرين.



فمنذ مطلع عام ١٩٤٥ حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، امتدت هذه الظاهرة إلى كثير من الدول الشيوعية ثم دول العالم الثالث. وفى الواقع أن ظروف هذه الحرب ساهمت إسهاما مباشر في انتشار المعارض المتنقلة وتنوع أهدافها وأساليبها. فالدول التي خاضت غمار الحرب استغلت الوحدات المتنقلة في تجهيز وتحريك معارض للمرئيات والصوتيات والمطبوعات لنشر وإذاعة ما تريد تعميمه على الجماهير في ربوعها أو في غيرها من الدول من دعايات لحشد الجماهير وراء قيادتها أو نشر أفكار واتجاهات سياسية معينة.

ومن البديهي أن هذه المعارض لم تكن إلا وحدات دعاية متنقلة تعكس ظروف ما بعد الحرب سياسيا في تلك الأيام التي بدأ ينشب فيها صراع الأيديولوجيات بين رفاق السلاح، وانقسام العالم إلى كتلتين شرقية شيوعية وغربية ليبرالية رأسمالية الأمر الذي أشعل حربا باردة بينهما انتهت بسقوط أحد قطبيها في الثمانينات.

وقد قادت منظمة اليونسكو في أواخر الخمسينات بفاعلية حركة تنظيم المعارض الفنية والعلمية المتنقلة بين دول العالم المختلفة وشجعت الابتكار في تصميم وتنفيذ أساليب العرض المتنقل ووسائل الانتقال، كما احتضنت حركة تبادل العروض لروائع الفن العالمي التشكيلي بين الدول بهدف تعريف الشعوب بفنون الآخر وتأكيد التنوع البشرى الخلاق.

وتصدر اليونسكو مطبوعة دورية عن المتاحف يقدم المتخصصون فيها العديد من الموضوعات والأمثلة الجيدة للمتاحف والمعارض المتنقلة ومجالات أنشطتها، كما أصدرت دليل عمل إرشادي عن تقنيات الإعداد والتنظيم و العرض، وتكفلت أيضا بإخراج وطباعة أكبر مجموعة من روائع فن التصوير العالمي في مختلف العصور بألوانها الأصلية وذلك بإشراف لجنه من أساتذة الفن والتخصص المعروفين على مستوى العالم. وهذه المجموعات مستنسخات أمينة ودقيقة من الأصول المأخوذة عنها يتيسر اقتناؤها وتداولها بين الهيئات التعليمية والثقافية والأفراد واستغلالها قي برامج المعارض المتنقلة.

تنظيم المعارض ومجموعة المتاحف المتنقلة:

يتم هذا التنظيم بأحد الأساليب الآتية والتي تبلورت من تجارب وخبرات الدول وتطور تقنيات العرض ووسائل الانتقال:

- **الأسلوب الأول:** يتمثل في إعداد مجموعات منتقاة من مقتنيات أحد المتاحف الكبرى لإعارتها إلى متحف آخر في نفس الدولة أو في دول أخرى طبقا لاتفاقيات تبرم لهذا الغرض أو في إطار تنسيق دولي لإحياء مناسبة من المناسبات الحضارية لتراث الإنسانية والتي تشكل في مجموعها موضوع معرض واحد.
- **الأسلوب الثاني:** ويعنى بانتقال المجموعات المتحفية الخاصة بمتحف ما والمطلوب عرضها في دورة مرسومة السير والأهداف وذلك بنقل ما تحتاجه من وسائل عرض ومعدات وتجهيزات حيث تستقبلها صالات العرض المؤقتة في المتاحف المماثلة أو المؤسسات الثقافية المعنية بهذا النوع من النشاط.
- **الأسلوب الثالث:** وهو المعرض المتنقل بأكمله على هيئة صالة عرض متحركة ومتعددة الأغراض ويكون ذلك باستغلال مختلف وسائل النقل (السيارات والمقطورات- عربات السكة الحديدية- البواخر والعائمات) المعدة إعدادا خاصا لأغراض العرض بكل أساليبه بما في ذلك عروض الأفلام التسجيلية والفيديو.


antique

ولإعداد المتاحف والمعارض المتنقلة فلابد من دراسة التجهيزات والمعدات التي تسهل وتؤمن نقلها ثم إقامتها في صالات العرض التي تستقبلها من أساليب الشجن والتعبئة و (فترينات) العرض ويضاف إلى ذلك ما استحدث من أدوات وتجهيزات ومعدات خاصة ترفع من كفاءة العرض وتضفي عليه حيوية وإثارة لاهتمام الجماهير بل وجذبهم للحصول على المعلومات واستجلاء الحقائق المستهدفة من موضوع المعرض.

ولابد أن توظف هذه الأجهزة في العرض المناسب والمكان المناسب بهدف سرعة إيصال المعلومة إلى المشاهد وسهولة إفهامه المادة العلمية أو الفنية أو التاريخية المعروضة.

وأحسن هذه الأجهزة تلك التي تساعد على اندماج المشاهد في العرض سواء بالنظر أو بالفكر أو باللمس الأمر الذي يساعده على التركيز واستيعاب المعلومة التي يقدمها الشيء المعروض.

وتعتبر الأسئلة التى توجه إلى المشاهد في سياق العرض بأسلوب الاستبيان أو تلك التي يطلب هو الإجابة عليا لاستيفاء ما يريد من معلومات من أهم الوسائل لجذب اهتمام المشاهد.

الأجهزة والمعدات التكميلية التي تصاحب المعارض والمعارض المتنقلة نوعان:

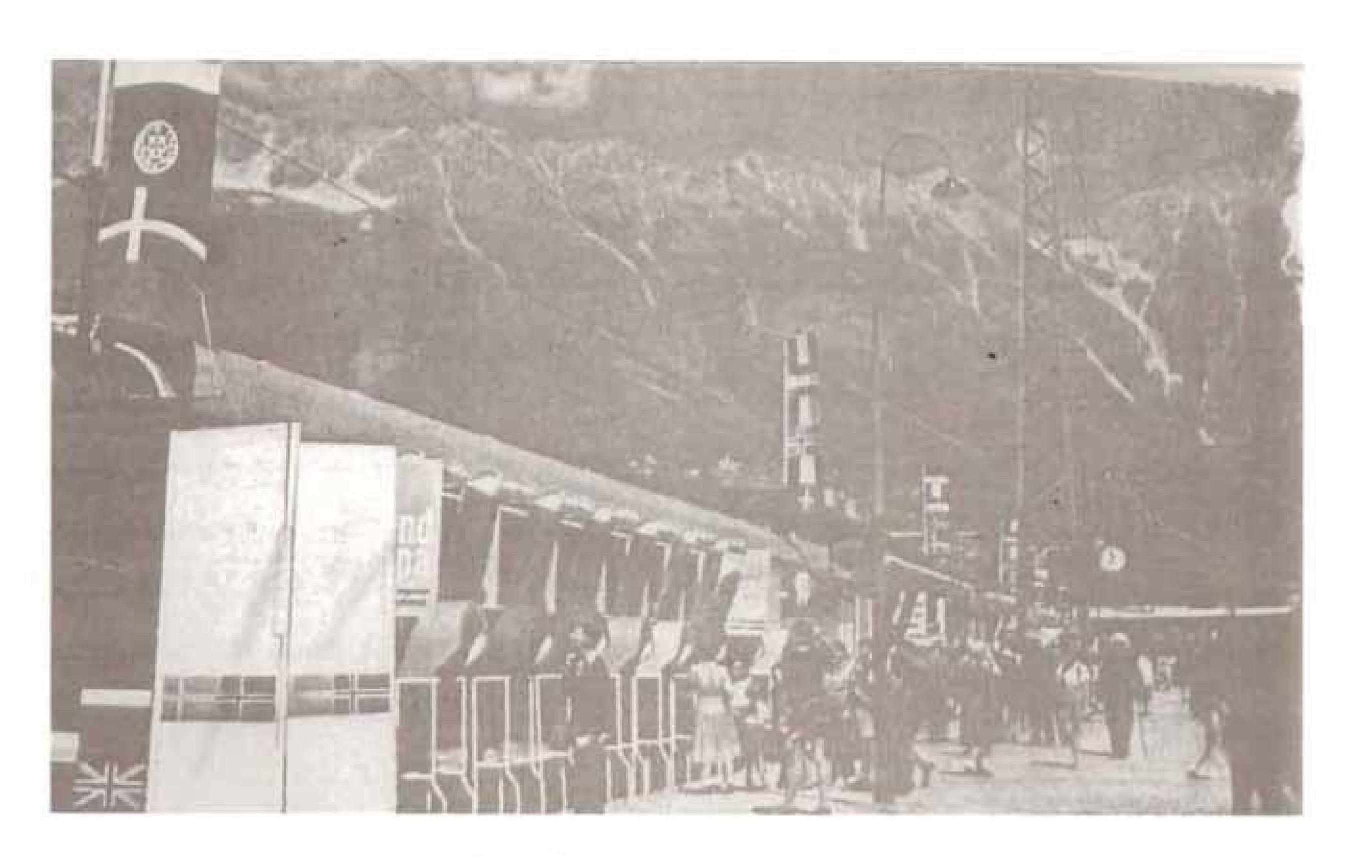
الأول: للمؤثرات البصرية والسمعية: كأنواع الإضاءة المختلفة وخلق الأجواء بأجهزة الإسقاط أو تحريك المعروضات وإذاعة الموسيقى أو أي مؤثرات صوتية لتعميق تأثير الري.

الثاني: التسجيلات المرئية الثقافية: بالأفلام السينمائية أو الفيديو والأقراص المدمجة التى تحوى شروحا شاملة لموضوع العرض المتنقل وتحقق رسالته على أكمل وجه بالإضافة إلى ما استحدث من وسائل إليكترونية مثل الحاسوب وشبكات المعلومات الإليكترونية التي يمكن استغلالها في عرض الحقيقة المتخيلة أو الواقع الافتراضى.

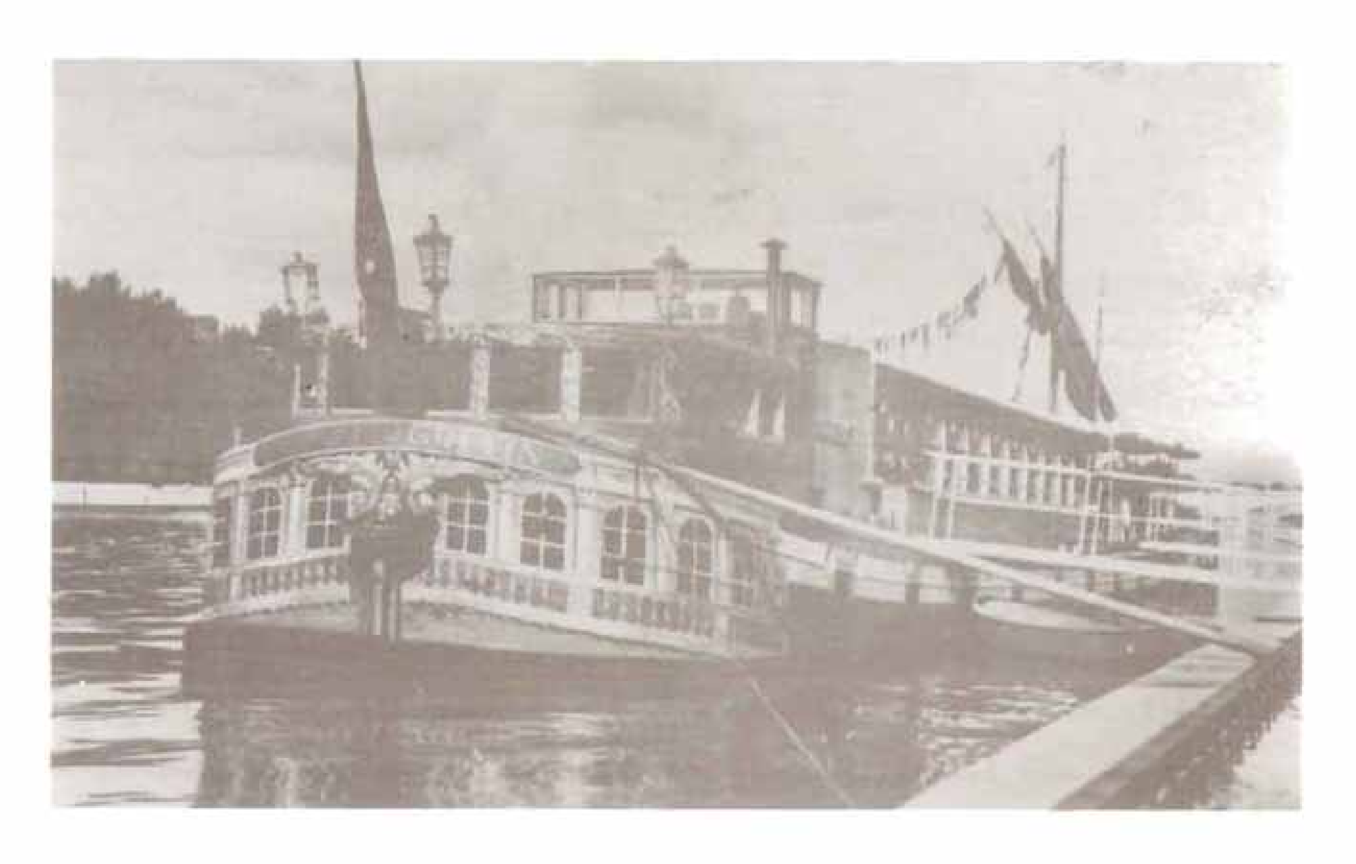
ولنعد مرة ثانية إلى استعراض هذا النوع من المعارض المقام داخل الوحدات المتنقلة فقد لعب عنصر الابتكار والتقنيات الحديثة دورا هاما في إخراجها وتجهيزها وذلك بتطوير وسائل النقل المختلفة لكى تصبح صالات عرض ملائمة للمعروضات جاذبة للجماهير. وتحريك المجموعة المتحفية والمعارض بهذه الوسائل يوسع نطاق خدماتها ويمكن من وصولها إلى الأماكن النائية في نفس الدولة أو خارجها ومن أمثلة ذلك:

المعارض في قطارات السكك الحديدية:

وقد ظهرت فكرة استغلال عربات السكك الحديدية إبان الحرب العالمية الثانية بإعداد عروض متنقلة للدعاية والإعلام والتعبئة الفكرية والمعنوية للجماهير. حيث فرضت ظروف الحرب وتدمير العديد من المدن وحرمانها من المنشآت والأماكن التي تصلح لهذه الأغراض إلى التفكير في استغلال عربات السكك الحديدية في هذا المجال.



معرض متنقل فى قطار "للدعاية للوحدة الأوربية الإقتصادية"



متحف متنقل فى مركب أثرى (متحف جريفان للشمع) فى نهر السين بباريس

ففي مطلع الخمسينات حفز نجاح الفكرة دول أوروبا الغربية على تطبيقها في إعداد "قطار معرض" خصص للدعاية والإعلام لقيام "حلف الأطلنطي" تحت إشراف أول تنظيم للتعاون بينها عرف بالمجلس الأوروبي. وقد سمى هذا "القطار الأرض" بقطار أوروبا، تكون من عدة عربات خصصتا لعرض الصور الفوتوغرافية والبيانات الإحصائية والنماذج المجسمة التي تهدف للدعاية والتعبئة الفكرية لوحدة أوروبا الغربية ولإعداد شعوبها ذهنيا ووجدانيا لقبول ما كان يطرح حينئذ من مشروعات الوحدة الاقتصادية كاتفاقيات الفحم والحديد والوحدة الزراعية والدفاع المشترك التي أخذت فيما بعد صورة "الحلف الأطلنطي" الشهير.. وخصصت إحدى عربات "القطار المعرض" كصالة للعروض السينمائية وغيرها من الوسائل السمعية البصرية، ملحق بها مكتب للإعلام لتزويد الجماهير بما تطلب من مطبوعات وصور وتسجيلات. وفى باريس استقرت عرباته لبعض الوقت في ساحة الانفاليد الشاسعة على مقربة من أحد محطات السكك الحديدية بباريس حيث تدافعت لزيارته الجماهير الغفيرة و المدهش أن مبنى هذه المحطة قد تحول الآن إلى أحدث متحف في باريس يضم كل ما تقتنيه الدولة الفرنسية من فنون القرن التاسع عشر في التصوير والرسم والنحت والفنون الزخرفية والتطبيقية.

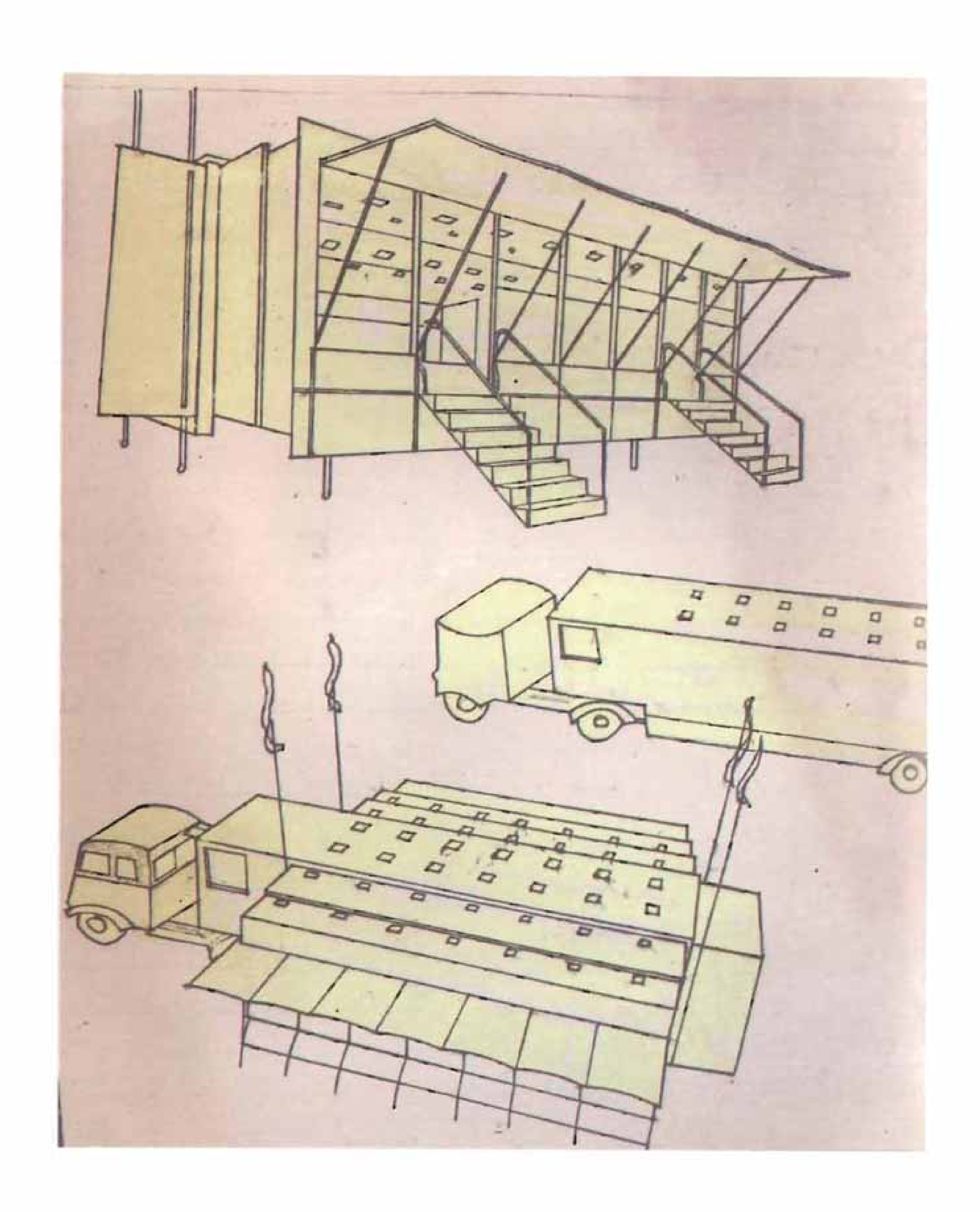
وما أعجب ما تحققه الأيام فكل هذه الأفكار السياسية التي لم يكتب لها النجاح الكامل في ذلك الوقت من منتصف القرن المنصرم أصبحت اليوم حقيقة واقعة، فهناك وحدة أوروبية شاملة في السياسة والدفاع والاقتصاد والإنتاج والعملة تكون كتلة هامة في التوازنات الدولية المعاصر ة.

المتاحف والمعارض المتنقلة في سيارات:

ولنفس الأغراض والأسباب السابقة ظهرت فكرة استعمال السيارات الكبيرة أو تلك التي تلحق بها مقطورات كمعارض متنقلة. ولعل بولندا كانت من أسبق الدول التي ابتكار هذا النوع من المعارض السيارة.

ويمثل النموذج التجريبي الأول الذي قام بإعداده المتحف القومي بوارسو أول صالة متنقلة للعرض خصصت رحلتها الافتتاحية للشاعر البولندي والبطل القومي "أدام ميكيوفتش" وذلك بعرض شامل عن حياته وإنتاجه في صور تذكارية ورسوم توضيحية وكتب ومؤلفات وتعليقات ومذكرات شخصية. واستطاعت هذه "السيارة المتحف" أن تمر في جولتها بمائة وعشرين قرية وتستقطب أكثر من ألف زائر يوميا خلال أربعة شهور في عام ١٩٤٩ أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث كانت بولندا الجريحة المدمرة أحوج ما تكون إلى التعبئة المعنوية للشعب.

ثم أخذ هذا النوع من وحدات العرض السيارة في الانتشار منذ ما يزيد على أربعين عاما كما تطور تصميم السيارات تطورا مذهلا فتبارت كبرى شركات إنتاج السيارات في إبداع المقطورات الضخمة أو صالات العرض المتحركة التي تمتاز بالمرونة في التنسيق



المعارض المتنقلة فى سيارة يسهل وصولها إلى أى مكان

والتشكيل والإعداد بحيث تفتح جوانبها ومؤخرتها لتمتد إلى الخارج مكونة صالات إضافية تعادل في مجموعها ثلاثة أضعاف مسطح المقطورة الأصلي، وهي مزودة بكل ما تتطلبه أحدث وسائل العرض من تقنيات سبق استعراضها.

وتتحرك هذه السيارات كقوافل كاملة التجهيز بالمعدات والمرافق بها أماكن لمبيت المسئولين عن تسييرها وتشغيلها ومولدات الطاقات اللازمة للإنارة أو تشغيل الأجهزة والمعدات وإعداد الطعام والمياه والصرف الصحي وأي شيء يمكن أن يلزم لتسيير هذه القوافل المكتفية ذاتيا و التي تتحول كمركز إشعاع ثقافى متنقل طبقا لخط سير مرسوم.

المتاحف والمعارض العائمة:

امتد الفكر لاستغلال الوحدات العائمة منذ وقت ليس بالقصير في مجال المتاحف والمعارض المتنقلة حيث تحولت البواخر الصغيرة أو العائمات المقطورة إلى صالات للعرض وهذه المعارض العائمة يمكنها أن تقطع مسافات بعيدة في رحلتها بالأنهار وفروعها، وبشكل وصولها إلى مراسى المدن أو القرى مناسبات احتفالية وابتهاجا للأهالى حيث تجلب لهم إمتاعا تفاديا ومظاهرة فنية ونشاطا ترفيهيا تستأثر به المدن وهم في أشد الحاجة إليه.

ولعل "متحف جريافان" العائم بنهر السين بباريس من أوائل النماذج لهذا النوع، فقد أقيم في مركب ذي طراز تاريخى بنهر السين في أوائل الخمسينات وطاف أنهار فرنسا من الشمال إلى الجنوب وألقى مراسيه عند العديد من المدن والقرى.

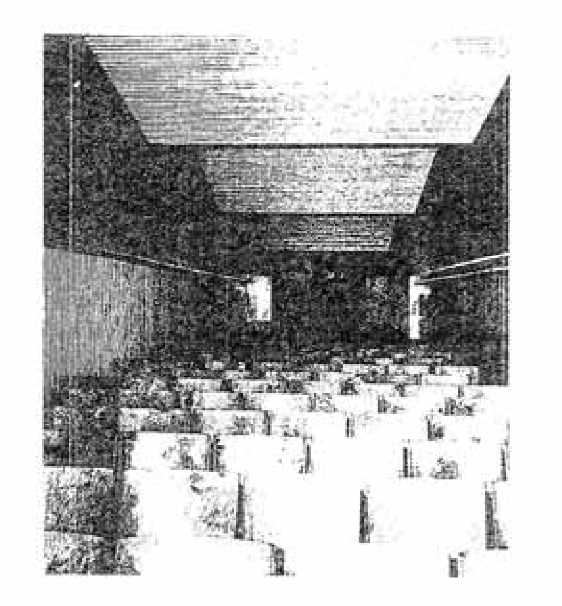
وهذا المتحف العائم يتبع إدارة "متحف جريفان للشمع" المعروف جيدا لزوار باريس من السائحين وقد تم إعداده حينذاك لعرض بانورامى مجسم لنماذج بالشمع "لرحلة حول العالم" تظهر النواحى المميزة لأقطاره وأجناسه بكل مظاهر حياتهم من ملبس وعادات وتقاليد ولهذا المتحف نشاط استثمارى خاص يحقق لأصحابه عائدا مجزيا ويقدم في المقابل عرضا ممتعا ومكثفا ومفيدا للثقافة من خلال الترفيه.

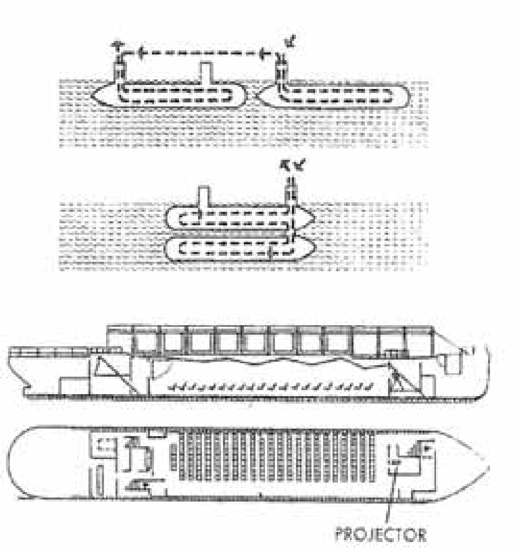
وفى مجال المعارض العائمة أيضا قامت هولندا بتحويل طوافتين من الطراز المعروف "بالهيدروفيل" إلى وحدتين متكاملتين للعرض العائم خصصت إحداها للعرض والثانية كقاعة للسينما والمحاضرات تسع ٢٥٠ مقعدا وأبحرت هاتان الطوافتان متنقلتين بين هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وعند المراسى كان يمكن إرساؤهما في وضع متقاطر أو جنبا إلى جنب طبقا لطبيعة المرسى أو حركة الزوار.

ولا تتوقف العقول المبدعة للمسئولين عن إدارة المتاحف في دول العالم المتقدم عن البحث الدءوب عن أفكار جديدة لبث الحيوية فيما يملكون من مجموعات متحفية وتوسيع نطاق الاستفادة بها والخروج بها إلى الجماهير العريضة.

مهرجان المتاحف Musement :

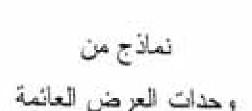
خرجت هولندا على العالم بتجربة رائدة في مجال المتاحف المتنقلة حيث نظمت







نماذج من
وحدات العرض العائمة



مهرجانا ضخما في مدينة أو ترخت اشترك فيه أكثر من ١٥٠ متحفا من متاحف هولندا بكل نوعياتها وتخصصاتها في تجربة فريدة خلال صيف عام ١٩٦٩ حيث قامت هذه المتاحف بنقل مجموعات منتقاة من ثروتها المتحفية تمثل مختلف تخصصاتها لكن تعرض في أكبر قاعة "بالمعرض الملكي الهولندي" بمدينة أو ترخت. واستمرت هذه المظاهرة المتحفية الثقافية والتعليمية لمدة شهر شاهدها واشترك فيها ألآلاف من المواطنين. ففي هذا التجمع الفريد مثلث كل نوعيات المتاحف: المتاحف القومية والإقليمية، العامة والنوعية بتخصصاتها المتباينة بل ومعروضات المؤسسات العلمية والشركات الخاصة وقسمت قاعات "المعرض الملكي الهولندي الرئيسية إلى أركان وفواصل ومسطحات لعرض تم توزيعها بمرونة كبيرة في أركان متتابعة خصص أحدها لعرض مقتنيات من متحف واحد وخصص بعضها لعرض نوعي مشترك لأربع متاحف للآثار مع ثلاث للفن الديني في تكوين ركن كبير متكامل لنماذج من معمار الكنائس والكترائيات وما تحويه من كنوز ومقتنيات.

كما اشتركت مجموعات من المتاحف الإقليمية في تنظيم ركن كبير للفنون التقليدية والشعبية لهذه الأقاليم، وقد توفرت عناصر الجذب وإثارة حب الاستطلاع للرواد على تباين أذواقهم واهتماماتهم وأعمارهم حيث أعدت حضانة لرعاية الأطفال الصغار مجهزة بكل ما يبهر من ألعاب ووسائل تسلية كما خصصت ورشة للرسم والأشغال اليدوية والمجسمات والنماذج للصبية والشباب.

ويمكن تلخيص الهدف من إقامة هذه الاحتفالية المتحفية فيما يلي:

- كسر الفكر التقليدي للعرض المتحفى ومزج الترفيه بمتعة الرؤية والمعرفة وقد نحت اسم هذه الاحتفالية Musement من كلمة Museum متحف وكلمة Amusement الترفيه والتسلية وذلك لتقوم بالتثقيف والإمتاع الفكرة من خلال الترفيه.
- إثارة الوعي على أوسع نطاق بين ملايين المواطنين الهولنديين بما تحتويه بلادهم من كنوز ولتوجيه الاهتمام لهذا القطاع الثقافى والمعرفي القومي.
- إعلام الجمهور الذي اعتاد التردد على المتاحف بوجود متاحف أخرى، وبنوعيات متنوعة من المقتنيات غير التي يعرفها واعتاد أن يراها.
- إعلام الجمهور بأنه يوجد في بلاده من المتاحف المتخصصة ما يغطى أي فرع من فروع المعرفة ويشبع أي نوع من الهوايات ويستجيب لمختلف الاهتمامات.
- عرض التراث الثقافى الهولندي في جو جديد وبتقنيات مستحدثة تركز على ارتباطه بالحياة العامة اليومية ودوره الوظيفي الفعال في نشر المعرفة في عصر المعلوماتية.
- إن جولة في أنحاء هذه الاحتفالية المتحفية الفريدة تعنى بالنسبة للجمهور رحلة للاستكشاف في محيط العلم والفكر والفن

والتراث وبالنسبة لأجهـزة وآليـات التنظـيم والإدارة تعنى فتح المجال لابتكار والمنافـسة في أساليب العرض وتسخير أحدث التقنيـات لإثارة اهتمام الجمهـور وإمتاعـه وتحقيـق الأهداف التعليمية والمعرفيـة والثقافيـة وقـد شكلت عملية نقل المعروضات المتنوعة مـن متاحفها الأصلية إلى رحاب هـذه الاحتفاليـة تحديات حقيقية للقائمين على تنظيمها باعتبارها انقلاب جذري في طبيعة وظيفتهـا الروتينيـة بالإضافة إلى استهداف أكبر قدر من النجـاح فـي العـرض والتنـسيق بـين المعمـاريين والمصممين وكل أفرع التقنيات التكميلية.

ولا شك أن هذه التجربة الفريـدة قـد حققت النجاح المنشود بوصفها أول احتفالية من هذا النوع في تاريخ المتاحف علـى مـستوى العالم، الأمر الذي شجع الحكومـة الهولنديـة على أن تكرس لها مكانا فـي الـصدارة مـن أجندة الاحتفالات القومية الدورية.

من تجاربنا السابقة وعود على بدء:

عندما فرض تيار التقدم العالمي الجارف لتتحدث مصر عن " التحديث " كان دافعها عدم الرضا بواقع الحال والراكبـة فـي التغييـر، وأصبح شاغلها تحقيق ذلـك بنقـل المجتمـع بخطوات متسارعة من وضع قلق متوثب إلـى وضع ديناميكي الإيقاع تقوده نظرة مـستقبلية متحفزة تتجاوز الحاضر بكل أبعـاده وأثقالـه وقلقه.

ومفهوم التحديث في أهـم خصائـصه مرتبط بعنصري التطـوير والتنـوير وهمـا عنـصران متلازمـان متكـاملان.. تطـوير للأسباب والأساليب والوسائل والأدوات وإثارة وتنوير للإنسان والمجتمع وتغيير للـسلوكيات العامة المترهلة في تناول وتداول كافة مجالات الحياة.

ومن هذا المفهـوم لتلـك العمليـات الحيوية والتفاعلات المركبة تتضح قيمة الدور الذي يمكن أن تسهم بطريق مباشـر أو غيـر مباشر "المعـارض ومجموعـات المتـاحف المتنقلة" بالتعاون مع وسائل الثقافة الأخرى في تنوير وتحديث المجتمع المصري.

ونعود فنذكر ونذكر بأنـه كـان لنـا تجارب في فترة الستينات في هـذا المجـال.. تجارب ومحاولات ناجحة شـملت معـارض ووحدات دعاية ومكتبـات وفـرق مـسرحية وفنون شعبية علها متنقـل ومتحـرك طبقـا لأهداف محددة وخطوط سير مرسومة.

وكان بعض هذه التنظيمات تتبع إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة وبعضها الآخر يتبع مصلحة الاسـتعلامات ووزارة الإرشـاد القومي في ذلك الوقت. وقد تحرك أول عرض متنقل في بورسعيد عشية انسحاب آخر جندي أجنبي عنها في معركة العدوان الثلاثـي عـام ١٩٥٦ وذلك تحت شعار " الفن فـي الـشركة "-معرض كفاح الشعب في مدينـة بورسـعيد الباسلة نظمته إدارة الشئون العامـة للقـوات المسلحة بالاشتراك مع اتحاد خريجـي كليـة الفنون الجميلة، وعرضت فيه أعمال لأشـهر فنانينا من المصورين المعاصرين تظهر حرارة وعمق انفعالهم وتفاعلهم مـع أحـداث تلـك اللحظات الفارقة في تاريخ كفاحنا المعاصر..



غضبة الصين

من اجل مصر

مجموعة من الأعمال الفنية ساهم بها الفنانون الصينيون للتعبير عن مشاركتهم الوجدانية للشعب المصرى فى معركة الحرية وقد عرضت بالميادين العامة فى بكين وحملها إلى مصر الأستاذ عبد السلام الشريف باسم الشئون العامة بوزارة التربية والتعليم.

نظمه :
إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة
بالاشتراك مع :
اتحاد خريجى كلية الفنون الجميلة

اللجنة التنفيذية :
الصاغ : محمد كمال الدين المبروك
المهندس : يحيى الزينى
الأساتذة : ابو صالح الألفى
عبد السلام الشريف
مصطفى حسنين
حسن عثمان
سليمان ضياء الدين



الفــــن فى المعـــــركة

بورســـعيد

معـــرض الكفاح الشـــعبى



تحت رعــــــاية

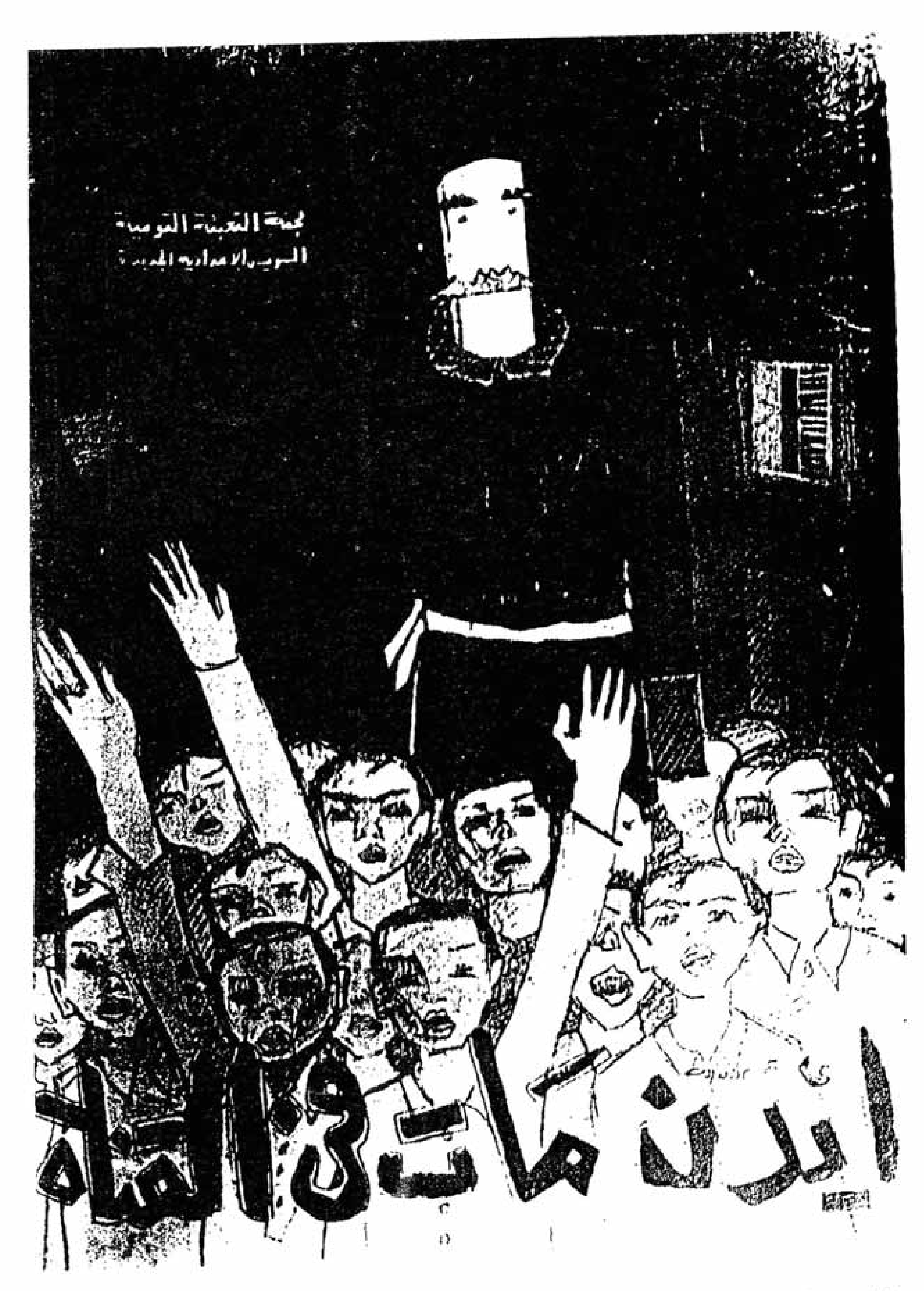
السيد عبد اللطيف البغدادى وزير شئون بورسعيد

معرض الفنانين المصريين تحية لصمود "بورسعيد" في حرب ١٩٥٦

كما تحركت قوافل "المسرح العسكري" من خطر وحدات الدعاية المتنقلة المجهزة بمعدات وأدوات كاملة صالحة لإقامة مسرح مؤقت سهل الفك والتركيب والتنقل وكذلك مجموعة "زكريا الحجاوي للفنون الشعبية" التي قامت بجولات عديدة في ربوع مصر لتؤدى رسالتها الوطنية الإعلامية والتي قدمت لبسطاء المواطنين آمال مصر وطموحاتها ومعاركها من خلال الأغنية و الموال.

وللأسف الشديد لم تستمر هذه التجارب طويلا لتأخذ حظها من النضج والتطور والانتشار، فخفت صوتها ثم لا عشت بعد تفكك تنظيماتها في وقت مبكر ولكن استنادا إلى تلك الخبرات السابقة يمكن أن تبعث هذه النوعية من وسائل التثقيف الجوالة ولكن في الإطار الجديد الذى نقترحه وتحت مظلة المتاحف بعد تطوير رسالتها وتنويع أنشطتها بفتح مجال "المعارض ومجموعات المتاحف المتنقلة"، وقد سبق لشعبة الفنون في المجالس القومية أن عالجت عدة موضوعات في مجال المتاحف القومية وتنمية التذوق الفني وإثارة الوعي بقيم الجمال كان منها بحث عن "إعداد المتلقى في مجال الفنون" وثان عن "تنمية القدرات الإبداعية والتذوق الفني" وثالث عن "المتلقى والإبداع الفني" وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وهذه البحوث والدراسات توصى جميعها بإقامة المتاحف وانتشارها بأقاليم مصر المختلفة وإنشاء متاحف نوعية وأخرى خاصة بالمواقع كما أوصت بأن يكون لمتاحف عواصم الأقاليم برامج تعليمية وتثقيفية وترفيهية لتنمية المواهب وإكساب المهارات



الفنان مصطفى حسين (١٩٥٦)

والخبرات التطبيقية للنشء في مراحل التعليم المختلفة بتخصيص ورش عمل فنية ومرشدين متخصصين لهذه الرسالة.

ومما يشيع ضوء الأمل في الأفق ويشع النور في جنبات النفق ما يعد به مشروع المتحف الجديد (متحف مصر الكبير) من توجهات وأهداف إستراتيجية حسبما جاء في أحدث إصداراته في يونيو ٢٠٠٣ ما نصه تحت عنوان الأهداف الإستراتيجية: " تحويل المتحف من مجرد مكان لعرض المجموعات الأثرية إلى مجمع ثقافى ديناميكي يقوم بوظيفته الأساسية في عرض المجموعات الأثرية بأسلوب علمي متقدم وحديث، ويقوم في نفس الوقت بوظائف عديدة ومتنوعة أخرى تمكن الزوار من الاستمتاع بقضاء يوم كامل تقدم خلاله أنشطة وخدمات للكبار والأطفال، وتقام هذه الأنشطة والخدمات في أماكن مخصصة للتعليم والثقافة واللعب والترويح عن النفس، وتناول الوجبات وشراء الهدايا وحضور الروض الثقافية والفنية المختلفة. وينفذ العرض المتحفى وتدار الخدمات والأنشطة الأخرى وفق أحدث أنظمة الإدارة التي تعتمد على كفاءة الأداء البشرى والمادي، وبما يساير أحدث الأساليب المتبعة في مجال إدارة المتاحف و الأنشطة ذات الصلة.

والمرجو أن يتكامل ما يعد به مشروع "متحف مصر الكبير" من أهداف عظيمة وتوجهات مع ما جاء بتوصيات دراسات سابقة بالإضافة إلى ما تطرحه هذه الدراسة من أفكار ومقترحات نحو تحديث وتنوع النشاط المتحفي مصر.

وفى ضوء ما تقدم رأيت أن اجمع كل ما جال بخاطرى فى هذا المجال الثقافى الحيوى فيما يلى من اقتراحات أو توصيات...

أولا: توصيات عامة:

- إنشاء هيئة قومية عليا لشئون المتاحف تتبع وزارة الثقافة تتولى الإشراف والتنسيق والتحديث والمتابعة بين المتاحف القومية والتاريخية والنوعية المتخصصة والتي سبق حصرها والتابعة للوزارات والهيئات والجمعيات العلمية المختلفة وذلك في إطار إستراتيجية عامة لدعم وتطوير وتنويع الأنشطة التقليدية لهذه المتاحف مع العلوم بأنه يوجد لجنة عليا لهذا الغرض تابعة لوزارة البحث العلمي ليس لها أي نشاط يذكر.
- عمل دليل كامل يشمل المتاحف في مصر باختلاف أهميتها ونوعيتها وتخصصاتها وذلك بمعرفة المركز القومي لتوثيق التراث والمفروض أن يقدم هذا الدليل ما يخص كل متحف من بيانات ومعلومات أساسية عن نوعية النشاط والعنوان ومواعيد الزيارة وبرامج الزيارة بمصاحبة المرشدين- الخرائط والصور والإصدارات الدورية والمطبوعات- المعارض النوعية والمؤقتة والمستضافة من المتاحف الوطنية أو الأجنبية- ورش العمل والنماذج وتدريب الناشئين الخ....
- إعداد قاعدة بيانات وصور متكاملة بمساعدة المركز القومي لتوثيق التراث لمقتنيات



مصير الاعتداء الثلاثى

الفنان جورج البهجورى (١٩٦٥)

المتاحف المختلفة وإعداد نظم معلومات متكاملة لخدمة التسجيل والبحث والاسترجاع والرقابة لكل المتاحف.

- إعداد مجموعة منتجات ثقافية وعلمية للمجموعات الأثرية أو الفنية المختلفة عل الأقراص الضوئية المدمجة أو غيرها من الوسائل السمعية البصرية الإليكترونية وذلك أيضا بمساعدة المركز القومي لتوثيق التراث.

- النشر على شبكات المعلومات الدولية (الانترنت) عن المتاحف المصرية بمختلف تخصصاتها.

- الاحتفال بيوم "المتحف" كل عام في ذكرى تاريخ افتتح المتحف المصري القومي تفتح فيه أبواب جميع المتاحف مجانا للجميع وتقام أنشطة وتنظم مهرجانات ثقافية متنوعة لتعميم الثقافة المتحفية بين المواطنين وإدخالها في سياق أنشطتهم الحياتية.

ثانيا: توصيات خاصة:

- تخصيص إدارات مستقلة بالمتاحف الكبرى للإشراف عن تنظيم "المعارض ومجموعات المتاحف المتنقلة" ويستحسن في البداية أن يؤسس جهاز مركزي يمتلك وسائل نفل المعارض المختلفة وكل ما تحتاجه من معدات وتجهيزات أو يكون من اختصاصاته وإمكانياته التعاقد على استئجارها لصالح المتاحف المختلفة.

- يعمل الجهاز المركزي المقترح بتبعيته لوزارة الثقافة على اقتناء أحدث السيارات والمقطورات المخصصة كصالات متعددة الأغراض وبصفة خاصة المعارض المتنقلة وكذلك طراز الخيام الكبرى التي تقام كصالات عرض مؤقتة وتكون مع مجموعة السيارات والمقطورات مسطحا كبيرا يصلح لإقامة أي نوع من المعارض النوعية المؤقتة. ويمكن لهذا الجهاز امتلاك بواخر وطوافات في النيل تكون بمثابة معارض عائمة أو استغلال بعض عربات السكك الحديدية القديمة والغير مستعملة لتحويلها إلى صالة عرض بنفس الأفكار التي ورد ذكر ها تفصيلا في الدراسة.

- تخصيص الساحات أو أماكن انتظار وإقامة قوافل المعارض ووحدات المتاحف المتنقلة في ساحات قصور الثقافة المختلفة في الأقاليم أو في حدائق نوادي الموظفين أو أمام ديوان المحافظات كما يمكن تجهيز الأرصفة الجانبية و"أحواش المناورات والبضائع" في محطات السكك الحديدية لوقوف الربات العربات كصالات عرض، هذا بالإضافة إلى الموانى النهرية ومراسى المراكب التى ستعد لرسو المعارض العائمة.

- استغلال وسائل وإمكانات المعارض المتنقلة في نشر التوعية والإعلام لكل ما يمس حياة وحاجات المواطنين في البيئات النائية مثل مسائل الصحة العامة وموضوعات رعاية الأسرة والمشكلة السكانية أو ما يتصل بحياتهم العملية في الزراعة أو الصناعات الريفية أو تربية الحيوانات الخ... هذا فضلا عن المعارض التقليدية للفنون و الحرف والصناعات وغيرها.

- تنظيم المعارض ومجموعات المتاحف المتنقلة وانتقالها بين أقاليم يجب أن يستهدف



شاهد من ضحايا العدوان

الفنان ممدوح عمار (١٩٥٦)

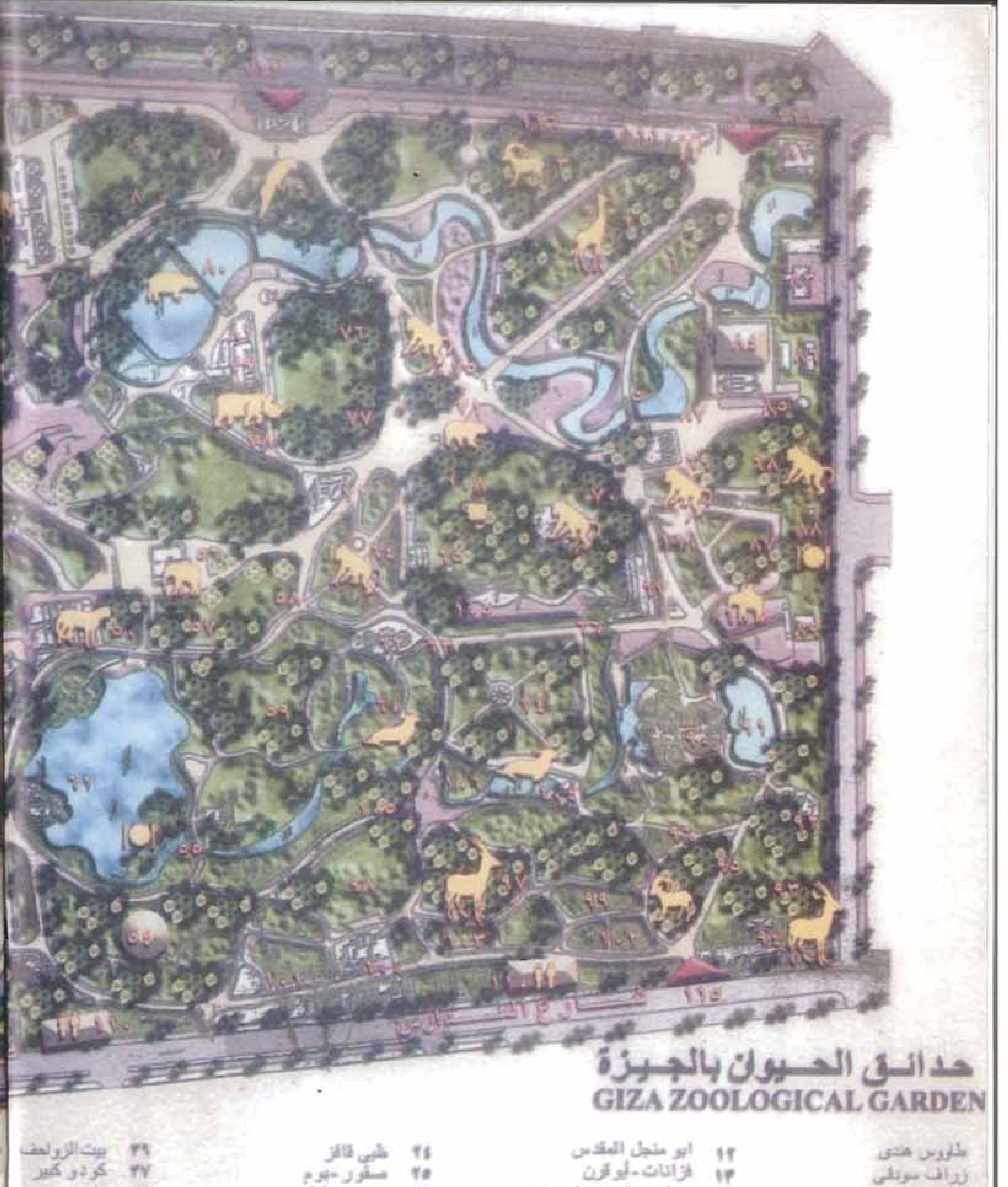
تجاوز الفكر التقليدي للعرض المتحفي وذلـــك بإضفاء الحيوية بالمؤثرات الصوتية والضوئية المبهرة على المعروضات ومزج الترفيه بمتعة الرؤية والمعرفة وإشراك الزوار والمتــرددين عليها في عدة مشاهد أو أعمال متكاملـــة مـــع المعروضات وموضوع المعرض وإقامة ورش عمل مؤقتة للتدريب السريع على صنع نماذج أو منتجات مستوحاة من العرض. وقد أصبحت المعارض المستقلة التي تخدم أغراضا تعليمية عن طريق المتعة والترفيه تنحت لهـــا أســـماء مركبة خاصة مثل:

Musement= Museum+Amusement

Edutainment= Education+Entertainment

٥ - ١

سطور من صفحات التاريخ الأخضر



حدائق الحيوان بالجيزة

GIZA ZOOLOGICAL GARDEN

طاووس هندى
زراف سودانى
غزال مصرى-ماعز جبلى
كبش أورى
بجع أبيض
مكاوى -كوكاتوه-ببغاء
طيور مائية
غرنوق
طاووس هندى أبيض
الأسود-النمور-الفهود
أوز كندا-بط يوسفى

١٢ ابو منجل المقدس
١٣ غزلانات-أبو قرن
١٤ حمام-يمام-دجاج وادى
١٥ أبو حراب سودانى
١٦ تيتل أحمر كتمبور أبيض الوجه
١٧ حمار الزرد
١٨ لاما اطلبه
١٩ جمل ذو سنامين
٢٠ كتمبور أبيض الوجهه
٢١ امبالا وزراف انجولا
٢٢ ولابى
٢٣ ايميو

٢٤ ظبى قافز
٢٥ صقور-بوم
٢٦ نسور-عقبان
٢٧ بشاروش
٢٨ جنر أبيض الذيل
٢٩ أوز صينى
٣٠ الحمام
٣١ كتمبور
٣٢ للجاى
٣٣ حديقة الأطفال والملاهى
٣٤ نقطة الشرطة
٣٥ كافتريا هاواى

٣٦ بيت الزواحف
٣٧ كودو كبير
٣٨ ثيل
٣٩ نعام سودانى
٤٠ أبو عق
٤١ غزال اريل
٤٢ ابو حراب
٤٣ أيل اوروبى
٤٤ كسورى
٤٥ نعام وزهو
٤٦ خرتيت
٤٧ للجاى



٦٠ سبع بحر
٦١ تم
٦٢ نورس
٦٣ عنزة
٦٤ ابو شوك
٦٥ دجاج وادى - كروان
٦٦ عصا فير مغردة درور
٦٧ طيور الحب
٦٨ جبلاية القرد الحبشي
٦٩ الشمبانزى
٧٠ النسقيس و القردة
٧١ الدبب
٧٢ المكاك - البابون
٧٣ المنزل الحكومي
٧٤ استراحة كبار الزوار
٧٥ الجيبون
٧٦ جلو ابيض اللحية
٧٧ ابو حراب سوداني
٧٨ الخرتيت
٧٩ التابير
٨٠ فرس النهر
٨١ الخلوف البرى
٨٢ الادارة
٨٣ المخازن
٨٤ المتحف الحيواني
٨٥ مبنى الاطباء - المكتبة
٨٩ النورس
٩٠ جبلاية القلعة
٩١ طيور مائية
٩٢ نادى اصدقاء الحيوان - الكشك الياباني
٩٣ ملجاى
٩٤ اريل
٩٥ غزال سيكا
٩٦ كودو صغير
٩٧ بجا يلاند
٩٨ ايل سمبار
٩٩ الكورنتينة
١٠٠ حيوانات التجارب
١٠١ ابو مية - دجاج الوادى
١٠٢ غزال مصرى
١٠٣ اوز صيني
١٠٤ سبع بحر بتلجونيا
١٠٥ بجع بني
١٠٦ سعن
١٠٧ الشتل
١٠٨ بوفيه
١٠٩ بوفيه لدبب
١١٠ دورات مياه
١١١ الابواب - باب الادارة
١١٢ البلب العمومي
١١٣ باب النهضة
١١٤ باب الجامعة
١١٥ باب الجيزة

عرفت مصر أنشاء الحدائق وتنظيم المتنزهات وفلاحة البساتين، منذ أواخر القرن الثامن عشر فى عهد محمد على، وفى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، كان لدى مصر المحروسة عدد وافر من أكبر الحدائق العامة وأجملها، مما يضارع ويزامن مثيلاتها فى كبريات الدول الأوربية.

وعندما كانت القاهرة المحروسة لا يتجاوز عدد سكانها ثلث مليون نسمة، تنبسط على رقعتها مساحات شاسعة من الحدائق والبساتين العامة، والخاصة، المتحفية والنوعية، المتخصصة والمتنوعة. ويمثل ما أبقاه الزمان منها أكبر تراث قومى من الحدائق التاريخية، لم يحظ منا بما هو جدير من الرعاية المستمرة والحفاظ عليه كتراث تاريخى حى، بل ولم نضف إليه شيئا ذا قيمة برغم تضاعف عدد سكان القاهرة إلى ما يجاوز الخمسين مرة.

لقد كان الولاة والأمراء وعليه القوم، ونزلاء البلد من الجاليات الأجنبية، يتنافسون فى تنسيق حدائقهم وبساتينهم الخاصة، بنفس الاهتمام الذى كانت توليه الحكومة للحدائق العامة. ولذلك شجعت حركة استيراد أجمل وأندر الأشجار وفصائل النباتات من ربوع العالم المختلفة، ذات الشهرة والثراء والتنوع النباتى. كما استقدمت الخبراء والمتخصصين من الخارج ليشرفوا على إنشاء الحدائق، ويخططوا المتنزهات والبساتين النوعية ويديروا المشاتل وحقول تربية وأقلمة النباتات وإنتاج الشتلات.

استعان محمد على بالخبراء الأروام والأتراك، فى تخطيط وتنسيق "حديقة سراى الوالى" بشبرا عام ١٨٠٦، كما استقدم إبراهيم باشا مسيو نيقولا بوفيه، الخبير البلجيكى عام ١٨٢٥، ليشرف على حدائقه بجزيرة الروضة وشاطئ النيل، واستخدم الخديوى إسماعيل مسيو ج. دلشيفالرى Gustave Delchevalerie ١٨٦٧م كمفتش مسئول عن المزارع الخديوية والحدائق الأميرية بمصر، كما استعان بمصمم الحدائق الفرنسى الشهير باريليه دو شامب Barillet Des Champs مصمم ومنفذ بعض حدائق باريس المشهورة وهى:

- Parc Monceau (1855).
- Buttes Chaumont (1866).
- Bois de Vincennes (1860).
- Parc Mont sauris (1870 – 1878).

وذلك فى إنشاء أهم الحدائق التى أقيمت فى عصره، وهى "حديقة الأزبكية"، على نمط "بارك منسو" فى باريس، و"حديقة الأورمان" وحدائق الجزيرة والجيزة. وكذلك استقدم من إيطاليا المهندسين كومباز ودوميليو المتخصصين فى تصميم وتنفيذ الجبلايات والكهوف الصخرية الصناعية لجبلاية الأسماك عام ١٨٧١، والجبلاية المسماة جبلاية القلعة فى حديقة الحيوان. هذا بالإضافة إلى تكوين فرق عديدة من الفنيين المساعدين من مصريين وأجانب، يقومون بالأعمال التخصصية فى مزارع التجارب والأقلمة والصوبات الزجاجية وإنتاج الشتلات والتهجين.

وقد اشتهر الخديوى إسماعيل بسخائه الكبير فى الإنفاق على هذه الحدائق، وبجزيل عطائه للخبراء والمصممين والمخططين على انجازاتهم؛ مما جعل القاهرة المحروسة فى عهده قطبا جاذبا لأعلى الكفاءات فى هذا المجال.

ولكن الصورة بدأت تتغير بعد موت رواد المسيرة الخضراء محمد على وابنه إبراهيم باشا وحفيده إسماعيل، إذ يذكر مسيو "جوستاف دلشيفالرى" مفتش المزارع الخديوية والأميرية بمصر، عضو المعهد العلمى المصرى- فى كتابه عن (المتنزهات والحدائق الشهيرة بالقاهرة فى عصر الخديوى إسماعيل)- أن ما اجرى من التجارب فى تربية وأقلمة النباتات النادرة المستوردة، وبخاصة ما بين عامى ١٨٢٥-١٨٥٠ فى عهد محمد على وابنه إبراهيم باشا، ومن عامى ١٨٥٠م- ١٨٨٠م فى عهد حفيده الخديوى إسماعيل، لم يأت بالنتائج المرجوة التى تتناسب مع الجهود العظيمة التى بذلت، لأن روح المثابرة والاستمرار على خطة واحدة كانت ضعيفة فى هذه البلاد. فقد أهملت التجارب الأولى كلية أو تقريبا نتيجة الاستغناء عن هؤلاء العلماء العاشقين لفنون الحدائق وفلاحة البساتين، والتى نفذت هذه التجارب تحت إشرافهم.

وهكذا بعد نزول الستار على عصر إسماعيل، تَتابَع اندثار جانب كبير من النبتات المستوردة الرائعة التى أُقلمت فى مصر على عهد هؤلاء الولاة الهواة. ولو كان أمر رعاية هذه النباتات قد استمر بيد الذين زرعوها، لكانوا جديرين بما لهم من علم ومعرفة وخبرة بتنميتها وانتشارها فى إنحاء البلاد. ومن ثم زيادة الثروة القومية من النباتات النادرة. ويتساءل مسيو دلشفالرى باستنكار "عما بقى من الثلاثين مليون من النباتات المستوردة التى زرعت فى عهد إبراهيم باشا وحده ؟؟".

ويجيب بأسف شديد إن ما بقى منها لا يزيد عن الربع. وقد اندثر الباقى من جراء الإهمال والتقصير والجهل النشيط، فضلا عن تتابع اجتياحات الفيضان التى كان من الممكن الوقاية منها، ولكن مع هذه الصورة المؤسفة التى اتضحت نتائجها مبكرا فى مطالع القرن العشرين، فإن ما قُدر له أن يفلت من صنوف الإهمال والعدوان من هذا الرصيد الكبير، هو كل ما ننعم به الآن من حدائق وبساتين، ندعو الله أن ينير لنا البصر والبصيرة لندرك قيمتها ونحافظ عليها.

إن ما تبقى من تراث رائع من الحدائق التاريخية فى نطاق القاهرة الكبرى، يمثل سجلاً لطرز وانساق الحدائق الكبرى التى انتشرت فى أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث إن الذين خططوا هذه الحدائق فى مصر هم أنفسهم مصممو أشهر حدائق أوروبا وخصوصا فرنسا. وتحمل أعمالهم تاريخ جيل من رجال البستنة الزراعية العباقرة، بما يسجله من ذوق رفيع وتصميم يدرس حتى اليوم فى علوم وفنون تنسيق المواقع LandScape Architecture بالمعاهد المتخصصة.

"حديقة الحرية" بجزيرة الزمالك (١٨٧١- ١٨٧٥م)

أنشأها الخديوى إسماعيل، ولايزال المتبقى منها يمثل سطورا من أجمل صفحات تاريخنا الأخضر.

والتاريخ الأخضر للحدائق لا يقل أهمية، بل قد يفوق أو يكمل تاريخ الآثار المشيدة، بما يحتويه من آثار حية ممثلة في الأشجار والدوحات السامقة التى يجاور عمرها القرن والنصف..

ولحسن الحظ مازال عدد لا بأس به من هذه الآثار الحية، متناثرا في حدائقنا التراثية. وقد دخل مصر كشتلات نادرة في طور الحضانة والأقلمة لأول مرة، وصمد لعاديات الزمان حتى الآن مما يعنيه ذلك من أهمية علمية وتاريخية.

ونسرد من صفحات التاريخ الأخضر بعض السطور التى تسجل على التعاقب تواريخ إنشاء أهم ما تبقى لدينا من الحدائق التراثية:

- **حديقة قصر شبرا** (حديقة الوالى محمد على) عام ١٨٠٦.
- حدائق القناطر الخيرية. بدأ تخطيطها في عهد محمد على عام ١٨٣٤م، واستكملت في عهد إسماعيل، لتصل مساحتها إلى ٥٠٠ فدان. أى ما يقرب من مساحة جزيرة الزمالك، ثم هبطت مساحتها بالتصرفات والمبانى العشوائية إلى ١٥٠ فدانًا، حاليا. ولا يستغل منها لاستقبال الزوار إلا ما يقل عن ٨٠ فدانًا.
- **حديقة الأزبكية.** افتتحها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٢م، وقد قام بتخطيطها مصمم الحدائق الفرنسى الشهير باريلله دو شامب، على مساحة ٢٠ فدانًا. ونحن نعرف ما آل إليه حالها الآن من هزال وتدهور.
- **حديقة قصر الجزيرة** (فندق ماريوت الآن) أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٦٨م، وتشتت مساحتها الآن بين عديد من الاستعمالات المتنافرة.
- **حديقة الزهرية** (مشتل وروضة للزهور). أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧١م على مساحة ٥٠ فدانًا، ومازال جزء باق يشمل الصوبات الزجاجية وإنتاج الشتلات.
- **حديقة الجبلاية "الأسماك"**. أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧١م، وقام بتصميم وتنفيذ الجبلاية الصناعية مسيو كومباز ومسيو دو ميليو على مساحة ١٠ أفدنة.
- **حديقة الحرية.** أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧١– ١٨٧٥م، وتشغل مساحة ضخمة من طرف الجزيرة القبلى. وتشتت مساحتها بين العديد من الاستعمالات والمشروعات.
- **حديقة الأورمان.** أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٢م على ٦٠ فدانًا، وأبدع تخطيطها باريلله دو شامب.
- **حديقة النهر.** أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٨م، بدءًا من كوبرى النيل إلى كوبرى أبو العلا. وشُكلت على جزء منها **حديقة الأندلس** (الطرف القبلى) عام ١٩٣٦م، **والحديقة الفرعونية** عام ١٩٦٨ م.
- **حديقة الحيوان.** أنشأها الخديوى توفيق عام ١٨٨٩م على مساحة ٨٠ فدانًا. وكانت تكوّن مع **حديقة الأورمان** حديقة واحدة ثم تم فصلها بإنشاء طريق جامعة فؤاد الأول (القاهرة).
- حديقة حلوان (اليابانية).



تخطيط منطقة الأزبكية وما حولها فى عهد الخديوى اسماعيل

أما عن الحدائق الخاصة، فقد بقى من هذا التراث الجميل حدائق القصور الخديوية والمَلكية، مثل: قصر عابدين والقبة والزعفران والمنتزه والمعمورة وراس التين.

كما بقى من حدائق قصور أمراء الأسرة المالكة (قصر الأمير محمد على بالمنيل- الأمير يوسف كمال بالمطرية- حديقة المتحف الزراعى بالدقى التابعة لقصر الأميرة فاطمة إسماعيل- قصر الزهراء بالقبة).

هذا بالإضافة إلى حدائق قصور بعض الأجانب- مثل قصر انطونياوس بالإسكندرية وقصر البارون امبان بهليوبوليس.. إلخ، مما يصعب حصره فى هذا المجال المحدود.

وخلال اطلاعاتى على ما سجلته صفحات التاريخ الأخضر لعصر إسماعيل وجدت كشفا دقيقا حرره مسيو "جوستاف ديلشيفالرى" المفتش الزراعى الفرنسى الذى كان مشرفا على المزارع الخديوية والأميرية. وقد أورد فيه بيانا بالمتنزهات والحدائق والبساتين، وأماكن تواجدها بالقاهرة وتاريخ إنشائها ومساحتها، وإعداد النباتات بها ومختلف أنواعها وفصائلها، كما لم يغفل تحديد ما إذا كانت حدائق وبساتين عمومية أو خاصة ومباحة للزوار برسم دخول أو غير مباحة.

وهذا الكشف (الوثيقة) يوضح صورة جميلة لقاهرة عصر إسماعيل، بل صفحة مشرفة من تاريخنا الأخضر، منذ ما يزيد على المائة والثلاثين عاما. وقد تكفّل الإهمال وعاودى الزمان والإنسان، بمحو العديد من سطورها.



مخطط حديقة الأزبكية من تصميم المهندس الفرنسى "بارييه دي شامب" عام ١٨٧٢ فى عهد الخديوى اسماعيل



فسقية فى ركن من أركان حديقة الأزبكية ترجع إلى عصر إنشائها



حديقة الأورمان (١٨٧٢م) فى عهد الخديوى اسماعيل

المتنزهات والحدائق الشهيرة بالقاهرة في عام ١٨٧٩

(عصر الخديوي إسماعيل)

الجهات	البيان	تاريخ الإنشاء	المساحة بالمتر المربع	عدد النباتات المنزرعة	عدد الأنواع والأصناف	ملاحظات
الجزيرة غربي القاهرة	المشتل وروضة الزهور	١٨٧١	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة الخضر الخديوية	١٨٧١	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٦٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة الفاكهة (الخديوية) بالجزيرة	١٨٧٥	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٨٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة الأسماك بالجزيرة	١٨٧١	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة القصر الخديوي بالجزيرة	١٨٦٨	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة الحرم (الخديوية)	١٨٦٨	١٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠	مباحة للمتنزهين
الجيزة غربي القاهرة	حديقة السلاملك	١٨٧٢	٢٣٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٩٠٠	مباحة للمتنزهين
	حديقة الفاكهة بالجيزة (الخديوية)	١٨٧٣	٤٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٠٠	مباحة للمتنزهين بإذن
	حديقة صاحب السمو حسين كامل باشا	١٨٧٢	١٢٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٨٠٠	
بولاق الدكرور وشمال القاهرة	حديقة صاحبي السمو عمر طوسون باشا وجميل	١٨٧٢	٢٢٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠	
	حديقة الوالي بشبرا	١٨٠٦	٢٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٨٠٠	مباحة للمتنزهين
القاهرة	حديقة الأزبكية العمومية	١٨٧٢	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠	عمومية
	ميادين القاهرة الخ	٧٠- ١٨٧٨	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠	عمومية
شرق القاهرة	حديقة القبة الخديوية	١٨٢٥	٤٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٨٥	مباحة للمتنزهين
	حديقة المطرية الأثرية	؟	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠	عمومية
جنوب غربي القاهرة	حديقة إبراهيم باشا بجزيرة الروضة	١٨٣٠	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠	عمومية
	شارع من جسر الجيزة الي محطة بولاق الدكرور	١٨٧٢	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠	١	عمومية
غرب القاهرة	شارع من قصر بولاق الدكرور الي السور الحديدي بالجيزة	١٨٧٣	١٦٠٠٠	١٦٠٠	١	عمومية
	شارع من الجيزة علي الأهرام	١٨٦٨	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠	١	عمومية
	شارع من العباسية الي القبة	١٨٦٨	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢	عمومية
شرق القاهرة	شارع قصر العباسية	١٨٦٨	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢	عمومية
	شارع من القبة الي حديقة المطرية	١٨٦٩	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٧	عمومية
شمال القاهرة	شارع من شبرا الي القاهرة	١٨٠٦	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢	عمومية
	شوارع مختلفة بشبرا	١٨٢٠	٨٠٠٠٠	٦٠٠٠	٤	عمومية
	شارع من القصر العالي الي جزيرة الروضة	١٨٧٢	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠	١	عمومية
	شوارع القاهرة المغروسة فيها أشجار اللبلح والبوسيانوس والجميز	٧٦- ١٨٧٠	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣	عمومية علي جوانبها افاريز ومضاءة بغاز الاستصباح

المرجع: "حدائق القاهرة ومتنزهاتها في القرن التاسع عشر"، تأليف ج. دلشيفالري مفتش المزارع الخديوية والأميرية بمصر، عضو المعهد العلمي المصري، ترجمة يوسف شبتاي ١٩٢٤م (أعد هذا الكشف في عام ١٨٧٨م).

سطور من تاريخ النواة الأولى لحديقة الحيوان بقصر الجزيرة (الزمالك) ١٨٦٩:

وقد دفعني سياق هذا التسجيل التاريخي، إلى الحديث بشيء من التفصيل عن أكثر الحدائق التراثية شعبية في مصر، بل القطب الجاذب الأوحد للمتعة البريئة، وحب الاستطلاع وإشباع غريزة المعرفة، وهي حديقة الحيوان بالجيزة.

وقد حظيت بمعلومات مشوقة فيما كتبه عالمنا الجليل كبير المعلمين وشيخ العمرانيين "على مبارك" وأورده بالخطط التوفيقية لمصر القاهرة"، الجزء الأول، في معرض حديثه عن قصور الخديوي إسماعيل، وكذلك فيما كتبه مسيو ج ديلشيفالري عن النواة الأولى لحديقة الحيوان التي بدأها الخديوي في حديقة قصر الجزيرة..

يقول "على مبارك" عن هذا القصر الذي بناه الخديوي إسماعيل لاستضافة كبار مدعويه بمناسبة افتتاح قناة السويس، حيث نزلت الإمبراطورة أوجيني زوجة عاهل فرنسا. "السلاملكان من رسم فرانز باشا النمساوي، اجتهد في تشبيههما بالمباني العربية القديمة في شكلهما وزنيتهما ومفروشاتهما، وحبل في خارج السلاملك الكبير برسم الزينة بلكونات، وبواكي من الحديد جُلبت من البلاد الإفرنجية"، و"أحاط البستان (يقصد بستان القصر) بسور، وجعل فيه محلات للحيوانات المتنوعة كالفيلة والسباع والنمور والقردة والنسانيس ونحوها، وأنواع الطيور المجلوبة من بقاع الأرض، وفرش مما شبه بالرمل والزلط، ووزع فيه فوانيس الغاز؛ فكان من أبدع ما يُرى، خصوصا بالليل بعد أن توقد فوانيسه".

وقد ذكر مسيو ج. دلشيفالري مفتش المزارع الخديوية والأميرية "كانت حديقة الجزيرة في عهد الخديوي إسماعيل مشتملة على خمسة وسبعين نوعا من الحيوانات الدخيلة (المجلوبة من الخارج) ومائة وخمسين نوعا من الطيور والعصافير النادرة المثال، فنقلت من الجزيرة إلى حديقة الجيزة بعد نزول الخديوي عن العرش".

وقد ألحق بالرسم التخطيطي لحديقة قصر الجزيرة بيانا ووصفا دقيقا للنباتات النادرة، والحيوانات والطيور وأماكنها في الحديقة، نقتبس منها الأسماء فقط- لعدم وجود الرسم بالنسخة المترجمة- فيما يلي:

حديقة الظباء- مجثم الدجاج والحمام والقردة- حديقة الوعول الكبيرة- حديقة الغزلان- حديقة الديكه البرية- الوعول الصغيرة- حديقة الكراكي- الأسود والنمور والدببة- حديقة البط البري- محل الأغنام والاستبطل- العقبان- أوجار كلاب الصيد- العفوفة والديكه البرية- الفقم (Hocco)- حديقة الوعول- الطيور الجارحة- تيتل من البنغال- الطيور المائية والديكة البرية- الطواويس والحمام الروماني- أقفاص العصافير الصغيرة- البشاروش والطيور المائية- الزرافات- كراكي الفردوس- الأوز العراقي- طائر السكرتير-

الغزلان-حديقة النعام- مجموعة الطيور المائية (ذات الكف).. وبعد أن نزل الخديوي إسماعيل عن العرش، نقلت الحيوانات والطير من حدائق قصر الجزيرة إلى حديقة الجيزة". أي فى عهد الخديوى توفيق.

حديقة الحيوان بالجيزة (١٨٩١):

فى عام ١٨٨٩ أصدر الخديوي توفيق باشا فرمانا باقتطاع خمسين فدانًا من حدائق سراي الجيزة، وتحويلها إلى (مخزن للحيوانات). وهو الاسم الذي كان يطلق في ذلك الوقت على حدائق الحيوان عند إنشائها، وقد تم إعادة تنسيق الجزء المقتطع ليصلح لعرض مختلف الحيوان والطيور، وفتحت للجمهور عام ١٨٩١.

وقد مرت حديقة الحيوان بمراحل تطوير كثيرة، فأضيف إليها جزء من حدائق الأورمان القبلية فأصبحت مساحتها حوالي ٨٠ فدانا، وكانت متصلة بها حتى تم فصلهما بالطريق المحوري المؤدى إلى جامعة القاهرة. وقد ساعد جو مصر المعتدل على المحافظة على حيوانات من مختلف المناطق والبيئات الطبيعية، بدون حاجة إلى تكييف درجات الحرارة بالتدفئة أو التبريد إلا في حالات نادرة، فأصبحت حديقة الحيوان بالجيزة معرضا كبيرا لحيوانات العالم وفى أوقات مجدها كانت تعتبر أكبر معرض لحيوانات وطيور القارة الأفريقية.

والحديقة منسقة تنسيقا بديعا، وبها خمس جبلايات صناعية ذات رونق خلاب، وتم بناء أكبرها واسمها "جبلاية القلعة" عام ١٨٦٧. وهي مزينة بتماثيل مختلفة من الحيوان المنقرض المسمى خرتيت الفيوم، وبأخرى للتماسيح والطيور الغريبة، وزرع على أسطحها حديقة صغيرة يصعد إليها بطريق حلزوني.

وتحتوى هذه الجبلاية مقاصير عديدة وممرات مسقوفة بالنباتات المختلفة. وفى وسطها قاعة مزودة بمقاعد من الأخشاب المتحجرة المجلوبة من الغابات المتحجرة بالصحارى المصرية، وفيها عدا ذلك منحوتات لحيوانات وطيور وزواحف عجيبة الشكل (خرافية) صنعت من الحصى والأسمنت.

وتنساب في أرض هذه الجبلاية جداول المياه، ويتدلى من سقفها قطع من شعب المرجان الأبيض، على شكل الرواسب الجيرية التي تتدلى من سقوف بعض الكهوف والمغارات الطبيعية Stalactites.

وفى هذه الجبلاية مواسير توصيل المياه إلى أعلاها، لتتحدر منها على شكل شلالات مائية جميلة، تصب في بحيرة فيها جزيرتان متصلتان بالجبلاية بممر خشبي. ومن معالم الحديقة أيضا جبلان اصطناعيان أمام بيت السباع، يربطها جسر معلق من حديد دقيق الصنع، هو الوحيد من نوعه فى مصر، ويعرف باسم "الكوبرى المعلق"، وتسلسلت منشآت الحديقة كما جاء في كتيب العيد المئوى لحدائق الحيوان (١٨٩١- ١٩٩١) على النسق التالى:

١. بيت الدببة عام (١٨٩١- ١٨٩٦).



طاووس هندى
زراف سودانى
غزال مصرى - ماعز جبلى
كبش أورى
بجع أبيض
مكاوى - كوكاتوه - ببغاء
طيور مائية
غرنوق
طاووس هندى أبيض
الأسود - النمور - الفهود
أوز كندا - بط يوسفى

١٢ ابو منجل المقدس
١٣ قرانات - أبو قرن
١٤ حمام - يمام - دجاج وادى
١٥ أبو حراب سودانى
١٦ تيتل أحمر كتمبور أبيض الوجه
١٧ حمار الزرد
١٨ لاما اهليه
١٩ جمل ذو سنامين
٢٠ كتمبور أبيض الوجهه
٢١ امبالا وزراف انجولا
٢٢ و لابى
٢٣ ايميو

٢٤ ظبى قافز
٢٥ صقور - بوم
٢٦ نسور - عقبان
٢٧ بشاروش
٢٨ جنو أبيض الذيل
٢٩ أوز صينى
٣٠ الحمام
٣١ كتمبور
٣٢ تلجاى
٣٣ حديقة الأطفال و الملاهى
٣٤ نقطة الشرطة
٣٥ كافتريا هاواى

٣٦ بيت الزواحف
٣٧ كودو كبير
٣٨ تيل
٣٩ نعام سودانى
٤٠ أبو عق
٤١ غزال اريل
٤٢ ابو حراب بيسا
٤٣ أيل اروى
٤٤ كسورى
٤٥ نعام ورهو ستا
٤٦ خرتيت
٤٧ تلجاى



دبب
سباع
فهود-ضباع
صالة المبيعات
الجامع
كلاب برية-قرطى-راكون-ثعلب-ذئب
كشك الموسيقى
جزيرة الشاى
بيت الفيل الافريقي
غزال عجمى
كبش اروى
كركى-طاوس ابيض-ابو مركوب
٦٠ سبع بحر كاليفورنيا
٦١ تم
٦٢ نورس
٦٣ عنزة
٦٤ ابو شوك
٦٥ دجاج وادى-كروان
٦٦ عصافير مغردة درر
٦٧ طيور الحب
٦٨ جبلاية القرد الحبشى
٦٩ الشمبانزى
٧٠ النسانيس و القردة
٧١ الدبب
٧٢ المكاك - البابون
٧٣ المنزل الحكومى
٧٤ استراحة كبار الزوار
٧٥ الجيبون
٧٦ جنو ابيض اللحية
٧٧ ابو حراب سودانى
٧٨ الخرتيت
٧٩ التابير
٨٠ فرس النهر
٨١ الخلوف البرى
٨٢ الادارة
٨٣ المخازن
٨٤ المتحف الحيوانى
٨٥ مبنى الاطباء-والمكتبة
٨٦ التفريخ
٨٧ التسلية-المراكب-السيسى-الفيل
٨٨ كافتريا الجبلاية
٨٩ الورش
٩٠ جبلاية القلعة
٩١ طيور مائية
٩٢ نادى اصدقاء الحيوان-الكشك اليابانى
٩٣ ملجاى
٩٤ اريل
٩٥ غزال سيكا
٩٦ كودو صغير
٩٧ بجا ايلاند
٩٨ ايل سمبار
٩٩ الكورنتينة
١٠٠ حيوانات التجارب
١٠١ ابو مية-دجاج الوادى
١٠٢ غزال مصرى
١٠٣ اوز صينى
١٠٤ سبع بحر بتاجونيا
١٠٥ بجع بنى
١٠٦ سعن
١٠٧ الشتل
١٠٨ بوفيه
١٠٩ بوفيه الدبب
١١٠ دورات مياه
١١١ الابواب-باب الادارة
١١٢ الباب العمومى
١١٣ باب النهضة
١١٤ باب الجامعة
١١٥ باب الجيزة
١١٦ ببغاء-كوكاتوه

٢. بيت الضباع و الذئاب، عام ١٨٩٦.
٣. بيت الفيلة، عام ١٩٠٠.
٤. أكشاك الطيور وبعض السباع، عام ١٩٠١.
٥. جورة لحيوانات المناطق الحارة، عام ١٩٠٢.
٦. حظائر التياتل، عام (١٩٠٥- ١٩١١).
٧. جاموس الخلاء (الجاموس البري)، وبركة فرس النهر (سيد قشطه)، عام ١٩١١.
٨. المتحف الحيوانى عام ١٩١٤، وافتُتح للجمهور عام ١٩٢٠.

وبالحديقة مجموعة كبيرة من الأشجار النادرة التى تم جلبها من جميع أنحاء العالم، ويبلغ أعمار بعضها أكثر من مائة وخمسين عامًا.

وتتعدد الروايات عند ذكر أنواع وأعداد الحيوانات والطيور، سواء ما كان منها في الجزء الملحق ببستان قصر الجزيرة أيام الخديوى إسماعيل، أو ما وجد فى النواة الأولى لحديقة الحيوان بالجيزة التي كان للخديوى توفيق فضل اقتطاعها من حدائق قصر الجيزة والأورمان، وتخصيصها لذلك.

فقد سبق أن ذكرنا أن الحديقة الملحقة بقصر الجزيرة والتى خصص الخديوى إسماعيل جزءا منها كحديقة صغيرة للحيوان، "كانت تضم في ذلك الوقت ٧٥ نوعا من الحيوانات الغريبة، ومائة وخمسين نوعا من الطيور النادرة، وعند نقلها إلى مكانها الحالى وإعادة استكمال مجموعاتها في عهد الخديوي توفيق كانت تضم ٦٨٠ نوعا من الحيوان و٣١٥٠ نوعًا من الطيور و٣١٢٤ نوعًا من الزواحف.

• أشجار الشارع المصرى- أوراق ساقطة من التاريخ الأخضر:

ومما يؤسف له أن شوارعنا أصبحت جرداء غابت عن غالبيتها الأشجار، وزحف عليها اللون الرمادى، وأسدل غلالته الممثلة فى عوالق الأتربة من زوابع الخماسين وتوابعها، والسحابات السوداء من حرائق قش الأرز، وغازات أكاسيد الرصاص والكربون، ودخان عوادم السيارات، فانطفأ بريقها وغامت بهجتها وبهاؤها، مثلما انحسرت عنها الظلال الوارفة والنسمات النقية، واستعوضت عنها جميعا بالتلوث بديلا!!

لقد كانت الأشجار الباسقة تصطف على جانبى شوارع وسط البلد، مادّةً أفرعَها تحَيّى المارة بسعة صدر ورحابة ظل... وكانت الشوارع والميادين الرئيسية فى القاهرة الخديوية طرقا حدائقية على نسق "البوليفار" الباريسى، فأصبحت دروبا ومسالك للمرور، تختنق بالسيارات وتصخب بالضوضاء، وتنفث الهواء الفاسد.

وحتى ضواحى القاهرة التى كانت تمتاز بشبكة من الأشجار الظليلة، كالمعادى ومصر الجديدة، أصبحت مهددة بنفس المصير، فالأشجار فيها الآن تترك بدون رى أو رعاية، فلا تُقلَّم فروعها فى المواسم المناسبة، ولا تُطهَّر سيقانها من الحشرات أو الطفيليات التى تسبب مرضها وانقراضها. وكثيرا ما تقع حوادث سقوط أفرع الأشجار التى فتكت بها الأمراض، أو تُركت

لتستطيل؛ فتصيب السيارات تحتها بخسائر فادحة.

وقد قام احد محافظى القاهرة بزراعة شتلات النخيل بأرصفة كورنيش النيل، وتوسمنا خيرا من نتائج هذا الأسلوب لتجميل الكورنيش.... ولكن كما هى العادة وكما هو متوقع، لم تستكمل التجربة الناجحة، وانتهى المشروع بمجرد أن نقل المحافظ إلى منصب آخر. وهذه الظاهرة تعكس بصورة جلية أسلوب تفكيرنا وتعاملنا مع المشروعات، ذلك الأسلوب الذى يرتبط بالأشخاص طالما بقوا فى موقع السلطة واتخاذ القرار، وينتهى بخروجهم منه.

إن القاهرة الآن من أفقر مدن العالم فى المسطحات الخضراء والحدائق العامة، مما ينعكس على ضآلة نصيب المواطن القاهرى منها. ووزارة شئون البيئة تكتفى فقط والمقارنات ورصد الأرقام، ولكن سكان القاهرة لا يحسون بأى جهود لها فى مجال التشجير بالذات.

وإن المتمعن فى قراءة جدول المتنزهات والحدائق العامة، وتشجير شوارع القاهرة، الصادر فى عام ١٨٧٩ فى حكم الخديوى إسماعيل، لتَأْخُذه الدهشة وتتملكه مشاعر الإعجاب المختلط بالأسف والأسى، لما كانت عليه شوارع القاهرة المحروسة منذ ما يزيد عن المائة والثلاثين عاما، وما آلت آلية الآن.

فالقاهرة بصورتها الحالية وازدحامها الذى يخنق الهواء ويطارد الجمال، ويهبط بجودة الحياة إلى أدنى الدرجات يتطلب من المسئولين إنقاذا عاجلا، ليس أقل من إعادة الشجرة إلى الشارع المصرى باعتبارها رئة المدينة؛ كى لا تموت من الاختناق!!

هل نحافظ على ما تبقى من تاريخنا الأخضر؟

تشتت مسئولية الإشراف والحفاظ على ما تبقى من حدائقنا التاريخية بين جهات أربع هى وزارة الزراعة– وزارة الرى– وزارة شئون البيئة– المحافظات والإدارات المحلية.ويسود فكر غريب خاطئ لدى اغلب متخذى القرار أن الحدائق العامة ارض فضاء ملك للحكومة تعتبر كرصيد راكد يحملها أعباء الحراسة والصيانة والاستزراع بلا عائد، وهذا يفسر ظاهرة استباحتها لها، ببناء أى منشأ حكومي عليها، حين تضيق بها السبل فى تدبير المكان!!

كما أن غياب التنسيق بين هذه الجهات المعنية أوجد الخلل الذى نحسه فى توازن البيئة العمرانية بالمدينة المصرية، والذى جعلها ضحية سهلة للتصرفات العشوائية التى تنشر القبح والفجاجة، وتهبط بالذوق العام.

هذا مع العلم، بأن التعامل مع الحدائق التاريخية ينظمه بل يفرضه ميثاق فلورنسا لعام ١٩٨٢ كما سبق أن أوضحنا بإشراف هيئة الإيكوموس، ولابد من الالتزام بتطبيقه فى مصر بمعرفة "الجهاز القومى للتنسيق الحضارى". ونورد فيما يلى لائحة هذا الميثاق لإعطاء صورة عن الاهتمام الذى يوليه العالم المتحضر للحدائق التاريخية.

الحدائق التاريخية

ميثاق فلورنسا ١٩٨١

قررت اللجنة الدولية للحدائق التاريخية المنبثقة عن منظمة الإيكوموس في اجتماعها بفلورنسا في ٢١ مايو ١٩٨١ أن تعد ميثاقا للحفاظ على الحدائق التاريخية، إلى أن يحمل هذا الميثاق اسم هـذه المدينة (فلورنسا). والميثاق الحالي قد تم إعداده بمعرفة اللجنة، ثم تسجيله في هيئة الإيكوموس في ديسمبر ١٩٨٢ كملحق لميثاق فينسيا، يضم كل ما يخص هذا المجال.

الاصطلاحات و الأهداف:

بند (١) الحديقة التاريخية هي تكوين معماري زراعي يحظى بقيم واهتمام عام علـى المستوى التاريخي، أو الفني و الجمالي. و لهذه الاعتبارات يصنف كأثر وتراث.

بند (٢) الحديقة التاريخية هي تكوين معماري مكوناته الأساسية الخضرة، أي عناصر حية قابلـة للذبول والموت، ثم إعادة دورة الحياة والتجديد. ولهذا فان مظهر الحديقة يعكس التوازن المتـواتر بين دورات الفصول من ازدهار الطبيعة إلى تحللها، وفي نفس الوقت يعكس محـاولات الفنـان والبستاني الدءوب كي تبقى دائما في أبهج صورة.

بند (٣) الحديقة التاريخية أثر وتراث، فيجب الحفاظ عليه طبقا لروح ميثاق فينسيا ونظرا لكونهـا أيضا أثارا حية، فإن الحفاظ عليها تحكمه قواعد خاصة، هي موضوع هذا الميثاق.

بند (٤) أن التخطيط العام وعمارة وتنسيق المواقع للحديقة التاريخية، يجب أن يشتمل علـى مـا يأتي: المساقط الأفقية (العامة والتفصيلية) والبيانات الطبوغرافية.
المزروعات شاملة الأنواع والفصائل ومواقعها ونسب كـل منهـا وتوزيـع المـسافات وتحديـد الارتفاعات والخطة اللونية الشاملة.

العناصر المعمارية والإنشائية والمكونات الزخرفية والتجميلية.
عنصر المياه جارية ومتحركة (كالمنبثقة مت نافورات أو المنحدرة كشلالات) أو ثابتة في أحواض عاكسة للسماء كالمرايا.

بند (٥) الحديقة التاريخية كتعبير مباشر ومرهف للقاء الحضارة بالطبيعة، وبالإضافة لكونها مكان استجمام وتأمل وراحة، مما يجعلها تعكس معاني كونية لأجمل صورة للعالم، وممثلة في الجنة بأحلى معانيها فهي مع ذلك وفي نفس الوقت شاهد على ثقافة معينة وعلى طابع عصر وعلى أصالة وإبداع فنان.

بند (٦) أن اصطلاح (مسمى) الحديقة التاريخية، يمكن أن يطلق سواء على البساتين الصغيرة أو على الحدائق العامة ذات التصميم الهندسي أو التخطيط الحر.

بند (٧) إذا كانت الحديقة ملحقة بمبنى تاريخي، فهي جزء لا ينفصل عنه، فالحديقة التاريخية لا يمكن عزلها عن محيطها المباشر، سواء أكان عمرانيا حضريا أو ريفيا، مشيدا أو طبيعيا.

بند (٨) الموقع التاريخي هو عبارة عن موقع معين مرتبط بذكريات عامة أو رمزية، مثل حدث تاريخي عظيم أو أسطورة ذائعة، أو معركة فاصلة أو صورة منظر رائع مشهور.

بند (٩) الحفاظ محلى الحديقة التاريخية يتطلب أولا دقة الانتماء والتسجيل، ثم تتابع بعد ذلك عمليات الصيانة، الحفاظ، الترميم، و التجديد. وربما احتاج الأمر في بعض الأحوال إلى إعادة الإنشاء. وأن قيمة الوثيقة التاريخية فضلا على اعتمادها على جمال تخطيطها، وتوازن نسب أجزائها فهي تتكامل بعناصرها الزخرفية وحسن اختيار عناصرها العضوية من النباتات والمزروعات بالإضافة إلى عناصرها غير العضوية المستعملة في مكوناتها المعمارية والإنشائية.

الصيانة، الحفاظ،، الترميم،، إعادة الإنشاء (التجديد):

بند (١٠) عند القيام بأعمال الصيانة أو الحفاظ أو الترميم أو التجديد في الحديقة التاريخية، **أو في** أي جزء منها، فيجب معالجة كل مكوناتها متزامنة لأن إجراء مثل هذه العمليات **معزولة ومجزئة** قد يضر بالعمل كله.

أعمال الصيانة و الحفاظ:

بند (١١) أن الصيانة المستمرة للحدائق التاريخية أمر على أعظم جانب من الأهمية. و حيث إن المادة الأساسية هي المزروعات، فإن الحفاظ على الحديقة في صورة أصيلة مستقرة، يحتاج إلى سرعة استعاضة المتحلل أو التالف عند الحاجة بالإضافة إلى برنامج طويل المدى للاستعواض، وملء الفراغات بالفصائل والشتلات النامية.

بند (١٢) أن فصائل الأشجار والشجيرات والنباتات والزهور التي يلزم استعواضها دوريا (طبقا لطبيعتها)، يجب أن تحدد وتحصر بياناتها، بناء على خبرة مدعمة بممارسة عملية راسخة في كل منطقة للمشاتل وتربية النباتات والزهور، وذلك بهدف تحديد الفصائل الأصلية والالتزام بالحفاظ عليها.

بند (١٣) العناصر المعمارية أو التماثيل أو الوحدات الزخرفية ثابتة كانت أو متحركة والتي تشكل جزءا متكاملا من الحديقة التاريخية، لا يجب أن تحرك من مكانها أو تنقل، إلا إذا دعت الضرورة لذلك في حالة عمليات الصيانة أو الحفاظ أو الترميم.

ويجب أن تتم صيانة وترميم هذه العناصر طبقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق فينسيا، كما يلزم إيضاح تاريخ نقل هذه العناصر وأسبابه تثبت على لوحات بمكانها الخالي.

بند (١٤) يلزم الحفاظ على الحديقة التاريخية في نطاق البيئة الملائمة لها، وذلك الآن أي تغيير في البيئة المحيطة والتي تسبب الإخلال بتوازنها ممنوع منعا باتا. وهذه الاعتبارات يجب مراعاتها بصفة خاصة بالنسبة لعناصر البنية الأساسية مثل أعمال الصرف الصحي، أعمال الري، الطرق، مواقف السيارات، الأسوار والسياجات، خدمات أعمال الصيانة، خدمات زوار الحديقة.... إلخ.

أعمال الترميم والتجديد:

بند (١٥) لا يشرع في أي أعمال للترميم، وبصفة خاصة أعمال التجديد، دون أبحاث ودراسات مسبقة للتأكد من أن هذه الأعمال ستنفذ طبقا لأصول الفن والقواعد العلمية التي يجب أن تشمل بدءًا من الحفائر إلى السجلات والوثائق المتعلقة بالحديقة أو بالحدائق المماثلة لها. وقبل الشروع في التنفيذ يجب إعداد مشروع كامل متكامل مبني على أساس هذه الدراسات، يعرض على مجموعة من الخبراء المتخصصين للفحص و الاعتماد.

بند (١٦) في حالة أعمال التجديد، يجب أن تحترم المراحل المتتابعة لتكوين الحديقة. ومن ناحية المبدأ لا يجب أن تعطى أولوية لمرحلة على مراحل سابقة لها، إلا في حالات خاصة عندما يكون الملف أو التخريب الذي أصاب هذا الجزء بالقدر الذي يفرض أولوية تجديده؛ استرشادا بالآثار الباقية أو المستندات الموثوق بها.

وهذه التجديدات يمكن أن تنفذ بصفة خاصة بالمواقع القريبة من المباني التي تحتويها الحديقة، وذلك لإبراز أهميتها في التصميم.

بند (١٧) في حالة ما إذا اختفت حديقة تاريخية بالكامل أو أمثلة ذلك في مصر كثيرة جـدا، و لا توجد إلا مجرد شواهد غير موثوق بها لمراحلها المتتابعة، فإن أعادة إنشاء مثـل هـذه الحديقـة بالكامل لا يعطيها صفة الحديقة التاريخية.

الاستخدام:

بند (١٨) ولو أن أية حديقة تاريخية قد صممت للاستمتاع بها، والتجول في أنحائها، إلا أن حدود هذا الاستخدام يبقى خاضعا لاعتبارات حجمها وحساسيتها، وذلك كي يستمر الحفاظ على تكوينهـا الطبيعي وطابعها التراثي، ورسالتها الثقافية.

بند (١٩) وبحكم طبيعتها والغرض منها، فإن الحديقة التاريخية مكان هادئ يؤدي إلـى التقـارب الإنساني، وتأمل جمال الطبيعة. وهذا الطابع والاستخدام العادي، يتعارض حتما مع استخدامها في المناسبات الاحتفالية العامة، برغم محدوديتها. ولذلك فإن مثل هذه المناسبات تحتاج إلى إجراءات خاصة لمواجهتها، ومناسبة لإبراز الحديقة في أحسن صورة بدلاً من التعدي عليها، أو إتلافها.

بند (٢٠) ولو أن الحدائق التاريخية يمكن أن تضم بعض الأنشطة اليومية الهادئة، فقـد يمكـن أن يلحق بها مناطق مستقلة تخصص للأنشطة والألعاب الأكثر حيوية، كى تحقق رغبات الجمهـور بدون المساس بمسئولية الحفاظ على الحدائق والمنظر العام.

بند (٢١) أن التوقيت الزمني لأعمال الصيانة والحفاظ بالحديقة، يحدد لكل موسم مسبقا، كمـا أن عمليات الترميم والإحلال يجب أن تأخذ الأولوية على استعمالات الجمهـور، فتنظـيم الزيـارات للحدائق التاريخية يخضع للضوابط الصارمة التي تهدف أولا إلى الحفاظ على روح المكان.

بند (٢٢) إذا كانت الحديقة محاطة بحوائط، فمن الواجب عدم إزالة هذه الحوائط، **قبل دراسة ما قد** يسببه ذلك من تغيير لطابعها العام، أو يؤثر على سلامة الحفاظ عليها.

الاعتبارات القانونية والإدارية للحفاظ على الحدائق:

بند (٢٣) أن من واجبات السلطات المعنية، وبناء علي مشورة الخبراء المتخصـصين أن تتبنـى تطبيق الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة، لانتقاء وتسجيل والحفاظ على الحدائق التاريخيـة. وهذه الإجراءات يجب أن تتم في نطاق خطة استخدامات الأرض المسجلة بالمخطط العام.

كما أن من واجب السلطات المعنية، وبناء على مشورة الخبراء، أن تـوفر الاعتمـادات المالية التي تساعد على إتمام أعمال الصيانة والحفاظ والترميم للحدائق التاريخيـة، بـل وتجديـد وإعادة الإنشاء إذا اقتضى الأمر.

بند (٢٤) بحكم كون الحديقة التاريخية أحد عناصر التراث المهمة، فهي تحتاج إلى ذلك عناية فائقة ومستمرة من خبراء متخصصين. وتتخذ الإمكانات المناسبة للتدريب المستدام لهؤلاء الأشخاص، سواء كانوا مؤرخين أو معماريين أو منسقي مواقع، أو مهندسين زراعيين أو بستانيين. كما يجب مراعاة توفير رصيد كاف من النباتات المتنوعة، وشتلات الفصائل التي تتطلبها أعمال الصيانة أو الترميم أو الإحلال.

بند (٢٥) يجب إثارة الاهتمام وإثارة الوعى بالحدائق التاريخية، وتبنّى الأنشطة التي تبرز قيمتها الحقيقية كجزء مهم من التراث القومي، وذلك بالإعلام والتعريف بها، ونشر البحوث العلمية في هذا المجال، ودعم تبادل وتداول المعلومات والمطبوعات، بما في ذلك تلك التي توجه إلى عامة الجماهير، وتشجيع وصولهم إلى الشبكات المعلوماتية المختلفة لتنمية الإحساس العام بالحاجة الماسة إلى احترام الطبيعة والتراث التاريخي.

٥ – ٢

حدائقنا التاريخية.. تراث عمراني يتآكل

مقدمة: النبات صديق الإنسان

نعيش نحن **البشر في نظام بيئى**، يتكون من أربعة **عناصر** رئيسية، هى: عناصر الإنتاج، **وعناصر** الاستهلاك، وعناصر التحلل، **وعناصر الطبيعة** غير الحية.

وتحتل النباتات **بكافة أنواعها** مكان الصدارة بالنسبة **لعناصر الإنتاج، فقد** حباها الله بقدر كبير من **الاستقلالية والاكتفاء** الذاتي، فهى تنتج غذاءها دون **حاجة إلى ما** حولها من كائنات حية أخرى، بل **تجود** عليها جميعها بالفائدة والخير ولا تسلم من شرورها واعتداءاتها.

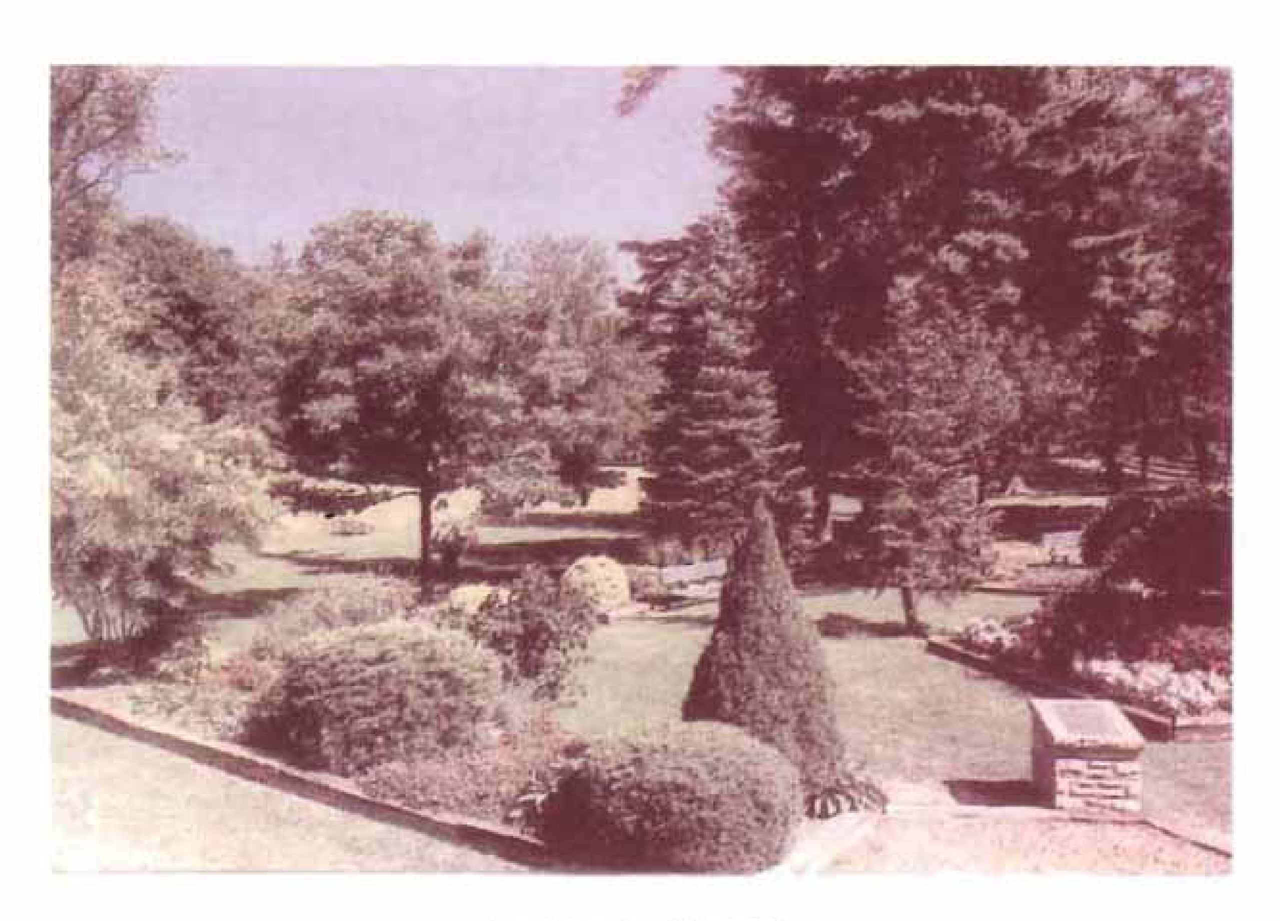
ومنذ بدء الخليقة، كانت النباتات صديقة للإنسان ومكوناً مهمًا من تاريخ البشرية، حيث وفرت له الطعام والمأوى والملبس والدواء والعلاج، وأدوات الطقوس والعبادات.

ولكن الإنسان بوصفه قائد عمليات الاستهلاك والإهلاك على الأرض، لا تسلم النباتات- التى تمثل الغطاء الخضري للأرض- من وثباته فى التوسع الحضرى العشوائى، والانفجار السكانى المنفلت؛ فتسقط أشجار الغابات ضحايا الإزاحة والإزالة، وتنكمش الحقول والنباتات والحدائق بتآكل التربة والتصحر والتلوث البيئى، ومبيدات الحشرات والأعشاب والحصاد الجائر. وقد صدقت المقولة عن الإنسان والبيئة "إن الإنسان بدأ حياته على الأرض وهو يكافح ليحمى نفسه من غوائل الطبيعة وعادياتها، وها هو بعد آلاف السنين يضطر إلى حماية الطبيعة من غوائله كى يعيش!".

وهكذا أصبح من المحتم عليه أن يعيد التوازن للنظام البيئى فى مجتمعاته البشرية، وإرجاع التنوع الإحيائى على الأرض؛ بالحفاظ على النباتات، وتوفير المسطحات الخضراء بالقدر الكافى داخل النسيج العمرانى للمدن التى ينشئها.

ولم تعد الخضرة المتمثلة فى الحدائق العامة، رفاهية وترفاً لتجميل حياة المدينة، ولكنها مكون أساسى من مكونات التجمعات العمرانية، وعنصر حيوى من عناصرها؛ للأسباب التى نوجزها، فيما يلى:

- ترتبط النباتات ارتباطا وثيقاً بحياة الإنسان وصحته البدنية والنفسية واقتصادياته، فهى مصدر مهم من مصادر غذائه وكسائه ومسكنه، فضلاً عن تحديد مستوى حياته من الصحة والرفاهية والتحضر.
- المسطحات الخضراء تكافح أخطار آليات الحضارة الحديثة بتكنولوجياتها، والكثير من منتجاتها الضارة؛ فتنقى الهواء المحيط بها بامتصاص الغازات الكربونية، وحجز ذرات العوالق والعوادم، وإطلاق الأكسجين، وهى بذلك تهيئ الأجواء الصحية للإنسان والحيوان.
- كتلة الأشجار الخضراء، تخلق نطاقاً حاجزاً يقى البشر من الضوضاء المنبعثة من المصانع فى أطراف المدن، ومن حركة المرور خارجها؛ مما يكون له تأثير حميد على العناصر الفسيولوجية والسيكولوجية للإنسان.



عندما كانت القاهرة مدينة خضراء



التناقض بين جمال المسطحات الخضراء وقبح مسطحات الإعلانات

- حزام الأشجار الباسقة حول الكتلة العمرانية، يعمل كمصدات للرياح تنقى هواء المدينة من الأتربة، فضلاً عن إيقاف زحف الرمال وتثبيت التربة.
- للمسطحات الخضراء والأشجار فى المدينة آثار كبيرة فى تحسين ظروفها البيئية، فهى تساعد على تلطيف حرارة الجو فى الصيف، وتنظيم الرطوبة، وتشتيت الروائح الكريهة والغازات الضارة، وإطلاق الروائح الزكية.
- تحجب الأشجار المناظر غير المرغوب فيها، وتشكل مع تضاريس أرض وجغرافية الموقع، منظراً طبيعياً Landscape يجمّل إطار الرؤية البصرية.
- الحدائق العامة داخل النسيج العمرانى للمدينة لها تأثير عظيم على سلوكيات ساكنيها، حيث تنقل لهم جمال الطبيعة إلى داخل غابات الأسمنت ومسطحات الأسفلت بالمدينة، فتهدأ الأعصاب الثائرة، وتحد من السلوك العدوانى وتنتشر الظلال الوارفة من الأشجار؛ فتخرج الإنسان من البيئة القاسية التى من صنعه إلى البيئة الجانية من صنع الخالق عز وجل.

عندما كانت القاهرة مدينة خضراء: لم تخل القاهرة من عنصر الخضرة والحدائق والبساتين، منذ إنشائها من أكثر من ألف عام. وإن كان ذلك على مستوى الخصوصية داخل الأحواش والأفنية الداخلية بالبيوت والقصور، إلا أن ظاهر المدينة لم يخلُ أيضاً من بساتين الفاكهة، وساحات الرياضة والفروسية.

وقد تحولت القاهرة منذ القرن التاسع عشر وحتى مطالع القرن العشرين إلى مدينة خضراء، حيث نالت الحدائق والمنتزهات العامة نصيباً كبيراً من العناية والاهتمام. ويرجع الفضل فى ذلك إلى الخديوى إسماعيل الذى أنشأ معظم ما عرفته القاهرة من البساتين والمتنزهات والحدائق الكبرى، والتى استمرت بعد ذلك عناية حكام مصر بها حتى منتصف القرن العشرين.

وكى تتضح معالم الصورة الرائعة التى كانت عليها امتدادات قاهرة عصر إسماعيل بحدائقها، ونحس بنسبة تلك الحدائق والبساتين والمنتزهات العامة إلى عدد السكان؛ يلزم علينا أن نقدم عرضاً موجزاً للعناصر الباقية من هذا الإرث الجميل لتسهل المقارنة بما وصل إليه الحال الآن من تدهور مؤسف، لعله يوقظ فينا الوعى بخطورة المشكلة، ويستحثنا للإسراع بتغيير شامل يتناسب مع حجمها الذى تفاقم بالإهمال والإهدار والأمية السلوكية، والقناعة بمستوى متدنٍ من الحياة.

ربما تكون صور حدائقنا التاريخية قد بهتت ألوانها الزاهية، وتقلصت مساحاتها، واختفى العديد منها بحكم عاديات الزمان وعدوانية الإنسان. ولكن ما بقى منها يكفى لإيضاح ما كانت عليه الصور الأصلية من إبداع وروعة أتاحت لنا الاستمتاع بما تبقى منها حتى الآن.

بدء المسيرة الخضراء: بدأ محمد على المسيرة الخضراء بإنشاء حدائق القناطر الشاسعة التى اشتهرت باسم حدائق القناطر الخيرية، ثم حدائق قصر شبرا الرائعة وتبعه حفيده إسماعيل؛ فنثر على رقعة القاهرة، مع الامتدادات العمرانية التى أضافها: حديقة الأزبكية وحديقة قصر الجزيرة وحدائق النهر وحديقة الحرية وحديقة الزهرية وجبلاية الأسماك وحدائق الأورمان والجيزة، ووضع نواة حديقة الحيوان "التى استكملها الخديوى توفيق"، والحديقة اليابانية بحلوان، وغيرها فى الإسكندرية كحدائق الشلالات والمنتزه ورأس التين، وحدائق البلديات فى عواصم الأقاليم. ولابد من تقديم نبذة توضيحية عنها، لأنها حدائق لها تاريخ.

جهود بلا حدود وهواية بلا قيود:

وكى نقدر مدى طموح الخديوى إسماعيل وخياله الواسع وفكره السابق لعصره لتشجير مصر المحروسة، يجب أن نأخذ فى الاعتبار ما يلزم النباتات، وخاصة الأشجار، من وقت طويل للنمو، وما يلزم الحدائق من زمن لاستكمال التشكيل وجمال التنسيق. الأمر الذى يفصح عن قوة خيال هذا الرجل ودقة تصوره لمستقبل مثل هذه المشروعات، ولذلك فإن ما تناقلته الروايات عن الأعمال والإجراءات غير العادية التى لزمت لإتمام مشروعه فى إنشاء حدائق مصر المحروسة، لن يثير فينا الشك أو التساؤل عن مدى مصداقيتها.

فقد قيل إن نباتات وأشجار تلك الحدائق، كانت تُجلب من أقطار عديدة وبلاد بعيدة، كالهند والصين وجزر جنوب شرق آسيا والمحيطات النائية، وأواسط أفريقيا، وأمريكا الجنوبية. كما قيل إن مقدار ما استورده إسماعيل منها أكثر من مليون شتلة لثلاثة آلاف فصيلة نباتية، كلّف تجاراً متخصصين بجلبها لحسابه من مواطنها الأصلية، أو من معارض النباتات المتخصصة التى كانت تقام فى أوروبا فى تلك الأيام الخوالى.

وتستطرد الحكايات، فتقول إن الإرادة السَّنية شاءت أن تخصص خمس عربات من السكك الحديدية لنقل النباتات التى تم استيرادها لحديقة الأزبكية وحدها، وذلك من ميناء الإسكندرية إلى القاهرة. وكانت الشتلات الثمينة المستوردة للحدائق، تُنقل إلى حديقة الزهرية أولاً لفترة حضانة، حيث يتم أقلمتها مع الظروف المناخية والتربة المصرية، قبل غرسها فى أماكنها بالحدائق المختلفة طبقاً للتخطيط المرسوم.

ولم يتردد الخديوى إسماعيل فى استقدام أشهر علماء النبات وخبراء البستنة وتنسيق الحدائق بدول أوروبا؛ ليجعل من حدائق مصر العامة جنات خضراء للمتعة والترويح، بل ومتاحف نباتية عالية القيمة. هذا بالإضافة إلى الحدائق الشاسعة التى كانت تحيط بقصوره وقصور الأمراء والوجهاء الذين وهبهم أراضيها مشترطاً أن يخصصوا ما يزيد على نصف مساحتها للحدائق

والبساتين. كما راعى أفراد الجالية الأجنبية المقيمون فى البلاد الالتزام بهذا المبدأ.

وهكذا فإنه برغم ما وُصمت به بعض أعمال الخديوى إسماعيل من البذخ والسفه، إلا أن كثيرا منها وفى مقدمتها الانطلاقة الخضراء بنشر الحدائق العامة؛ كان مردوده على بيئة مصر المحروسة ورقى وتحضر المجتمع المصرى، لا يمكن إنكاره. ومازلنا ننعم ببقاياها حتى الآن بالرغم من أننا لم نستطع أن نحافظ عليها كما كانت، بل ولم نضف إليها شيئاً يذكر.

حدائق لها تاريخ.. ولكن!

حدائق القناطر الخيرية: لقد واكب إنشاء قناطر محمد على التاريخية إنشاء حدائقها الشهيرة على ما يقرب من مائة وخمسين فداناً، بين فرعيّ دمياط ورشيد وما يتفرع منهما من رياحات، وقام الخديوى إسماعيل بإضافة توسعات ضخمة إليها؛ فبلغت مساحتها حوالى خمسمائة فدان، أى ما يقارب مساحة جزيرة الزمالك.. تمثل نموذجاً رائعاً للحدائق ذات النمط التخطيطى الحر، والتنسيق الطبيعى الذى شاع استعماله فى العديد من الحدائق الشهيرة بالمدن الأوروبية فى القرن الماضى؛ فنجد بها الجبلايات والمماشى والطرق والممرات المنحنية، وقنوات المياه التى تمر فوقها كبارى المشاة، وأشهرها الكوبرى (الهزاز)، وتنتشر بها الأشجار الباسقة والشجيرات من النوعيات النادرة التى جُلبت شتلاتها من بقاع العالم المختلفة، وأحيطت بكل الرعاية كى تنمو كما فى مواطنها الأصلية.

وتعود أعمار بعض القائم من هذه الأشجار حتى الآن إلى ما يزيد على القرن ونصف، وترتبط هذه الحدائق فى ذاكرتنا بمبانى القناطر نفسها وما يتبعها من المنشآت والخدمات الهندسية والإدارية والصناعية، تتخلل الحدائق فى استحياء أنيق تحت الأشجار الباسقة، وبانسجام رائع مع الطراز المعمارى لأبراج وبوابات القناطر نفسها.

وتعد حدائق القناطر الخيرية أكبر متحف زراعى حى، بل أول حديقة إقليمية ضمتها مصر المحروسة وأكثرها شهرة وشعبية لدى جمهرة المواطنين الذين مازالوا برغم ما جرى عليها من عدوان وتقلص وضمور، يهرعون إليها فى الأعياد والعطلات والمناسبات الاحتفالية هرباً من جحيم العاصمة. وكانت تستوعب حتى مطلع الخمسينيات ما لا يقل عن نصف مليون زائر، يصلون إليها بالقوارب البخارية (الصنادل) المنسابة على صفحة النيل، أو بالبر عبر الطريق الحدائقى المنطلق من شبرا، عندما كانت ضاحية جميلة تلفها الحدائق، ولكننا لم نحسن التعامل مع هذا الإرث الجميل.

فقد جرى على حدائق القناطر الخيرية من التعديات والاستعمالات العشوائية المتناقضة، ما هبط بمساحتها من خمسمائة فدان إلى ما لا يزيد على تسعين فداناً فقط، وتضاءلت المساحة المفتوحة منها للزوار إلى أقل من ذلك بكثير. وهكذا أهدرنا أروع الحدائق الإقليمية المتفردة فى الموقع والتاريخ، والتى راحت ضحية القرارات الخاطئة،

وضياع المسئولية فى تلافيف البيروقراطية بين الهيئات المعنية والإدارة المحلية.

ومما يبعث على التعجب والأسى، أن تسجل مبانى القناطر الخيرية ومنشآتها الخدمية فى سجلات الآثار، ولا يشمل ذلك الحدائق الرائعة التى تحتضنها، إذ يعتبرها بعض من بيدهم اتخاذ القرار رصيداً من الأراضى الفضاء يبنى عليها من يشاء حين يشاء ما يشاء.

حدائق قصر شبرا: قام محمد على أيضاً بإنشاء حدائق قصر شبرا فى عام ١٨٠٩ على ضفاف النيل، وبنى فى وسطها القصر والجوسق بطراز خليط من الباروك والتركى. وقد تلاشى القصر، وبقى الجوسق المعروف بكشك الفسقية قائماً حتى الآن.

وكانت حدائق شبرا تفترش ما يقرب من خمسين فداناً، تضم العديد من الأشجار الباسقة النادرة، وتنتشر فيها أحواض الزهور والرياحين وشجيرات الزينة التى استُوردت بذورها وشتلاتها من أوروبا، كما خصصت بها منطقة للخضروات والبقول.

وكشك الفسقية مبنى حدائقيّ مستطيل الشكل، يحوى قاعات وأروقة، تحيط أضلاعه الأربعة بركة مياه تتوسطها جزيرة مثمنة الشكل مبنية بالرخام، ومحمولة على تماثيل تماسيح منحوتة من الرخام أيضاً.. وبأركان البركة أو حوض المياه تركيبات مثلثة مزخرفة بأشكال الأسماك والسباع التى تنطلق من أفواهها نافورات المياه.

وتزين جدران وأسقف أروقة وقاعات هذا الجوسق التاريخى، الزخارف والنقوش، والمناظر الطبيعية المستوحاة من ريف تركيا وأوروبا؛ لأنها كما يبدو من صنع فنانين أجانب، كذلك تحوى صوراً آدمية وكذلك صوراً شخصية للقائد إبراهيم باشا ابن محمد علي، الشهير بانتصاراته العسكرية.

وقد أنشأ محمد علي طريقاً جميلاً للوصول إلى القصر والحدائق، تحفُّه من الجانبين أشجار الأكاسيا والسيكومور النادرة، كما أدخل بالمنطقة الإنارة بمصابيح الغاز. وقد وصف الرحالة الفرنسى "جيرار دى نرفال" هذا الطريق بأنه "أجمل شارع فى العالم"، بل وقد أطلق عليه الأجانب المقيمون فى ذلك الوقت "شانزليزيه القاهرة"؛ لأنه كان مكاناً للنزهة والتريُّض المفضل لنخبة المجتمع القاهرى من المصريين والأجانب.

ولكن لم يبق من هذه الحدائق التاريخية إلا الجوسق (كشك الفسقية) الذى تم تسجيله فى قائمة الآثار عام ١٩٣٥، والتهمت كلية الزراعة بجامعة عين شمس الحدائق الغناء، فانزاحت الخضرة وأحواض الزهور والرياحين، أمام جحافل البناء ومعدات الإنشاء، ونبتت مكانها غابات الخرسانة والأسمنت، وانبسطت مسطحات الأسفلت.

وهكذا شاءت سخرية الأقدار أن يكون ضياع حدائق شبرا التاريخية على يد كلية الزراعة!

وتمثل حدائق عصر إسماعيل الرصيد الأكبر والأروع من هذا التراث الأخضر، وتعد حديقة الأزبكية الشهيرة، أوضح بصماتها بوسط المدينة.

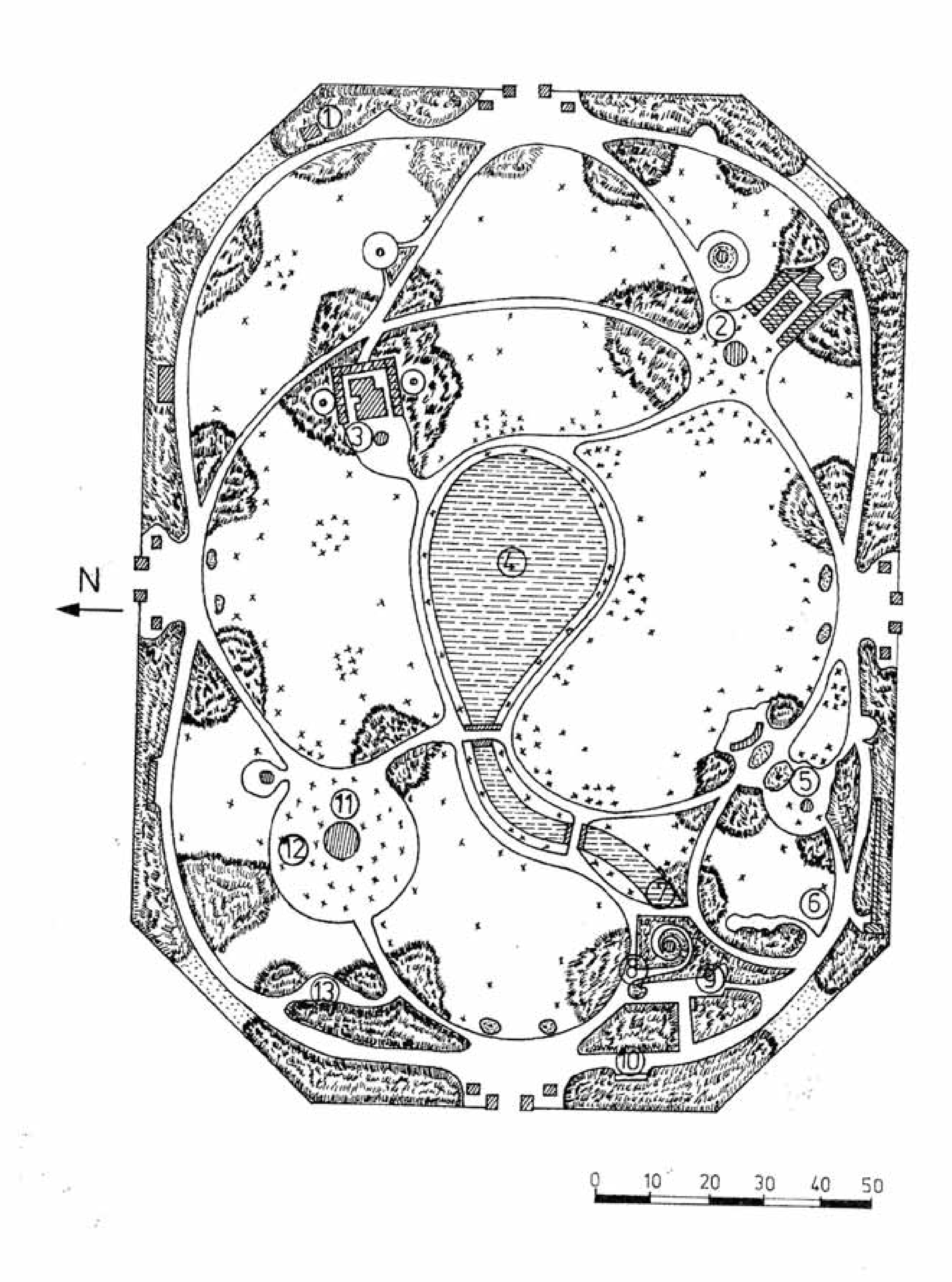
حديقة الأزبكية: أُنشئت هذه الحديقة مكان البركة المعروفة بهذا الاسم، بعد تجفيفها. وافتتحت فى عام ١٨٧٢ بحضور الخديوى إسماعيل، وكان قد كلف المهندس الفرنسى ومنسق الحدائق الشهير (باريليه دى شامب) بإعدادها على نسق منتزه منسو Parc Monceau بباريس. وكانت مزودة ببحيرات صغيرة تربطها القنوات التى تعبرها كبارى المشاة، وتقطعها مراكب النزهة بالبدّالات، كما تتوسطها جبلاية صناعية تعلوها مقصورة صينية، كما تضم الحديقة منصة للرماية ومطاعم ومقاهيَ متعددة الطرز والأذواق، أوروبية وشرقية ويونانية، وكشكاً كبيراً للموسيقا، تقوم بالعزف فيه يومياً فرقة موسيقية خديوية، تعزف الموسيقا العسكرية والشرقية المحلية والأوروبية؛ فتمزج جمال الطبيعة بروائع النغم.

حديقة الأزبكية ومجتمع المدينة: ومن الطرائف التى تذكر أن حديقة الأزبكية كان الدخول إليها بالمجان فى الفترة الصباحية للمصريين، وبرسوم دخول فى فترة ما بعد الظهيرة، حيث يغلب الرواد الأجانب. وقد اكتسبت الحديقة الطابع الأجنبى منذ افتتاحها، ليس فقط بتخطيطها وهندستها كما سبق ذكره، ولكن فى نظام إدارتها الدقيق المشابه لما تعرفه الحدائق الكبرى فى لندن وباريس وروما، وازداد تأكيد الطابع الأوروبى لحديقة الأزبكية بظاهرة لم تتكرر فى حديقة عامة أخرى، فى مصر.

يقول المؤرخ الدكتور "يونان لبيب رزق" فى مسلسل (الأهرام- ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ٦٤): "فى ثلاث مناسبات محددة على الأقل كانت تتحول جنينة الأزبكية سنوياً إلى قطعة من دول أوروبية. الأولى كانت تأتى يوم ١٤ يوليو من كل عام عيد الجالية الفرنساوية، والثانية يوم ٢٤ يونيو عيد جلالة ملكة إنجلترا الفخيمة، والأخيرة يوم ٢٨ يناير، حين تحتفل الجالية الألمانية بتذكار عيد مليكها غليوم الثانى".

ويذكر الأهرام الصادر فى ١٥ يوليو ١٨٨٨، كيف زُينت جميع جهات حديقة الأزبكية بالأعلام الأفرنسية والفوانيس المنيرة، وأقيم فوق ممر الناس القباب المحاطة بالأشجار المكللة بالزهور، ورُصّت كراسى الجلوس والمقاعد صفوفاً مرتبة فى بقع محاطة بالأشجار.

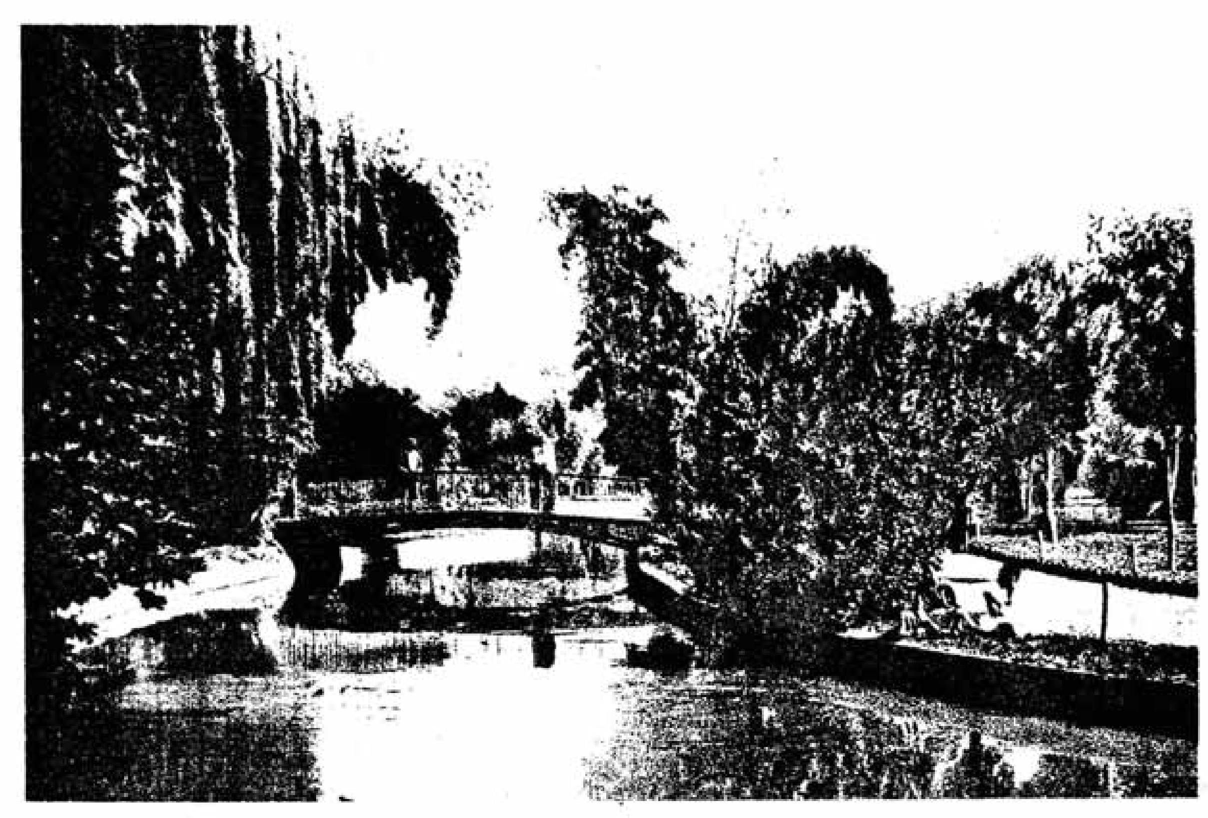
ويصف الأهرام أيضًا برنامج الحفل الذى "قد بدأ بالموسيقا العسكرية تعزف السلام الوطنى الفرنسى المارسيليز، تبعه السلام الخديوى العالى إيذاناً بافتتاح الحفلة". ومن تلك الساعة بدأت تصدح الموسيقا العسكرية والآلات الغربية، وامتلأت الساحة المعدة للرقص بلفيف الراقصين والمتخاصرين، وجعلت الناس تخطو بأطراف الحديقة أزواجاً وأفواجاً. واختتم الأهرام هذا الوصف بأنه قد "صُرفت هذه الليلة الزاهرة بمشاهدة الألعاب النياترية المتقنة، والسهام النارية والمناظر الطبيعية المبهجة، وسماع أصوات الموسيقا العسكرية والأغانى الغربية حتى الصباح".



التخطيط الأصلى لحديقة الأزبكية في القرن ١٩



ما تبقى من فسقيات الحديقة الآن



منظر لبركة حديقة الأزبكية في القرن الـ ١٩

وعن الاحتفال الثانى الذى تقيمه سنوياً الجالية الإنجليزية، تقول الأهرام ٢٥ يونيو ١٨٨٧:" لم تغرب شمس النهار حتى طلعت شموس الأنوار فى حديقة الأزبكية، وكثير من منازل أعيان الإنجليز احتفالات بعيد جلالة ملكة إنجلترا الفخيمة، ثم تألف موكب من العساكر الإنجليزية وساروا تتقدمهم المشاعل إلى ساحة الأوبرا، حيث التفت بهم الآلات الموسيقية، ثم ساروا جميعاً من أمام أوتيل 'شبرد' إلى باب الحديقة الشمالى. وقد كان مكللاً بالزهور والأعلام، مزداناً بالأنوار الساطعة؛ فدخلوه فرحين متهللين، ثم أقبلت الوفود من كل جانب حتى بلغ عدد الداخلين إلى الحديقة نحو عشرة آلاف".

ولا يطاول الاحتفال الإنجليزى الاحتفال الفرنسى فى الأبهة والشعبية، برغم أن البلاد كانت واقعة تحت الاحتلال الإنجليزى، وذلك يرجع إلى براعة الفرنسيين فى تنظيم مثل هذه الاحتفالات، وذكائهم فى إضفاء الطابع الشعبى مقابل الطابع الرسمى للاحتفال الإنجليزى، الذى يبدأ بمسيرة جنود الاحتلال. الأمر الذى لم يكن يُسعد المصريين المشاركين فى الاحتفال.

أما الاحتفال الألمانى، فكان أكثرها تواضعاً. ويقول أهرام ٢٦ يناير ١٨٨٩:"احتفلت الجالية الألمانية ليلة أمس بتذكار عيد مليكها غليوم الثانى، فأعدت مأدبة فاخرة فى حديقة الأزبكية حضرها جم غفير من وجهاء هذه الجالية في مقدمتهم حضرة القنصل العام وموظفو القونسولاتو. وأرسلت لهم الموسيقا العسكرية بأمر من جناب الخديوى المعظم، فأحيوا ليلهم بالسرور والطرب، ورفع كاسات الشراب لمليكهم وأسرته الملوكية إلى ما بعد منتصف الليل، بدون أن يحدث ما يكدر".

وفى تقدير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق "أن الجنينة المشهورة، وبرغم اختفاء البركة، كانت قد تحولت بعد الاحتلال البريطانى لمصر، إلى مرآة متعددة الزوايا. فى إحداها صورة لهذا المجتمع الذى يحتل فيه الأجانب مكانة متميزة، وفى زاوية أخرى صورة لثقل وزن كل قوة أجنبية فى مصر".

وهكذا لم تكن حديقة الأزبكية التى اشتهرت باسم "جنينة الأزبكية" مجرد متنزهاً عادياً، بل شكلت جانباً من التاريخ المصرى، وكانت مسرحاً لعديد من الأحداث والتجمعات والمهرجانات والاحتفالات القومية والأجنبية على حد سواء.

وكان موقع كشك الموسيقا بالجنينة فى ثلاثينيات القرن العشرين، ملتقى التجمعات الشبابية والتظاهرات الخيرية، ورواد الأنشطة الاجتماعية والقومية. كما كانت أسوارها الخارجية مكتبات ثقافية تعرض الكتب القديمة ذات الندرة والقيمة بأجور زهيدة.

ولكن كلنا يعرف ماذا أصاب حديقة الأزبكية من الدمار والإهدار، فقد شُق صدرها بعملية قاسية فى مطلع الخمسينيات بامتداد شارع ٢٦ يوليو (فؤاد الأول سابقاً) كالخنجر القاطع، واحتل ما تبقى من أشلائها على جانبى الطريق خليط عجيب متنافر من المبانى

الحكومية، بدءاً من مركز شرطة النجدة، وآخر لتصاريح قيادة السيارات، إلى مسرح للفرقة القومية، وآخر لفنون الأطفال، وبرج ضخم لمكاتب المواصلات السلكية واللاسلكية.. أي ما يعني باللغة الشعبية الدارجة (سمك- لبن- تمر هندي).

وقد استكملت عمليات التلويث البصرى والتشويه المعمارى والعمرانى، بإنشاء جراج متعدد الطوابق فى طَرف الحديقة الجنوبى الشرقى، يقابله الجراج العتيد الذى جثم على صدر أعرق ميادين القاهرة، فـي مكان دار الأوبرا التى التهمها الحريق فى السبعينيات!

حدائق النهر: امتدت الأيادى الخضراء إلى جزيرة الزمالك، فبعد افتتاح كوبرى قصر النيل القديم فى عام ١٨٧٢ الذى أقامه الخديوى إسماعيل لربط منطقة الإسماعيلية (ميدان التحرير وما حوله) بجزيرة الزمالك، حيث أنشأ قصر الجزيرة. وقد تم تخطيط شريط طويل ممتد من الحدائق على شاطئ النيل، من كوبرى قصر النيل شمالاً إلى كوبرى أبو العلا، اشتهرت باسم "حدائق النهر".

ومرت هذه الحدائق بتعديلات لم تُفقدها رونقها، بل نوّعت من أنماطها. فقد أنشئت فى طرفها الجنوبى عام ١٩٣٥ حديقة الأندلس التى تمتاز بمدرجاتها الفسيفسائية المنزرعة بالورود والرياحين، التى تضم العديد من الزهريات والنافورات الرائعة، فضلاً عن الرواق والجوسق المشيد بعقود أندلسية الطراز. كما أضيف خلفها فـي عام ١٩٦٢ حديقة على النسق الفرعونى، تضم مسلة فرعونية على قاعدة صرحية فى مواجهة تمثال حورس، يتوسطهما حوض مياه تطفو على سطحه الرقراق أزهار اللوتس والبشنين، وتحفه نباتات البردى. وما تبقى من هذه الحدائق حتى كوبرى أبو العلا، فقد تم تخطيطه على نسق الحدائق الإنجليزية ذات التخطيط الحر الذى تمتد فيه الممرات المظللة (بالبرجولات)، وتتناثر فيه الأكشاك والمظلات. وكانت حدائق النهر مع كوبرى قصر النيل منظومة تاريخية جميلة، تفصح عما كانت عليه الأحاسيس الأصيلة بجمال البيئة لدى المسئولين عن مصر المحروسة فى القرن التاسع عشر.

ولكن شاعت القرارات العشوائية فى العقود الثلاثة الأخيرة من الفرن العشرين، أن تجتاح هذه الحدائق الرائعة موجات تتارية متتابعة من شركات كبرى (قطاع عام) وهيئات حكومية إدارية وخدمية، ومسرح مكشوف للصخب والتهريج. وكأنما قد عقدت فيما بينها تحالفاً للفتك بجمال الطبيعة، ونشر الفجاجة والقبح على شاطئ النيل.

ولحسن الحظ قد تداركت الحكومة فى الفترة الأخيرة الأمر بإجراءات سريعة وحاسمة لإنقاذ حدائق النهر من هذا الإهدار والانهيار؛ فعاد البساط السندسى الجميل يمتد على كامل رقعتها، وأعيد تخطيط ممراتها، وأقيمت بها أكشاك ومظلات رشيقة أنيقة، ونسقت الأشجار والشجيرات وأحواض الزهور، وعناصر الإضاءة بما يسر العين، ويعيد بريق الأمل فى

عودة الذوق، بل وعودة الروح معاً.. فهل نأمل أن تدخل بقية حدائقنا التاريخية غرفة (قرارات) الإنعاش؛ فتنال مثل هذه العناية المركزة؟!

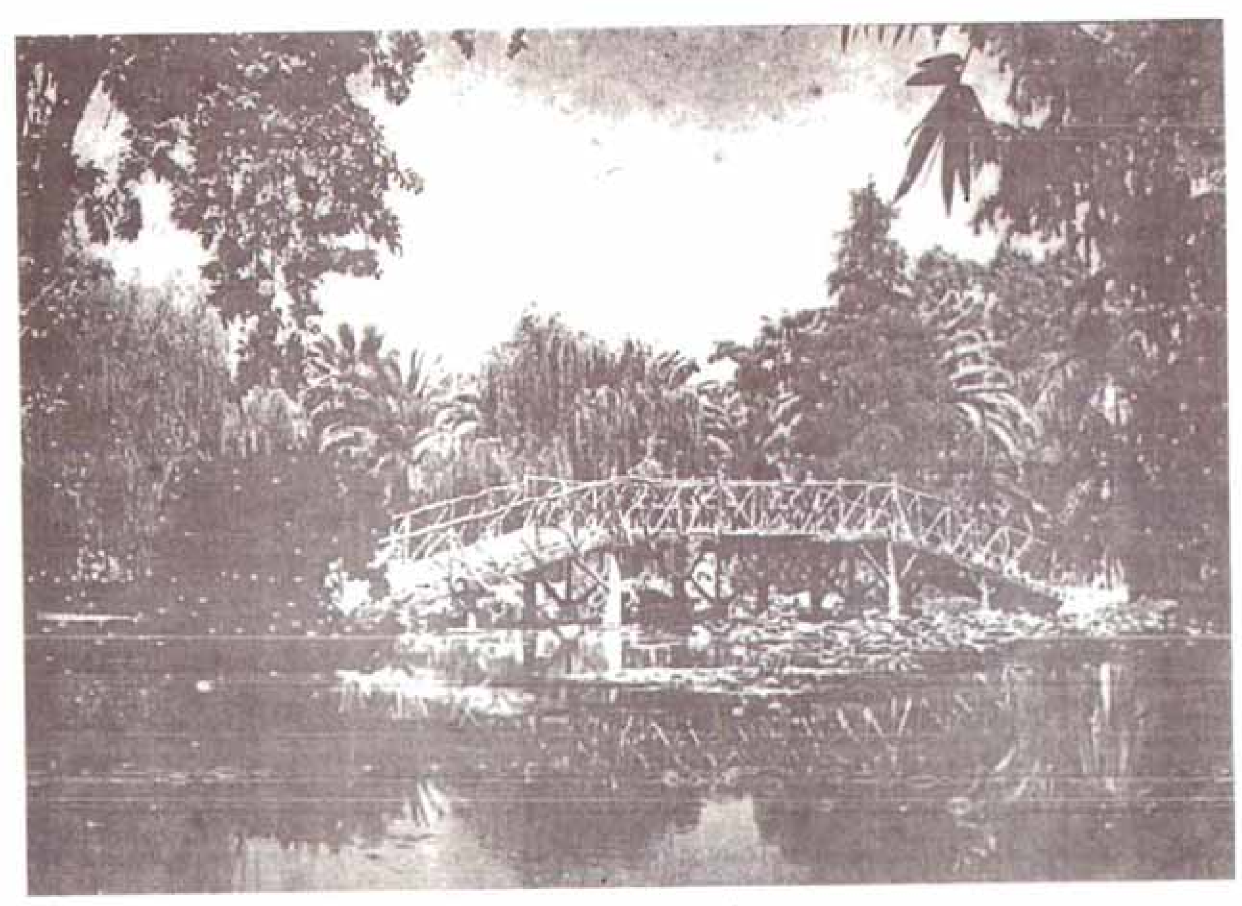
حدائق قصر الجزيرة والجيزة والأورمان: ونواصل البحث عن ثلاث حدائق تاريخية كبرى، أُنشئت اثنتان منها حول قصرين، هما قصر الجزيرة وقصر الجيزة، ثم الثالثة حديقة الأورمان. وتحتل هذه الحدائق الثلاث موقعاً فريداً في سجل التحولات ومسلسل مسخ الكائنات والكيانات.

ولعل الصور التى رسمها على باشا مبارك لهذه الحدائق في "الخطط التوفيقية لمصر القاهرة" منذ أكثر من مائة عام توضح ما صارت إليه الآن. يقول على باشا مبارك تحت عنوان "قصر إسماعيل باشا": "وعمل كوبرى قصر النيل، وتنظمت جهة الجزيرة والجيزة بعد بناء سرايتهما. وهما من أعظم المبانى الفخيمة التى لم يُبنَ مثلها. ويحتاج وصف ما اشتملت عليه كلتاهما من المحلات والزينة والزخرفة والمفروشات، وما فى بساتينهما من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والجبلايات، إلى مجلد كبير. ولكن يكفى فى هذا الملخص أن نقول إن أرض سراية الجزيرة ستون فداناً، وتحتوى على سراية للحريم وأخرى برسم سلاملك كبير، خلاف سلاملك صغير فى غربه، والسلاملكان من رسم جوليوس فرانز باشا Julius Franz المهندس النمساوى الذى اجتهد فى تشبيههما بالمبانى العربية القديمة، فى شكلهما وزينتهما ومفروشاتهما، وجعل فى خارج السلاملك الكبير برسم الزينة بلكونات وبواكيَ من الحديد، جُلبت من البلاد الأفرنجية. وأحاط البستان بسور، وجعل فيه محلات للحيوانات التنموعة، كالفيلة والسباع والنمور والقردة والنسانيس ونحوها، وأنواع الطيور المجلوبة من بقاع الأرض، وفرّش مماشيه بالرمل والزلط، ووزع فيه فوانيس الغاز؛ فكان من أبدع ما يُرى خصوصاً بالليل، بعد أن تُوقَد فوانيسه".

حديقة قصر الجيزة: ويستطرد على باشا فى وصفه.. وسراي الجزيرة، كانت قصراً صغيراً على أرض نحو ثلاثين فداناً، آل إليه من الخديوى سعيد باشا وقد هدمه إسماعيل وأعاد بنائه، وأخذ فى توسيع البستان من جهة البحر (النيل) وزاد فى مبانى السراية، فأحضر من الأستانة أحد القلفاوات (المهندسون) المعروفين، وكذلك أيضاً الأُسطَوَات، فنظموا البستان وفرشوا مماشيه وطرقه بالزلط الملون من جزيرة رودس على رسوم أشكال مختلفة، وجعلوا فيه جبلايات وبركاً مستعة، وأنهراً وغُدراناً عليها قناطر، وأكشاكًا للجلوس وأقفاصاً واسعة للطيور، وأوصل له مياه النيل بوابور مخصص ووزع فيه فوانيس الغاز. ثم عنَّ له أن يعمل سلاملكاً يبنيه جميعَه من الحجر النحيت، وكلّف برسم ذلك وعمله مهندسين وعمالاً من الأفرنج، ووسع البستان الأصلى ونقض ما عمل فى المماشى من الزلط والرخام وأعاده ثانياً".



حديقة الأورمان- المسيرة الخضراء



حديقة الأورمان- البركة والكوبرى

حديقة الأورمان: "وأنشأ إسماعيل بستاناً ثالثاً غرف بالأورمان، جُلبت أشجاره من جزائر الروم، بعد ما ردمت أرضه بطمى النيل إلى قريب من مترين، وكذا ردم الأرض المجاورة لهذه السراية (الجيزة) إلى ارتفاع مترين، وبلغ ما ردم فى الجهتين نحو ثلاثمائة فدان بمعرفة مقاولين من الإفرنج، اشترط معهم على أن تكاليف المتر المربع فرنك ونصف، خلاف السكك الحديد التى جُعلت لهذه العملية، فكانت على الحكومة.

وكُلف برسم البساتين المهندس (الفرنسى) باريلـه دى شامب Barillet Deshamps المشهور فى تنظيم البساتين، وهو الذى نظم بستان الأزبكية فنوّع فى رسومات أورمان الجيزة، وجعل به مناظر مختلفة وجبالاً عليها قناطر تمر فوق وديان، ونوّع فى مستوى أرضه فجعل بعضه مستوياً وبعضه منحدراً، وجعل به أبحراً وغدراناً، وفى مواضع منه ضم الأشجار إلى بعضها، وفى غيرها فرقها. واجتهد فى تشبيه ذلك بأراضى الروم وغيرها، واستعمل مبلغاً جسيماً من "الصيمنتو" فى عمل الصخور، ووزع الغاز فى فوانيس من البللور على أعمدة من الحديد.

ورتّب (إسماعيل) من الخدمة لتلك البساتين نحو خمسمائة نفر تحت إدارة أسطاوات من الأفرنج لخدمة الأشجار وسقيها بالخراطيم وكنس الطرقات والمماشي ونحوها، فصارت بساتين الجزيرة والجيزة والأورمان فريدة فى نوعها، وبلغت مساحة الأرض المشغولة بتلك الأعمال أربعمائة وخمسة وستين فداناً". (انتهى كلام "علي مبارك").

حديقة الحيوان: كان الخديوى إسماعيل أيضاً أول من فكر فى إنشاء حديقة للحيوانات بمناسبة الاحتفالات بافتتاح قناة السويس، فطلب من مخطط حديقة قصر الجزيرة تخصيص جزء منها كبستان للحيوانات، يكون محاطًا بسور من الحديد الزخرفى المطروق. وقد ضم هذا الجزء مجموعة متنوعة من الحيوانات كالفيلة والسباع والنمور والقردة وأنواع الطيور النادرة، ورصفت مماشيه بالرمل والزلط الملون، وأضيء بمصابيح الغاز.

ولكن إنشاء حديقة خاصة بالحيوان بالشكل المتكامل لم يتحقق إلا فى عهد الخديوى توفيق الذى خصص لها ٥٠ فداناً من حدائق قصر الجيزة، حيث توجد بموقعها الحالى بجوار حديقة الأورمان، ونقل إليها مجموعة حديقة قصر الجزيرة. وافتتحت للجمهور فى عام ١٨٩١، وكانت تضم وقتها ٦٨٠ نوعاً من الحيوان، و٣١٥٠ من الطيور، و٣٠٠ من الزواحف.

وتعتبر حديقة الحيوان بالجيزة، الأولى من نوعها فى الشرق الأوسط كحديقة تخصصية. وقد مرت بمراحل تطوير كثيرة، فازدادت مساحتها فى مطلع القرن العشرين إلى ٩٠ فداناً، وضمت متحفاً لنماذج الأحياء والسُلالات، وأصبحت مركزاً فريداً لتربية الحيوانات والزواحف والطيور، بأحدث الطرق العلمية. وليست مجرد حديقة عامة لعرض

نماذج من الحياة الحيوانية. وتعرضت الحديقة فى الفترة الأخيرة للتعديات والتآكل بإمدادات مبانى كلية الهندسة بجامعة القاهرة، فضلاً عن التشويه الذى يجريه القائمون على إدارتها حالياً باسم التطوير.

حديقة الحرية: أُنشئت متزامنة مع حدائق النهر، وكانت تشغل كامل مسطح الطرف الجنوبى من جزيرة الزمالك، يشقها طريق يصل كوبرى قصر النيل الذى شيدته شركة (فيف ليل" Five Lille) الفرنسية، وكوبرى الإنجليز (الجلاء حالياً) الذى أتمت شركة إنجليزية بناءه فى الوقت نفسه؛ فأخذ شهرته منها. وكانت حديقة الحرية من أكبر حدائق القاهرة، ولكنها خلال نصف قرن من الزمان تقطعت أوصالها، وتفتت مساحتها وضاعت معالمها، بعد استباحتها لكافة الاستعمالات.

حديقة الزهرية: تم إنشاؤها عام ١٨٦٨ وقد كلف الخديوى إسماعيل مهندسين زراعيين فرنسيين بإنشائها، كمشتل لتربية

وأقلمة النباتات النادرة والزهور بقصر الجزيرة بالجزء القبلى من حدائق القصر وعلى مساحة قدرها ٥٠ فداناً، وفى العقود الأخيرة أنشأت وزارة الزراعة فيها صوبات زجاجية ومظلات خشبية لاستنبات وتربية نباتات المناطق الحارة والنباتات المائية ونباتات الزينة الورقية، وحديقة للورود والأزهار النادرة، المستوردة من مناطق العالم المختلفة، وذلك لبيعها لمن يرغب من الهيئات والمؤسسات والجمهور.

حديقة الأسماك: وتُعرف بالجبلاية؛ لأنها أنشئت على هيئة ربوة أو جبل صناعى صغير، حُفرت فيه أنفاق داخلية يتجول فيها الزوار لمشاهدة نماذج نادرة من الأسماك

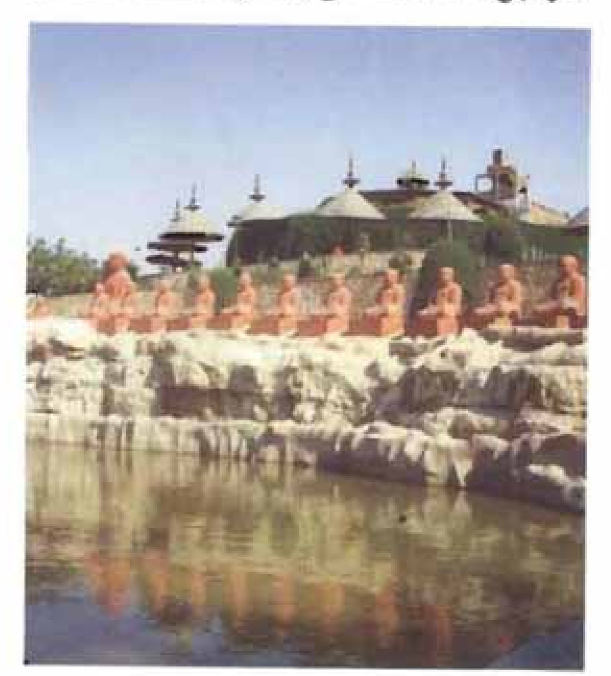


حديقة الأسماك (عندما كان بها أسماك!)

والكائنات البحرية، وأسماك الزينة، معروضة في أحواض زجاجية بطريقة جذابة.

وقد كلف الخديوى إسماعيل فى عام ١٨٦٧ خبيرين إيطاليين هما "كومبازو" و"دوميليو"، بالإشراف على إنشائها، وذلك على موقع مساحته حوالى عشرة أفدنة. وتحيط بالصخرة الصناعية حديقة غناء تضم مجموعة من النباتات والأشجار الثمينة التى تم استيرادها من مختلف مناطق العالم، كأشجار الصنوبر ونخيل الزينة ومجموعات من النباتات المائية، ونباتات الجبال والطبيعة الصخرية.

الحديقة اليابانية بحلوان: أُقيمت على مساحة حوالى عشرة أفدنة بضاحية حلوان التى كانت منتجعاً للراحة والاستشفاء، وخُططت على نمط الحدائق اليابانية. ويشقها ممشّى طويل، أُقيمت على جانبيه مجموعة من تماثيل الفيلة، وأخرى من تماثيل بوذا بأحجام مختلفة. وتنبسط فيها البحيرات الصناعية التى تسبح فيها مجموعات نادرة من البجع والطيور المهاجرة، كما خصص بالحديقة منطقة للأطفال



حيث توجد الملاهى والبحيرات الصناعية التى تعبرها كبارى على الطراز اليابانى بالإضافة إلى مجموعة من النباتات والأشجار النادرة.

كيف تآكل هذا التراث الجميل؟ يتضح من هذا العرض ضخامة الثروة من الحدائق العامة والخاصة والمتخصصة والتى بدأت حركة إنشائها منذ عصر محمد على، وبلغت ذروتها فى عصر إسماعيل، واستمرت العناية بها وتوالت الإضافة إليها بما تبعها- ليس فى القاهرة وحدها، بل وفى ربوع مصر كلها- كحدائق أنطونيادس والشلالات والمنتزه، ورأس التين فى الإسكندرية وحدائق الأشجار والنباتات الاستوائية فى جزيرة النباتات بأسوان بالإضافة إلى حدائق قصور وسرايات الأسرة المالكة والأمراء، وعلية القوم والجاليات الأجنبية.

ومن الواضح أننا لم نضف إلى هذا الإرث من الحدائق التاريخية شيئاً يذكر، بل ويا ليتنا حافظنا عليه وتعاملنا معه بما يستحق من حب ورعاية وتقدير، ولكن الحقيقة المؤسفة تفصح عن الإهمال وتثبت اختفاء عديد من هذه الحدائق البديعة أمام الزحف العمرانى العشوائى والانفجار السكانى الذى أوصل تعداد سكان القاهرة من حوالى ثلث مليون نسمة فى منتصف القرن التاسع عشر، إلى حوالى خمسة عشر مليوناً فى نهاية القرن العشرين.

ومن أمثلة ذلك التى ذكرها التاريخ، وتفتت معالمها وتقطعت أوصالها- حدائق الجيزة التى أنشأها الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٥ وكانت تقع على ضفة النيل الغربية

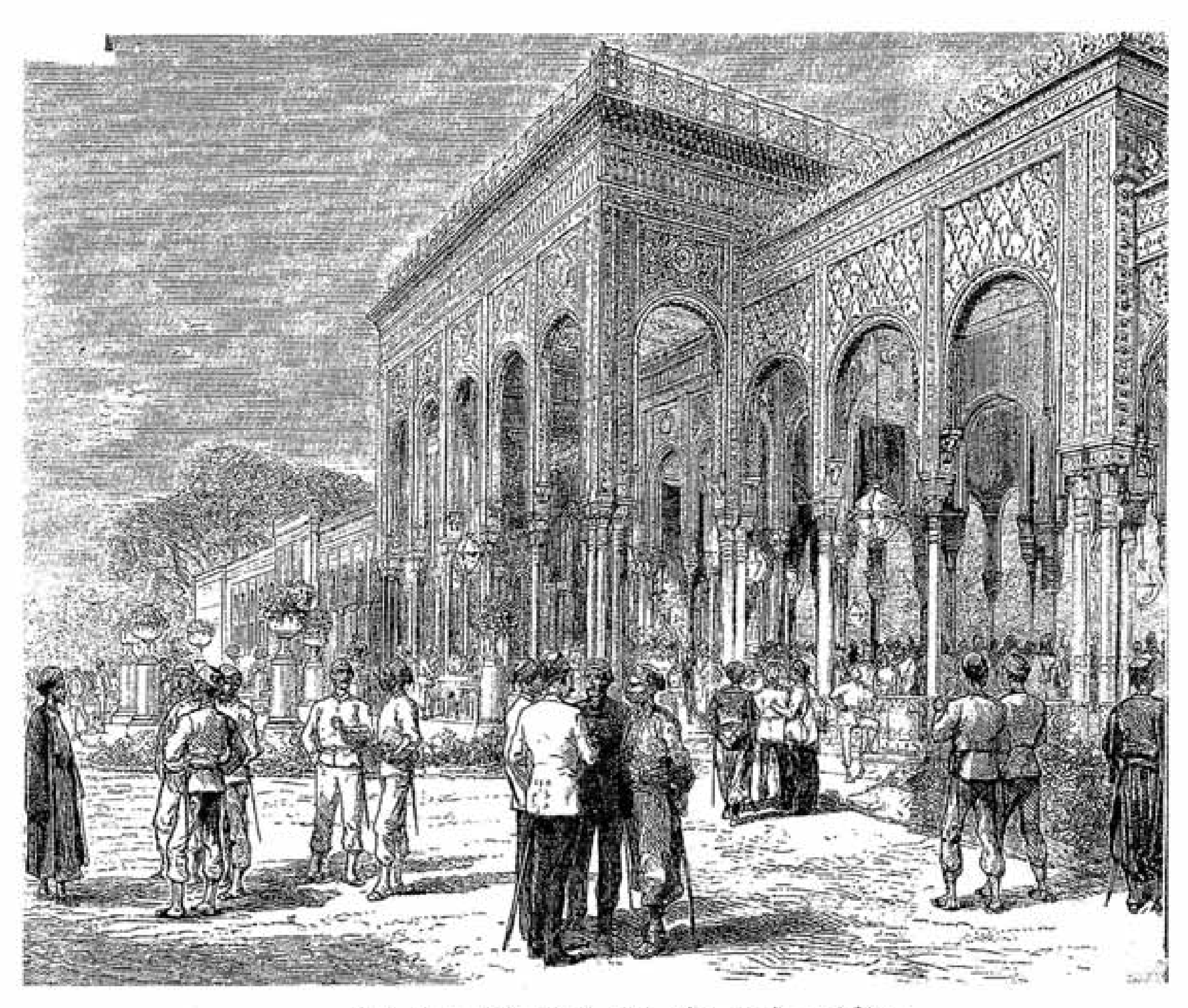
وتفترش مساحة أكثر من مائة فدان مقسمة إلى ثلاثة أقسام: حديقة الفاكهة، وحديقة الحرملك، وحديقة السلاملك.

وقد استُقطع منها فيما بعد حديقة الأورمان وحديقة الحيوان، وبعض أراضي البناء والطرق، ومن قبلها حدائق إبراهيم باشا بجزيرة الروضة التى اختفت وكانت تضم قسمين مستقلين: أحدهما خُطِّط على الطراز الإنجليزى ذي النسق الحر، والثانى على الطراز الفرنسى ذي التخطيط الهندسى المحكوم. وقبل ذلك ذكرنا حدائق شبرا التى أمر محمد على بإقامتها عام ١٨٠٩ على النمط التركى على مساحة حوالى ٥٠ فداناً، وكانت تتخللها طرقات تحفّها من الجانبين أشجار الرياحين وشجيرات الورد والياسمين. وقد أُقيم فى وسطها قصر وجوسق كبير للاسترخاء، تتوسطه نافورات للمياه التى تزينها التماثيل بطراز انتقائى خليط من الباروك والبيزنطى والتركى الغنى بالنقوش والزخارف.

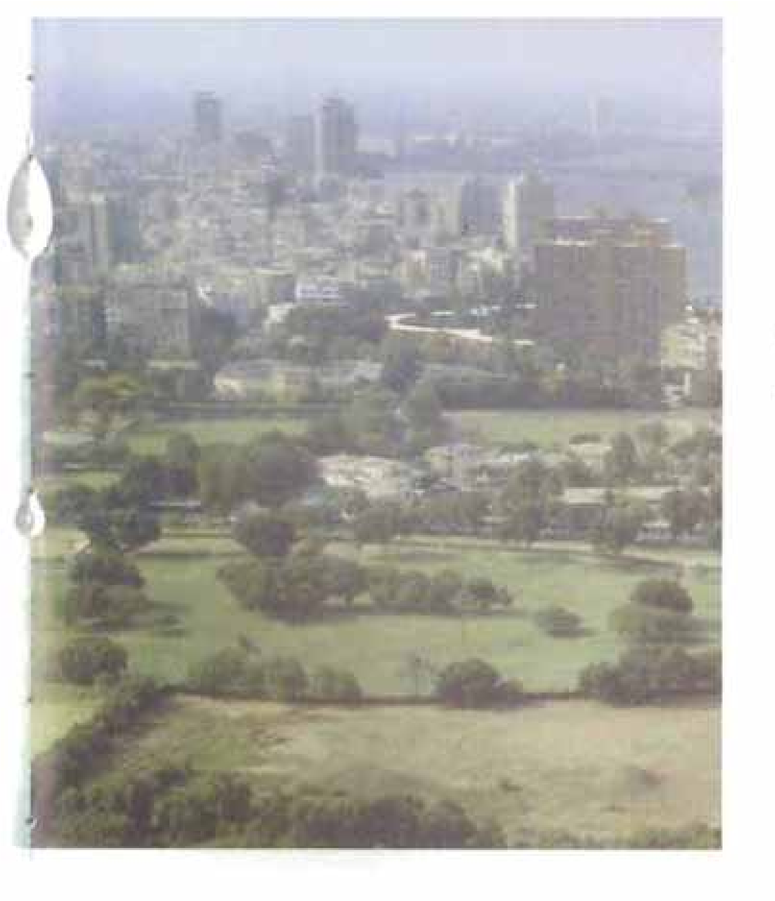
ولم يبقَ من هذه الحدائق إلا المبانى الأثرية التى شرع المجلس الأعلى للآثار فى إنقاذها منذ سنوات، ولم يتم ترميمها حتى الآن. كما التهمت كلية الزراعة بجامعة عين شمس مسطحات الحدائق الخضراء، واقتلعت معظم الأشجار النادرة لاستكمال منشأتها بناء على قرار جمهورى صدر فى الخمسينيات من القرن المنصرم، بتخصيص حدائق قصر شبرا لهذه الكلية!!

انتهت مباني قصر الجزيرة (الزمالك) فى عام ١٨٦٩ بمناسبة افتتاح قناة السويس، حيث استضاف إسماعيل **الإمبراطورة الفرنسية** "أوجيني" للإقامة فيه حينئذ. **ولم يبق الان من** هذه المبانى إلا سراى **السلاملك الكبير**، حيث كانت قد اشترته شركة "**بهلر**" **السويسرية** للفنادق، فحولته إلى "فندق الجزيرة"، ثم اشترته منها عائلة لطف الله. وظل ضمن أملاكها حتى أخذته الحكومة المصرية بالتأميم فى عام ١٩٦١ وحولته إلى فندق "عمر الخيام"، ثم إلى فندق "ماريوت" الذى افتُتح فى الثمانينيات بعد إضافة برجين كبيرين لغرف النزلاء على جانبى السراى التاريخية بالإضافة إلى أجنحة تطوق حمام السباحة؛ فتلتهم ما تبقّى من حدائق القصر التى كانت، فيما مضى، شاسعة تفترش مئات الأفدنة حتى حديقة الزهرية، شاملةً نادى الجزيرة الرياضى، ومواقع نادى الفروسية، وحلبة سباق الخيل، ونادى ضباط الشرطة، ونادى جهاز الشباب والرياضة، ومبنى اتحاد الكرة، وموقع برج القاهرة، وحديقة الزهرية التى كانت مخصصة كمشتل مركزى لتربية وأقلمة النباتات ملحق بحدائق السراى.

أما حدائق قصر الجيزة، فقد استُقطعت منها حديقة الأورمان (حوالى ٢٠ فداناً) وحديقة الحيوان (حوالى ٨٠ فداناً)، وتلاشى الباقى من مساحتها فى تخطيط الشوارع وإقامة المبانى، وكانت حديقة الأورمان بوصفها حديقة متحفية للنبات ملتصقة بالحديقة المتحفية للحيوان، ولكن تم فصلهما بالطريق العريض المؤدى إلى جامعة القاهرة بعد إنشاء كوبرى الجامعة فى الأربعينيات.



حديقة قصر الجزيرة التى استضاف فيه الخديوى اسماعيل
الإمبراطورة "أوجيني" بمناسبة حفلات افتتاح قناة السويس
(فندق "ماريوت" الآن)



حدائق الحرية بجزيرة الزمالك.. شاهد على ما تعرضت له حدائقنا التراثية، ليس من إهمال الصيانة وخشونة المعاملة فحسب، **بل** وإلى الإهدار والتفتيت والتشتيت بين استعمالات مختلفة ومتناقضة قضت على كل معالم الجمال فيها.

حديقة بحى حلوان كمثال للحدائق الصغيرة بالأحياء التى تكافح لكى تبقى على قيد الحياة

ويستمر مسلسل التعدى على ما ورثناه من ثروة ضخمة من الحدائق العامة والخاصة والمتخصصة والمتحفية، والتى بدأت حركة إنشائها منذ عصر محمد علي، وبلغت الذروة فى عصر إسماعيل، واستمرت العناية بها والإضافة إليها بمن تبعها حتى مطلع الخمسينيات.

تنجح بعض الحدائق التاريخية فى الصمود أمام شراسة الزحف العمرانى العشوائى، مثل حديقة جبلاية الأسماك، وما تبقّى من حدائق النهر والأورمان والحيوان واليابانية بحلوان، ولكن لم ينجُ كثير منها من وطأة أقدام الانفجار السكانى، والتعديات العشوائية وغياب الوعى بمتطلبات البيئة العمرانية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، والوقائع قاسية، لما انتاب مدننا الخضراء من جدب وإهدار، ولعل تقطيع أوصال حدائق الحرية بجزيرة الزمالك، وتفتيت مسطحاتها الخضراء أوضح شاهد على ذلك. فقد استُقطعت منها أرض المعارض والأسواق الدولية التى تحولت مواقعها بعد ذلك إلى دار الأوبرا الجديدة ومتحف الفن الحديث، ونادى سيدات القاهرة، ومبنى القبة السماوية، ومبنى متحف الحضارة، وقاعة النيل للمعارض الدورية، ونقابة الفنون التشكيلية، ومسرح الهناجر، ومتحف المثال مختار، وفندق شيراتون الجزيرة..

وقد أصبح اسم وموقع حدائق الحرية غير وارد على فكر أى قاهرى الآن، حيث لا توجد لها معالم إلا على الخرائط المساحية القديمة.

وقد طويت أبسطة السندس الأخضر فى حدائق الدور والقصور الفخمة التى صُودرت فى مطلع الستينيات، وتحولت إلى مدارس أو فنادق أو مكاتب ومراكز إدارية كقصر الزعفران وقصر المناسترلى بمنيل الروضة، وقصر شبرا وقصر الأمير محمد علس بمنيل الروضة، وغيرها كثير مما تحول إلى مدارس بل ورياض أطفال؛ فاختفت منها الحدائق والرياض، وبقى الأطفال؛ فأصبحت اسما على غير مسمى.

وفى معظم هذه الثروة العمرانية التراثية لعب سوء الاستعمال والإهدار والأمية السلوكية دوراً شائناً قضى على كثير منها، وترك الباقي فى حالة يرثى لها.

وفى مثل هذا المناخ تنتشر اللامبالاة وتستشرى الانتهازية، ويحتذي المواطن حذو ما يراه من تصرفات إدارية سيئة تكتنفه من كل جانب، فلا ينفذ ما تفرضه قوانين البناء فى بعض المناطق السكنية الخاصة بترك مساحات حول المبانى تتراوح بين الأربعين والستين فى المائة كحدائق تحيط بها، لتخفيف الكثافة البنائية والتكدس السكانى.

وينخفض معدل المسطحات الخضراء فى المدينة، وخاصة تلك المناطق التى كانت تنعم بنصيب وافر من الجمال والرفاهية والرقي بالمظهر العام للمدينة.

إن هبوط الذوق العام وغياب الطموح إلى مستوى أعلى من رفاهية الحياة هى من الأسباب التى أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الحدائق العامة، والمسطحات الخضراء فى

مدينة القاهرة إلى حوالى ٧٥ سنتيمتراً مربعاً!

وطبقاً لأحدث إحصائيات وزارة شئون البيئة، فإن متوسط نصيب الفرد من سكان الحضر فى ج.م.ع. فى عام ١٩٩٧ لا يزيد عن ٧٩ سنتيمتراً مربعاً. وتصدمنا المقارنة بين هذه المتوسطات، وما هو كائن فى الدول الأخرى، حيث يتراوح معدل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء والحدائق العامة فى العواصم أو المدن الكبرى كباريس ولندن وبرلين وفيينا وبكين وسان بطرسبرج وغيرها، ما بين أربعة عشر متراً مربعاً وثلاثين متراً مربعاً.

وقد يقال إن الظروف المناخية لهذه الدول ووفرة الأمطار بها مما يساعد على نمو الأشجار وانتشار الغطاء الخضرى، وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن خبرة مصر المحروسة وتجاربها فى هذا المجال تزيد على القرن ونصف القرن، وثروتها من الحدائق لا يستهان بها. ولم يكن مطلوباً إلا صيانتها والاستمتاع بجمالها، ومن ثم تنميتها والإضافة إليها.

ومما يجدر ذكره فى مجال المقارنات أن عديدا من المدن والعواصم العربية التى بدأت التنمية العمرانية منذ عقدين من الزمان فقط، قد بلغ نصيب الفرد من المسطحات الخضراء فيها من ثمانية إلى أربعة عشر متراً مربعاً، وذلك فى السعودية وعواصم إمارات الخليج، برغم ظروفها المناخية وطبيعتها الصحراوية، وشح موارد المياه بها.

خطوات متواضعة على الطريق: لقد بدأت السلطات المحلية فى وزارة شئون البيئة تبذل جهوداً لتصحيح ورفع نصيب الفرد من الحدائق فى القاهرة، وفى عموم الحضر على امتداد ج.م.ع. بالمقارنة بالمدن المماثلة لنا فى الظروف البيئية المناخية، والمقومات الحضارية والاقتصادية. وكنا نأمل أن تكون الخطوات على الطريق فى السياق الصحيح، أى دائماً إلى الأمام، ولكن واقع الحال يرصد خطوة للأمام هنا، وخطوة للخلف هناك.

وكى لا نرسم صورة مجلّلة بالكآبة؛ نبدأ بعرض ومضات الضوء التى بدت هنا وهناك، حيث تشير بيانات وزارة الدولة لشئون البيئة إلى أن ما أضيف من حدائق عامة فى مدينة القاهرة منذ عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٧ يزيد مجموع مساحته عن المائتين فداناً. وقبل ذلك كانت هناك بوادر طيبة بدأت بتحويل موقع عشش حى المحمدى بالعباسية إلى حديقة كبيرة، وبتحويل مبنى دار العلوم بالمنيرة إلى منتزه للحي، كما تم إنشاء الحديقة الدولية بمدينة نصر بمساحة ٥٥ فداناً، وحديقة الفسطاط ٦٠ فداناً، وحديقة مكتبة الطفل ٢٢ فداناً بمدينة نصر، والحديقة الثقافية بمنطقة الحوض المرصود بالسيدة زينب.

كما نالت بعض المناطق المتخلفة عمرانياً نصيباً متواضعاً مما يمكن تسميته حدائق تجاوزاً؛ فأنشئ بحى السلام حديقة بمساحة فدانين، وفي منشية ناصر بمساحة ٨ أفدنة، وحديقة زهراء الحلمية بمساحة ٥ أفدنة، وحديقة مسجد النور خلف شيراتون المطار

بنفس المساحة.. وربما كان هناك عديد من المواقع الصغيرة المتفرقة، زُرعت كمسطحات خضراء ولا تدخل فى معايير الحدائق العامة، بأى حال.

وهذه الجهود قد تفصح عن بدء يقظة الوعى بقيمة ودور الحدائق العامة كمكون أساسى للبيئة العمرانية للمدينة. وبدء الاهتمام بتوزيع المساحات الخضراء والحدائق العامة، على مناطق المدينة المختلفة، وخصوصا المتخلفة منها؛ لتحقيق عدالة التوزيع.

تيارات سلبية وعوائق بيروقراطية:

ولكن معدل إيقاع هذه الخطوات على طريق الإصلاح، لا يتسم فقط بالبطء الشديد إذا قيس بضخامة المشكلات المتراكمة التى تعانى منها قاهرة الخمسة عشر مليوناً، وغيرها من مدن وعواصم الأقاليم. بل يزامن هذا الإيقاع تيارات أخرى فى الاتجاه المضاد، أشد أثراً وأفدح تأثيراً، وتتبلور صور بعضها فى أمثلة لا يكاد يصدقها العقل نورد بعضها نقلاً عن الأهرام الغراء خلال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٨ بوصفها ذاكرة المجتمع، والموضوع يخص "مأساة مزرعة الزيتون بالمعادى" والتى حكم عليها بالسجن خلف الأسوار، والمحكوم عليها بالإعدام عطشاً حتى كتابة هذه السطور.. ولنترك شهادة التاريخ المدونة على صفحات "الأهرام" للأستاذ أحمد بهاء الدين والدكتور يوسف إدريس بوصفهما من قادة الفكر والتنوير فى مصر، يرحمهما الله.

يقول الأستاذ أحمد بهاء الدين فى اليوميات بتاريخ ١٩٨٦/٧/٦:" بدأت منذ أيام مذبحة كبرى جديدة للأشجار تستهدف هذه المرة مائتي فدان كاملة من أشجار الزيتون، إنها مزرعة طره الواقعة عند أطراف المعادى تمهيداً كالعادة لتحويلها إلى مدينة سكنية".

ويسجل أحمد بهاء الدين فى هذا المقال "وأعلن رئيس الدولة شعار أنه لن تُقطع شجرة واحدة بعد اليوم، وعلى مدى سنتين كاملتين ردد كل مسئول وكل خبير وكل خبر صحفى وإعلامى أنه ليس مسموحاً بعد اليوم بتبوير الأراضى الخضراء وتحويلها إلى مبان، بل وصدرت القوانين التى تجرّم هذا العمل".

ويتلقى أحمد بهاء الدين من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائى د.يوسف والي- آنذاك- رداً نشره فى يوميات ١٩٨٦/٧/٩ اخترت منه هذه الفقرات:".. إنى معك فى أن إزالة الأشجار من هذه المساحة أو غيرها لتحويلها إلى مدينة سكنية يعد اعتداء على الأراضى الزراعية.. وأود أن أطمئنكم بأنه قد تم إيقاف الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن.. والمزروعة بها ٨٤ فدان زيتون ومائة فدان للخضر.. وأقدم لسيادتكم خالص شكرى وامتنانى على إثارة هذا الموضوع".

وفى يوميات ١٩٨٧/١/٧ أى بعد ستة أشهر، يعود أحمد بهاء الدين ليكتب فى نفس الموضوع:".. وبعد هذا الشعار الذى أعلنه رئيس الدولة من أنه لن تقطع شجرة واحدة بعد اليوم.. ولكن البيروقراطية المصرية العريقة فى فنونها وتحايلاتها سكتت ستة شهور حتى نُسى الموضوع، وعاد قطع أشجار

الزيتون من جديد. وهذه المرة يقولــون إنهــم يقطعون (شريطاً محدداً) فقط مــن الأشــجار لإقامة مبان سكنية.. ولكن الأرض الصحراوية الصالحة لإقامة المباني على مرمى حجر مــن المكان المرغوب، وأن المزرعة تقــع علــى المكــان الوحيــد الــصالح للزراعــة وســط الصحراء. هناك شركات قطاع عام تقوم بالبناء فعلاً في المناطق الصحراوية الملاصقة".

وينهى أحمد بهاء الــدين "اليوميــات" بأسف "نحن البلد الوحيد الذى يحــول الأرض المزروعة المثمرة إلى صحراء للبناء، وينفــق الملايين لاستصلاح الصحراء". ويتحدث عــن مأساة الديون:" ولن نسدد الديون وهناك نــاس فوق القانون".

وبعد ما يقرب من عامين تروى لنــا "مفكرة" دكتور يوسف إدريس بالأهرام بتاريخ ٣/١٠/١٩٨٨ ما يأتي، تحت عنوان "مذبحــة الزيتون": "أغرب قضية تحدث في بلــد علــى سطح الأرض، هي قيام مجموعة من ضــباط وزارة الداخلية- وبالذات مصلحة الــسجون- بقتل واستئــصال مزرعــة زيتــون ضــخمة مساحتها ١٨٢ فداناً، وفيها مــا لا يقــل عــن ثلاثين ألف شــجرة زيتــون.. وهــى ليــست المحاولة الأولى لقتل تلك الأشجار، فمنذ ثلاث سنوات تقريباً قامت جمعية بناء مساكن ضباط الداخلية والسجون بتقسيم الأرض المزروعــة بالزيتون شرق المعادى إلى قِطع تمهيداً لقَطــع أشجار الزيتون كلها، وبناء عمــارات ســكنية للضباط مكانها. وقامت ضــجة مــن ســكان المعادى تبناها كما قلت الأستاذ أحمــد بهــاء الدين وكاتب هذه السطور. وفي تلك الأثناء لم تكن الحكومة ولا المسئولون قد بلغ بهم ترهل الإرادة وانعدام الهمة إلى هذا الحد المتــدهور؛ فغضِب اللواء يوسف أبو طالب محافظ القاهرة وأمر بإيقاف مشروع ذبح الأشــجار وإحــلال غابات العمارات مكانها. وقام نائــب رئــيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى د. يوسف والي بمنع المشروع تماماً.. وسكت القائمون بالمشروع ليمتصوا الغــضبة التــى حدثت من الدولة ومن الناس، حتى إذا ما تــم امتصاصها عادوا مــن جديــد.. فمــا دامــت الحكومة تحرّم قطع الأشجار الحية، إذن فلنقتل هذه الأشجار في مواقعها، لتصير خُشُباً مسنّدة؛ وحينذاك نقطعها ونقيم المــشروع.. ســتكون الأشجار حطباً، وسيكون قطعُها مباحاً، ولكــى يفعلوا هذا ولكى يتم ذبح هذا الزيتون الذى لــه أربعون عاماً وهو يثمر ويعطى بسخاء، فلابد من خطة لقتله عطشاً.. وفعلاً رفعت مــصلحة السجون الرى عن المزرعة تماماً، وهكذا تنفذ إلى الآن- بطريقة يومية وفعالة مذبحــة قتــل مزرعة الزيتــون عطــشاً، وأيــضاً دون أن يتحرك أحد".

وتمضى الأيام منذ كتابة هذه السطور الحزينة، فتبلغ الآن عشرة أعوام، ولايزال مــا تبقّى من أشجار الزيتــون فــى المزرعــة أو المقبرة الكئيبة، يقاوم الظلم والقتــل البطــيء بالعطش مع الترصد وسبق الإصرار، فهل من إجراء حاسم ينقذ هذه الضحايا؟

ومن محافظة الجيــزة ترتفــع أصــوات الاستغاثة هذه المرة من سكان ميدان المــسجد

الأقصى بمدينة الأوقاف، حيث يوجد مشتل مخصص كحديقة عامة مهدد بالإهدار والبوار بإنشاء مشروعات غريبة ومزعجة لسكان هذا الحى السكني الهادئ.

وهذا الموقع كان قد تعرض للتعدي "بالبلدوزر" فى عام ١٩٧٧ لإقامة نادى لنقابة المهندسين خُصصت له مساحة ١١ ألف متر مربع من الحديقة، وبجهد أهالى المنطقة صدر حكم قضائى ببطلان التخصيص وإزالة التعدى فى عام ١٩٨٠.

ثم عادت الحكومة، فأصدرت قراراً بالتنازل مجاناً عن أرض مساحتها خمسة آلاف متراً مربعاً من نفس الموقع لإحدى الدول العربية لإقامة سفارة عليها.

واستمرت المنازعات والكفاح بين السكان وسلطات الإدارة المحلية سنين طوالاً، حول مصير حديقة الميدان التى تعرضت للاعتداء مرة أخرى، حيث يعرض بعض العباقرة إقامة مشروع مزعج للألعاب الترفيهية والملاهي والذى سوف تتركز فيه عناصر الصخب والضوضاء والتلوث السمعي والبصري فضلاً عن استئصال الخضرة والأزهار وذبح الأشجار.

إن اللجنة الممثلة لسكان المنطقة لا تهدف إلا للمحافظة على هذه المساحة الخضراء بميدان المسجد الأقصى طبقاً للتخطيط الأصلي الموضوع لها، وهى أرض ملك الدولة، ومن حق الشعب أن يتمتع بالحديقة المنشأة عليها، وهم يستغيثون بوزارة شئون البيئة لإنقاذها من منشآت تزيد التكدس وتكتم الأنفاس.

وليس هناك مجال لرصد كامل حالات اغتصاب الحدائق العامة والخاصة، فى طول البلاد وعرضها، لتقوم على أنقاضها غابات الأسمنت ومسطحات الأسفلت؛ لأن سجل السلبيات والسيئات سوف يبتلع ما يمكن رصده من إيجابيات وحسنات.

ولعل أحدث فصول المأساة مشهد اغتيال الحديقة المتحفية الرائعة الخاصة بعائلة الفنان "أحمد مظهر" بالمنصورية، والتى تابع المواطنون عرضاً عنها بالتليفزيون فى "حديث المدينة"، وكيف لم تعطَ الفرصة لنقل الأشجار النادرة الثمينة منها، قبل أن تقتحم البلدوزرات أرض الحديقة تمهيداً لامتداد محور ٢٦ يوليو بالمنصورية!

حدائق وراء القضبان: هذا وتبقى بوابات عديد من الحدائق العامة موصدة، كالأندلس والنهر والحرية.. إلخ، وحتى "قصاصات" الحدائق بالأحياء سجينة، وراء القضبان، موصدة أمام الرواد؛ بدعوى الحفاظ عليها من إساءة الاستعمال. ونحن نتساءل عما إذا كان هذا هو الأسلوب الأمثل الذى استقر عليه الوضع النهائى للتعامل مع الحدائق والمتنزهات العامة؟

نداء ورجاء: إن على الحكومة بكافة أجهزتها المختصة والمعنية بهذا المجال، أن تترك الحل البيروقراطى الوقائى المتحفظ، وتنطلق بخطط عاجلة للتوعية والإعلام وإثارة الوعى لدى المواطنين بالملكية العامة، وتأكيد مسئوليتهم المشتركة فى الحفاظ عليها، وفى مقدمة ذلك الحدائق والأشجار والمتنزهات

العامة؛ حتى يمكنهم الاستمتاع بها ورفع مستوى حياتهم بوجودها.

وقد آن الأوان لنا كدولة أن نضبط إيقاع الخطوات على طريق الإصلاح فى اتجاه التقدم إلى الأمام، وأن نقوي إدراك الجميع بضرورة وخطورة الدور الذى تقوم به الأشجار والحدائق العامة والخاصة فى البيئة والمجتمعات العمرانية بمصر، وأن نمحو وإلى الأبد المفهوم المتخلف باعتبار مواقع الحدائق العامة فى المدن المصرية رصيداً لأراضى فضاء ملك الحكومة، وأن لها الحق في أن تقيم عليها ما تشاء من مبان ومرافق عامة وطرق وكبارى.. إلخ؛ لأنها فى رأى متخذى القرار عبء يكلف الحكومة الصيانة والحراسة ولا عائد اقتصادى من ورائه، كأي رصيد سلعي راكد؟

وعندما كانت مدننا خضراءً، كان نصيب الفرد من مسطحات الحدائق والمنتزهات العامة ما يعادل مثيله فى أرقى العواصم الغربية الآن. ولذلك فإننا بكل القناعة والإلحاح نطلب من الحكومة بذل أقصى الجهود لإحياء ما تبقّى من حدائقنا التاريخية التى كانت يانعة رائعة، عندما كانت مدننا خضراء، والعمل على استعادة مساحاتها وتنسيقها الأصلى، وفى نفس الوقت الاهتمام بنشر المعلومات عنها لتوضيح ما كانت عليه من جمال وثراء وتنوع، وليكن البدء بحدائق القناطر الخيرية وحديقة الأزبكية، لما لهما من موقع خاص فى ذاكرة المصريين وقلوبهم.

وقد آن الأوان لرد الاعتبار للحدائق التاريخية كتراث قومى يجب تسجيله ضمن قوائم الآثار، طبقاً لقرارات هيئة اليونسكو فى شأن التعامل مع الحدائق التاريخية، وخصوصا الملحقة منها بالقصور والمنشآت الأثرية، والتزاما بميثاق فلورنسا لعام ١٩٨٢ الخاص بالحدائق التاريخية.

ولقد آن الأوان أيضًا للالتزام بتفعيل القوانين واللوائح الخاصة بالمناطق السكنية والضواحى، تلك القوانين التى تفرض شروط البناء فيها ترك مساحات محددة للحدائق حول المبانى كى تحافظ هذه المناطق على طابعها وبهائها، فلا تزيد كثافتها السكانية على المعدلات المحددة لها فى التخطيط، فتزيد التكدس وترهق المرافق والبنية الأساسية، وتشيع الجفاء والفجاجة والقبح فى أنحاء المدينة.

وقد آن الأوان لإحياء الدور الغائب للحدائق العامة فى تثقيف الحواس والرقى بالذوق العام للناس بنشر الفنون التشكيلية كالتماثيل والتكوينات الجمالية المركّبة، والفنون التطبيقية كالأوانى والمزهريات والنافورات وتشكيلات الفسيفساء، وكذلك نشر الفنون التعبيرية كالموسيقا والغناء والفولكلور؛ فيتكامل جمال الطبيعة بفنون الإنسان، فيرقى الذوق العام ويرق الشعور والإحساس وتختفى العدوانية من سلوك الناس.

وقد آن الأوان أيضًا لإطلاق الطاقات والأفكار الخلاقة لدى العامة وإثارة اهتمام المواطنين بنشر الزهور والرياحين ونباتات الزينة، فى أنحاء المدينة، بوضع الأصص التى

تحتويها بالنوافذ والشرفات، ومداخل المنازل والعمارات، وعلى أسطحها.. بعد اتخاذ الاحتياجات اللازمة لعزل الأسطح من تأثير تسرب المياه.

وبذلك تختفى أكوام المخلفات والقاذورات من فوق رؤوس العمارات وواجهاتها لتحل محلها أحواض الزهور ومظلات النباتات المتسلقة، فتكتسى المدينة بغلالات خضراء يانعة تعكس الفكر والذوق الذى يسود العالم المتحضر اليوم بما يسمى بـ"العمارة الخضراء".

فهل تعود لنا مدننا كما كانت منذ ما يزيد على قرن من الزمان مدناً خضراء؟ وهل ننجح فى إنقاذ ما تبقى من حدائقنا التاريخية من التآكل والاندثار؟ وهل نكون جادين فى الالتزام بتطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء "رقم ٢٦٠٣ لعام ١٩٩٦" القاضى بحظر إنشاء مبان، أو إقامة أعمال فى المساحات الخضراء التى يحوزها الجهاز الإدارى للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة، وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام؟؟

وقد حدد هذا القرار المساحات الخضراء بكافة الأراضى الزراعية والحدائق والبساتين، وسائر المسطحات الخضراء المملوكة أو المخصصة للجهات المذكورة بالقرار، أو التى فى حيازتها بأية صفة كانت، والواقعة داخل كردون المدن والقرى المعتمدة. كما يحظر توسيع أو تعلية أى مبان أو أعمال قائمة بالفعل على الأراضى والمساحات المشار إليها، ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إصدار أى ترخيص بشأن ما ذُكر.

وأعود، فأقول إنه قد آن الأوان لنأخذ موضوع الحدائق العامة والمجتمع مأخذ الجد والالتزام بصرامة التنفيذ، حفاظاً على البيئة وعلى صحة المواطنين، والارتقاء بجودة الحياة.



٥ – ٣

نداء إلى الأيادي الخضراء

غريبٌ هذا الإنسان؛ يمنحه الله صديقا يحنو عليه، ويجود عليه بالفائدة والخير، وفي المقابل لا يسلم من شروره، أو ينجو من اعتداءاته؟!

فمنذ بدء الخليقة كانت النباتات صديقة للإنسان ومكونا مهمًا من تاريخ البشرية، حيث وفرت له الطعام والملبس والمأوى والدواء والعلاج وأدوات الطقوس والعبادات.

ولكن الإنسان قائد عمليات الاستهلاك والإهلاك على الأرض، لا يكتفى بما يجنيه من فوائد النباتات، بل يقوم بلا وعى منه بالتعدى على الغطاء الخضرى للأرض، فتسقط أشجار الغابات ضحايا للتوسع العمرانى العشوائى، والانفجار السكانى المدمِّر، وتنزاح الخضرة أمام جحافل الأسمنت والأسفلت، وتنكمش المراعى والحدائق بتآكل التربة والتصحر والتلوث البيئى ومبيدات الحشرات والأعشاب، والحصاد الجائر.

غريب هذا الإنسان الذى بدأ حياته على الأرض وهو يكافح ليحمى نفسه من غوائل الطبيعة وعادياتها، وها هو بعد آلاف السنين يضطر إلى حماية الطبيعة من غوائله كى يستطيع أن يعيش!!

فقد أصبح من المحتم عليه أن يعيد التوازن المفقود إلى النظام البيئى فى مجتمعاته البشرية، بالحفاظ على النباتات وتوفير المسطحات الخضراء بالقدر الكافى داخل النسيج العمرانى للمدن التى يُنشِئُها، ولم تعد الخضرة المتمثلة فى الحدائق العامة رفاهية وترفا تجميليا، ولكنها مكون أساسى من مكونات المجتمع العمرانى، وعنصر حيوى من عناصره للأسباب الآتية:

- ترتبط النباتات بحياة الإنسان وصحته البدنية والنفسية واقتصادياته، فهى مصدر مهم لغذائه وكسائه ومسكنه، فضلا عن تحديد مستوى حياته من الرفاهية والتحضر.

- المسطحات الخضراء تكافح أخطار آليات الحضارة الحديثة بتكنولوجياتها ومنتجاتها، فتنقِّي الهواء المحيط بها بامتصاص الغازات الكربونية، وحجز ذرات العوالق والعوادم، وإطلاق الأكسجين، وهى بذلك تهيئ الأجواء الصحية للإنسان والحيوان.

- الكتلة الخضراء للأشجار تخلق نطاقا حاجزا يقى من الضوضاء المنبعثة من المصانع فى أطراف المدن، ومن حركة المرور داخلها مما يؤثر بالخير على النواحى الفسيولوجية والسيكولوجية للإنسان.

- حزام الأشجار الباسقة حول التجمع العمرانى يعمل كمصدات للرياح، فتنقى هواء المدينة من الأتربة، فضلا عن إيقاف زحف الرمال.

- للمسطحات الخضراء والأشجار فى المدينة أكبر الأثر فى تحسين ظروفها البيئية، حيث إنها تساعد على تلطيف الجو فى الصيف وتنظيم الرطوبة، وتشتيت الروائح الكريهة والغازات الضارة وإطلاق الروائح الزكية، كما أنها تحجب المناظر غير المرغوب فيها، وتشكل (لاندسكيب) يجمّل مجال الرؤية البصرية.

• للحدائق العامة داخل نسيج المدينة العمرانى، تأثير عظيم على سلوكيات ساكنيها حيث تنقل لهم جمال الطبيعة إلى داخل غابات الأسمنت ومسطحات الأسفلت، فتهدئ الأعصاب الثائرة وتحد من السلوك العدوانى وتخرج الإنسان من البيئة القاسية التى هى من صنعه إلى البيئة الحانية من صنع الخالق عز وجل.

وكانت القاهرة فى الزمان القريب أى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى منتصف العشرين، مدينة خضراء تنتشر فيها الحدائق والمتنزهات العامة، وتحظى فى هذا المجال بأكبر قسط من اهتمامات حكام مصر، وبينما كان تعداد سكانها يتزايد من ثلث المليون أيام إسماعيل إلى المليون وربع فى مطالع القرن العشرين، إلا أنها كانت تتمتع بمجموعة من أجمل حدائق العالم فى ذلك الوقت. وقد استمرت العناية بها حتى منتصف القرن الماضي، ثم بدأ الحال يتغير، ويُنظَر إلى مثل هذه المجالات بعدم تقدير أو اهتمام، ثم تطورت الأمور إلى الأسوأ تدريجيا حتى وصلت إلى ما هى عليه من التردى!

إن الأمثلة عديدة لما تعرض له ميراثنا الرائع من الحدائق التاريخية بالإهمال والإهدار، أو بالتشتيت والتفتيت، أو بالإزالة الكاملة. وليس هنا مجال لسرد شامل لتلك المآسى..

وإن كنا قد أشرنا سريعا إلى بعضها فيما سبق، إلا إننا لا نستطيع أن نغض الطرف عما حدث لحديقة الأزبكية بسبب وضعها الخاص فى قلب العاصمة، فقد شق امتداد شارع ٢٦ يوليو صدرها بعملية قاسية فى عام ١٩٥٤ وتآكلت أطرافها تحت وطأة مجموعة عجيبة متنافرة من المبانى الحكومية تمثل قمة التلوث البصرى معماريا وعمرانيا، وقد تكاملت المأساة ببناء جراج متعدد الأدوار فى طرفها الجنوبى الشرقى ويوازيه جراج آخر ضخم الحجم قبيح المنظر يحتل مكان أوبرا القاهرة التى احترقت فى السبعينيات. وقد تم تطويقه من الجانبين بمطالع ومنازل كوبرى الأزهر العلوى، فطغت هذه المجموعة المنفِّرة على ساحة ميدان الأوبرا، وضاعت حديقتها ونافورتها وتمثالها (تمثال "إبراهيم باشا") فى صخب الضوضاء والتلوث البصرى!!

ولم يقتصر انحسار الحدائق واختفاء اللون الأخضر على الأماكن العامة والساحات المفتوحة، بل عمّ الإهمال والإهدار حدائقَ القصور التى تحولت إلى فنادق، أو مدارس أو مؤسسات إدارية، حيث زرعت غابات الأسمنت بدلاً من الأشجار، وحلت مسطحات الأسفلت مكان مسطحات النجيل والخضرة وجفت نافورات المياه، واختفت أحواض الزهور.

لقد انكمش نصيب الفرد فى قاهرة الخمسة عشر مليون مواطن إلى ما لا يزيد عن ٨٠ سنتيمترًا مربعًا من المسطحات الخضراء أى ما يزيد قليلاً على مساحة ورقة الكتابة، بينما يتراوح نصيب الفرد فى العواصم والمدن الكبرى كباريس ولندن وسان بطرسبرج ("لينينجراد" سابقا) وبكين وغيرها

لما يزيد عن ثمانية عشر مترا مربعـــا، وفـــي بعض العواصم العربية يتراوح نصيب الفـــرد بين عشرة وأربعة عشر مترا مربعـــا، وفـــي مقدمتها مدينة الرياض رغم ظروفها المناخيـــة الصحراوية التي نعرفها.

لقد نظر الجهل النشيط إلـــى حـــدائقنا العامة التاريخية، على أنها أراضيَ فضاء ملك الدولة، ومخزون سلعي راكد، يبني عليها متخذ القرار ممن يشاء ما يشاء، وحين يشاء!!

وفي مثل هذه الظروف التـــي تبعـــث على اليأس والاكتئاب ومض بصيص أمل في تحسين الأحوال وتصحيح الأوضاع، فقد بدأت وتوالت مؤشرات طيبة في الآونـــة الأخيـــرة تمثلت في تحويل موقع عشش حي المحمـــدي بالعباسية إلى حديقة جميلة وتحويل أرض مبنى دار العلوم بالمنيرة إلى منتزه للحي وتم إنشاء الحديقة الدولية بمدينة نصر وحديقـــة متحـــف الطفل بمصر الجديدة ويجري التخطيط لتحويل موقع سوق روض الفرج إلى حديقة عامة.

وينصرف نشاط هيئة نظافة وتجميـــل القاهرة إلى مواقع أخرى صغيرة ومتفرقة هنا وهناك زرعت كمسطحات خضراء، ولكنها لا تدخل في معايير الحدائق العامـــة بـــأي حـــال وخصوصا أن سلوكيات الجمهور فرضت على الهيئة أن تحيط هذه المزروعـــات بـــسياجات عالية، فأصبحت قصاصات حـــدائق مـــسجونة خلف القضبان!!

أيتها الأيادي الخضراء التـــي امتـــدت لتعيد لمدننا نضرة الحياة.. بكل الود والتقـــدير نحيي عودة الوعي ببدء هذه الانطلاقة، ولكننا نحس بأن المشكلة أضخم وأصعب مـــن ذلـــك بكثير، بعد أن تفاقمت بالإهمال وبلادة الحـــس وانعدام الوعي بالحاجة إلى الحـــدائق العامـــة والخلط في التقييم بـــين اعتبارهـــا عناصـــر ضرورية للحياة ومكونات أساسية للمجتمعـــات العمرانية أو أشياء ثانويـــة لمجـــرد التـــرف والرفاهية والتجميل، وامتدت الغيبوبة إلى عدة عقود.

أيتها الأيادي الخـــضراء، لقـــد حـــان الوقت لمعالجة المشكلة بخطة اقتحام للـــروتين بكافة صوره ومـــشكلاته الإداريـــة والماليـــة والاجتماعية. ولابد من تبنّي خطـــة طموحـــة متكاملة على مراحل، تهدف في النهايـــة إلـــى توزيع المساحات الخضراء والحـــدائق علـــى مناطق المدينة المختلفة والمتخلفـــة؛ لتحقيـــق عدالة التوزيع داخل النسيج العمراني، ورفـــع نصيب المواطن منها إلى مثيله من معـــدلات العالم المتحضر، وذلك جدير بنـــا مـــع بدايـــة القرن الحادي والعشرين، وكلنا أمل في مستقبل أكثر إشراقا.



الباب السادس

البحث عن الجوهر الضائع .... الطابع

مقـدمة:

١- مشكلات النمو والتنمية:

سال كثير من المداد علـى الـصفحات، لتقدم الدراسات وتخرج البيانات مركِّزةً الضوء على هموم النمو الجـامح، والتنميـة المكبلـة بالأعباء فى مصر. ولكننـا سـنجتزئ مـن الصورة الزاخـرة بالمـشكلات الاقتـصادية والاجتماعية والحضارية ما يخـص الجانـب العمرانى فى المجتمعات الجديدة، وربما كـان من المفيد لتأصيل البحـث، اسـتعارة بعـض البيانات ذات الدلالة فى هذا المجال:

إن النمو السكانى فى مصر، لا تزال معدلاتـه الضاغطة على برامج التنميـة، تطفـر فـى تصاعد، كما يلى:

- تضاعف عدد سكان مصر فى الفتـرة ما بين عاميّ ١٩٤٧، ١٩٧٧ من ١٩ مليون نسمة إلى ٣٨ مليون نسمة.
- قفز هذا العدد فى تعـداد ١٩٨٣ إلـى حوالى ٤٦ مليون نسمة، ثم إلـى ٤٨ مليون نسمة فى تعداد عام ١٩٨٦.
- يتراوح تقدير عدد السكان عام ٢٠٠٠ ما بين ٦٨,٩ مليـون نـسمة، ٧٢,٩ مليون نسمة.(١)

وتبلغ الزيادة الـسكانية الـسنوية حـوالى مليون ونصف المليون مولود جديد.

هذا وتتسم رقعة مصر بخصائص جغرافية وطوبوغرافية وديموغرافية تسبب لها الكثيـر من المشكلات التى تبطئ سير خطط التنميـة والتعمير، وتزيد مـن تكلفتهـا. إذ أن الحيـز العمرانى المحدود والمقدر بحوالى خمسة فـى المائة من مساحة مصر الكلية (حوالى مليـون كيلو متر مربعا) ينحصر أساسا فـى شـريط وادى النيل ودلتاه.

وأصبح هذا الحيز ينـوء بثقـل الكثافـة السكانية الحالى، ويعجز بالتالى عن اسـتيعاب المزيد عاما بعـد عـام، وخـصوصا سـكان الحضر، فقد بلغوا وحدهم ما يقرب من خمسة وأربعين بالمائة من سـكان مـصر. وتبـرز القاهرة كمثال صارخ لذلك، فقـد قفـز عـدد سكانها من مليونيّ نسمة إلى مـا يزيـد عـن خمسة عشر مليونا فى أقل من عشرين عاما.

هـذه الظاهرة التى بدأت مؤشراتها تلـوح وتلح من زمن ليس بالقريب، كـان يجـب أن تتنبه الدولة إلى ما تجابهه الآن من مـشكلات النمو المنفلت الذى تنطوى أمامه تنمية منهَكـة بالديون، والأعباء.

٢- متطلبات الإسكان وسوء توزيع السكان:

ولا يضارع أزمة الإسكان المتمثلة فى عدم توازن المتاح إلى المطلوب من المساكن، إلا سوء توزيع السكان على خريطة مصر، بل إنهما يتضامان كشقّي الرحـى التـى تطحـن حياتنا.

ومنذ تقدمت الدولة لتحمل على عاتقها توفير المسكن اللائق للمواطن، حتى جرفتهـا سيول التزايد السكانى العارم، فشـقت هوّة بين

(١) جاوز تقدير عدد السكان فى مطلع عـام ٢٠١٠ الثمـانين مليون نسمة.

المعروض والمطلوب. وكان لابد للدولة أن تقيم الموقف، فتعيد النظر إلى الإمكانات والطاقات الكامنة فى القطاع الخاص لتحفزها للخروج إلى الساحة بدور فعال، بعد أن عرقلتها قوانين الإسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر.

فقد كان ما يبنيه القطاع الخاص فى السابق لسد الاحتياج الشخصى أو للاستثمار، ما يعادل خمسة وتسعين بالمائة من مجموع ما يُبنى سنويا من مساكن على مستوى الجمهورية كلها.

ونعود فنسلط الضوء على الضوء الآخر من المشكلة، وهى سوء توزيع السكان ليتضح لنا مدى غرابة الصورة:

- أن الكثافة السكانية فى مدينة القاهرة تقدر بحوالى ٢٨٢٨٥ شخصًا/ كم٢.

- وفى محافظة مطروح تقدر بحوالى ٠,٥شخص/ كم٢.

- وفى محافظة الوادى الجديد تقدر بحوالى ٠,٣شخص/ كم٢.

- وفى محافظة البحر الأحمر تقدر بحوالى ٠,٤شخص/ كم٢.

- وفى محافظة سيناء (شمالية وجنوبية) تقدر بحوالى ٣,٣ شخص/ كم٢.

- وفى منطقة بحيرة السد العالى، تكاد تكون لا أحد. وهكذا، فإن التكدس الخانق فى الحضر يقابله فضاء رحيب، بل رهيب فى الصحاري، التى تكاد تكون شبه خالية من السكان برغم توافر مقومات الحياة المعقولة فيها، وتواجد الثروات الطبيعية التي تحقق إمكانيات التنمية الزراعية والصناعية والسياحية بها.

هذا التناقض الصارخ فرض توجها لا بديل له، ولا غنى عنه، وهو الانطلاق بالمجتمعات الجديدة إلى مناطق للتعمير على التخوم الصحراوية المباشرة للرقعة الزراعية العتيقة التى ورثناها عن أجدادنا، وعشنا عليها عبر القرون، أو الانطلاق إلى صحراء الله الواسعة حيثما تيسر الاستصلاح والاستزراع والاستقرار.

٣- المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة:

بعد أن حققت وزارة التعمير المهمة القومية العاجلة التى أنشئت من أجلها بإعادة تعمير مدن القناة بعد نصر أكتوبر المجيد، كان لابد أن تتصدى لأكبر مشروع قومى استيطاني لحل مشكلة الإسكان، وفتح منافذ جديدة لإعادة توزيع السكان. وقامت الوزارة بتقسيم رقعة مصر إلى أقاليم تخطيطية، هى:

إقليم القاهرة الكبرى- إقليم الإسكندرية والساحل الشمالى الغربى- القناة وسيناء والساحل الشمالى الشرقى- البحر الأحمر أو الصحراء الشرقية- الوادى الجديد أو الصحراء الغربية- إقليم جنوب الوادى.

وحددت محاور للتنمية العمرانية خارج الكتلة السكانية فى الوادى القديم، وفقا لخطط مدروسة وأهداف مرحلية للتنفيذ كما يلى.

- محور الوادى الجديد.
- محور الساحل الشمالى الغربى.
- محور ساحل البحر الأحمر.

- منطقة سيناء بسواحلها.

- منطقة بحيرة السد العالى.

وبعد الدراسات وإعداد التصميمات خرجت إلى الوجود مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة كمركز للجذب السكانى، وظهرت على خريطة مصر مدن الجيل الأول: العاشر من رمضان- ١٥ مايو- السادات- ٦ أكتوبر- برج العرب الجديدة- الصالحية- النوبارية الجديدة. وتبعتها مدن الجيل الثانى: دمياط الجديدة- العبور- بدر- بنى سويف الجديدة- المنيا الجديدة. ثم مشروعات للقرى الزراعية وتوطين البدو، والمجتمعات السياحية بسيناء وساحل البحر الأحمر- والساحل الشمالى وجنوب الوادى بمنطقة بحيرة السد العالى، وجميعها فى مراحل النمو والتطور.

٤- تقييم التجربة:

تتعدد مقاييس تقييم التجربة وتتباين زوايا الرؤية لها وتركز الدولة من ناحيتها بصفة خاصة على ما حققته المجتمعات العمرانية الجديدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، مثل:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية فى الرقعة القديمة المنتجة.

- إضافة موارد جديدة للاقتصاد القومى زراعيا وصناعيا وسياحيا.

- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وفتح فرص عمل جديدة.

- تفتيت التقوقع السكانى والانتشار كهدف للتعمير والدفاع القومى عن الأرض.

وقد تأكد هذا التقييم فى خطاب رسمى موجه إلى "مؤتمر اتحاد المعماريين المصريين الرابع" المنعقد فى القاهرة عام ١٩٨٨، جاء فى بعض فقراته:" لقد أثبتت تجربتنا فى إقامة المجتمعات الجديدة فى مصر مردودها الاقتصادى على الدخل القومى، وأن التقييم المنصف لتجربتنا يتطلب النظر إلى تجارب الآخرين، حتى بين الدول ذات الأوضاع والإمكانيات الاقتصادية الأفضل. فكلنا يعرف الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر التى تجدد كل مقومات بنيتها الأساسية.

إن التجمعات لا تنشأ بين يوم وليلة، ولكنها تتشكل بمقوماتها السكانية والاقتصادية والسكنية فوق بنية أساسية فى ضوء مخططات هيكلية وتفصيلية. وكل ذلك يحتاج إلى وقت والى تحولات سلوكية واجتماعية تستغرق وقتا وجهدا لإحداثها، دون آثار جانبية، ومع ذلك وبكل المقاييس فهى تجربة ناجحة تغير من خريطة مصر وستذكرها الأجيال القادمة كتجربة رائدة فى مجال إعادة البناء وتوزيع السكان

ومع أهمية هذه الأهداف الاستراتيجية العظيمة التى نرجو أن يتكامل تحقيقه مع الوقت والتنمية والتطور، إلا أنه لا ينبغى ونحن فى خضم التجربة أن تتوه عنا الصورة الجمالية لوجه مصر الحضارى الذى لابد أن يتمثل فى طابع وخصوصية لكل مجتمع جديد".

٥- الوجه الآخر للتقييم:

إن كان البيت أطول عمرا من بانيه، فما بالنا والمجتمعات الجديدة التي ننشئها الآن وتشكل بيئة عمرانية من صنعنا، يعيش فيها أبناؤنا وأحفادنا إلى ما شاء الله لها البقاء. فبعد مرحلة الاندفاع في معركة التشييد والبناء التي اقتضتها ظروف مصر وطبيعة المرحلة، بدأنا في التقاط الأنفاس، وقفزت إلى دائرة الضوء بل إلى ميزان التقييم إشكالية الكم أم الكيف!

ويبدو أن الانطباع السائد لدى الكثيرين أن عامل "الكم" كان له ولايزال الدور الحاكم والحاسم فيما تم من إنجازات حتى الآن. وقد يكون لذلك مبرراته وظروفه الضاغطة، ولكن حان الوقت كي نأخذ أيضا عنصر "الكيف" في الاعتبار، وأن نتلمس الطرق إلى تحقيقه بعقلانية واعية بما يقتضيه ذلك من دراسة علمية وأعباء مادية وتنظيمية.

٦- آراء حول مسألة الطابع:

إن تحقق الطابع للمجتمع العمراني، أو المدينة ينبع أولاً من الفكر التخطيطي لها ثم تأتي المنشآت التي سوف تقام على هذا التخطيط؛ فتجسم الإطار أو البيئة التي هي من صنع الإنسان، والمقامة في أحضان البيئة الطبيعية من صنع الله عز وجل. ولكل بيئة طبيعية ظروف ومتطلبات بل ومحددات. ولنترك الطابع التخطيطي مؤقتا ونستطلع النظرة المناهضة لقضية الطابع المعماري التي تتركز فيما يلي:

- إن إثارة هذه القضية الآن هو من قبيل النزوات المعمارية والترف الفني الذي لا تتحمله طبيعة المرحلة.
- ليس لها هدف وظيفي أو مردود مادي على المنتفعين.
- أن تحقيقها عبء مالي يضاف إلى التكاليف.

ويدعم هذه النظرة مبرران أساسيان، هما عنصر السرعة وعنصر الاقتصاد:

- فالسرعة تعني اختصار وقت التصميم المعماري والموصفات الإنشائية بتطبيق النماذج النمطية السابق إعدادها بواسطة الأجهزة المركزية والجاهز دائما تحت الطلب.
- والاقتصاد يعني استعمال نفس طرق الإنشاء ونفس نوعية المعدات بنفس جهاز المقاولات للقطاع العام وربما بنفس مواد البناء أيضا.

وبهذين العنصرين تسهل السيطرة على تكلفة إنشاء الوحدات السكنية التي تمثل الكم الأكبر من مباني المجتمعات العمرانية الجديدة ومن ثم التحكم في عامل الوقت وتنظيم مراحل التنفيذ.

٧- تأكيد الوعي بخصوصية المجتمع:

ومع ذلك، فإن هناك لحسن الحظ عودة صريحة وقوية إلى الوعي بخصوصية المجتمع، وبضرورة تأكيد بيئته العمرانية وطابعها المعماري، تتضح في خطاب وزير التعمير في المؤتمر السابق الإشارة إليه..."إن مسئولية تشكيل بيئة الإنسان تعني وتستلزم الوعي بالمجتمع وملامحه وإمكاناته،

باحتياجاته وتطلعاته، بثقافته وأبعاده التاريخية والحضارية".

"إن إعادة تشكيل بيئة الإنسان يمكن صياغتها باعتبارها التحدى الأساسي الذى يواجه المعمار والتعمير بالتركيز على بعدين أساسيين:

البعد الأول: المشاركة وهى الأمر الذى يعنى وبالتحديد فى مجال العمارة والتعمير المعايشة الحقيقية، وأن المعمارى هنا شريك ومشارك للجماعة والمجتمع فى بحثه عن التعبير الأمثل لاستيفاء حاجاته المادية والروحية.

البعد الثانى: فى عملية صياغة مسئولية المعماري، وهو الوعى بخصوصية المجتمع، واحتياجه إلى التعبير عنه وتأكيد وتعميق مفهوم هذه الخصوصية. وهذا البعد والمفهوم ينطلق من القناعة الأكيدة بأن العمارة والتعمير، هما مرآة صادقة للثقافة المحلية بأبعادها المادية والروحية. وهو الأمر الذى يبرر ويؤكد أهمية الطابع المعمارى والعمرانى لنتاج المعماريين والعمرانيين.. الطابع الذى يعكس ملامح الجماعة والمكان، ويضم فى أعطافه غنى التجربة التاريخية وأصولها ذات القيمة.

و"الطابع" من هذا المنطلق ليس غطاء أخيرًا، يضاف إلى النتاج المعمارى أو العمرانى، وليس استعارة ساذجة من الأصول التراثية أو ملامح العمارة المحلية، ولكنه تعبير عن التركيبة الفنية التى تضم المجتمع والمكان والتاريخ..".

فإذا كان هذا هو الموقف المعلن لتوجهات الدولة، فلابد وأن يصحب ذلك التزام بوضع هذا التوجه موضع التنفيذ بالنسبة للأطراف الثلاثة، وهي: صاحب القرار- المعمارى والمخطط العمرانى- المنتفعون من عامة الناس. فهذا يعني بالنسبة لصاحب القرار إدراك وإبراز للفروق الحساسة بين مجتمعات مختلفة تنشأ فى مواقع متباينة على خريطة مصر، وتمثل كل منها تركيبة خاصة معقدة، لا تصلح للتعامل معها مبادئ الحلول النمطية الجاهزة والتعميم. أما بالنسبة للمعمارى والمخطِّط العمرانى فهذا يمثل إثارة وشحذا لمدركاتهما الأساسية بأن العمارة والعمران، هما التشكيل النهائى للوعاء الذى تنمو فيه الحضارة، ويعيش فيها الإنسان مستوفيا حاجاته المادية ومتطلباته الروحية والعقائدية.

ويعنى هذا الوعى بالنسبة للمنتفعين من عامة الناس إحساس بالانتماء والاندماج، وشعور أصيل بالمشاركة فى مجتمع تتحقق فيه الرغبات المشروعة، وتجاب فيه المتطلبات الحياتية، وتنطلق فيه الطاقات الإبداعية، ويسيطر عليه الأمن والأمان؛ فتتحقق فيه خصوصية الإنسان والمكان.

وكى نرد القضية إلى أصولها بالنسبة للطابع والخصوصية، فلابد أن نرجع إلى المنظومة الثلاثية الممثلة فى "الإنسان- المكان- التاريخ" والتى لابد أن تتكامل كى ينشأ مجتمع عمرانى ذي طابع وخصوصية.

فالمكان بلا إنسان ولا تاريخ يساوى طبيعة بكر عذراء. والإنسان والمكان بلا تاريخ، يعنى لا طابع ولا خصوصية. والمكان والزمان بلا إنسان يعنى لا تاريخ.

فإن كان الزمان هو التوقيت فالتاريخ هو بصمة الإنسان على المكان وهو البوتقة التى تنصهر فيها تجربة الإنسان مع الزمان فى المكان فينتج عنها سبيكة هى الطابع والشخصية.. وفى هذه النقاط السابقة بالذات، يكمن غياب الطابع بمفهومه الصحيح والأصيل، من المجتمعات العمرانية الجديدة.

واستطرادا لتداعى الخواطر، نقول إن المجتمعات العمرانية الجديدة، هى كيان مادى يسبق ظهوره الكيان الإنسانى الذى سيحتويه. ومن ثم، فلا بصمات لطابع أو بلورة شخصية لكيان لم يوجد بعد!

٨- النموذج النمطي وشخصية الفرد في المجتمع العمراني:

يتعرض التصميم النمطى للمساكن للنقد الشديد، وخاصة إذا عمم تنفيذه بالمواقع المختلفة والبيئات المتباينة على محاور التنمية العمرانية، ويحمله الكثيرون الجانب الأكبر من المسئولية فى انعدام الحيوية والجاذبية للمجتمعات الجديدة.

وفى هذا المجال لا نستطيع أن نجارى مثاليات المعمارى الأستاذ حسن فتحى، عندما اعتبر أن تعميم نماذج الإسكان لكل الناس هو تجاهل لخصوصية الفرد، بل ومساس بإنسانية الإنسان. فعند قيامه بتصميم بيوت القرية، وقف بثبات ضد مبدأ تعميم النموذج النمطى.

وفى ذلك يقول:" إن صانع الأحذية الخاص يعطى كل الاهتمام، ليفصل حذاء يلائم قدم العميل تماما، أما صانع الأحذية لمجندى الجيش فليس عليه إلا أنه يكرر مقاسات الأحذية طبقا للمتوسط، وعلى المجند أن يلائم قدميه بقدر الإمكان على أقرب مقاس.. وهكذا فى قرية القُرنة كان أمامى مجتمع حى بجميع مكوناته، وكان عليّ أن اختار بين أن أضغطه فى عدة بيوت نمطية التصميم محدودة التنوع؛ ليمر بتجربة المعاناة والألم، مثل الذى يحس به المجند عند ملائمة قدميه على الحذاء النمطى.. أو أن أدرس متطلبات كل حالة على حدة، وأحترم إنسانية الإنسان".

وقد يقال إن هذا التوجه صحيح، وممكن فى حالة تشييد قرية لمجتمع محدود العدد، يمكن التعامل معه على مستوى الأفراد، ولكنه غير ممكن فى حالة المجتمعات الكبيرة.







مللٌ معماري وعمراني

اجتياح النماذج النمطية: ضياع للطابع والشخصية.

ولذلك فإن التصميمات النمطية لمبانى الإسكان لا يمكن استبعادها تماما فى كل الحالات، وإنما يجب الاقتراب من هذا الأسلوب كحل عملى بدراسة متأنية لظروف كل مجتمع على حدة، ولخصائص الموقع وموارده الطبيعية وموقعه الجغرافى.

وبذلك تتعدد النماذج النمطية لتلائم الظروف المناخية ولمواد البناء وأساليب الإنشاء المحلية وللتكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع السكانى، وخلفيته وتراثه من عادات وتقاليد.

٩- منابع الأصالة واستلهام الطابع:

إن التقييم الموضوعى لمعظم الدراسات التى قامت عليها مشروعات التخطيط العمرانى للجيل الأول من المدن الجديدة مبنية فى الأغلب على أسس ونظريات التخطيط الأكاديمية، المعمول بها فى مدن العالم الغربى، وفى إطار مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والحضارية المعروفة، وما تحكم علاقاته الاجتماعية من عادات وتقاليد تتباين فى غالبيتها مع ما يقابلها فى بلادنا.

ومن ثم، فإن ارتكازنا الكامل على نتاج الفكر التخطيطى الغربى كأساس مرجعى لمجتمعاتنا العمرانية الجديدة هو مجافاة لطبيعة الأشياء، واستبعاد لبصمة الطابع والخصوصية.

وعلينا أن نتأمل ما لدينا من منابع الأصالة المحلية ونفحص الرصيد القومى من الخبرات والمبادئ التصميمية الماثلة فى بيئات مصر الجغرافية المختلفة، والتى لا تنال من المتخصصين الاهتمام الكافى أو الدراسة الجادة، بل ولا يكاد أغلبهم يحسون بوجودها أصلا.

١٠- بعض أسس التصميم الحضري في البيئات المصرية:

إن للمدينة المصرية التاريخية طابعها ومميزاتها المعمارية والعمرانية المتفردة، حيث تمثل الحارة وما حولها ما يقابل وحدة الجوار "Neighbour hood" فى النظرية الغربية للتخطيط. وهى فى الواقع وحدة تخطيطية واجتماعية فى نفس الوقت، وكانت أساسا للتصميم الحضرى لبيئتنا العمرانية.

إن فلسفة الجيرة فى وحدة الجوار بمدننا، تعنى التقارب والانتماء الحميم والتكامل الاجتماعى بين الأفراد، وليس مجرد المشاركة العددية فى الخدمات العامة، مثل المدرسة أو روضة الأطفال التى هى نواة وحدة الجوار فى نظرية التخطيط الغربية.

وإذا كانت سعة المدرسة هى التى تحدد حجم وحدة الجوار فى التخطيط الغربى، فإن حدود وحدة الجوار فى المنظور الإسلامى تبلغ أربعين دارا فى الاتجاهات الأربعة يتوسطها المسجد الصغير، وبهذا الافتراض يمكن أن تحدد وحدة الجوار بعدد مائة وستين دارا فتصبح الكثافة السكانية لوحدة الجوار والمقدرة بثمانمائة فرد بمثابة المتوسط العددى الأساسى لتكوين الحى السكنى والذى يتكون بدوره من مضاعفاتها.

وتمتد خدمة الحى المتنوعة بالمفهوم المعاصر بطول القصبة الرئيسية التى تتفرع منها مجموعات الحارات على أن يحكم كل ذلك الموائمة بين مساحة المواقع، وعدد السكان تبعا لمعدلات الكثافة المثلى.

ولا نريد أن نستطرد فى بحث هذه الموضوعات التخصصية إذ ليس هذا مجالها، وتكفى الإشارة إلى الدراسات الحديثة المستفيضة فى هذا المجال، وقد نشر آخرها فى موسوعة علمية أصدرتها "منظمة العواصم والمدن الإسلامية" فى عام ١٩٩٠ باسم "أسس التصميم المعمارى والتخطيط الحضرى فى العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة- القاهرة.

وقد انتهى فيها مؤلفا هذه الموسوعة وهما "مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية" و"مركز إحياء تراث العمارة الإسلامية"، إلى استنباط أسس ومعايير التصميم الحضرى الملائمة لمجتمعات المدينة الإسلامية المعاصرة.

أما فى البيئات الصحراوية وفى مجتمعات جنوب الوادى، وعلى الساحل الشمالى فلدينا أروع الأمثلة لتخطيط القرى والمنتجعات بنسيجها العمرانى المتضام ودروبها الموجهة للحماية من قسوة العوامل الجوية وتأمين المجتمع من الغرباء، وعمارتها النابعة من تربة البيئة وتراثها. وكل ذلك يقدم أسسا مرجعية للتوجه الصحيح والفكر المنطقى والطابع الأصيل.

ولعل المراحل التالية لتنمية وتطوير الجيل الأول من المدن الجديدة، يتيح الفرصة لتجربة مدخل آخر لمعالجة تخطيط الأحياء الجديدة بها، وما ينشأ عليها من مبان للسكن، أو الخدمات، أو الإنتاج بأنواعها.

هذا وهناك جانب آخر من مقومات الطابع، وهو الإنسان بما يملكه من غريزة التعمير وحب البناء والتملك، فقد أثبتت ظاهرة الإسكان العشوائى التى تفشت بسرعة مذهلة على هوامش الحضر قدرة الناس على اقتحام مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم حتى ولو بالالتفاف حول القانون. وقد استطاعوا تمويل وتنفيذ أكبر عمليات الاستيطان العشوائى فى مصر وعلى أراضى لا تستثمرها الدولة بأسلوبهم الخاص فى التعامل والارتباط، وبطرقهم الفعالة فى التنفيذ، وإن كانت نتائجها على العمران مؤسفة وخطيرة لغياب الإرشاد والإشراف الفنى والتصميم الهندسى، واحترام استعمالات الأراضى.

وقد آن الأوان لدراسة وفهم الجوانب الإيجابية فى هذه الظواهر الشعبية التى برزت فى قطاع كبير من المجتمع المصرى. فإذا كانت الدولة قد أنشأت هيئة عامة للمجتمعات الجديدة تهدف إلى بناء مدن جديدة على محاور التنمية العمرانية التى حددتها الرقعة السكانية القائمة، فهى حتى الآن تتجنب اقتحام مشكلة الإسكان العشوائى، بل إنها لم تحاول إعطاء ظاهرة المجتمعات العشوائية على تخوم المدن ما تستحق من دراسة جادة، تستهدف توجيهها

وإعادة صياغتها كمكون أساسى من مكونات المشروع القومى الكبير للتعمير والاستيطان.

لقد آن الأوان لأن تفكر الدولة جديا فى إنشاء هيئة عامة للمجتمعات العشوائية، أو على الأقل فى توجيه جانب من اختصاصات الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة؛ لمواجهة واستثمار هذه الظاهرة التى صار نتاجها من ناحية الكم والحجم ما يفوق كل ما أنشأته الدولة من مدن جديدة حتى الآن. وأن يكون مجال التحرك فى اتجاهين:

الأول: السيطرة على نمو هذه الأورام السكانية السرطانية فى جسم المدن الكبرى.

الثانى: توجيه الطاقة المتوفرة لدى الناس واستثمار الدوافع والأساليب التى ساعدت على قيام هذه المجتمعات السكنية العشوائية بمثل هذه السرعة المذهلة، ولكن على أسس تنظيمية علمية مع الحفاظ على فلسفة المشاركة الذاتية والشعبية وأساليب التمويل التى مارسوها، وأثبتت جدواها وصلاحيتها وعلى الدولة- ممثلة فى وزارتىّ التعمير والشئون الاجتماعية- أن تبدأ فى إعداد التنظيمات الإدارية والكوادر الفنية القيادية القادرة على فهم واستيعاب هذه الظاهرة لتوجيه طاقات الأفراد مادية وعمرانية للبناء فى المواقع المحددة للتعمير، حيث يتاح للمواطن حرية اختيار نموذج مسكنه من بين العدد الكبير من البدائل المعروضة والمصممة خصيصا لكل مجتمع عمرانى جديد، محدد الطابع.

ويا حبذا لو تم التنفيذ بالجهود الذاتية مع تدخل الدولة فى توفير مواد البناء بالنظام التعاونى، وإعطاء الأراضى دون مقابل فورى حتى تتم عمليات البناء تحت الإرشاد الدورى للجهاز الفنى، ويتم تمليك الأرض بأسعار رمزية.

إن إشراك الإنسان فى بناء منزله كما كان يتم فى السابق يغرس فى وجدانه الانتماء للمكان والاندماج فى المجتمع، والإصرار على تحقيق الخصوصية. وكان هذا هو الأصل فى تكوين وتنمية مجتمعاتنا الاستيطانية منذ فجر الحضارة. واللافت للنظر أن الدول المتقدمة حيث ترتفع معدلات الوعى الاجتماعى، قد لجأت لهذه الأساليب، حيث يقتصر دور المتخصصين فى الأجهزة المركزية بها على تقديم المشورة الفنية والإشراف الدورى على تقدم عملية التنمية العمرانية والاستيطانية، دون التدخل الصارم أو الحجر على التوجهات الواعية والمبادرات الفردية للمواطنين.

١١- أسس التصميم المعماري في البيئات المصرية:

إن الأصالة فى الطابع المعمارى فى بيئة ما، تأتى كأقوى ما تكون عندما تتحدد سماته التشكيلية نتيجة للتكامل مع البيئة الجغرافية والطوبوغرافية والموارد الطبيعية والأصول التراثية، أى عندما تستعمل تكنولوجيات البناء البيئية التى أنتجتها الخبرة وأنضجتها التجربة وصقلها التطور؛ فأثبتت مع الزمان قيمتها وأعطت للعمارة المصرية طابعا

وشخصية لكل بيئة طبيعية وثقافيــة مختلفــة. ومن الثابت أن لكل مجتمــع ولعَــه بأشــكال معمارية بعينها. وبطول التعايش والتفاعل يقوم أفراده بتطوير لغة بصرية صــادقة ورائعــة، خاصة بهم، وتلائم شخصيتهم وطبيعة بيئتهم.

ويقع على المعمــاريين فــى أجهــزة البحوث والدراسات والتصميم المركزية اليوم، عبءُ أكبر عملية تعمير فى تــاريخ مــصر، يجب أن تستمد مقوماتها من المنظومة الثلاثية "الإنسان، المكان، التاريخ".

ومع الخروج إلى المناطق الصحراوية سوف تقل معدلات الكثافة السكانية، وبالتــالى فإن أنماط المساكن لابد أن تتغير، فبــدلا مــن السكنى فى الوحدات التقليدية المحددة المساحة فى نماذج العمارات العالية النمطيــة ســوف يفضل الناس سكنى المبانى المستقلة التى تتميز بمرونــة التــصميم والخــصوصية، وتــسمح بالامتداد الأفقى والرأسى، إذا دعت الضرورة بحيث تفى بحاجات الأسرة عند زيادة إمكاناتهم المادية، أو العودة إلــى نظــام بيــت العائلــة (الأسرة الممتدة).

وبالنسبة لأساليب البناء ومواده المحلية فإن الدراســات المتخصــصة لمــواد البنــاء المنتشرة على خريطة مصر كثيــرة وجــاهزة كما أن استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتوافقة مع البيئة كاستغلال الطاقة الشمــسية والطاقــة الحركية المستمدة من الرياح، أو الوقود مــن الغــازات العــضوية (البايوجــاز). وكــذلك الاستغلال الأمثل للمياه السطحية أو الجوفيــة لتوفير المياه الصالحة للشرب، وإعادة استخدام الرى واستصلاح الأراضى. كل هذه الدراسات متوافرة، ولا تتطلب إلا التطبيق العملــى فــى المواقع. وليس منطقيا أن تظل بحوثنا العلميــة والتطبيقية حبيسة الأضابير والأرفف.

١٢- "الطابع" مطلب عالمي:

وقد يكون من المفيد فــى ختــام هــذا البحــث، أن نــستكمل الــصورة بإيــضاح الاتجاهات الحالية فــى العمــارة والتخطــيط العمرانى على مستوى العالم. فقد سئم العــالم المتقدم اليوم العمارة الميكانيكية الحديثة التــى تبلورت فيما اصطلح على تــسميته "الطــراز الدولى" والتى أوجدتها فلسفة مثاليــة لــرواد العمارة فى مطلع القرن العشرين، بالتجــاوب مع الثورة الصناعية المعاصرة. وإن كان ذلك قد تم بمعــزل عــن وجــدان عامــة النــاس ومتطلباتهم الحقيقية وخاصة فى مساكنهم.

وقد بدأ العــالم اليــوم يبحــث عــن الخصوصية والطابع، وأثبت الأستاذ المعمارى الكبير حسن فتحى أن أعظم ما يحققه الإنسان من إبداعات فى مجال الفن والعمــارة علــى مستوى العالمية، هو صدق وعمق التعبير عن المحلية.

ولعل أبلغ تأييد وتأكيد لهذا التوجه، هو ما جاء فى "إعلان مونتريال" بكنــدا للاتحــاد الدولى للمعماريين، تحت عنوان "نحو سياسات قومية للعمارة". وبما نصه:

(نحن مجتمع المعماريين العــالمى المنعقــد بمدينــة "مونتريــال" فــى المــؤتمر الــسابع والعشرين للاتحاد الدولى للمعماريين فى شهر

يونيو عام (١٩٩٠)، نحن الذين أخذنا على عاتقنا المسئولية الكبرى تجاه البيئة العمرانية بهدف الأمن والسلام والحرية والمساواة ورفاهية الإنسان ..... نقرر:

- أن العمارة هى تعبير عن الثقافة ومن ثم فهى انعكاس صادق لصورة المجتمع.

- أن الإبداع ونوعية الأبنية التى تتواءم وتتكامل مع البيئة الطبيعية والعمرانية والقيم التراثية، يجب أن توضع جميعها فى المقام الأول من الاهتمامات العامة.

- أن حاجات الإنسان إلى المسكن الملائم وحاجته إلى الخدمات الاجتماعية المناسبة لمستوى المعيشة ومتطلبات الحياة المتنوعة، تشكل هدفا أساسيا ينبغى تحقيقه مع الالتزام بحقوق الإنسان، واحترام تقاليده وحريته.

- أن المعماريين رواد ينشدون فى رسالتهم، ومن خلال قدراتهم الإبداعية وخبراتهم تنمية المجتمعات المحلية والقومية والعالمية.

ونلاحظ:

- أن الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية مستمرة فى اتساعها ولن تساعد سياسة نقل التكنولوجيا على تقليص هذه الفجوة بسهولة بل على العكس ستقلل من شأن وقيمة الثقافات القومية المختلفة.

- أن وعيا عالميا متناميا بمشكلات البيئة بمختلف مظاهرها، يدفع القوى السياسية- التى تسيطر على حياتنا- نحو التحرك لعمل شيء. ومن هذه المشكلات ما يتطلبه الإسراع بالحماية الفورية لتوازن البيئة الطبيعية، والالتزام بمكافحة التلوث بجميع صوره، والتخلص من آثاره المدمرة.

- أن الأزمات الاقتصادية التى تؤثر سلبا على العملية الإبداعية والتنفيذية للعمارة، هى فى الواقع نتيجة لإهمال القيم الثقافية التى يستشعر الإنسان من خلالها بالرضا والإشباع. وأن هذه الأزمات الاقتصادية نتيجة لإهمال الكثير من الموارد القومية التى كان من الممكن توجيهها إلى برامج التنمية الاجتماعية والعمرانية.

- أن المعمارى بدوره التاريخى، والتزامه المبدئى بتكامل المعرفة الثقافية والفنية والاقتصادية، والقيم الرمزية، مع البيئة؛ يشعر بتعاظم هذا الدور فى ظل إدراكه الواعى بالمجتمع والديمقراطية.

ونوصى بـ:

- أن تتضافر جهود المعماريين من خلال منظماتهم القومية لوضع الأولويات، وتوجيه إطار العمل نحو تحقيق سياسات قومية للعمارة تعمل حكوماتهم المعنية على تنفيذها.
- أن تراعي السياسات القومية ترسيخ مبادئ صيانة البيئة العمرانية، والحفاظ على البيئة الطبيعية والثقافية.

وفى ضوء ما استطعت أن أعرضه هنا من حقائق وتحليلات وأفكار؛ أغتنم هذا العرض بتقديم موجز للاقتراحات..

١- لما كان المجتمع العمرانى الجديد هو تشكيل حضارى يضم كيانا إنسانيا.. وكى يكون لهذا التشكيل طابعٌ بخصوصيته، فلابد من تحديد التركيبة الاجتماعية **للمواطنين**

المستهدفين للاستيطان فيه منذ بادئ الأمر، وإعدادهم فكريا واجتماعيا فى لقاءات ودورات إعلامية أو تدريبية إن أمكن، حتى يستوعبوا كل ما يضمه مشروعهم من عناصر، وما يحتويه من أفكار، وما سيحققه من أهداف، والدور المطلوب منهم فى تنمية وتطوير هذا المجتمع وإعطائه البصمة والخصوصية التى تبدأ بالتشكيل المعمارى المتكامل مع البيئة الطبيعية، ثم تتضح وتتبلور بالكيان الإنسانى الذى يعيش فيه.

٢- أن ترسيخ الوعى لدى القائمين بدراسة مشروعات التنمية العمرانية بخصوصية كل مجتمع عمرانى جديد، يجب أن يتمثل فى الالتزام بالتعبير الذاتى عنه، وتأكيد مفهوم هذه الخصوصية بالبعد عن نمطية التفكير وعمومية التناول، وتكرار التصميمات الجاهزة لدى الأجهزة المركزية فى القاهرة. واعتبار كل مشروع جديد سواء أكان لمدينة أو قرية أو منتجع، هو مشروع إرشادى وتجربة نموذجية، تتاح فيها أمام كبار المعماريين والمخططين ذوي الخبرة والفهم العميق لقيم الأصالة والتراث فى العمارة والتخطيط؛ الفرصة لتصميم مشروعات تعبر عن التركيبة الاجتماعية والثقافية التى تضم المجتمع والمكان والتاريخ.

٣- تقتضى فلسفة الانتشار على محاور التنمية العمرانية التعامل بصفة أساسية مع المواقع الصحراوية. ومن هنا يكون من غير الملائم ارتفاع المبانى السكنية لخمسة وستة طوابق طبقا للنماذج الجاهزة للمدن الحضارية. الأمر الذى يفقد المجتمع العمرانى الجديد الطابع والملاءمة المنطقية للموقع، فضلا عن ضحالة التشكيل البصرى، وغياب القيم الجمالية.

٤- يجب تشجيع استعمال مواد البناء المحلية طبيعية أو مصنعة وتكونولوجيات البناء البيئية التى أنضجتها الخبرة وصقلها التطوير؛ فأثبتت على مر الزمان صلاحيتها، وأعطت للعمارة المصرية فى كل بيئة من بيئاتها المختلفة على خريطة مصر، طابعا وشخصية متفردة.

٥- لتحقيق التوصية السابقة، يجب توجيه بعض مراكز التدريب الحرفى والمهنى التابعة لوزارة التعمير، نحو إحياء أعمال البناء التقليدية والفنون والصناعات الشعبية والمحلية، وعلى سبيل المثال:

- البناء بالأحجار الطبيعية، والطَّفلة الصحراوية.
- بناء العقود والأقضية والقباب بالطوب، أو الحجر.
- أعمال الأحجار المنحوتة المزخرفة والمطعمة.
- أعمال الكسوة بالرخام والقشانى والفسيفساء.
- تكنولوجيات الزجاج الملون والمعشق بالجص والرصاص.
- أعمال الحديد والنحاس المطروق والزخرفى والمشغول.

ويناط بخريجى هذه المراكز من العمال المهرة والحرفيين، مهمة إعطاء القيمة الجمالية

للعمارة، وخاصة للمبانى العامة فى المدن الجديدة كمثال للمبانى السكنية.

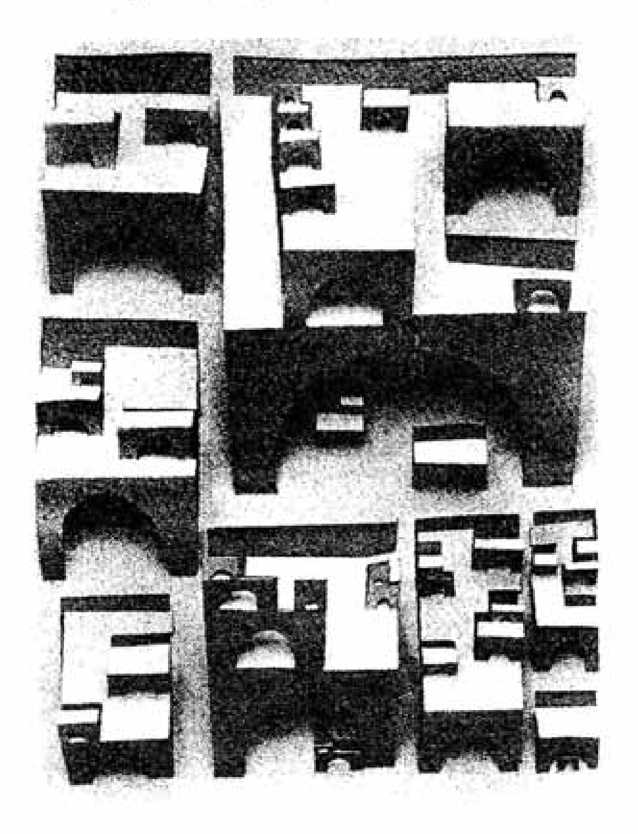
٦- إتاحة الفرصة للمعمارى منسق المواقع Landscape -Architect بالتعاون مع الفنان التشكيلى المتخصص لوضع تشكيلات إبداعية فى الميادين والساحات المفتوحة، وأمام المبانى العامة تستلهم من طبيعة المواقع وتتكامل معها، وتؤكد طابع المدين وزوق المجتمع.

٧- إعطاء قانون التخطيط العمرانى وقانون تنظيم أعمال البناء والهدم الطابع الإقليمى، بدلا من قانون موحد يطبق على جميع أقاليم الجمهورية، بحيث تكون هناك قوانين ملزمة على المستوى القومى، تتعلق بالمتانة والأمن الإنشائى والأمن الصحى والأمن الاجتماعى/ الاقتصادى وأخرى إقليمية تأخذ فى الاعتبار الفروق الإقليمية المناخية والاجتماعية والحفاظ على القيم الثقافية، وحماية جماليا البيئات الطبيعية.

٨- استغلال القدرات والطاقات الهائلة الموجودة لدى الناس، والتى تفجرت فى بناء مجتمعات الإسكان العشوائية، وتوجيهها لتعمير واستيطان المجتمعات العمرانية الجديدة بأسلوب المشاركة الذاتية والشعبية، والمتوقع إن يحق هؤلاء الناس طابعا وخصوصية لمتطلباتهم وتفاعلهم مع المجتمع الجديد، خاصة وأنهم بحكم تجمعهم وترابطهم يمثلون شريحة من المجتمع متقاربة فى المستوى الثقافى والمهنى، تجمعها أواصر القربى أو المنشأ، ويكمن سبب تجمعهم العشوائى على أطراف المدينة الكبيرة إلى الهجرة الجماعية من الريف، فى مجموعات متقاربة؛ سعيا وراء فرص عمل أفضل فى المدينة.

٩- وضع خطة طويلة الأجل فى المجال البحثى لجمع وتوثيق وتنظير القيم التراثية فى تخطيط وعمارة المجتمعات العمرانية المصرية القديمة والمتمثلة فى النواحى الثقافية والجمالية والسلوكية.

وتستهدف هذه الخطة تكوين مراجع علمية موثقة توضع أمام الجيل المعاصر والأجيال الصاعدة من المعماريين والمخططين والفنانين التشكيليين؛ ليضعوا فى مجتمعاتنا العمرانية الجديدة لمسة جمال محلية الطابع مصرية الشخصية عالمية القيمة والتقدير.





إن العمارة هى تعبير صادق ومباشر للثقافة ومن ثم فهى انعكاس صادق لحيرة المجتمع المعمارى "العولمى" أمام مفترق الطرق.

عن الفنان العالمى "ايرونيموس"

٦ – ٢

مدخل إلى تحقيق الشخصية القومية
فى العمارة العربية المعاصرة

دراسة قدمت في ندوة "الخصوصية القومية فى العمارة العربية المعاصرة" – بغداد ١٩٨٨.

إن إثارة موضوع الخصوصية والطابع القومى لعمارة عالمنا العربى المعاصرة، فى إطار بيئاتنا العمرانية الخاصة، ومحاولة استجلاء ملامحها وبلورة مقوماتها، ما هو إلا مظهر من مظاهر البحث عن الذات وإحياء لثقافة المقاومة، وإشارة إلى إرادة بناء الشخصية المتميزة المعاصرة فى خضم عالم تطغى فيه ثقافات واردة على فنون وثقافات أصيلة، وتجتاح فيه دول الطليعة المتقدمة دول العالم النامى ممتطية صهوة العولمة.

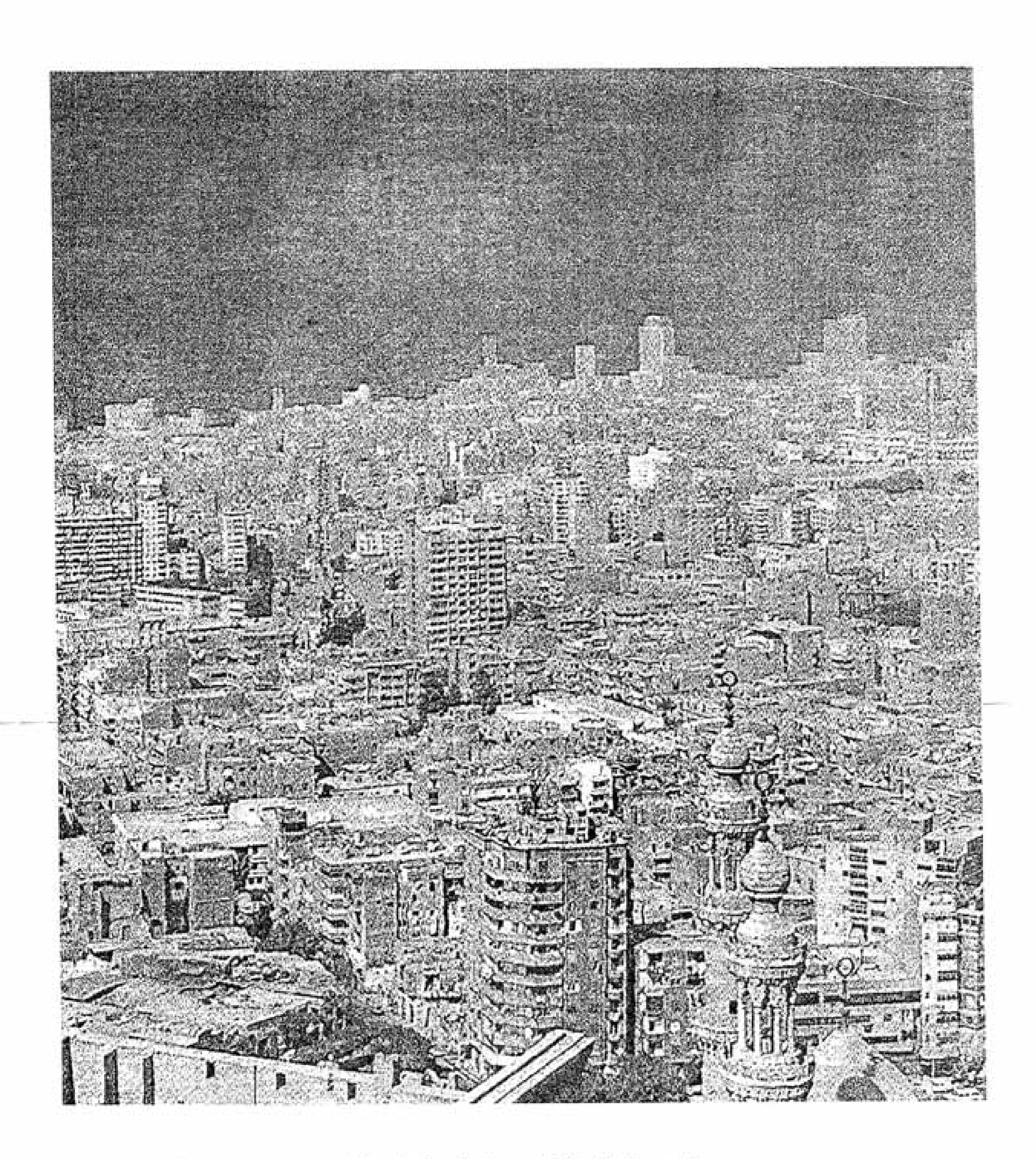
لقد ظل تراث الفنون والعمارة الإسلامية متصل الحلقات فى وطننا العربى متسما بوحدة رائعة مع خلاف وتنوع فى دوله المتعددة من المحيط إلى الخليج أضفاه عليها مواقعها الجغرافية وبيئتها الطبيعية المختلفة، وما مر عليها من أحداث تاريخية.

وقد كان العطاء وفيرا ثريا بالتنوع، وكانت مسيرة التاريخ تمضى دون توقف، فلما انقطع بها وصل التجربة، وغابت فى عصور الظلام قدرتُها، وجاء التقاؤها بحضارة الغرب بعد حقبة الانحسار والركود؛ وجد المعماريون والفنانون العرب أنفسهم فى إسار التبعية يضربون على غير هدى فى اتجاهات متعددة، فاصطدمت تجربتهم بعوائق من مركب التراث الكامن فى وجدانهم، وبما يجتاح الوطن العربى الكبير من تيارات ثقافية واردة كالسيل الجارف، عملت منذ البداية على توجيه المعمارى والمخطِّط العمرانى فى اتجاهات منقطعة الصلة بقيم تراثه ومواقع أوطانه وعاداته وتقاليده، ومرتبطة بالمفاهيم والتعاليم الأكاديمية الغربية التى نمت وترعرعت فى تربة غير تربتنا، وظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية مغايرة لواقعنا.

ومن هنا، كان طريق المعماري والمخطط العمرانى العربى، فى البحث عن الخصوصية والطابع، محفوفا بالصعاب والعقبات. ورغما عن ذلك فهو مطالب الآن وبأكثر من أى وقت مضى أن يصوغ العمارة التى تطلبها مجتمعاتنا بما يلائم بيئتها الطبيعية والعمرانية، وشخصيتها المتفردة، وقيمتها الحضارية المستمدة من مأثورات ضاربة فى عمق التاريخ.

ويجيء هذا التوجه فى التوقيت المناسب. إذ تدوي صيحة مماثلة تتردد أصداؤها فى كثير من دول العالم، بالعودة إلى الخصوصية والتفرد، وإبراز الشخصية والتجاوب مع متطلبات العامة وميول الناس، فقد سئم العالم منتجات مدرسة الحداثة فى العمارة والطراز الدولى "International Style" وما أفرزه من تنويعات وتخريجات سرَت فى أركان العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين سريان النار فى الهشيم؛ حتى أوشكت أن تلغى شخصية الشعوب، وتصب عمارة المدن- فى أركان المعمورة- فى قوالب الخرسانة وصناديق الحديد والزجاج، لتحقيق شعارات النظرية الوظيفية، وكفاءة الأداء وعالمية الثقافة.

إن دوافع الرغبة فى التغيير، سواء فى العالم الغربى أو فى شرقنا العربى، أكيدة ولكنها ليست واحدة. فقد سئم الغرب تكرار



الشخصية القومية فى عمران المدينة العربية
هل تصمد أمام الإجتياح العولمى؟!

تطبيق النظريات القالبية بقدر ما سئمنا نحن من التخبط والتبعية وضياع الشخصية.

فإذا كانت رياح التغيير القادمة من الغرب بما يسمى الآن عمارة ما بعد الحداثة" Architecture Post-Modern"، فلا يصح أن نقف مكتوفي الأيدى مشلولي الفكر، لتكون تصرفاتنا مجرد ردود أفعال غير مدروسة تؤكد خضوعنا المستمر للتبعية. إن تيار "عمارة ما بعد الحداثة" يحمل فى طياته نوازع الحنين لإحياء تراث العمارة العالمية فى كل صورها وممارسها وطرزها، ومنها ما يركز على المحلية بتراثها ومواد بنائها وتكنولوجيتها الخاصة. ومنها ما يرى فى تراث الإنسانية المعمارى ينبوعا يتيح له الاستلهام من أى طراز وإعادة صياغتها طبقا لأحاسيسه الشخصية ولطبيعة الموقع والمشروع. وهى تمثل فى ظواهرها ومضمونها حتى الآن نزعات فردية ونزوات عارضة استعراضية، لا تنم عن العمق والجدية والأصالة، وأصبح الجميع حائرين، يتخبطون فى مفترق الطرق.

وقد آن الأوان لتقييم طبيعة الأرض التى نقف عليها، وضخامة التراث الفنى والمعمارى الذى نحن ورثته. وأننا بلا شك واجدون من الأسس والقيم فى هذا التراث ما يفجر لنا ينبوع الأصالة؛ لنعيد معايشته والاستلهام منه بما يلائم متطلبات عصرنا، وتباين مواقعنا ومواقفنا على خريطة الوطن العربي.

الاختلاف بين العمارة الإسلامية وطراز العمارة الغربية:

على مر العصور فرضت طرز العمارة الغربية نفسها فى كل مكان وطأته قدم المستعمر الأوربي، فعندما وقع جزء كبير من منطقة الشرق الأدنى تحت وطأة الإمبراطورية الرومانية، وصار البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانيه انتشرت العمارة الرومانية بطرزها فى كل أرجاء الإمبراطورية، وبدون اعتبار لاختلاف البيئات الطبيعية، أو تباين الأجناس والقوميات والاحتياجات والثقافات، ولاتزال بعض شواهد هذه العمارة ماثلة فى "بعلبك" بلبنان، و"تدْمُر" بالأردن، و"الإسكندرية" بجمهورية مصر العربية، و"قرطاج" بتونس...إلخ، وبنفس الأسلوب التحكمى وعلى مدى التاريخ الوسيط والحديث، ظهرت عدة طرز ومدارس معمارية انتشرت فى منطقة أو أخرى على امتداد الخريطة الأوربية.

وكان تطبيق هذه الطرز المعمارية يكاد أن يكون حرفيا فى هذه الدول المتنوعة الأجناس والقوميات والثقافات، إلى درجة يصعب معها لغير المتخصص أن يميز بين الطراز القوطى فى ألمانيا، ومثيله فى فرنسا أو إنجلترا، وكذلك بين طراز عصر النهضة فى إيطاليا ومثيله فى فرنسا، أو طراز الباروك فى ألمانيا ومثيله فى النمسا وفرنسا.. إلخ.

وهنا يكمن جوهر الاختلاف فى فلسفة العمارة الإسلامية، وتوجهات المدارس المعمارية العالمية الأخرى؛ فهى لا تمثل طرزا، أو أنساقا واحدة فرضت إجمالا

وتفصيلا على العالم الإسلامي المترامى الأطراف، من أواسط آسيا شرقا إلى سواحل المحيط الاطلنطى غربا، ومن صقلية وجنوب أوروبا شمالا إلى مشارف المحيط الهندى جنوبا. بل إن أوضح ما تتميز به فنون العمارة الإسلامية فى كل مراحلها، هو هذا الثراء المتنوع فى إطار الوحدة الروحية.

ولا شك أن الطرز المتنوعة للعمارة الإسلامية على امتداد خريطة العالم الإسلامى عامة والوطن العربى خاصة، تشترك جميعها فى سمات ومعالم أساسية، سواء فى أسس التصميم Design Concepts أو فى مفردات التفاصيل المعمارية Architectural Elements. ويقع على الدارسين والباحثين العرب مسئولية تعمق الدراسة لمفاهيم وأسس التصميم لهذه الأنماط، بهدف إحياء ما يتجاوب منها مع روح العصر ومواقع الأوطان على اختلاف البيئات الطبيعية والعمرانية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وكذلك تحديث لغة المفردات والتفاصيل المعمارية الموروثة بما يتلاءم من التكنولوجيا ومواد البناء المستحدثة.

كيف تبلور طابع الفنون والعمارة الإسلامية؟

لما لم يكن لشبه الجزيرة العربية قبل الإسلام تراث فنى أو معمارى ذو قيمة؛ فقد تمت عملية التفاعل الروحى والتآلف والتوافق الشكلى والمادى بين فنون وعمارة البلاد التى فتحها العرب بتأثير تعاليم الإسلام وتقاليده، وبأسلوب فريد ساعد على فاعليته عوامل عديدة، منها:

١. قوة الدين الإسلامي وسماحته وقدرته على التوحيد بين القوميات والأجناس المختلفة وبين النظم الاجتماعية والأساليب الفنية المنتشرة فى أنحاء العالم الإسلامى وتدعيم روابطها الروحية والثقافية.
٢. استخدام أعداد كبيرة من العمال والحرفيين من مختلف الأجناس والقوميات الذين كان الحكام العرب يستجلبونهم إلى الأقاليم المفتوحة من مراكز الفنون والصناعات المزدهرة بمنطقة الشرق الأدنى لأعمال التشييد والبناء وممارسة الحرف الزخرفية والتطبيقية.
٣. تكوين علاقات مستمرة من مركز الشرق العربى فى الأراضى المقدسة من خلال مواسم الحج السنوية والعمرة حيث يلتقى آلاف المسلمين من جميع القوميات والأجناس بعد قيامهم برحلات من أطراف العالم الإسلامي شرقا وغربا إلى قلبه النابض فى مكة. وهذه الرحلات تتيح لهم المرور بأقاليم وبمدن تسود فيها فنون محلية وثقافات عريقة يتأثرون بها ويؤثرون فيها، وتنصهر جميعها فى بوتقة التعاليم والتقاليد الإسلامية فتنتج شيئا جديدا.
٤. تبادل الخبرات والمنتجات بين الشرق والغرب من خلال منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها كمركز لتلاقى طرق القوافل، مما ساعد على سرعة انتشار الحرف الزخرفية والفنون التطبيقية، وتبادل الخبرات والأذواق بين أقاليم العالم، فضلا

عن انتقال الصناع والحرفيين من مكان إلى مكان طبقا لظروف العرض والطلب ووفقا لرعاية وتشجيع الأسرات الحاكمة في الأقاليم.

٥. مجيء الإسلام بتقاليد وبعناصر ومؤثرات قوية، وإن كانت قد بدت بوادرها في الشرق الأدنى قبل ظهوره، وأهمها كراهية تصوير الكائنات الحية ومحاكاة الطبيعة، وما نجم عن ذلك من التركيز على الزخارف الهندسية والرسوم النباتية التجريدية، واستخدام الكتابات في الزخارف والعمارة.

٦. أن موطن الحضارات القديمة في العالم حول حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى، بدأ يسأم الفنين الهلينستي البيزنطي والفارسي الساساني اللذين كانا سائدين عند ظهور الإسلام، ويتطلع إلى شيء جديد.

مظاهر الخصوصية الوطنية في العمارة الإسلامية:

وهكذا، استمرت سمات الخصوصية في العمارة الإسلامية متأثرة بالفروق الإقليمية والقومية ولنشاط الأسرات الحاكمة ومتخذي القرار فيها، مما ساعد على تبلور عدة مدارس معمارية مميزة الطابع والشخصية برغم اشتراكها في السمات والأنساق العامة، كما يلي:

١. الطراز الأموي في الشرق (بلاد الشام).
٢. الطراز الأموي في الغرب (شمال غرب إفريقيا والأندلس).
٣. الطراز العباسي في العراق.
٤. الطراز الفاطمي في مصر.
٥. الطراز السلجوقي في العراق، وإيران.
٦. الطراز الإيراني التتري.
٧. الطراز المملوكي في مصر.
٨. الطراز الأسباني المغربي.
٩. الطراز الصفوي في إيران.
١٠. الطراز المغولي الهندي.
١١. الطراز التركي العثماني.

وليس هذا السرد بالتتابع التاريخي الحتمي، فقد يحدث أن يتزامن ظهور مدرسة منها مع مدرسة أخرى أو أكثر في نفس الوقت في أقاليم العالم الإسلامي، كما أن كل مدرسة ظهرت في أي إقليم قد خضعت للتطور أو التدهور طبقا لمراحل تاريخية، كما خضعت للتأثير المباشر القوي للأسرات الحاكمة ومتخذي القرار فيها، ومدى ميلها للبناء والعمران والاستقرار، ومدى رعايتها للفنون والصناعات؛ بما يفسر الاتجاه إلى نسبة الطرز المعمارية أو المدارس الفنية في هذه الأقاليم إلى أسماء الأسر الحاكمة.

ولما كانت التحديات التي تواجه المعماري والمخطط العمراني العربي الآن، أكبر وأخطر من أن تنحصر فقط في البحث عن خصوصية العمارة وطابعها، بعيدا عن إطار البيئة العمرانية التي تحتضنها، والتي تتعرض هي ونواتها التاريخية إلى التدهور بل المسخ والتشويه. لذلك فقد آن الوقت لتُطرح هذه المشكلة في واقعها الأكبر والأشمل، حتى يمكن تلمُّس المدخل العلمي الملائم للصمود



إن أهم مقومات تأكيد طابع العمارة بالمدينة العربية يتطلب وقف التعديات على النواة التاريخية فيها والحفاظ عليها ودمجها فى حياة وعمران المدينة المعاصرة وذلك بتسجيل مبانيها ذات القيمة التراثية وصيانة واحياء المحيط العمرانى المباشر حولها.

أمام هذه التحديات واتخاذ توجهات ايجابية بعد ذلك.

حجم المشكلة وأبعادها الآن:

إن جزءا كبيرا من تراثنا المعماري العربى لايزال يعيش بين ظهرانينا، متمثلا فى النواة التاريخية للمدن العربية التاريخية، وقد أدى التعدى عليها بالأنشطة الصناعية والتجارية ودخول وسائل النقل الغير ملائمة فضلا عن الاكتظاظ السكنى للفئات محدودة الدخل وهجرة الفئات الأخرى منها إلى تدهورها، وتكفلت إدارات تلك المدن بالإجهاز عليها بالتقليص والإهمال، ولعل أهم مقومات تأكيد طابع العمارة بالمدينة العربية المعاصرة يتطلب وقفَ التعديات على تلك النواة التاريخية فيها، والحفاظَ عليها، وإحياءَها، ودمجها فى حياة وعمران المدينة المعاصرة، وذلك بتسجيل مبانيها ذات القيمة التراثية. ويعتبر ذلك واحدا من أهم الواجبات المنوطة بالمعمارى والمخطِّط العمرانى الآن. وكذلك إصدار الدلائل الإرشادية لأساليب الإحياء وتحسين التخطيط، وملء الفجوات وخلخلة الكتلة العمرانية الكثيفة، وتوطين الأنشطة الثقافية والترويحية والسكنية الملائمة لها.

هذا ولايزال جزء كبير من البيئة العمرانية بالمدن العربية يتكون من الأحياء السكنية المتهالكة، التى يعيش فيها السواد الأعظم من الطبقات محدودة الدخل، وذات الثقافات الشعبية والوطنية المتميزة التى لم تجرفها تيارات التغريب والتقليد الزائف. ومازالت تلك الأحياء تمثل رصيدا ثقافيا تراثيا عمرانيا واجتماعيا ذا قيمة. ولا يجب أن يغيب عنا أن بعض خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية العاجلة، فى بعض دول الوطن العربى وخصوصا خلال فترة ارتفاع عوائد النفط، ونتيجة خطط الأعمار السريعة التى شهدتها كثير من المدن العربية المعاصرة التى أوكلت دراستها وتنفيذ مشروعاتها لبيوت خبرة وشركات مقاولات أجنبية أهدافها تحقيق الربح السريع.

وكثيرا ما نفذت مشاريع التنمية العمرانية بتكنولوجيات غير ملائمة بدعوى الحداثة فخلقت بيئات عمرانية غريبة أكدت غربة الإنسان العربى فى مدينته، وكرست مشكلة فقدان الطابع والخصوصية الوطنية. وقد تعرضت كثير من تلك الأحياء الشعبية للهدم والإزالة أو الانحسار والانكفاء على الذات فى استحياء، ولا شك أن الاهتمام بتلك الأحياء ودراسة الأنساق الثقافية لسكانها وارتباطها بالنسق العمرانى لتلك المناطق من أهم عوامل إظهار الخصوصية وإضفاء الحيوية العمرانية لعمارة المدن العربية المعاصرة.

ولم تسلم الامتدادات العمرانية الجديدة للمدن العربية من التشويه، وفقدان الطابع والخصوصية. وقد جاءت فى أغلب الأحيان غريبة فى تطويرها عن القيم التخطيطية والتصميمية التى أفرزتها البيئة المحلية عبر التاريخ، وأصبحت قيما ثابتة.

وقد أدت موجة التقليد والنقل للمكاتب الاستشارية الوطنية إلى تأكيد فقدان تلك

المسار العشوائي لتطور المدينة العربية

لم تسلم الامتدادات العمرانية الحديثة للمدن العربية من فقدان الطابع والخصوصية وقد جاءت غريبة ودخيلة على القيم التصميمية التى أفرزتها البيئة المحلية عبر التاريخ وأصبحت نسيجا غريبا فى النسيج العمرانى للمدينة العربية.

وإن ظهور المبانى المرتفعة بالمراكز الحديثة فى تناقض مع الارتفاع المحدود للكتل المعمارية والفضاءات العمرانية القائمة هو زرع لنمط عمرانى غريب فى جسم المدن العربية أدى إلى فقدانها طابعها وخصوصيتها. ولاشك أن التعامل مع هذه الأبراج العالية ومحاولة دمجها فى جسم المدينة العربية على هذا الشذوذ الذى يفرضه وجودها إنما يتطلب جهدا تصميميا فائقا من المخططين العمرانين المسئولين عن ادارة عمران المدينة للسيطرة على هذا المسار فى زيادة الكثافة البنائية والإزدحام والتكدس الخانق واهدار البيئة العمرانية فى كافة مجالاتها!!





مشكلات المدينة والميدان وضياع الطابع والوظيفة الإجتماعية!!

مثال: ميدان عبد المنعم رياض بالقاهرة شبكة هائلة من تقاطعات الطرق والكبارى العلوية والمرور السطحى

الامتدادات للطابع والشخصية فأصبحت نسيجا غريبا فى النسيج العمرانى للمدينة العربية. فإعادة تخطيط تلك الامتدادات وإضفاء الحيوية والخصوصية الوطنية عليها، يتطلب جهدا تصميميا على المستوى الحضرى، يتناول الفضاءات الحضرية والساحات والباحات والميادين والشوارع، وارتباطها بالأفنية الداخلية للمبانى والحدائق العامة والخاصة مما يؤدى إلى وحدة الفضاء الحضرى، وانسيابه وتتابعه فى متتابعات بصرية لها مدلولات ثقافية.

إن ظهور المبانى المرتفعة متعددة الطوابق بالمراكز الحديثة في المدن العربية، فى تناقض مع الارتفاع المحدود للكتل العمرانية القائمة والفضاءات الصغيرة بينها، أدى إلى ظهور الفضاءات الواسعة المحورية الغربية أو التعدى على الأحياء الوطنية فى حالة عدم توافر الفضاءات الكافية لحركة المشاة والسيارات.

إن زرع هذا النمط العمرانى فى جسم المدن العربية أدى إلى فقدانها خصوصيتها والتعامل مع هذه المبانى العالية ومحاولة دمجها فى جسم المدينة العربية مع الإخلال بخصوصيتها، يتطلب جهدا تصميميا خاصا من المخططين العمرانيين القائمين بالعمل بإدارات تلك المدن، والتى عادة ما تكتفى برؤية مسطحة ذات بعدين كما يجسدها المخطط الأساسى مع فقدان الاعتبار للبعد الثالث، فلابد أن يتوافر لأمانات تلك المدن الرؤى العمرانية للمدينة فى الإطار الثقافى الكلى، والتعامل مع المدينة وبيئتها العمرانية ككيان ثقافى متعدد الأبعاد مع تجنب التسطيح والجزئية فى الممارسات الحاليه.

أما المدن أو المجتمعات العمرانية العربية الجديدة فبالرغم من الجهود التى بذلت فى تخطيطها وتنميتها فإنها فى كثير من الحالات تفتقر إلى الحيوية العمرانية التى تتوافر فى المدن القديمة بالرغم من محاولة إضفاء الطابع والخصوصية عليها إلا انه طابع مفروض وسطحى لان الأسس والقيم التى استخدمت فى تخطيطها أو عمارتها أسس وقيم غريبة عن تراث الأمة العربية. وان تخطيط وتنمية تلك المجتمعات والمدن يتطلب قدرات تصميمية محلية مع توافر كم من البيانات والمعلومات والقيام بالدراسات المتأنية للتراث واحترام الخصائص الوطنية للعمارة اللازمة لحيوية هذه المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقد حاولت منظمات دولية أو خاصة، مشكوك فى انتماءاتها وأهدافها، التعامل مع هذا الموضوع لتحقيق أهداف خاصة؛ مستعينة بالأكفاء من معماريِّ ومخطِّطي هذه الأمة العربية، تحت إغراءات مادية وذاتية. وقد آن لنا أن نتعامل بأنفسنا مع هذه المشكلة على المستوى القومى، نظرا لاتساعها وتداخل أطرافها. فقد أصبحت الحاجة ملحة لوضع مخططات عملية تنفيذية تساندها المخصصات المالية فى خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى فى خطين متوازيين. أما الخطة قصيرة المدى، فإنها تحاول بسرعة وقف التدهور والغربة التى يحياها الإنسان العربى فى بيئته

العمرانية، ووقف وتصحيح مسار الممارسات العمرانية الحالية من خلال عدد من الأنشطة العلمية والتصميمية والدراسات الاستشارية.

المقترح للخطة قصيرة المدى:

أ) القيام بعدد من المشاريع الإرشادية فى بعض المناطق المختلفة لبعض المدن العربية (النواة التاريخية– الامتداد العمرانى الجديد لخلخلة الكتلة العمرانية القائمة فى احد الأحياء السكنية لمحدودى الدخل ذات البيئة العمرانية المتهالكة بهدف رفع مستواها– احد الامتدادات العشوائية أو غير الشرعية).

ب) مراجعة شاملة لقوانين تنظيم أعمال البناء والهدم مع إصدار قوانين وتنظيمات خاصة فى المناطق ذات القيمة العمرانية الثقافية وكذلك مراجعة قوانين التخطيط العمرانى ومبادئ وأسس إضفاء الشخصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة على مستوى التصميم الحضرى للمدينة وإعطائها الطابع الإقليمى بدلاً من الطابع الشمولى الحالى.

ج) دراسة إحياء وتسجيل وتوكيد تكنولوجيات البناء وأعمالها التكميلية التى تعتمد على مواد البناء والعمالة الماهرة المحلية والتى تواءمت مع البيئة المحلية وشاركت فى إضفاء الطابع والخصوصية على العمارة العربية التقليدية.

د) إنشاء مراكز التدريب على هذه التكنولوجيات لتخريج الصناع المهرة فى تلك الحرف فى إطار خطط الحكومات والمؤسسات المعنية للتدريب فى مجال صناعة البناء ووضع البرامج والخطط التدريبية وتبادل الخبرات والأفراد فى هذا المجال.

أهداف الخطة بعيدة المدى:

تشمل هذه الخطة مجموعة الأنشطة الفكرية لتنظير وتأصيل المفاهيم الأساسية لموضوع الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة ويكون ذلك بإنشاء "المركز القومي (الإقليمي) للبيئة والمعمار العربي المعاصر"، وحيث إن هذا العمل يتطلب عملاً توثيقيا وجمع للبيانات والمعلومات من مصادرها وتصنيفها وتوثيقها وحفظها واسترجاعها بطرق عملية نظامية باستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال المعلومات، ثم تحديث تلك القاعدة الأساسية من المعلومات والبيانات البيئية والعمرانية أولاً بأول، وفي إطار الشبكة القومية للمعلومات العربية والتي بدونها لا يمكن إنجاز أي عمل عربي بطريقة علمية، ووضعها تحت تصرف الباحثين والمعماريين والمخططين العمرانيين لإظهار الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة.

إن إنشاء هذا المركز هو عمل أساسي يجب أن تُحشَد له الجهودُ والمصادرُ المالية والأفراد المبدعون، ولا يتنافى مع وجود المراكز الوطنية الخاصة بكل دولة، بل هو يعمل على ربطها في شبكة واحدة أو مجموعة من المراكز الإقليمية.

مقر المركز القومي للبيئة والمعمار العربي:

المقترح أن يكون هذا المركز في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أو منظمة العواصم والمدن الإسلامية في إطار برامجها؛ وليكن برنامج "البيئة والإنسان العربي". وفي إطار التفكير العملي نقترح أن يكون مقر هذا المركز – ولو بأسلوب مؤقت – هو مبنى مركز المعلومات بالهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني بجمهورية مصر العربية التي تتشرف باستضافته، أو بمركز بحوث البناء بالقطر العراقي الشقيق، أو في أية منظمة علمية متخصصة بأحد الأقطار العربية.

أهداف المركز:

١) يهدف هذا المركز إلى تكوين قاعدة من المعلومات والبيانات فى مجال البيئة والمعمار فى الوطن العربى بهدف تأكيد الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة من خلال تسجيل وجمع ما نشر من جهود فردية أو وطنية وجمع وتصنيف وتوثيق الكم الهائل من الدراسات العربية والعالمية فى هذا المجال على هيئة أعمال قائمة أو تصاميم ورسومات ودراسات علمية وأعمال إبداعية وإصدار الدلائل والكشافات والمختصرات عن هذه الدراسات.

٢) تأصيل وتنظير موضوع الشخصية والطابع للعمارة العربية المعاصرة من خلال دراسة كيف حول الإنسان العربى مفردات الايكولوجي الوطنى وصاغها فى رموز ثقافية وعمرانية وكيف استفاد منها فى اختيار وتطوير وسائل التعبير عنها لسد حاجاته المادية والروحية.

٣) نشر المفاهيم السابقة ومحاولة توحيدها على مستوى المتخصصين والمخططين والمصممين العمرانيين ونشر دراسات وبحوث البيئة العمرانية بعيدا عن إطار مراكز بحوث البناء التقليدية التى ركزت اهتماماتها فقط فى بحث تكنولوجيات البناء الحديثة ونقلها إلى بلدان الوطن العربى دون الاهتمام بالدارسات البيئية فيها.

٤) نشر الوعى بالبيئة العمرانية بين الإنسان العربى بطريقة علمية مبسطة وتحفيز الجماهير على الاهتمام ببيئتهم العمرانية وتشجيع جهودهم الذاتية بمساندة الحكومات المعنية.

٥) تشجيع المشروعات التى تنفذ بالجهود الذاتية وخاصة تلك التى تحقق الخصوصية الوطنية للعمارة فى دول الوطن العربى ومساعدتها بتوفير سبل التمويل المناسبة.

٦) تشجيع المعماريين و المخططين العمرانيين العرب على الإبداع فى مجال تحقيق الخصوصية والطابع والتنسيق بين الجهود الوطنية على المستوى القومى وتبادل الخبرات والمعلومات فيها.

وفى سبيل تحقيق الأهداف السابق ذكرها يمكن أن يقوم المركز بالأنشطة والفعاليات العلمية الآتية:

أولاً: مركز التوثيق والإعلام فى مجال تحقيق الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة:

يقوم مركز التوثيق والإعلام بتسجيل خصائص العمارة العربية من مصادرها فى البيئة العمرانية أو من دراسات الباحثين المتخصصين، أو تصاميم ومخططات المصممين العمرانيين؛ بهدف تسجيلها بمختلف وسائل التسجيل (التصوير الفوتوغرافى- التصوير السينمائى- الميكروفيلم والميكروفيش)، وتصنيفها وحفظها واسترجاعها، مع رفع مستوى البيانات والمعلومات وتحديثها على فترات زمنية، مع الاستعانة بالحاسب الآلى. كما يقوم بإصدار دلائل العمل والكشافات والفهارس، وتوزيعها على مراكز البحوث والمراكز الاستشارية للتصاميم العمرانية، وتحت تصرف متخذى القرار.

ولتحقيق ذلك تنشأ بالمراكز:

وحدة للتوثيق والتصنيف (الفهارس والكشافات- وحدة ترميم الوثائق وإعدادها للتوثيق)- معمل للتصوير العلمى (الضوئى والميكروفيلمى)- معمل للتسجيل الضوئى المتنقل- وحدة خدمة الحاسب الآلى- وحدة التصوير الصناعى ومركز النشر والطباعة.

وفى سبيل إعداد خطة التوثيق الميدانى يمكن تقسيم الوطن العربى إلى أقاليم بيئية ذات خصائص عمرانية متشابهة، وعلى سبيل المثال:

- إقليم المشرق العربى. وتشمل الشام (سوريا ولبنان وفلسطين) والمملكة الأردنية الهاشمية.
- إقليم ما بين النهرين (العراق).
- إقليم الخليج العربى (عمان- الإمارات العربية- الكويت- البحرين- قطر).
- إقليم جنوب الجزيرة العربية (اليمين الشمالية والجنوبية، وجنوب المملكة العربية السعودية).
- إقليم شمال المملكة العربية السعودية وجنوب المملكة الأردنية الهاشمية.
- إقليم دلتا النيل وشمال الوادى فى مصر.
- إقليم جنوب الوادى والسودان.
- الإقليم الساحلى لشمال إفريقيا (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)
- إقليم الصحراء الكبرى (الواحات والصحراء الكبرى الإفريقية).

ويعد المركز خطة للتسجيل والتوثيق، بالتعاون مع الجهات العربية المعنية الحكومية والخاصة، وينظم رحلات وزيارات علمية واستطلاعية، وتجميع الدراسات والبحوث والرسائل العلمية فى مجال الخصوصية الوطنية للعمارة العربية، مع تصنيفها وإعداد مختصرات عنها، وإعداد الدلائل والفهارس الخاصة بها، واستنساخها على هيئة نسخ ميكروفيلمية أو ميكرفيش، ووضعها تحت تصرف الباحثين والمعماريين والمخططين العمرانيين.

ثانيًا: وحدة الدراسات النظرية (الأكاديمية):

يقوم المركز بإجراء مجموعة من الدراسات النظرية (الأكاديمية) بهدف تطوير النظرية المعمارية العربية وارتباطها بالنواحى الايكولوجية والاجتماعية والثقافية والعقائدية. ولابد أن يتوافر لأعضاء الفريق البحثى رؤية واضحة، ولا بأس من دعوة المفكرين والمثقفين العرب المهتمين بهذا المجال للحوار مع المفكرين العمرانيين، وذلك بعقد اللقاءات والحوار بين الفكر والفن والعمران، بعد انفصال الرؤى الفكرية لفترة طويلة عن العمارة العربية المعاصرة.

هذا بالإضافة إلى دراسة الرؤى الجماعية للجماهير وكيف تم التعبير عنها فى العمارة المحلية الوطنية؟ وكيف يمكن أن يستفيد فيها المعماريون والمخططون العمرانيون، فى تأكيد الخصوصية الوطنية للعمارة.

والمقترح هنا إجراء مجموعة من الدراسات والبحوث الموسوعية فى هذا المجال، وعلى سبيل المثال:

- دراسة تاريخية تحليلية لمعرفة أهم ملامح الشخصية العربية وانعكاساتها العمرانية وتحديد القيم العمرانية الثابتة التى أصبحت من الخصوصيات الثابتة للعمارة العربية؟ وما هى المتغيرات التى أثرت على العمارة العربية المعاصرة وكيفية تغيير التعبير عنها.

- دراسة أيكولوجية اجتماعية لمعرفة كيفية تفاعل الإنسان العربى مع بيئته؟ وكيف عكسها على عمرانه؟ وكيف أدى التعبير عن التنوع الأيكولوجي إلى تنوع التعبير المعمارى، ولكن فى إطار الوحدة الفكرية والعقائدية الإسلامية؛ أى وحدة وتجانس العمارة العربية.

- دراسة عن الرمزية وكيفية تقبُّلها للمفاهيم، والمعانى الروحية، واستخدام الرمزية فى التشكيل المعمارى والزخرفى.

- دراسة عن الإشكالية بين إحياء القيم التراثية والحاجة إلى التحديث والمعاصرة، وكيف انعكس التعبير عنهما بين النقل المباشر والحَرفى من التراث العمرانى، بدعوى الحفاظ على القيم التراثية، أو النقل من مفردات العمارة العربية بدعوى المعاصرة، وكذلك المحاولات الناجحة لتحقيق الأصالة والمعاصرة.

- التغيرات فى الشخصية العربية ومدى تأثرها بالمتغيرات العالمية ومدى تأثير ذلك على العمارة العربية المعاصرة.

ثالثًا: الندوات والمؤتمرات وحلقات الدرس:

يقوم المركز بتنظيم عدد من الندوات وحلقات الدرس والحوار، ولتكن سنويا فى إحدى الدول العربية، يشترك فيها المعماريون والمفكرون بهذه الدولة؛ لإبراز خصائص عمارتها الوطنية، أو بأحد الأقاليم حول الخصائص العمرانية المشتركة. ويمكن تسجيل تلك الحلقات الدراسية والحوارية فى كتيبات مع التعليق عليها؛ ليستفيد منها المصممون والباحثون. ويمكن أن يتزامن مع هذه الندوات عقد المعارض المعمارية العامة، والمتخصصة.

رابعا: المعارض والجوائز المعمارية:

يقيم المركز وينظم عددا من المعارض المعمارية التى تهدف إلى إظهار الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة، سواء على المستوى القومى؛ حيث تشارك فيه كل الدول العربية. أو على المستوى القُطرى، مع إصدار النشرات والكتب عن هذه المعارض.

كما يمنح المركز سنويا عددا من الجوائز المالية لأحسن تطوير أو تصميم يُظهِر الخصائص الوطنية للعمارة المعاصرة فى هذا القطر أو ذاك بطريقة إبداعية لكبار المعماريين والمخططين العمرانيين تقديريا، ولصغارهم تشجيعيا. ووضع شروط هذه الجوائز، وأسس التقييم، مع جعل تلك المناسبات السنوية مهرجانا معماريا ثقافيا.

خامسًا: النشر والإعلام:

يقوم المركز بإصدار النشرات والدوريات والكتب والمطبوعات كما يلى:

- دورية ربع سنوية فى البدء ثم تصبح شهرية لإظهار الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة.

- كتب السير الذاتية لكبار المعماريين والمخططين والعمرانيين الذين أثمرت جهودهم فى تحقيق الخصوصية الوطنية للعمارة العربية المعاصرة.

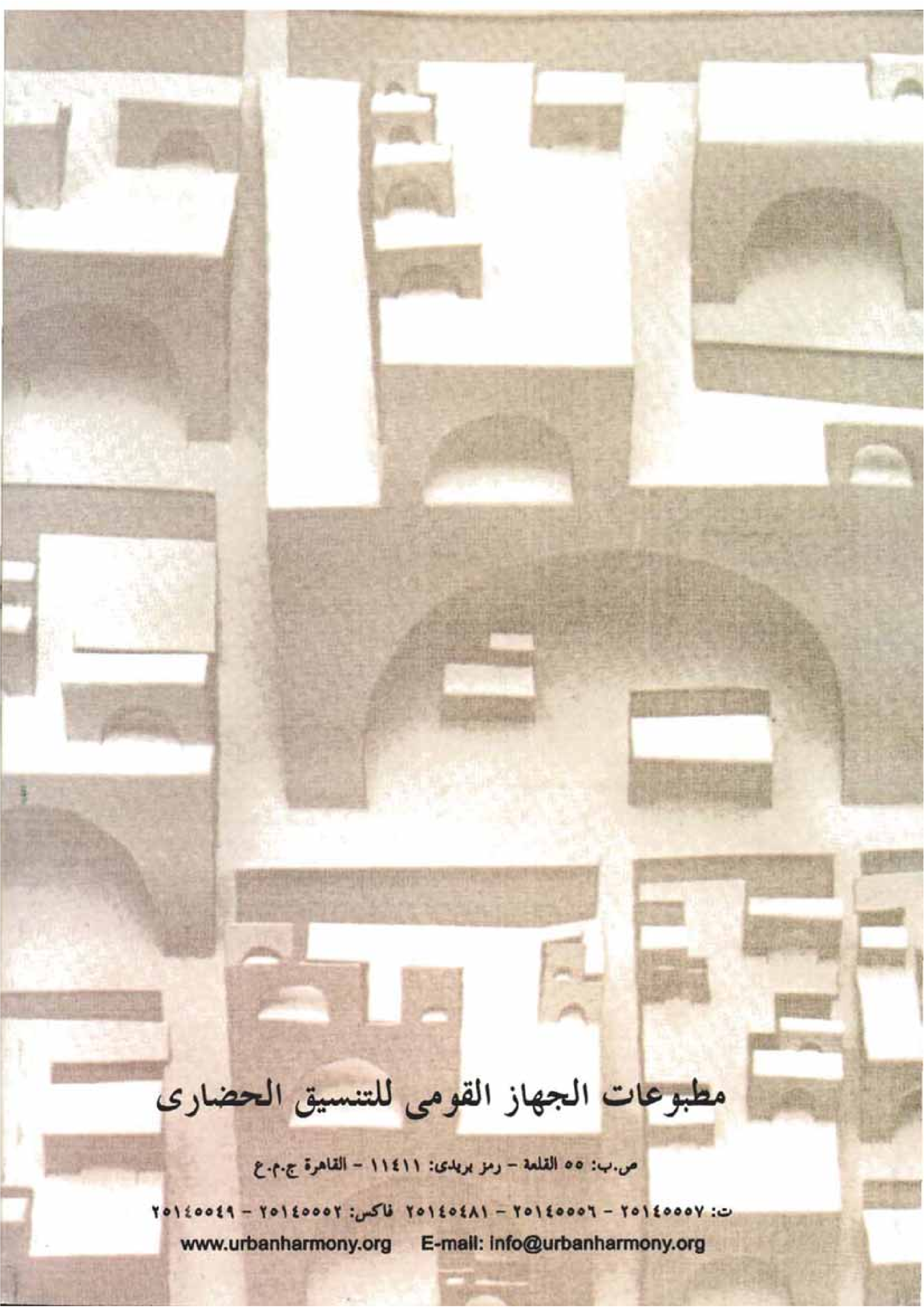
- كتيبات عن الاتجاهات المعمارية المختلفة فى العمارة العربية المعاصرة أو عن حقب زمنية معنية أو عن **مؤثرات** قوية أثرت على التعبير المعمارى العربى وشكلت اتجاها معماريا مع دراسة تلك الاتجاهات وإبراز أهم ملامحها.

- مجلة تعنى بالعمارة المحلية العربية، أو العمارة **التى** أبدعها الشعب، والتى تبرز وتسجل أهم الملامح الأساسية والخصوصية للثقافات والمجتمعات المحلية المتميزة، مثل عمارة النوبة والواحات فى مصر- عمارة جنوب الجزيرة العربية فى اليمن- وجنوب المملكة العربية السعودية- الأهواز فى العراق- عمارة الصحراء فى الجزائر وتونس.

- نشر الوعى العمرانى لدى المواطنين العاديين **بالاشتراك** مع أجهزة الإعلام العربية بهدف عرض المشكلات العمرانية بطريقة علمية مبسطة؛ لتعريف المواطن العربى بأحد أركان ثقافته العمرانية، وإذكاء روح الانتماء المكانى لديه، بتأكيد الخصوصية الوطنية لعمارة بلده، وذلك فى الإطار القومى لعمارة الوطن العربى.

وختاما، فإنه يشرفنا أن نتقدم لهذا الجمع الكريم بالمقترح التالى:

إذا حظيت فكرة إنشاء المركز القومى للبيئة والمعمار العربى المعاصر بالقبول؛ "فإننا نقترح تشكيل مجموعة عمل تضع الإطار التنظيمى له، والمهام الملقاة على عاتقه والبرنامج الزمنى والمالى اللازمين لتحقيقه، ومدى استعداد كل من الدول العربية للمشاركة فى ذلك.


مطبوعات الجهاز القومى للتنسيق الحضارى
ص.ب: ٥٥ القلعة - رمز بريدى: ١١٤١١ - القاهرة ج.م.ع
ت: ٢٥١٤٥٥٥٧ - ٢٥١٤٥٥٥٦ - ٢٥١٤٥٤٨١ فاكس: ٢٥١٤٥٥٥٢ - ٢٥١٤٥٥٤٩
www.urbanharmony.org E-mail: info@urbanharmony.org